تاريخ المصريين ٤٦

تاريخ
العلاقات المصرية الأمريكية
١٩٣٩ - ١٩٥٧

تأليف

د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

تاريخ المصريين

٤٦

تاريخ
العلاقات المصرية الأمريكية
١٩٣٩ - ١٩٥٧

تأليف
دكتور/ عبد الرؤوف أحمد عمرو

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩١

الاخراج الفنى : مراد نسيم

اهـــداء

الى ذكرى والدى عليهما رحمة الله

تقـــديم

يسرني أن أقدم للقارىء العزيز هذا الكتاب عن تاريخ العلاقات المصـــرية الأمريكية من عـــام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٧ ، للدكتور عبد الرءوف عمرو . وهو يغطي فترة زمنية هامة تخلصت فيها مصر من الهيمنة البريطانية على شئونها الخارجية والداخلية لحد كبير بمعاهدة ١٩٣٦ ، وانتقلت من النظام الملكي الى نظام ثورة يوليو ، وتغيرت — بالتالي — أمانيها الوطنية ، فأصبحت تتطلع الى تحرير ارادتها تماما من قيود معاهدة ١٩٣٦ ، وتتوق الى تأكيد استقلالها الخارجي والداخلي .

لقد تعرض الدكتور عبد الرءوف عمرو في هذا الكتاب الى العلاقات المصرية قبل الحرب العالمية الثانية في عرض ســـريع ، واســـتعرضها خلال الحرب ، وانتقل منها الى أوضاع « الحرب الباردة » بعد الحرب العـــالمية وتأثيرها على العلاقات المصرية الأمريكية ، وموقف الولايات المتحدة من القضية المصرية ومن علاقات مصر ببريطانيا ، ومحاولات الولايات المتحدة ادخال مصر في نظام الدفاع المشترك ضد الاتحاد السوفيتي ، ورفض مصر التورط في

هذا النظام ، ثم قيام ثورة يوليو وموقف الولايات المتحدة منها ، وانقسام الثورة بين عبد الناصر ومحمد نجيب ، ومساندة الولايات المتحدة لعبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، وموقفها من المفاوضات المصرية البريطانية ومحاولتها ادخـــال المنطقة العربية فى نظـام الأحلاف العسكرية ضد الاتحاد السوفيتى ، ومعارضة الثورة لحلف بغداد . ومعركة مصر لكسر احتكار السلاح ثم معركة تمويل السد العالى ، وتأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس ، وموقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى على مصر ، ومحاولتها فرض الســيطرة على مصر مرة ثالثة بادخالها فى مشروع ايزنهاور ، ومقاومة مصر لهذا المشروع .

ومن ذلك يتضح أن الكتاب « وهو فى أصله رسالة للدكتوراه يقدم صفحة غنية من صفحات التاريخ المصرى المعاصر ، تحاول فيها مصر الاستعانة بالولايات المتحدة للتخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وتأكيد استقلالها الخارجى والداخلى ، وتقاوم ــ فى نفس الوقت ــ محاولات الولايات المتحدة لجرها الى نظم الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية ضد الاتحاد السوفيتى ، وتذهب فى ذلك الى حد المخــــاطرة بالتعرض لحرب العدوان الثلاثى عليها . والكتاب يستمد مادته من وثائق الأرشيف المصــــرى والبريطانى والأمريكى ، والمذكرات الشخصية والمراجع العربية والأجنبية ، وهو بذلك يستحق القراءة .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

مقدمـــــة

ان موضوع البحث « العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الزمنية من ١٩٣٩ الى ١٩٥٧ » من الموضوعات الهامة التى كانت موضع اهتمام كثير من الباحثين والمؤرخين والغربيين منهم على وجه الخصـــوص . اذ يعد هذا الموضوع محور السياسة الأمريكية فى منطقة الشـــرق الأوسط ، خاصة فى هذه الفترة موضوع البحث .

وهذه العـــلاقة الثنائية كانت وماتزال محور الأحداث التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط . ويرجع تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية الى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر (١٨٣٢) ، والملاحظ أن هذه العلاقة ازدادت اضطرادا كلما اشتدت درجة التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ومن ثم فقد كانت منطقة الشرق الأوسط أحد ميادين الحرب الباردة بين المعسكرين ، خاصة بعد ١٩٤٧ .

والجدير بالذكر أن من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية تراجع

مكانة بريطانيا وتقدم مكانة الولايات المتحدة لتحمل مسئولياتها للتصدى للاتحاد السوفيتى فى وقت لم يعد فى استطاعة بريطانيا القيام بمسئولياتها فى منطقة الشرق الأوسط .

وتبلورت سياسة أمريكا الخارجية عقب الحرب العالمية الثانية فى محاولة احتواء النفوذ الشيوعى باقامة سلسلة من القواعد العسكرية حول الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة الى انشاء « حزام » من الأحلاف العسكرية « لحصر » النفوذ السوفيتى — ومنعه من اكتساب مواقع جديدة — ابتداء من حلف شمال الاطلنطى وانتهاء بحلف جنوب شرق آسيا ومرورا بحلفى : البلقان وبغداد .

ولم يكن فى استطاعة الولايات المتحدة ان تنفذ سياستها الدفاعية فى الشرق الأوسط دون موافقة مصر واشتراكها فى قيادة الدفاع المشترك عن هذه المنطقة ، وأن تكون قناة السويس قاعدة لهذه القيادة ، ومن ثم أصبح الموقف مرهونا بموافقة مصر ، فى حين ظلت مصر ترفض الانضمام الى الأحلاف العسكرية وتعمل على التخلص من الاحتلال العسكرى البريطانى لتتمكن من تحقيق وحدة وادى النيل .

وعقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ظل الغرب يحاول تنفيذ سياسته الدفاعية ، فى حين تمسكت مصر برفض كل مشاريع الدفاع التى كانت تعرضها الولايات المتحدة ، ابتداء من حلف بغداد وانتهاء بمشروع ايزنهاور فى أوائل ١٩٥٧ .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع ، فقد كان هذا دافعا لى باختياره موضوعا لبحثى هذا .

وهى فترة تبدأ باعلان الحرب العالمية الثانية التى تشكل أهمية فى سياسة الدولتين : فالولايات المتحدة أدركت أن اشتراكها فى الحرب بات أمرا مؤكدا ، ومن ثم بدأت تستعد لذلك ، وعقب العدوان اليابانى فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ على بيرل هاربر . أيقنت أن وقوفها على الحياد لم يوفر لها المحافظة على أمنها القومى ، مما جعلها تعلن الحرب فورا على دول المحـــور ، كما ترتب على ذلك تغيير جوهرى فى مفهوم مبدأ مونرو الذى يعد جوهر السياسة الخارجية الأمريكية منذ ١٨٢٣ .

كما أن اعلان الحرب بالنسبة لمصر كان ذا أهمية خاصة فى سياستها الخارجية . فقد التزمت مصر بمبدأ « تجنيب مصر ويلات الحرب » ، فمصر كانت حريصة على عدم الزج بنفسها فى أتون حرب لا مصلحة لها فيها ، وان كانت ترى أن هذه الحرب فرصة مواتية لها للتخلص من الاحتلال العسكرى البريطانى ، ولكن لما بات النصر أمرا مؤكدا للحلفاء أعلنت مصر الحرب على المحور ، حتى تستطيع حضور مؤتمر السلام العالمى المقرر عقده فى نهاية الحرب .

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة مواتية للولايات المتحدة لكى تعمل على تنمية مصالحها ليس فى مصر فحسب بل فى منطقة الشرق الأوســـط ، وتوثيق علاقاتها مع دول المنطقة حتى لا يكون مصيرها ـ كما حدث لها عقب الحرب العالمية الأولى ـ أن تعود الى ســـابق سياستها حيث العزلة والحياد ، فى حين جنى غيرها من الحلفاء ثمار النصر .

ومع بداية الحـــرب العــــالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة الهدف منها تنمية مصـــالحها وتنوعها ، والعمل على توثيق علاقاتها مع دول المنطقة خاصة مصر والحرص

على مشاركة السياسة البريطانية فى كل ماله علاقة بمنطقة الشرق الأوسط ٠

وخلال هذه الفترة الزمنية للبحث تبين أن العلاقات المصرية ـ الأمريكية مرت بثلاث مراحل متباينة ، نوضحها على النحو التالى :

● **المرحـــــلة الأولى :**

بدأت منذ أن قررت الحكومة الأمريكية اعلان الحرب على دول المحور فى ٨ ديسمبر ١٩٤١ ، اذ حرصت الحكومة الأمريكية على تنمية مصالحها فى مصر ، وعملت على دعم علاقاتها معها أيضا . فاستطاع الخبراء الأمريكيون عن طريق مركز تموين الشرق الأوسط ، أن يتصلوا ببعض شخصيات المجتمع المصرى ، خاصة بعض رجال الأحزاب السياسية ، فضلا عن أقامة علاقة شخصية مع الملك فاروق، وكذلك بعض رجال القصر ، وكان نشاط الخبراء الأمريكيين يشكل قلقا للسفير البريطانى « مايلز لامبسون » ، اذ كان يبعث بالعديد من التقارير عن نشاط هؤلاء الخبراء الأمريكيين فى شتى المجالات : السياسية والاقتصادية والثقافية ، ولم يكن فى استطاعة الحكومة البريطانية أن تفعل شيئا ازاء هذا النشاط الأمريكى المكثف فى مصر خاصـــــة كلما اقتربت الحرب من نهايتها ، اذ كانت بريطانيا فى مسيس الحاجة الى عون الولايات المتحدة : العسكرى والاقتصادى حتى يمكن لها الحاق الهزيمة بالمانيا وحليفتيها ، واذا كانت السفارة البريطانية تراقب كل نشاط يقوم به رجال الســـــفارة الأمريكية فى القاهرة ففى نفس الوقت كان رجال السفارة الأمريكية بالقاهرة يرقبون كل نشاط يقوم به رجال السفارة البريطانية فى مصر ٠

وخلال هذه الفترة كانت بعض القوى السياسية المصرية تعمل على تقوية الأواصـــــر مع الولايات المتحدة ، اذ كانت هذه القوى

المصرية تأمل كثيرا فى كسب ود السياسة الأمريكية ، خاصة بعد اعلان « ميثاق الاطلنطى » الذى أضفى على أمريكا سمعة طيبة لدى شعوب المستعمرات ·

وعقب الحرب ، قوى هذا الأمل لدى بعض القوى السياسية فى مصر ، اذ كانت هذه القوى تعتقد أنه من الممكن أن تكون أمريكا عامل ضغط على بريطانيا لوضع حل للقضية المصرية ، فى وقت كانت الحكومة الأمريكية حريصة على ايجاد حل للمسألة المصرية · مع ضمان تنفيذ خطة أمريكا الدفاعية عن الشرق الأوسط ·

وازاء هذه المعادلة الصعبة فى ظل تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين فشلت معاهدة صدقى ـ بيفن (١٩٤٦) ، ومن بعدها فشل عرض قضية مصر على مجلس الأمن (١٩٤٧) ، وذلك لاختلاف وجهتى النظر : المصرية والبريطانية فضلا عن حرص بريطانيا ـ التى أصبحت أسيرة السياسة الأمريكية ـ على اقامة توازن مع النفوذ الأمريكى المتزايد فى المنطقة ·

وحينما وقعت الحرب الفلسطينية ١٩٤٨ وماترتب عليها من نتائج ـ حاولت أمريكا أن تبدو وكأنها تقف على الحياد بين العرب واسرائيل خشية الوقوع فى سياسة متناقضة بين الطرفين ، فضلا عن حرص أمريكا على دعم كل أواصر العلاقات مع الدول العربية وفى مقدمتها مصر ، خاصة بعد اقرار الهدنة مع اسرائيل ١٩٤٩ ·

عندئذ أدركت الولايات المتحدة أن تشدد بريطانيا ازاء المسألة المصرية يقف عقبة فى وجه سياستها الدفاعية ، اذ كان ثمة اختلاف بين رؤية حكومتى لندن وواشنطون لمسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، فى حين كانتا متفقتين على أن هذه المسألة رهن بموقف مصر أولا ·

فكانت بريطانيا ترى أن الدفاع المشترك عن المنطقة انما يكون بتوقيع معاهدة (ثنائية) مع مصر ، بينما كانت الولايات المتحدة ترى أن الدفاع المشترك انما يكون بتوقيع معاهدة بين أطراف ثلاثة هي : مصر ـ بريطانيا ـ أمريكا ، وتظل مفتوحة لانضمام دول أخرى من دول الشرق الأوسط ، ويشرط أن يكون مقر هذه القيادة الدفاعية ـ قاعدة قناة السويس .

وكلفت الحكومة الأمريكية خبراءها العسكريين بوضع خطة دفاع استراتيجية عن الشرق الأوسط ، ثم راحت الولايات المتحدة ـ بعد تقديم هذه الخطة فى ١٣ يونيه ١٩٤٩ ـ تضغط على بريطانيا لوضع حل للمسألة المصــرية حتى تتمكن أمريكا من تنفيذ خطتها الدفاعية عن الشرق الأوسط فى وقت ارتفعت فيه درجة التوتر بين المعسكرين ، كما تعرض الملك فاروق لضغط مماثل من قبل بريطانيا وأمريكا بهدف الســماح لحزب الوفد بالعودة للحكم ، فهو أقدر الأحزاب السياسية المصرية على توقيع مثل هذه المعاهدة .

وترتب على هذا تعيين جيفرسون كافرى ـ وهو أقوى وأقدر رجال وزارة الخارجية الأمريكية ـ سفيرا فى مصر حتى يتمكن من العمل على انجاح السياسة الأمريكية ، بمحاولة احتواء القوى التى تؤثر على السياسة المصرية ، وقد استطاع أن يقيم علاقات شخصية مع الملك فاروق ، وكذلك بعض الشخصيات المصرية التى لها وزنها فى المجتمع السياسى المصرى ، كما لقى حزب الوفد ضغطا من قبل السفيرين الأمريكى والبريطانى حتى انه قبل الاشتراك فى وزارة غير وفدية يرأسها حسين سرى لتتولى مهمة اجراء انتخابات عامة فى أوائل ١٩٥٠ .

وجاء حزب الوفد الى الحكم ، واســتأنف المفاوضــات مع بريطانيا ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ، ولكن بريطانيا كانت ماتزال تعمل على

تنفيذ سياسة الدفاع بشكل (ثنائى) دون أن تكون أمريكا طرفا (ثالثا) فيه ، فى وقت كان حزب الوفد لايرى بديلا عن تحقيق الجلاء التام عن وادى النيل تحت التاج المصرى الأمر الذى دعا وزارة الوفدالى الغاء المعـاهدة (١٩٣٦) ، مما افســـح المجال للولايات المتحدة لتقديم خطة دفاعها الى مصر بما عرف ــ آنذاك ــ بالمقترحات الرباعية فى ١٣ اكتوبر ١٩٥١ ، ورفضـــت قبول هذه المقترحات ، ورأت القوى الوطنية فى مصر اجبار قوات الاحتلال على الجلاء بقوة السلاح ، ومن ثم كان نشاط الفدائيين فى منطقة القنال التى كان نهايتها حريق القاهرة ــ ٢٦ يناير ١٩٥٢ ــ وخشـــيت الولايات المتحدة تطور الموقف بحدوث ثورة شعبية أو يستغل الاتحاد السوفيتى الموقف لجذب مصر الى ناحيته ، خاصة بعد بعثة السلاح المصرية التى راحت تبحث عن السلاح لمواصلة معركتها الوطنية ضد قوات الاحتـــلال التى بات وجودها أمرا غير قانونى عقب الغـــاء المعـــــاهدة ٠

واعتقدت الولايات المتحدة أنه بات ممكنا احتواء القوى الوطنية المصرية بما فى ذلك الملك حتى تتمكن من تنفيذ سياستها الدفاعية فى وقت اشتدت فيه الحرب الباردة بين المعسكرين بسبب عدة أزمات دولية ومحلية : منها أزمة يوغســـلافيا (١٩٤٨) ، وأزمة برلين (١٩٤٩) ، والحرب الكورية (١٩٥٠/١٩٥٣) ثم ازمة ايران على أثر تأميم مصدق شركات البترول الانجليزية ١٩٥١ ٠

● **أما المرحـــــلة الثانية :**

فى تاريخ العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة ، فهى تبدأ من ١٩٥٢ وتنتهى فى ١٩٥٤ ويمكن أن نصف هذه المرحلة بأنها من أقوى المراحل فى تاريخ العلاقات بين البلدين ٠

فبعد أن أقيلت وزارة الوفد عقب حريق القاهرة ، عاشت مصر فترة تتسم بالاضطراب فى شتى نواحى الحياة ، خاصة الناحية السياسية ، وخيل أن الموقف فى مصر يقف على حافة الهاوية ٠٠ وحينما وصلت مصر الى هذه الحالة المتدهورة رأى تشكيل « الضباط الأحرار » بالجيش القيام بانقلاب عسكرى خططوا له منذ وقت بعيد وأيد الشعب هذه « الحركة المباركة » صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠ وأعلن الضباط الأحرار مبادءهم الستة ، واضطلعوا بمهمة التغيير الجذرى لجميع الأوضاع فى مصر داخليا وخارجيا ٠ وأيدت أمريكا اعلان الثورة ، ورأى مجلس قيادة الثورة استثمار علاقة مصر بالولايات المتحدة لتأمين الثورة أولا من تحـرك قوات الاحتـلال البريطانية بقاعدة قناة السويس ، فضلا عن اتخاذ أمريكا عامل ضغط على بريطانيا لوضع حل للمسألة المصرية ، اذ كانت صـورة أمريكا ماتزال مشرقة فى نظر هؤلاء الضباط الشبان ٠

كما رأت حكومة واشنطون أن ماحدث فى مصر صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ليس سوى انقلاب يشبه تلك الانقلابات العســكرية التى شهدتها من قبل سوريا وكذلك منطقة أمريكا اللاتينية ، ومن ثم يمكن احتواؤها لصالح سياسة أمريكا فى المنطقة ٠

وفى مجال السياسة الخارجية أمكن لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن توقع اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وهذا النجاح دفع مجلس قيادة الثورة الى بدء المفاوضات بشأن تحقيق الجلاء عن قاعدة قناة السويس ، وتعثرت المباحثات بين الجانبين : المصـرى والبريطانى ، ولكن أمكن فى النهاية أن يتوصل الجانبان الى توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ ، اذ أعتقدت حكومة واشنطون انها تستطيع أن تنفذ خطتها الدفاعية ثمنا لوساطتها فى المفاوضات ودون أى معارضة من جانب مصر ، وعلى هذا فقد أذنت حكومة واشنطون لحكومة بريطانيا بانشاء الحزام الشمالى « والذى عرف

بحلف بغداد فيما بعد » . وخاب أمل دلاس وزير خارجية أمريكا حينما عارض جمال عبد الناصر قيام حلف بغداد ، مما كان له أثر على العلاقات المصرية ــ الأمريكية آنذاك ،ومن ثم كان هذا الموقف من جانب مصر يمثل مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية ــ الأمريكية .

● أما المرحلة الثالثة فى تاريخ العلاقات المصرية ــ الأمريكية بدأت من ١٩٥٥ حتى أوائل ١٩٥٧ اذ رأت مصر أن تلتزم بسياسة الحياد الايجابى فى ابريل ١٩٥٥ فى مواجهة السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذى ترك أثره على العــــلاقات المصرية ــ الأمريكية .

ولم يفقد دلاس الأمل فى امكانية احتواء جمال عبد الناصر ، الذى رأت الشعوب العربية فيه بطلا قوميا ، اذ تمثلت وجهة نظر دلاس فى أن مصر تطلب السلاح من أمريكا بينما حكومة واشنطون لا توافق على طلبها الا اذا اشتركت فى أحلافها الدفاعية المزمع انشاؤها فى منطقة الشرق الأوسط ، ودفع موقف أمريكا من طلب مصر ، الى قبولها عرض الاتحاد السوفيتى بتسليح الجيش المصرى دون أية شروط ، وقدم الاتحاد السوفيتى أسلحة « هجومية » وليست أسلحة « دفاعية » خفيفة كما اشترطت أمريكا ذلك .

وحين أعلنت مصر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ عن صفقة الأســـــلحة السوفيتية ، أصيبت الحكومة الأمريكية بضيق شديد خاصة دلاس الذى أدرك أن الهدف الاستراتيجى من قيام حلف بغداد لم يمنع الاتحاد السوفيتى من اكتساب مواقع جديدة فى قلب منطقة الشرق الأوسط .

وبرغم هذا كان دلاس لايزال يأمل فى امـــكانية اجتـــذاب

عبد الناصر بعيدا عن الاتحاد السوفيتى ، اذمايزال فى ملف العلاقات المصرية ـ الأمريكية مسالة « تمويل السد العالى » • وهذا المشروع يستغرق أكثر من عشر سنوات تستطيع الحكومة الأمريكية خلال هذه الفترة أن تستأثر بالسياسة المصرية لصالحها ، وأعلنت الحكومة المصرية فى منتصف شهر ديسمبر ١٩٥٥ قبولها بالمساهمة مع بريطانيا والبنك الدولى فى انشاء السدالعالى • وبدأت المحادثات مع الحكومة المصرية تتعثر نتيجة الشروط التى رأت الولايات المتحدة فرضها على مصر •

وفى أثناء ذلك كانت هناك اتصالات تجريها السفارة السوفيتية بالقاهرة مع الحكومة المصرية ، لرغبة الاتحاد السوفيتى اتاحة الفرصة له بالمساهمة فى بناء السد العالى ، ومع تشدد الغرب مع مصر رأى الاتحاد السوفيتى فى ١٩ يونيه ١٩٥٦ تقديم عرض يقضى بقبوله تحمل كل تكاليف بناء السد العالى ، فى وقت كان دلاس قد قرر ـ نتيجة عدة دوافع ـ سحب عروض الغرب بالمساهمة فى بناء السد ، كما أن عبد الناصر أبقى العرض السوفيتى (سرا) ، وأعطى تفويضا كاملا الى أحمد حسين سفير مصر فى واشنطون بقبوله لكل شروط الولايات المتحدة ، اذ كان لدى عبد الناصر تقرير يؤكد ما عزم عليه دلاس . فى حين توجه عبد الناصر لحضور مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز فى بريونى بيوغسلافيا والمقرر عقده فى ١٦ يوليو ١٩٥٦ •

ولقد كان لاعلان الغرب فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ والأسلوب الذى تم رفض الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى ـ تمويل السد العالى ما يجعل عبد الناصر يعتقد أن الأمر موجه اليه شخصيا ، ويعد تعريضا باقتصاديات مصر ومكانتها الدولية •

عندئذ رأى عبد الناصر أن يرد على هذه (الاهانة) التى لحقت

باقتصاد مصر والتشهير به ـ الأمر الذى جعله يعتزم تنفيذ (فكرته) التى خطط لها دراسة وتنفيذا عقب اعلان الثورة ، فأعلن عبدالناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم شركة قناة السويس ، واحدث القرار رد فعل قويا لدى الغرب ، فخاب أمل دلاس وجن جنون انتونى ايدن ، وأيقن جى موليه رئيس وزراء فرنسا أن عبدالناصر يمضى من نصر الى نصر ضد الغرب ، وهذا أمر يشكل خطرا على نفوذ فرنسا فى شمال أفريقيا خاصة فى الجزائر ، وسارعت اسرائيل الى التعجيل بتنفيذ ما اتفقت عليه بالتآمر مع فرنسا ضد مصر ، عندئذ التقت رغبات كل من : انجلترا وفرنسا واسرائيل فى القيام بعدوان عسكرى على مصر فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ بعد أن تم الاستعداد له منذ أن أعلنت مصر قرار التأميم ، فى حين رأت أمريكا حل ـ ماعرف بأزمة السويس آنذاك ـ بالجهود الدبلوماسية والوسائل السياسية ، وعلى هذا فقد تم عقد مؤتمر لندن الأول فى ١٦ أغسطس ١٩٥٦ ثم مؤتمر لندن الثانى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦ ، ثم عرض المسألة بعد ذلك على مجلس الأمن ثم الجمعية العامة التى أصدرت قرارها بحل المسألة ـ بالمفاوضات المباشرة بين مصر وانجلترا وفرنسا ـ فى مؤتمر يعقد فى جنيف فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ . ولكن هذا المؤتمر لم يتم عقده اذ عزمت دول العدوان على تنفيذ ما اتفقت عليه ، بشن عدوان عسكرى على مصر فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ .

أما عن موقف الولايات المتحدة من العدوان على مصر ، فقد مر بمرحلتين متباينتين :

● **الأولى** من ٢٦ يوليو حتى ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ ، وهى مرحلة تتسم بالدبلوماسية الغامضـــة ، ففى هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة تتوقع قيام مصر بتأميم شركة قناة السويس ولذلك كان موقف الولايات المتحدة يتسم بالغموض فهو مزيج بين التأييد والمعارضة

الموقف مصر برغم ما أصاب العلاقات الثنائية من توتر حاد عقب قرار دلاس فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ .

أما عن موقف مصر فقد حدث تقارب سريع مع الولايات المتحدة على أثر الاعلان عن قرار التأميم ، اذ اعتقد دلاس أن هذه مرحلة ــ جديدة ــ يمكن لأمريكا من خلالها احتواء السياسة المصرية الى جانب الولايات المتحدة ولصالحها ، وكان الساسة الأمريكيون يعتقدون أن السوفيت وراء هذا القرار ، وبالتالى سيصل نفوذهم الى قناة السويس وكان دلاس مازال يأمل فى امكان ابعاد عبد الناصر عن السوفيت حتى يتمكن من تنفيذ سياسته الدفاعية فى الشرق الأوسط ، ولذلك حرص دلاس على استمرار العلاقات مع مصر وكان مسألة رفضه تمويل السد العالى لم تكن ، وكان هذا موقفا يحير بعض السياسيين المصريين . وفى نفس الوقت قبلت مصر دور أمريكا الجديد فى مواجهة تهديدات بريطانيا وفرنسا العدوانية .

أما بالنسبة لموقف أمريكا من بريطانيا وفرنسا فقد كان موقفا يتسم بالدبلوماسية الغامضة فهو لا يؤيد مضى الدولتين فى عملية عسكرية ضد مصر غير مأمونة العواقب ، فان فشلت فقد تكون فرصة مواتية للاتحاد السوفيتى لفرض نفوذه على منطقة الشرق الأوسط ، مما يشكل خطرا على مصالح الغرب فى المنطقة .

أما اذا نجح العدوان العسكرى ضد مصر ، فهذا أمر يترتب عليه عودة النفوذ البريطانى الفرنسى قويا فى المنطقة ، وهذا الاحتمال كانت أمريكا ترفضه . وعلى هذا فقد اتسم موقف الولايات المتحدة بالدبلوماسية الغامضة ، وذلك نظرا لحرص سياسة أمريكا على عدم الوقوع فى تناقض مع أحد الأطراف ، بالاضافة الى عدم تمكين الاتحاد السوفيتى من استغلال الموقف المتفجر فى الشرق الأوسط لصالحه .

وبرغم ما بذلته الولايات المتحدة من جهود دبلوماسية وسياسية فى منع وقوع العدوان على مصر فانها فشلت فى كبح جماح دولتى انجلترا وفرنسا وان كانت نجحت فى أرجائه بعض الوقت .

● **أما المرحـــلة الثانية :**

من موقف أمريكا ازاء العدوان على مصر ، فقد سارعت ببذل كل الجهود لوقف كل الأعمال العسكرية ، وتمكنت من تقديم مشروع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف اطلاق النار فورا والبدء فى انسحاب قوات العدوان من الأراضى المصـــــرية ، وحينما تلكأت بريطانيا وفرنسا فى قبول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة – فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ – سارع ايزنهاور فى ٦ نوفمبر بتهديد انتونى ايدن بقبول قرار وقف اطلاق النار فورا والانسحاب ، وخاصة بعد تلك الانذارات الثلاثة التى بعث بها الاتحاد الســـوفيتى فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ الى كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل .

ونجحت الســـياسة الامريكية فى وقف العدوان وازالته عن الأراضى المصرية ، وضاعت هيبة بريطانيا وفرنسا ، وبدأ نفوذهما فى الانهيار فى حين تعاظمت مكانة عبد الناصر لدى الشعوب العربية وخسرت بريطانيا وفرنسا وكسب عبد الناصر .

* * *

اعتقدت حكومة واشنطون أن الجو السياسى فى منطقة الشرق الأوسط مهىء تماما لتنفيذ سياستها الدفاعية ، خاصة بعد أن انهار النفوذ البريطـــانى والفرنسى فى المنطقة ، وكان ايزنهـــاور ووزير خارجيته دلاس يعتقدان أن عبد الناصر سوف يرحب ببدء مرحلة قوية من العلاقات مع أمريكا خاصة بعد أن أثبتت الحكومة حســـن

نيتها تجاهه ، وناصرته على حلفائها ، فى وقت ازدادت فيه شكوك الغرب خاصة أمريكا بأن الاتحاد السوفيتى سوف يدعم موقف عبدالناصر فى هجومه على السياسة الغربية ، وعلى هذا رأت حكومة واشنطون التصدى للاتحاد السوفيتى فى هذه المنطقة ، مما دفع الرئيس ايزنهاور الى تقديم مشروع فى ٥ يناير ١٩٥٧ للكونجرس بهدف تخويله السلطات الكاملة فى تنفيذ السياسة الأمريكية الدفاعية ومحاولة ملء الفراغ ـ الذى حدث ـ فى الشرق الأوسط قبل أن يسارع الاتحاد السوفيتى الى ملئه ووافق الكونجرس ـ فى ٩ مارس ١٩٥٧ ـ على مشروع ايزنهاور ، وكلف الرئيس الأمريكى جيمس ريتشاردز مساعده لشئون الشرق الأوسط بعرض المشروع على دول المنطقة ، وما كان لعبد الناصر أن يقبل مثل هذا المشروع فى وقت مازال يشعر فيه بالزهو بانتصاره على دول العدوان ، بل ان مصر اعتبرت هذا المشروع عدوانا مقنعا على سيادة واستقلال دول المنطقة ، مما جعل بقية الدول العربية ترفضه بالتالى ، وأيقنت الولايات المتحدة أنه لا أمل يرجى من التقارب الأمريكى نحو مصر ، وعلى هذا بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية تتسم بالتحدى ومن ثم انتهت مرحلة ، لتكون بداية مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين .

الدقى ـ الجيزة ـ فى٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩

الدكتور

عبد الرءوف أحمد عمرو

الفصل الأول

العلاقات المصرية ـ الأمريكية
قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية

- أولا : العلاقات المصرية ـ الأمريكية قبل الحرب
- ثانيا : العلاقات المصرية ـ الأمريكية أثناء الحرب

أولا ــ العلاقات المصرية الأمريكية
قبل الحرب العالمية الثانية

عقب استقلال الولايات المتحدة (١٧٨٤) لم يكن بين الولايات المتحدة (وولاية مصر) أية علاقات بشكل مباشر اذ كانت الامبراطورية العثمانية هى صاحبة السيادة على المشرق والمغرب العربيين وفى ذلك الحين كان للولايات المتحدة قنصل يرعى مصالحها فى القسطنطينية الى أن عين فى ١٨٣٢ وكيل له بولاية مصر .

وكانت مصر حريصة على تنمية نشاطها التجارى مع الولايات المتحدة أسوة بالدول الأوربية الأخرى لضمان تأييد هذه الدول فى نزعة محمد على الاستقلالية ، فى حين كانت الولايات المتحدة من جانبها جد حريصة على اقامة مثل هذه العلاقات القنصـــلية مع الباشوية المصرية ، والعمل على تنمية نشاطها التجارى مع مصر مما دعا الرئيس الأمريكى فى ٣ يوليو ١٨٣٤ الى ايفاد بعثة تجارية برياسة وليم هودجسون Hodijson الى مصر للتأكد من مدى

رغبة محمد على فى اقامة علاقات تجـارية منفصـــلة عن الدولة العثمانية .

وانتهت هذه البعثة ــ فى التقــرير الذى قدمته الى الرئيس الأمريكى فى أوائل ١٨٣٥ ــ الى ضرورة الاهتمام بتنمية العلاقات مع مصر ورأت رفع درجة التمثيل بين البلدين ، وذلك نظرا لاتساع الاقاليم التى يحكمها محمد على حينئذ والتى تمتد من جبال طوروس فى آسيا الصغرى شمالا الى جبال الحبشة جنوبا وهى أقطار غنية آهلة بالســـكان تنتج للتجارة الخارجية ما قيمته ٢٥ مليونا من الدولارات ، ويبلغ عدد سكانها تسعة ملايين نســـمة وتطل على البحرين : الأحمر والأبيض .

ونظرا للنتائج التى توصلت اليها هذه البعثة أصدر الرئيس الأمريكى فى ٢ مارس ١٨٣٥ برفع درجة التمثيل الى (قنصلية) وفى غضون هذه الفترة استعان محمد على وخلفاؤه بعدد من الخبراء الأمريكيين فى شئون الزراعة ، خاصة القطن وقصب السكر والأرز ، والعمل على تطوير الأساليب فى الزراعة واستنباط أنواع أخرى جيدة .

وفضلا عن تلك الجهود التى بذلها ولاة مصر لاقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة اشتركت مصر فى معرض نيويورك ١٨٥٣ اذ أرسلت حاصلاتها الزراعية ومنتجاتها الصناعية ، كما اشتركت مصر كذلك فى معرض فيلادلفيا فى ١٨٧٦ ، وقد كان من نتيجة ذلك زيادة التبادل التجارى بين الدولتين خاصة وان الولايات المتحدة لم يكن لها أطماع سياسية مثل انجلترا وفرنسا ــ فى مصر ، فضلا عن اتساع مجال نشاطها فى مصر فلم يقتصـــر الأمر على النشاط التجارى انما تعداه الى النشاط الثقافى فانشأت المدارس

والمستشفيات والملاجيء ومراكز الراهبات الثقافية • الأمر الذى أكسب الولايات المتحدة سمعة طيبة فى عهد محمد على وخلفائه من بعده •

ولما تفاقم الخلاف بين محمد على والباب العالى ، وتدخل الدول الأوربية ، واقرار ما عرف بمعاهدة لندن ١٨٤٠/١٨٤١ عزفت أمريكا عن التدخل ، اذ لم يكن لها مصلحة فى هذه الخلافات ، وعدم رغبتها فى مجاراة الدول الاوربية الأخرى – خاصة أنجلترا وفرنسا فى التوسع والاستعمار ، اذ ظلت علاقاتها مع الدولة العثمانية والولايات التابعة لها على اساس تجارى وثقافى ،ولهذا فلقد اتخذت الولايات المتحدة موقف الحياد ابان هذه الأزمة الدولية مع محمد على •

وحرص محمد على بعد معاهدة لندن على تنمية العلاقات التجارية القائمة بين مصر والولايات المتحدة ، وكان من نتيجة ذلك أن رفعت درجة التمثيل بين الدولتين فى ٢٤ فبراير ١٨٤٩ الى (قنصلية عامة) ولقد بذل قناصل امريكا العامون جهوداً لتنمية تلك العلاقات • وكان منأولى مهام ممثلى الولايات المتحدة فى مصر العمل على المحافظة على العلاقات الودية مع الباشوية المصرية ، وذلك تطبيقاً للتعليمات الصادرة اليهم ، وكذلك القانون الذى صادق عليه الكونجرس الأمريكى فى ١١ أغسطس ١٨٤١ والمتضمن تشجيع التبادل التجارى بين البلدين ، وذلك بهدف تنشيط العلاقات التجارية بين أمريكا والولايات التابعة للدولة العثمانية ومن بينها مصر •

وازداد النشاط التجارى بين البلدين بشكل ملحوظ خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، اذ بلغت قيمة الصادرات السنوية الى مصر ما يزيد على ٥٠٠ر٠٠٠ دولار بينما بلغت قيمة الواردات من مصر ، مايزيد على مليون دولار سنويا •

وتوترت العلاقات المصرية ـ الأمريكية فى عهد محمد سعيد والى مصر نتيجة ارساله حملة عسكرية مصرية الى المكسيك ، فقد استجاب والى مصر لطلب نابليون الثالث بارسال فرقة سودانية الى المكسيك لمعاونة القوات الفرنسية فى المكســـيك اذ كانت القوات الفرنسية لم تستطع تحمل درجات الحرارة الشـــديدة ، وغادرت الحملة المصرية ميناء الاسكندرية على ظهر السفينة لاسين فى ٨ يناير ١٨٦٣ لتصل المكسيك فى ٢٣ فبراير ٠

واعتبرت الحكومة الأمريكية أنعمل الحكومة المصـــرية يعد اعتداء على سياسة عدم التدخل فى شئون القارة الأمريكية » الأمر الذى أدى الى تدهور العلاقات بين البلدين واشارت حكومة واشنطون فى عبارات صريحة الى أنه فى استطاعتها القيام بمثل العمل الذى قام به والى مصر ، وأنه لديها من الجنود المجهزين فى حالة لائقة تمكنهم من تنفيذ ما يسند اليهم القيام به فى مصر ٠

كماكان لافتتاح قناة السويس ١٨٦٩ لخدمة التجارة العالمية أثر مباشر فى زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين ، وتمكن الخديو اســـماعيل أن يدعم علاقاته مع الولايات المتحـدة وعدم الاعتماد على التعاون الفرنسى ـ البريطانى كلية ، وذلك باستدعاء بعض الضباط الأمريكيين للخدمة فى تدريب الجيش المصرى ، ورحبت حكومة واشنطون بهذه الخطوة التى من شأنها أن تعمل على دعم العلاقات وتنمية المصـــالح بين البلدين كما أن الحكومة الأمريكية شجعت ضباطها المسرحين ـ عقب الحرب الأهلية الأمريكية ـ بتدريب الجيش المصرى ، كما وقعت الحكومة المصرية اتفاقية مع الحكومة الأمريكية فى ١٨٧٠ بشراء الأسلحة من أمريكا ٠

واذا كانت منطقة المشرق العربى تتبوأ مكانة استراتيجية ، فان مصر تعتبر محور هذه المنطقة ، وهمزة الوصل بين الشـــرق

والغرب ، ولقد أضفت قناة السويس بعد افتتاحها (١٨٦٩) بعدا استراتيجيا آخر على منطقة المشرق العربى بصفة عامة ومصـــر بصفة خاصة وإهذا اشتدت حدة الصراع والتنافس الدولى للسيطرة على منطقة المشرق العربى ، خاصة مصر بسبب وجود قناة السويس، أذ كانت الدول المتصارعة تدرك يقينا أن من يسيطر على هذه القناة يستطيع المحافظة على نفوذه فيما وراء البحار ، فضلا عن امكانية التوسع فى انشاء مستعمرات جديدة •

ولكن الحكومة الأمريكية لم تجد ما يدعو فى تدخلها فى الأزمة المصرية فى أواخر حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق ،تلك الأزمة التى انتهت باحتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ ، بل انها لم تشأ أن تتدخل فى المفاوضات بشأن حياد قناة السويس ولم تكن الولايات المتحدة من الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ •

وعقب الحرب العالمية الأولى رأت الدو ل الاستعمارية : انجلترا وفرنسا على وجه الخصوص تمزيق وحدة هذه المنطقة العربية من أملاك الدولة العثمانية ، اذ رأت فى اتحادها خطرا ماثلا على نفوذها ومصالحها فى هذه المنطقة وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى أن وضعت أقاليم المشرق العربى تحت الانتداب الانجليزى والفرنسى ، فضلا عن اعطاء وعد للمنظمة الصهيونية العالمية وعد بلفور ١٩١٧ بانشاء وطن قومى National Home لليهود فى فلسطين •

واذا كانت الولايات المتحدة اعترفت باعلان الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤ فان هذا أمر يتمشى مع مضمون سياستها الخارجية التى تسعى الى دعم بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، اذ فى بقاء قوة بريطانيا – أثناء الحـــرب – أمر يتعلق بالأمن القومى الأمريكى ، وعلى هذافقد أيدت الولايات المتحدة – عقب الحرب – الدول الكبرى : فرنسا وبريطانيا بعدم تمثيل المصريين فى مؤتمر

الصـــلح فى فرنسا ، كذلك لما قامت ثورة ١٩١٩ كان الأمريكيون ضالعين فى تأييد موقف بريطانيا فى مصر ٠

وعقب الحرب العالمية الأولى ظهر البترول فى منطقة المشرق العربى على أساس تجارى ، وكانت الدول الأوربية اكتشفت أهمية البترول أثناء الحرب ، فضلا عن أنه عصب الحياة الاقتصادية فى أوربا ، الأمر الذى أزكى عوامل الصراع فى هذه المنطقة بين الدول الأوربية ٠

وعقب الحرب لم تكن الولايات المتحدة ضالعة فى مشـــاكل الشرق الأوسط اذ لم يكن لها أطماع استعمارية توسعية ، وبرغم هذا فقد كانت تبدى اهتماما بالمسألة المصرية ، وكان بعض أعضاء الكونجرس يطالبون انجلترا - عقب الحرب - بالعمل لوضع حل للمسألة المصرية واتاحة الفرصـــة لمصر بالانضمام لعصبة الأمم المتحدة ، وأن الاحتلال البريطانى لمصر أمرلم يعد مرغوبا فيه الأمر الذى شجع حزب الوفد الى ارسال أحد زعمائه محمد محمود الى أمريكا بالدعوة للقضية المصرية فى الأوساط السياسية الأمريكية ، وهذا راجع الى تأييد حزب الوفد للسياسة الأمريكية ، ولكن أمريكا كان لديها من الأسباب ما يدفعها من العطف على الثورة المصرية - اذ كانت حريصة على عدم الاصطدام مع انجلترا فى ذلك الوقت كما وقفت من المسألة الفلسطينية موقفا حياديا بين العرب واليهود ٠

ولكن عقب الحرب العالمية الأولى نمت العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا مما أدى الى افتتاح خط ملاحى بحرى بين البلدين فى ٢٥ مايو ١٩٢٠ ٠

وعقب الحرب العالمية الأولى ظل النشاط التجارى أهم مايميز العلاقة بين البلدين : مصـــر وأمريكا ٠ ففى تقرير بعث به مايلز

لامبسون Miles lampson السفير البريطانى بالقاهرة الى حكومته – عن نشاط مصر الاقتصادى فى نهاية عام ١٩٣٥ جاء به :

كانت الولايات المتحدة هى الدولة السادسة فى قائمة صادرات مصر الخارجية ، وبلغ حجم هذه الصادرات فى نهاية عام ١٩٣٥ ما قيمته ٥٠٩ر٩١٧ مليون جنيه استرلينى ، بالقياس الى ما كانت عليه صادرات مصر فى نهاية عام ١٩٣٤ بما قيمته ٢٤٨ر٦٣٤ جنيها أسترلينيا .

أما فيما يتعلق بصادرات مصر من القطن فلقد بلغت فى نهاية ١٩٣٥ ما قيمته ٣٣٧ر٦١٣ جنيها استرلينيا بالقياس الى ما كانت عليه فىنهاية ١٩٣٤ ماقيمته ٢١٤ر٢٩٤ جنيها اســترلينيا وكانت الولايات المتحدة هى الدولة السابعة فى قائمة الدول المســتوردة للقطن المصرى .

وهكذا ظلت العلاقات الثقافية والتجارية هى جوهر العلاقات المصرية – الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، الى أن دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ وكانت فرصة مواتية لها لتندية علاقاتها والعمل على تقويتها من خلال العلاقات المصرية – البريطانية ، والاهتمام البالغ بالمســألة المصرية أبان سنوات الحرب وهذا هو موضوع الجزء التالى من البحث .

ثانيا ــ العلاقات المصريـــة الأمريكية
أثناء الحرب العالمية الثانية

قامت العلاقات بين مصـــر والولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٨٣٢ وحتى ١٩٢٢ على أساس تمثيل قنصلى ومن ١٩٢٢ الى ١٩٤٦ كان مستوى التمثيل على أساس مفوضية واقتصر النشاط الأمريكى فى الشـــرق الأوســـط ومصر على النواحى : الثقافية والدينية والاقتصادية ٠

كما كانت الولايات المتحدة تولى المسألة المصرية اهتمامها ، وكثيرا ما كانت حكومة واشنطون تهاجم سياسة حكومة انجلترا فى مصر ، وتستنكر موقفها المتشدد ازاء المسألة المصرية ٠

كما كانت الحرب العالمية الثانية فرصة مواتية لتوثيق عرى الروابط بين مصر والولايات المتحدة ٠

وكان لاعلان بريطانيا الحرب على المانيا فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩،

بداية لمرحلة جديدة فى العلاقات المصرية ـ البريطانية أســـاسها معاهدة التحالف والصداقة (١٩٣٦) وعملا بالمادة السابعة من هذه المعاهدة والتى تنص على ما يلى :

« ٠٠٠٠ اذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب ٠٠ فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا ٠ وتنحصر معاونة مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم ،أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تقدم مصر جميع التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات ٠

وبناء على هذا فالحكومة المصرية لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية ، مع فرض الرقابة على الصحف والأنباء ٠٠٠ » ٠

وبناء على طلب مايلز لامبسون Miles Lampson السفير البريطانى فى القاهرة اتخذت الحكومة المصرية كل التدابير التى تنص عليها تلك المعاهدة ، وبذلك تحدد اتجاه سياسة مصر الخارجية فلم يعد بمقدور مصر أن تقف بمعزل عن الصراع العالمى أو تتخذ موقف الحياد ، وان كانت مصر تعلن دوما قبل نشوب الحرب انها سوف تقف الى جانب حليفتها بريطانيا ٠

وفى مصر كان الرأى العام ـ بصفة عامة ـ ضد الاشتراك فى الحرب ، اذ كان فى الامكان ان تظل مصر على الحياد لولا ارتباطها مع بريطانيا : بمعاهدة تحالف وصداقة » كما أن الوزارة المصرية برئاسة على ماهر لم تتوان فى تنفيذ ما تعهدت به بمقتضى «نصوص» معاهدة التحالف تلك ، والتى لم تحو بندا ينص صـــــراحة على « اعلان الحرب » الأمر الذى يجعل سياسة الحكومة المصرية متمشية تماما مع الرأى العام الذى كان لا يرى ضرورة اعلان الحرب ٠

وقد اتخذت وزارة على ماهر – ازاء المانيا – جميع الاجراءات فيما عدا اعلان الحرب ومن هنا كانت بداية الخلافات بين مايلز لامبسون وعلى ماهر .

وفى الواقع أن تحديد موقف مصر من الحرب – بين المعسكرين – كان مثار التساؤل من جانب انجلترا حتى قبيل اعلان الحرب اذ كانت معاهدة ١٩٣٦ تشكل جزءا من خطة بريطانية لتأمين المصالح الانجليزية فى حالة تطور الموقف الدولى الى حرب عالمية .

وطلب على ماهر من عبد الرحمن عزام ان يقوم بمحاولة اقناع المسئولين فى السفارة البريطانية بموقف مصر حتى يكفوا عن الضغط – بضرورة اعلان الحرب ، ورغم هذا فقد انقسمت وزارة على ماهر – ازاء مسألة اعلان الحرب على المانيا الى ثلاثة آراء :

- **رأى يؤيد اعلان الحرب .**
- **رأى آخر ضد اعلان الحرب .**
- **رأى ثالث يرى الانتظار .**

وبعث على ماهر فى ٩ سبتمبر ١٩٣٩ بمذكرة الى السفير البريطانى متضمنة : أن مصر لا تستطيع اعلان الحرب على المانيا **بحجة أن الأخيرة – لم تعلن الحرب على مصر** وبالتالى أعلن على **ماهر أن سياسة وزارته تقوم على « تجنيب مصر ويلات الحرب » .**

وقد يكون مما دفع على ماهر الى انتهاج هذه السياسة – حينذاك – ممالأته القصر الذى كان على اتصال بألمانيا .

وفى هذه الأثناء وقعت أزمة أخرى بين على ماهر ومايلز لامبسون ، حينما اعتزم على ماهر زيارة السودان فى غضون شهر

فبراير ١٩٤٠ مصطحبا معه وزيرى الحربية والاشغال وممثلين عن مجلس النواب ، وأعترض السفير البريطانى على هذه الزيارة تنفيذا لسياسة حكومته ، ولكن رئيس الوزراء اعتبر ان هذا يعد تدخلا فى شئون مصر الداخلية ٠

وبعث « برت فيش Bert fish الوزير المفوض للولايات المتحدة فى القاهرة بتقرير الى حكومته عن الأوضاع الداخلية لمصر فى تلك الفترة ، موضحا ان « حزب الوفد » شن هجوما شديدا على سياسة الوزارة الحالية ٠

وأكد وزير أمريكا المفوض انه علم من مصادر موثوق بها ان السفير البريطانى قد بعث برسالة شديدة اللهجة الى رئيس الوزراء ، معترضا على ما أثارته الصحافة المصرية من طعن وهجوم على العلاقات المصرية ـ البريطانية ، مما يدل على أن الحكومة غير « ملتزمة » فى سياستها ويشك فى اخلاصها للحليفة انجلترا

وجرت مباحثات بين على ماهر ولامبسون ـ فى ٣١ يناير ١٩٤٠ ـ عقب عودة رئيس الوزراء من زيارة قام بها الى الوجه القبلى، وأكد على ماهر فى تلك المباحثات « أنه على استعداد لتناسى الماضى وأنه سيعمل على تقوية وتدعيم روابط التعاون فى المستقبل ، وان كان الشك بدأ يخامر مايلز لامبسون فى نيات كل من الملك فاروق وعلى ماهر منذ أوائل ١٩٤٠ وبالتالى فقد الثقة بهما ٠

كانت مصر ـ حينذاك ـ تتأثر بتطور الأحداث فى أوربا ـ وبالتالى كانت السياسة المصرية تتأثر بما يقع بين المتحاربين من أحداث ثم كان لدخول ايطاليا الحرب فى ١١ يونيو ١٩٤٠ وما استتبعه من التطورات بمثابة القضاء على الآمل فى التعاون الى مدى أبعد مما وصلت اليه العلاقات المصرية ـ البريطانية ، ولاشك

أن دخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا ، كان ذا أثر مباشر متصل بمصر . اذ انتقلت الحرب الى حدودها فى الصحراء الغربية • مما جعل بريطانيا تعمل على كسب موقف (القصر) الى جانبها ، حتى لا يكون ضغطها عليه عاملا مساعدا لارتمائه فى أحضان دولتى المحور المانيا وايطاليا • ولكن مايلز لامبسون اقترح على حكومته ـ فى تقاريره التى كان يبعث بها من القاهرة ـ « أنه يراقب باهتمام شئون مصر الداخلية والتدخل فيها اذا تطلب الأمر ذلك » •

وغداة اعلان ايطاليا الحرب ، سارع مجلس الوزراء بعقد اجتماع لمناقشة تطورات الحرب فى أوربا • وألقى رئيس مجلس الوزراء بيانا فى مجلس النواب حدد فيه موقف مصـــر ، بعدم الاشتراك فى الحرب ضد ايطاليا الا فى حالات ثلاث :

- اذا ضربت المدن المصرية بالقنابل •
- اذا توغلت القوات الايطالية فى الأراضى المصرية مبدئه •
- اذا ضربت القوات الايطالية مواقع الجيش المصرى •

رغم هذا ظل على ماهر متمسكا بسياسة « تجنيب مصر ويلات الحرب » ولم يستجب لمطلب السفير البريطانى وبالتالى لم يوافق على قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ، وتأكدت بريطانيا ان على ماهر لم يعد « رجل الموقف » خاصة ان بريطانيا كانت تمر بمرحلة حربية ومن ثم فانها تحتاج الى وزارة تتمتع بعون أوسع فى السياسة المصـــرية مما يجعل حزب الوفد يصبح مرشحا ليتولى الحكم •

وسارع السفير البريطانى بمقابلة فاروق ـ ١٧ يونيه ١٩٤٠ ـ وأكد له ان بريطانيا سوف تنتصر وانه أى ـ الملك ـ يجب الا تراوده

أية شــكوك حول ذلك ، وفى النهاية طلب من فاروق العودة الى القـــاهرة مســـاء ذلك اليوم حيث سيكون فى انتظاره الجنرال ويفل Wavell .

ويذكر لامبسون فى التقرير الذى بعث به الى حكومته « وهكذا سلمت فاروق ما يشبه الانذار فى ذلك الوقت ورفضت رجاء أحمد حسنين – رئيس الديوان – بان يمنح على ماهر فرصة أخرى محذرا اياه بانه لايمكن أن يتصرف معنا بأمانة ، وقد اقترح لامبسون على حكومته فى تقريره الذى سجل فيه هذا اللقاء – ان يتخلى فاروق عن عرشه اذا عارض فى طرد على ماهر من الحكم .

كانت الولايات المتحدة ترصد كل مواقف انجلترا فى مصر على اعتبار أنها لم تكن حتى تاريخه طرفا من اطراف الدول المتحاربة، ومن ثم فقد كانت المفوضية الأمريكية بالقاهرة تبعث بتقاريرها عن تطور العلاقات المصرية البريطانية الى واشنطون .

وحدث أثر الأزمة الأخيرة بين مايلز لامبسون وفاروق أن اقيلت وزارة على ماهر ، الا أن هذه الأزمة عملت على تباعد الرجلين : فاروق ولامبسون ، يتضح هذا من المقابلة التى جرت بين فاروق وراموند هارى Ramond Hary القنصل الأمريكى ، وقد أشار فى تقرير بعث به الى حكومته ، مؤكدا « أنه أصبح من المستحيل استمرار التعاون بين مصـــر وبريطانيا أكثر من هذا ، اتضـــحت لى هذه الحقيقة بعد المقابلة – السرية – التى أجريتها مع الملك عقب المواجهة التى كانت بين لامبسون وفاروق .

ونظرا لأهمية هذا اللقاء العاصف بين فاروق ولامبسون يجدر بنا أن نستخلص منه عدة حقائق أهمها :

أولا : تخوف بريطانيا من على ماهر بأن يسارع بالتعاون مع دول المحور . وبذلك يفتح جبهة البحر المتوسط . وهذا ما تريد بريطانيا تجنبه فى تلك الفترة الحرجة ، لدرجة أن لامبسون أصبح لا يهمه اعلان مصر الحرب على المانيا بقدر ما يهمه التخلص من على ماهر .

ثانيا : التلويح لفاروق بدعوة حزب الوفد ليتولى الحكم باعتباره حزب الاغلبية الذى يستطيع أن يسيطر على الجبهة الداخلية ، فضلا عن تطبيقه معاهدة ١٩٣٦ نصا وروحا ، وسبق أن جرى حديث بين الرجلين : لامبسون والنحاس فى ٢١ مايو ١٩٤٠ يستفاد منه : « أن الحكومة البريطانية متفهمة لدور النحاس الوطنى كزعيم للأغلبية الشعبية فى مصر . وقال لامبسون للنحاس : ولاشك أن مستقبل المسألة المصرية سوف ينظر اليه بعين الاعتبار من قبل العالم الديمقراطى فى حالة الانتصار على دول المحور .

ثالثا : أن اغفل فاروق لحقيقة موقف بريطانيا فى القارة الأوربية وخاصة بعد انهزام فرنسا فى ١٧ يونيه ١٩٤٠ — يدل على أن (القصر) يريد استثمار موقف بريطانيا الحرج لصالحه بتجنيب مصر ويلات الحرب وذلك بارتباط مصير مصر مع دولة لاشك أنها سوف تلحق بها الهزيمة بعد أن أصبحت تقف بمفردها . وكان لامبسون محقا فى شكوكه نحو القصر الأمر الذى جعله يقدم اليه ما يشبه الانذار فى ١٧ يونيه بتنحية على ماهر . وهذا الموقف يمكن اعتباره مقدمة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما تتشابه الظروف ويأتى دور التخلص من الملك نفسه .

رابعا : ان الذى يعنينا من تبليغ ١٧ يونيه هو أنه ثبت بجلاء ان

معاهدة ١٩٣٦ لم تمنع انجلترا من التدخل فى شئون مصر الداخلية . اذ كانت مصر فى نظر بريطانيا بمثابة دولة مازالت تحت الحماية(١) .

وحين أعلنت ايطاليا انها تقف الى جانب المانيا تحرج موقف مصر . واستقر رأى الحكومة المصرية انها مازالت متمسكة بتجنيب مصر ويلات الحرب ، وانها لن تعلن الحرب على ايطاليا وأصبح واضحا - حينذاك - تعاطف التصر مع دولتى المحور وهذه الحقيقة يؤكدها التقرير الذى بعث به برت فيش bert Fish وزير أمريكا المفوض فى القاهرة مؤكدا أن ملك مصر يرفض بشدة التعاون مع بريطانيا . ويعارض اعلان الحرب وسعى القنصل الأمريكى الى مقابلة الملك فاروق ، وجـــرى حديث بينهمـــا عن حقيقة تدهور العلاقات المصرية - البريطانية .

وحينما حضــــر ايدن لزيارة الجبهة الغربية - فى صحراء مصر - فى زيارة سرية ، بعث وزير أمريكا المفوض بتقرير عن تدهور موقف بريطانيا فى هذه الجبهة ، وكذلك عن الاجراءات التى اتخذتها بريطانيا فى الشرق الأوسط ، ومصر على وجه الخصوص .

وفى ذلك الوقت كانت الشائعات تشير الى عزم الملك فاروق أن يهرب من مصر بالطائرة الى ايطاليا . وبعثت السفارة البريطانية

---

(١) أحمد ماهر ، جـ ١ ، مقالاته وخطبه... ، ص ٢٨١ ، كما ذكر أيضا : « .... ذلك ان محاولة فرض شخص بذاته على رئيس دولة - الملك - والاصرار على تنحية رئيس الحكومة ، يعد تدخـــلا فى شـــئون الدولة الداخلية .. ان هذا أمر تأباه قواعد القانون الدولى وهو فى الوقت نفسه خرق لمعاهدة ١٩٣٦ .

بالقاهرة بتقرير عن هذه الشائعات . والتى أكدها الجنرال ويفل ويستفسر مايلز لامبسون عن الاجراء الذى يتخذه لمواجهة مثل هذا الاحتمال .

وفى أواخر أيام وزارة حسين سرى حدثت أزمة أخرى بين الملك والسفير البريطانى اذ كانت الحكومة المصرية اتخذت قرارا – فى ٦ يناير ١٩٤٢ – بقطع العلاقات السياسية مع حكومة فيشى الموالية لالمانيا ، وقد اتخذت وزارة حسين سرى هذا القرار أثناء تغيب فاروق عن القاهرة فى منطقة البحر الأحمر .

ونتيجة لضغط أحمد حسنين – رئيس الديوان – اضطر حسين سرى أن يعدل عن قراره واتخذ قرارا بوقف العلاقات بدلا من قطعها مع حكومة فيشى ، الا أن الملك اعتبر أن تصرف وزارة حسين سرى – فى غيابه – يعد تجاوزا لحقها الدستورى ومساسا بحقوقه كما أوقف صليب سامى وزير الخارجية عن عمله ، وأخذ الملك يعد العدة لتغيير الوزارة ومن ثم لم يكن هناك بد – امام حسين سرى – من تقديم استقالته ، كما ان السفارة البريطانية فى القاهرة اعتبرت موقف الملك وتصرفه عملا غير ودى ، خاصة بعد أن ثبت للسفارة البريطانية أن الرأى العام فى مصر يبتهج لانتصارات الالمان فى طبرق ، فضلا عن ميول القصر المحورية ، بل اكثر من هذا هناك اتصالات الملك فاروق السرية بالمانيا عن طريق السفارة المصرية بطهران .

وعقب استقالة حسين سرى فى ٢٨ يناير ١٩٤٢ ، بدأت مظاهر الخلاف تتضح بصورة أكثر بين فاروق ومايلز لامبسون حتى كان

يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ اذ اضطر الملك صاغرا الى الامتثال لسياسة بريطانيا بحتمية تولى وزارة وفدية الحكم ، والا فقد عرشه(٢) ·

وبطبيعة الحال ان حادثا مثل هذا يتعلق بمصر كان موضع اهتمام الولايات المتحدة لايمكن أن يحدث بدون علم حكومة واشنطون وموافقتها – ولقد بعث مايلز لامبسون لحكومته ببرقية رقم ٥١٣ بتاريخ ١ فبراير ١٩٤٢ ضمنها مايلى : ·· كنت على اتصال بمستر كيرك Kirk وزير أمريكا المفوض – حينئذ – بالقاهرة – طوال الأيام الماضية ، وقد أبلغته بتفاصيل تطورات الموقف يوما بيوم ·

وأشارت برقية لامبسون الى أن الملك فاروق استدعى وزير أمريكا المفوض ، وذلك قبل لقائى بالملك فى الساعة التاسعة من مساء ٤ فبراير · وقد أبلغت كيرك بما جرى فى هذا اللقاء – قال فاروق : ان مصر وهى دولة صغيرة أعتدى على استقلالها من جانب حليفتها · ورد كيرك بقوله : ان كل عمل فردى أو عام ، وكل قرار شخصى أو عام يجب أن يكون له هدف واحد وهو احراز النصر لحليف مصر ·

وصرح كيرك للصحفيين عقب الاجتماع : بان هذه المقابلة جرت بناء على طلب من الملك كما أعلن كيرك ردا على سؤال وجه اليه عن موقف أمريكا من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فقال :

---

(٢) F.O. : 834/0011, Doc. No. 449, Lampson to Eden, Feb. 3, 1942.

Killearn : Diaries, P. 206 — 217.

اذ تناول السفير البريطانى هذا الحادث بشىء من التفصيل ·

Mans Fiel, Peter : Nasser's Egypt., P. 35.

وذكر ايضا ان رد الفعل لدى الضباط كان شديدا ، وارسل محمد نجيب الى الملك بطلب قبول استقالته لخجله مما حدث لملك مصر ·

« ان الولايات المتحدة وبريطانيا اتخذتا الاتجاه الصحيح » ·

أراد الملك فاروق أن يستعين بالولايات المتحدة لكى يظهر شقاقا بين الحليفتين ولكن أمريكا خذلته ·

تولى الوفد الحكم فى وقت كانت القوات الالمانية تواصل تقدمها فى صحراء مصر الغربية ، ففى مايو ١٩٤٢ شن روميل هجوما عنيفا تمكنت فيه القوات الالمانية من اختراق صفوف الانجليز والاستيلاء على طبرق كما زحفت شرقا لتصل الى الحدود المصرية الأمر الذى اضطر القوات الانجليزية الى اخلاء مرسى مطروح وانسحبت قوات الجيش البريطانى الثامن فى العلمين والتى تبعد نحو ١٠٠ كم غرب الاسكندرية · وفى أوائل يوليو ١٩٤٢ هاجم روميل مرة أخرى ، ولكن القوات البريطانية نجحت فى وقف تقدمه عند العلمين ·

وخشيت انجلترا من ضياع موقعها الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، وحضر ونستون تشرشل رئيس الوزراء الى القاهرة لانقاذ الموقف ، وأسند قيادة الجيش الثامن الى الجنرال مونتجمرى ·

وكانت السفارة البريطانية فى القاهرة ترقب بحذر شديد نشاط الخبراء الأمريكيين السياسيين والاقتصاديين فى مركز تموين الشرق الأوسط · ولم يكن فى مقدور الحكومة البريطانية التصدى لهذا النشاط الأمريكى فى المنطقة اذ كانت بريطانيا تدرك مقدما مدى خطورته على نفوذها فى دول المنطقة ، ويتضح ابعاد هذا التخويف من استقراء التقارير التى كانت تبعث بها السفارة البريطانية فى القاهرة ·

ففى تقرير للسفارة البريطانية فى ١٠ ابريل ١٩٤٣ عن تطور الأحوال السياسية والاقتصادية الأمريكية ــ المصرية جاء به :

« ... برغم أن الولايات المتحدة – الآن – فى حالة حرب فانها تلعب دورا كبيرا فى الشرق الأوسط بهدف تنمية مصالحها فى المنطقة ، وترسيخ نفوذها الى ما بعد الحرب » .

وفى هذا الوقت بالذات كانت الحكومة الأمريكية تولى مصر كل اهتمامها ، ولم يقتصر هذا النشاط على الجانب الاقتصادى بل تعداه الى الاهتمام بأحوال مصر السياسية أيضا .. » ولكن نظرا لشدة حاجة الحكومة البريطانية الى استمرار تحالف الولايات المتحدة معها للتصدى للغزو الالمانى – الايطالى فى صحراء مصر الغربية لم تشأ أن تظهر أى امتعاض لهذا النشاط الأمريكى – الاقتصادى والسياسى المتزايد فى مصر .

رأت الحكومة الأمريكية استغلال التناقضات السياسية فى المنطقة لصالحها فى فترة ما بعد الحرب . كذلك تمكنت من السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة مستغلة فى ذلك الأزمة الاقتصادية الخانقة التى كانت تعانيها دول الشرق الأوسط والتى توقفت صادراتها ووارداتها بسبب النشاط العسكرى بين الحلفاء والمحور فى البحر المتوسط .

وكانت خطة أمريكا الاستراتيجية تهدف الى ترسيخ أقدامها فى المنطقة وزحزحة النفوذ الفرنسى المتمركز فى سوريا ولبنان والنفوذ البريطانى المتمركز فى بقية أقطار المنطقة ولهذا لم يقتصر نشاط السياسة الأمريكية على مصر بل تعداه الى ايران والسعودية ثم الى سوريا ولبنان . وكانت السفارة البريطانية ترقب النشاط الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة . يؤكد ذلك تلك التقارير التى كان يبعث بها لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة .

وجاء فى تقريره السنوى ١٩٤٣ قوله : « ... انى ألاحظ أن

النشاط الأمريكي أصبح الآن يشكل خطرا متزايدا بمنطقة سوريا عنه في مصر · وان لأمريكا شعبية قوية في منطقة البحر المتوسط بصفة عامة » ·

واضاف السفير البريطاني قائلا : « ·· واني الاحظ أن شعبية أمريكا — في الوقت الحاضر — في مصر أقل بكثير عما مضى · وقد أعترف لي بذلك بعض المصريين الذين هم على اتصال دائم بالخبراء الأمريكيين العاملين بمركز تموين الشرق الأوسط ·

ولقد ساءت أحوال مصر الاقتصادية بسبب توقف تصدير القطن المصرى الى الدول الأوربية وانجلترا على وجه الخصوص بسبب النشاط العسكرى من قبل دولتى المحور فى البحر المتوسط كما عزفت الولايات المتحدة عن شراء القطن المصـــــرى . اذ كانت الحكومة البريطانية تريد أن تساند حكومة حزب الوفد التى أتت بها الى الحكم عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وذلك بتسويق القطن المصرى ، واعادة تصديره الى الأسواق الأوربية ، ولكن الحكومة البريطانية أيقنت أن سعره سيكون منخفضا فى الأسواق الأمريكية » ·

وكانت السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط جد حريصة على أحتواء السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة فى كبريات دول المنطقة : مصر — السعودية — ايران منطقة سوريا ولبنان ولم يقتصر النشاط الأمريكى على دول الشرق الأوسط انما تعداه الى دول أخرى ذات أهمية استراتيجية مثل الحبشة والصـــومال واريتريا وجيبوتى ·

ولقد أحدث هذا النشاط الأمريكى رد فعل قويا لدى بريطانيا التى تبذل قصارى جهدها كيلا تمكن النفوذ الأمريكى من التغلغل فى المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية لكيان بريطانيا ووقف استمرار نفوذها عقب الحرب · وتركز التناقس بين الدولتين الحليفتين فى

مصر على وجه الخصوص . اذ كانت القاهرة مركز قيادة الحلفاء ونشاطهم العسكرى والسياسى والاقتصادى فضلا عن حرص الحلفاء على عقد أهم المؤتمرات الدولية فى مدينة القاهرة . وباتت السفارة البريطانية فى القاهرة تراقب - بحذر شديد - النشاط الأمريكى ومن ثم بدأت ترسل عشرات التقارير فى اليوم الواحد .

وبعث لورد كيلرن فى ١٨ فبراير ١٩٤٤ بتقرير الى وزارة الخارجية البريطانية يعدد فيه أوجه النشاط الأمريكى فى مصر فى المجالات الثلاثة : « العسكرى والاقتصادى والسياسى مستغلا فى ذلك عداء القوى الوطنية المصرية لبريطانيا . ويؤكد هذا التقرير أن ثمة تقاربا كبيرا حدث بالفعل بين الجانبين المصرى والأمريكى فضلا عن وجود ميل كبير من جانب المصريين لدى الأمريكيين » .

ويستنتج من هذا التقرير أيضا أن السفارة البريطانية فى القاهرة كانت تضيق الخناق على نشاط رجال المفوضية الأمريكية فى القاهرة وكذلك خبراء مركز تموين الشرق الأوسط « وهم الذين كانوا يقومون بدعاية مكثفة معتمدين فى ذلك على سياسة الحكومة الأمريكية منذ دخولها الحرب بصفة عامة » .

ويعزى : ميل القوى الوطنية المصرية الى جانب الولايات المتحدة الى أنه بات مؤكدا انتصار الحلفاء على دول المحور اذ كانت تلك القوى تعتقد أن الولايات المتحدة - عقب الحرب - ستضع موضع التنفيذ الحريات الأربع وكذلك الاعلانات والتصريحات التى أدلى بها ساسة الحكومة الأمريكية فضلا عن شعور بعض الساسة المصريين انه بامكان الحكومة الأمريكية أن تضغط على الحكومة البريطانية من أجل حل المسألة المصرية برمتها - متناسين (؟) فى ذلك تطلع الحكومة الأمريكية الى المحافظة على مصالحها والعمل على تنميتها فى المنطقة .

ويؤكد كيلرن فى تقريره ١٩٤٤ : « ان رجال السفارة البريطانية فى القاهرة لا يتركون أى فرصة أمام تنمية النفوذ الأمريكى فى مصر بل يبذلون قصارى جهدهم لمناهضة هذه السياسة الأمريكية فضلا عن العمل على تدعيم النفوذ البريطانى » ٠

وفى هذه الاثناء بعثت السفارة البريطانية بتقاريرها مشيرة فيها « الى أن الاقتصاد المصرى تأثر كثيرا بظروف الحرب ، وقد أصبح فى غضون ١٩٤٤ أقوى بكثيرمما كان عليه قبل ١٩٣٦ » ٠ وهذا التحسن فى الاقتصاد المصرى جاء نتيجة عاملين هما :

١ ــ ارتباط الاقتصاد المصرى (بالغطاء الاسترلينى) ومن ثم فستكون موازنة الاسترلينى كبيرة عقب الحرب ٠

٢ ــ ان مصر لم تكن ميدان حرب بطريق مباشر ، ومن ثم لم تتعرض مدنها الى الدمار الذى أصاب مثيلاتها فى القارة الاوربية ٠ وأن معركة العلمين كان مسرحها الصحراء الغربية ٠

ويؤكد كيلرن بأن ثمة اتصالات جرت بين الخبراء الأمريكيين وبعض الشخصيات المصرية من ذوى النفوذ فى المجتمع المصرى ، وجرى التلويح لهم بامكان دعم أمريكا للاقتصاد المصرى فضلا عن انشاء العديد من المشروعات الاقتصـــادية برأســـمال مصـــرى أمريكى(٣) ٠

---

(٣) F.O. : 371/4/397, Doc. No. 668, Avri., 4. 1944

وجاء بهذا التقرير أيضا : « ٠٠ ان هذه الاتصـــالات تمت مع بعض الشخصيات مثل فؤاد سراج الدين ، وعثمان محرم والسيدة / زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا وذلك بأن يدفع بعض المصريين متضامنين مبلغ خمسة ملايين جنيه مقابل ان تدفع الحكومة الامريكية مبلغ عشرة مـــلايين دولار ٠ تم ذلك الاتفاق اثناء الاجتماع الذى جرى فى ٢٥ مارس ١٩٤٤ ٠ ولكن ظروف الحرب التى كانت ماتزال مستمرة حالت دون تنفيذ ذلك ٠

وجدير بالذكر أن الحكومة البريطـــانية كانت ترقب عن كثب سياسة الولايات المتحدة فى مصر والشرق الأوســـط – وإن رأت السفارة البريطانية بالقاهرة تحقيق كل ما تحتاجه مصر حتى لا تمكن الولايات المتحدة من التغلغل فى شئون مصر الداخلية ويكون ذلك على حساب المصالح البريطانية بها ٠

ولم تقتصر مراقبة بريطانيا للولايات المتحدة فى مصر فقط ، انما أمتد النشاط البريطانى الى دول أخرى ، حيث تكون محل اهتمام الولايات المتحدة ، اذ كانت الحكومة البريطانية شـــغوفة – وقد أوشكت أحداث الحرب على الانتهاء – بمعرفة خطط الســـياسة الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب ٠

وكانت غالبية أجهزة الولايات المتحدة تحت مراقبة السفراء البريطانيين ، بما فى ذلك البيت الأبيض ، يؤكد ذلك التقرير الذى بعثت به السفارة البريطانية بواشنطون الى الســـفارة البريطانية بالقاهرة مرفقا به صورة من خطاب بعث به البيت الأبيض – بواسطة وزارة الخارجية الأمريكية – الى المفوضية الأمريكية بالقاهرة بهدف بذل أقصى الجهود لتنمية المصالح الاقتصادية الأمريكية فى الشرق الأوسط بصفة عامة وفى مصر على وجه الخصوص ٠

وانزعجت الحكومة البريطانية من تلك التقارير التى كان يبعث بها كيلرن من القاهرة عن تزايد النشاط الأمريكى فى مصر والشرق الأوسـط ، ويعترف الســـفير البريطانى بالقاهرة : بان الحكومة الأمريكية تسعى الى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ٠ خاصة بعد تلك الزيارة التى قام بها جيمس لانديس ، وهو رأسمالى معروف فى الولايات المتحدة بهدف دراسة بعض المشروعات الاقتصادية فى مصر ٠ كما أن له نشاطا اقتصاديا واسع النطاق فى مجالات شركات البترول فى السعودية ، كما انه متحمس لتنفيذ مشروع له خط انابيب

« التابلاين » من السعودية - بعد الاتفاق مع الدول العربية المعنية - الى الساحل الشرقى للبحر المتوسط » .

وعلى أثر اعلان مصـــــر الحرب على المانيا ، وافق مجلس الوزراء المصرى بجلسة ٥ مارس ١٩٤٥ على مذكرة وزارة الخارجية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتى مصـــــر والولايات المتحدة على المعونة المتبادلة بينهما بهدف الاستمرار فى الحرب .

كما ناقش المجلس مسألة تشكيل الوفد الذى سيمثل مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة والذى تحدد يوم ٢٥ ابريل ١٩٤٥ موعدا لانعقاده .

وجاء فى تقرير آخر بعث به كيلرن . « .. ان لورد موين غاضب أشـــد الغضب من تزايد النفوذ الأمريكى فى مصر - على وجه الخصوص - فى الآونة الأخيرة ، وهذا أمر يتم على حساب المصالح البريطانية فى مصر .

ومضى السفير البريطانى يشكو منتزايد النشـــاط الأمريكى فقال : « .. من الملاحظ انه بعد سنوات الحرب ستصبح الرأسمالية الأمريكية لا يستطيع أحد منافستها فى الأسواق الخارجية لسنوات عديدة - عقب الحرب - وذلك بسبب الأرباح الطائلة التى جنتها الرأسمالية الأمريكية من ظروف الحرب دون منافس لها ، واستفادت من ارتفاع الأسعار مما يجعل الولايات المتحدة فى وضع اقتصادى ممتاز عقب الحرب » .

كما أكد ذات التقرير : « .. ان الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة المحتكرة للمواد الاقتصادية فضلا عن تصـــديرها مصانع كاملة الى الدول التى تتبع الحلفاء وتبيعها بأسعار مرتفعة » .

وأشار كيلرن الى عامل آخر من العوامل التى دعمت الاقتصاد الأمريكى فقال :

« فبالاضافة الى ظروف الحرب المنشطة للاقتصاد الأمريكي، فان ما يزيد الارباح للرأسمالية الأمريكية حصولها على المواد الخام بجميع انواعها والمتوفرة فى القارة الأمريكية ، ومن اليســـير على الولايات المتحدة الحصول عليها باقل التكاليف دون أن يتهددها خطر الحرب ، فضلا عن عوامل عديدة أخرى أعطت الاقتصاد الأمريكي دفعة قوية ... » .

كما تضمن تقرير السفير البريطاني اشارة الى نتائج المحادثات التى أجراها مع الفيلد مارشال سموتس Smuts عن العلاقات البريطانية - الأمريكية ، وأيضا عن سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط .

وفى هذه المحادثات أكد سموتس : ان هناك سياسة عامة متفقا عليها بين الحكومتين : الأمريكية والبريطانية ، ويعتقد أنه ليس من مصلحة الدولتين حدوث أى خلاف يؤثر على علاقتهما فى وقت مازالت فيه الحرب قائمة ، وانه لا يوجد ثمة سبب يدعو الى تقاعس الدولتين أثناء الحرب .

أكد فى نهاية حديثه : « بانه ليس بالامكان أن تترك حكومته - الولايات المتحدة - مكانها أو تتخلى عن مواقعها التى تمكنت منها خلال سنوات الحرب »(٣) .

---

(٣) F.O. : 371/4/397, (C.S. 1062/43 44), Most Secret, Killearn to Dramond petersond, Apr. 27, 1944

وتضمن هذا التقرير دراسة عن وضع الولايات المتحدة الاقتصـــادى اثناء الحرب العالمية الأولى فترة اشـتراكها فى هذه الحـــرب (١٩١٧ / ١٩١٨) - وتنبأ بأن الاقتصاد الامريكى عقب الحرب العالمية الثانية سيكون من القوة بمكان لايمكن منافسته وهذا ماحدث فعلا فى حين كان اقتصـــاد انجلترا ضعيفا على عكس الاقتصاد الامريكى .

وحاولت الدولتان تنسيق سياستهما فعقدا ممثلا الحليفتين · الولايات المتحدة وانجلترا مؤتمرا لمناقشة تغيير ميزان القوى الدولية نتيجة لأحداث الحرب ، ووضع سياسة استراتيجية تنفذ عقب اقرار السلم · وعقد هذا المؤتمر بين الحليفتين ــ دون حضـــور الاتحاد السوفيتى وفرنسا ــ بهدف تنسيق سياستهما العسكرية والسياسية والاقتصـــادية فيما يتعلق بمنطقة الشـرق الأوســـط على وجه الخصوص ·

ورأس هذا المؤتمر جون فوستر دلاس ممثل الولايات المتحدة ، كما مثل بريطانيا موريس بتروسن · وأشار رئيس المؤتمر فى كلمة الافتتاح ــ الى أهمية التعاون بين الدولتين فى الميادين الثلاثة ، فى منطقة الشرق الأوسط ·

كما أكد المندوب الأمريكى كذلك : ان من صالح الولايات المتحدة وبريطانيا تنسيق سياستهما الاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط · تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية لأمن الولايات المتحدة ، فضلا عن مصالح حكومته الخاصة فى المنطقة ، كما أشار دلاس الى أنه يوجد ثمة مصالح مشتركة بين البلدين قائمة على أساس التعاون بينهما

كما تعرض المؤتمر ــ بعد ذلك ــ الى مناقشة موضوع المصالح المشتركة بين البلدين والى علاقة كل منهما بدول المنطقة وكذلك الدول التى ترتبط الى حد بعيد بمنطقة الشرق الأوسط مثل الحبشة وايران وتركيا واليونان ·

وناقش المؤتمر أيضا ســـياسة الكتلة الشرقية الاشتراكية ، ومدى تأثيرها على دول الشرق الأوسط ·

كما وافق موريس بتروسن على وجهات نظر المندوب الأمريكى ، وأكد أنه لا يرى أى اعتراض فى الوقت الحاضر على هذه الاجراءات، ولكن سوف يرجىء الافصاح عنوجهات نظره الى وقت قريب اذ ليس له وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بكل ماجاء بهذه الأحاديث

وحينما انحسر خطر الحرب عن الشرق الأوسط فى ١٩٤٤ ، كانت الولايات المتحدة تعمل على انشـــاء البنوك والمصـــارف فى مصر وفى دول الشرق الأوسط : سوريا ـ لبنان ـ فلسطين والعراق بما يتناسب ومصالحها الاقتصادية فى المنطقة .

والجدير بالذكر أن اهتمام الحكومة الأمريكية لميقتصر على مصر بل امتد هذا الاهتمام الى السودان أيضا ، يؤيد هذا ماتضمنه التقرير الذى بعث به لورد كيلرن فى اواخر ١٩٤٤ عن « النشـــاط الأمريكى فى مصر » :

« ... لاشك أن الولايات المتحدة لن تدخر جهدا فى تلبية كل ما تطلبه مصر من مصانع كاملة أو أى معدات صناعية وفى حدود أمكانيات الولايات المتحدة الاقتصادية التى كان ٦٠٪ منها موجها للمجهود الحربى »(٤) .

وأشار لورد كيلرن فى تقريره الى أن وزير التجارة والصناعة المصرى أبرق الى مجلس الوزراء المصرى مقترحا عليه ضـــرورة

---

(٤) F.O. 371/4/397, (J. 2010/756/16), Killearn to Eden, June. 2, 1944.

واوضح لوردكيلرن فى هذا التقرير انه استقى هذه المعلومات من عدة مصادر من بينها ما رواه أمين عثمان له .

الموافقة على عرض الحكومة الأمريكية فى هذا الشأن ، وأوضح وزير التجارة والصناعة الى مجلس الوزراء مدى الفوائد التى يمكن أن تترتب على قيام تعاون اقتصادى مع الحكومة الأمريكية ·

والجدير بالذكر أن مجلس الوزراء سأل وزير التجارة والصناعة عن مدى أستعداد الولايات المتحدة لامداد مصر كل ما تطلبه ؟

فأجاب الوزير بأن ٤٠٪ من انتاج الولايات المتحدة غير خاضع للمجهود الحربى والحكومة الأمريكية لها الحرية التامة فى اقامة علاقات تجارية مع الدول الصديقة وفى حدود هذه الامكانيات ·

كانت انتصارات الحلفاء فى القارة الأوربية وانحسار الاحتلال النازى عن منطقة غرب أوربا ووسطها جعل شعوب المستعمرات تشعر بالتفاؤل بالمستقبل القريب ، وأن حصولها على الاستقلال ـ وبضمان الولايات المتحدة ـ بات أمرا مؤكدا · وكانت مصـــر تتطلع الى استكمال اســـتقلالها وتحقيق وحدة وادى النيل بعد جلاء القوات البريطانية عنه ، ولقد عبرت الصحافة المصـــرية عن الرأى العام المصرى حينئذ ، فاهتمت بتنمية العلاقات المصرية ـ الأمريكية فى المجالات : السياسية والثقافية والاقتصادية ، كما أشادت الصحافة بالدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى خلال سنوات الحرب الثانية والتى مازالت أحداثها تجرى فى أوربا وشرق آسيا ضد اليابان ·

وتناولت الصحف كذلك مدى اسهام الولايات المتحدة : عسكريا وحربيا واقتصاديا ، فى تعقب القوات الفاشـــية والنازية فى كل الميادين ، حتى يسود العالم السلام والأمن ·

كما نشـــرت « الاجبشيان بروجرس » فى ١٥ يونيه ١٩٤٤ مقالا أشادت فيه بتطور العلاقات الثنائية المصرية والأمريكية خاصة فى المجال الثقافى ·

حتى قوى المعارضة فى مصر كانت تخطب ود الولايات المتحدة خاصة فى المقالات التى كان يكتبها النائب فكرى أباظة ، وكذلك أحمد ماهر ، وقد أشادت هذه المقالات بمبادىء ميثاق الاطلنطى ، وكان أمل المصريين أن يسود السلام تطبيقا لهذه المبادىء ، وتصريحات ساسة الولايات المتحدة طوال سنوات الحرب .

وكان قنصل الولايات المتحدة بالقاهرة يبعث بالتقارير الى واشنطون متضمنة اقوال الصحف والرأى العام المصرى ، وفى تقرير له فى ١٧ يونيه ١٩٤٤ ضمنه بأن مصر بصدد بناء جيشها للدفاع عن نفسها ، وحتى تتمكن من القيام بدورها القيادى فى منطقة الشرق الأوسط .

ولم يقتصر النشاط الأمريكى على العلاقات الاقتصادية انما تعداها الى رصد الحركات السياسية والوطنية التى كانت تجرى بمصر لمحاولة الافادة منها فى دعم النفوذ الأمريكى الآخذ فى التزايد ، وخاصة ان العلاقات المصرية البريطانية لم تكن قد سويت بعد . وكانت مطالب المصريين بتعديل معاهدة ١٩٣٦ أو الغائها كلية تتزايد من وقت لآخر . وكان جانب كبير من الرأى العام المصرى يبدى ترحيبه بالاعتماد على التأييد الأمريكى للقضية المصرية ففى تقرير لوزير أمريكا المفوض بالقاهرة أكد ان مصر تموج — الآن — بحركات وطنية قومية ويجب ان تنال هذه الحركات الوطنية جل اهتمامنا وتأييدنا ، ومما لاشك فيه أن آمال المصريين معلقة بمبادىء الحريات الأربعة التى تضمنها « ميثاق الاطلنطى » والتى حارب الحلفاء متضامنين حتى النصر من أجل تحقيقها .

ويبدو ان بعض الدوائر الأمريكية بالقاهرة قد جندت بعض كبار الصحفيين المصريين اذ ذاك للتبشير بالنفوذ الأمريكى ، فقد أشار ذات التقرير الى ما كتبه كريم ثابت رئيس تحرير المقطم فى

مقالات له أشاد فيها بتنمية العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، كما أشار فى مقال له الى ثقة المصريين فى سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، تلك السياسة المناهضة للاستعمار والتى سوف يكون لها بالغ الأثر على الدول العربية الأخرى ومستقبل منطقة الشرق الأوسط عقب الحرب(٥) .

وجرت مقابلة فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٤ بين كريم ثابت ووزير أمريكا المفوض ، وقد أخبره كريم ثابت بما نما الى علمه من أخبار غير مؤكدة تتعلق بمسألة السودان ، وعن عزم الحكومة البريطانية على فصل السودان الجنوبى ووضعه تحت السيطرة المباشرة لها ، بينما يكون السودان الشمالى منطقة نفوذ لها .

كما أشار كريم ثابت فى معرض حديثه الى وزير أمريكا المفوض الى أن الملك فاروق نما الى علمه أيضا ما دار من أحاديث حول هذه

---

(٥) وانهى القنصل الامريكى تقريره بتوصية : بأن كريم ثابت يرجى منه كل أمل فى التعاون معنا .

* كان كريم ثابت قد كتب عدة مقالات مشيدا فيها بسياسة الولايات المتحدة جاءت بهذه العناوين :

ـ غداة الهدنة (الصناعة المصرية بين السلم والحرب) المقطم فى ١٩٤٤/٧/١٧ .

ـ عن الوحدة العربية ـ ومدى تأييد الولايات المتحدة لها المقطم فى ٤٤/٨/٢٣ .

ـ عن المؤتمر الاقتصادى الدولى الذى سيعقد فى واشنطون ، المقطم فى ٤٤/٨/٢٤ .

ـ عن المنظمة الدولية التى تهدف الولايات المتحدة لانشائها لصون السلم والأمن عقب الحرب ، المقطم فى ١٩٤٤/٨/٣٠ .

ـ مقال بعنوان : نظام الاستيراد ووجوب تعديله بعد الانتصارات الأخيرة ، المقطم فى ١٩٤٤/٨/٣١ .

المسألة بين النحاس وكيلرن · مما جعل الملك يستدعى النحاس فى ٣ سبتمبر ١٩٤٤ ، وبالتالى اتسمت العلاقات بالتوتر على أثر هذا اللقاء ·

وتضمن التقرير كذلك : ان الملك استدعى الكولونيل « دريج » الملحق العسكرى الأمريكى فى غضون الأيام الأولى من شهر سبتمبر ١٩٤٤ ، وكان موضوع الحديث الذى جرى بين الاثنين عن ادعاءات بريطانيا فى السودان ·

وفى ٢٦ اغسطس ١٩٤٤ ـ بمناســبة ذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ـ احتفلت وزارة الوفد والســفارة البريطانية بمرور ثمانية أعوام على هذه الذكرى وألقى مصطفى النحاس كلمة بهذه المناسبة مؤكدا على الموضوعات الثلاثة التالية :

ـ مدى التعاون التام بين الحليفتين : مصر وبريطانيا

ـ وضع بنود معاهدة ١٩٣٦ موضع التنفيذ ·

ـ علاقات الود والصداقة من أجل توثيق العلاقات الثنائية بين الدولتين مصر وبريطانيا كما أشار فى نهاية كلمته الى المادة الحادية عشرة من المعاهدة وهى الخاصة بمسألة السودان ·

وكانت الشائعات قد تواترت عن عزم بريطانيا على فصـــل السودان عن مصر · كما أن بريطانيا تنوى تحويل السودان الجنوبى الى مســـتعمرة بريطانية وتكون هى أيضـا منتدبة على شـــمال الســـودان ·

ولقد اتخذ فاروق من موضـــوع تدهور الأحوال الداخلية · ومسألة عزم بريطانيا على فصل جنوب السودان عن شماله ذريعة

للاطاحة بوزارة الوفد · كان ذلك على أثر اللقاء الذى جرى بين الملك والسفير البريطانى فى ١٢ ابريل ١٩٤٤ ولكن بريطانيا عارضت اتجاه الملك لتعيين أحمد حسنين رئيسا للوزارة المقبلة ، وذهبت بريطانيا الى حد التهديد بعزل الملك عن عرشه ·

وسعى كيلرن الى مقابلة مصطفى النحاس بالاسكندرية فى ٥ سبتمبر ١٩٤٤ ، وأثار معه موضوع « السودان » وان الحكومة البريطانية ليس لديها نية اتخاذ أى خطوات تغير بها من حقيقة الأوضاع فى السودان ــ وانتقد السفير البريطانى (تركيز) الصحافة المصرية على حقوق مصر التاريخية فى السودان » ·

وحذر كيلرن النحاس : « بانه اذا لم تكف الصحافة المصرية عن تلك « الدعاية » الضخمة التى تثيرها ــ فى الآونة الأخيرة ــ بشأن ما تدعيه من اعتزام بريطانيا على فصل جنوب السودان عن شماله فان الحكومة البريطانية لن تتردد ــ اذا اقتضت الضرورة ذلك ، فى فصل السودان عنمصر نهائيا ، مع استمرار احترامها لاتفاقية مياه النيل(٦) · وقد انزعج النحاس من هذا الانذار

---

(٦) Killearn : Diaries : P. 292

محسن محمد : الوثائق السرية الامريكية عن تاريخ مصر قبل الثورة ، تقرير من القائم بالأعمال الأمريكى بالقاهرة ، الى وزارة الخارجية الأمريكية ، دراسة ، فى صحيفة الجمهورية . فى ٢١/٥/١٩٧٨ ·
NARS : 741 — 83/9, Doc. No. 2684, Sep. 8, 1944

وكانت القنصلية الأمريكية فى القاهرة قد بعثت الى وزارة الخارجية بواشنطون بصورة من التقرير الذى بعث به كيلرن الى حكومته ، والذى أطلع عليه القنصل الأمريكى فى القاهرة قبل ارساله على مأدبة الغداء فى ٨ سبتمبر ١٩٤٤ ·

البريطانى الذى ينم عن تخليها عنه وتركه وجها لوجه أمام خصمه الملك .

انتهز فاروق فرصة سفر كيلرن الى جنوب أفريقيا من ١٢ سبتمبر الى ١٢ اكتوبر ١٩٤٤ واصدر أمره باقالة وزارة النحاس فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، اذ كانت وزارة الوفد قد استنفدت كل أغراضها بالنسبة للسياسة البريطانية ، ومن ثم فقد كان من المحتمل ان غياب كيلرن عن القاهرة أمر متعمد حتى لايسبب لنفسه حرجا مع النحاس، ويفسح المجال للملك وينال رضاه ، ويخفف من الآثر الذى ترسب فى نفسه من جراء حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومضت الحكومة الأمريكية فى تنمية مصالحها ، فدعت الى عقد مؤتمر تجارى دولى ووجهت الدعوة الى الغرفة التجارية المصرية لحضور هذا المؤتمر الذى سيعقد فى مدينة « نيوجرسى » بالولايات المتحدة فى الفترة من ٨ الى ١٠ نوفمبر ١٩٤٤ .

وقبلت مصر حضور هذا المؤتمر الدولى ، كما كان النشاط الاقتصادى لامريكا موضوع تعليقات الصحف المصرية ، كما سلف ذكره ـ كما كان هذا الموضوع محل اهتمام بعض الأوساط السياسية فى مصر وهذا يدل دلالة واضحة على تزايد المصالح الأمريكية فى مصر اذ أتاحت الحرب الفرصة أمام الولايات المتحدة لتنمية مصالحها فى معظم دول العالم .

واختير محمد أحمد فرغلى رئيس اتحاد مصدرى القطن المصرى رئيسا للوفد المصرى .

كما أن العلاقات المصرية ـ البريطانية كانت محل اهتمام بالغ من جانب الولايات المتحدة خاصة عقب استسلام دول المحور ، وقد

قام كوردل هل Cordel Hull وزير الخارجية الأمريكي بزيارة الى مصر وفلسطين بهدف استطلاع الرأى العام عن المسألة الفلسطينية اذ كانت حكومة واشنطون متأثرة بضغوط المنظمات الصـــهيونية الأمريكية بهدف مساعدة أمريكا لها حتى تتمكن من وضع مقررات مؤتمر بلتمور ١٩٤٢ موضع التنفيذ وهو ماسبقت الاشارة اليه ٠

وبدأت شعوب الدول العربية تتطلع الى الولايات المتحدة بأنها الأمينة على تنفيذ الوعود المبذولة طوال سنوات الحرب حتى تم النصر للحلفاء ، وفى حين تدهورت العلاقات العربية ــ البريطانية نتيجة احساس العرب بمدى الخطر الذى بدأ يلوح فى فلسطين على أثر تزايد أعداد المهاجرين اليهود ، مما دفع الدول العربية الى الدعوة لعقد مؤتمر بشأن المسألة الفلسطينية ٠

وكلما اقتربت الحرب العالمية من نهايتها ازدادت العـــلاقات المصـــرية ــ البريطانية تدهورا ، وفى ذات الوقت ازدادت روابط العلاقات المصرية ــ الأمريكية ، ولذا حرص الرئيس روزفلت على مقابلة الملك فاروق فى طريق عودته من مؤتمر يالتا ظهر يوم ١٣ فبراير ١٩٤٥ فى عرض البحيرات المرة بقناة السويس على ظهر المدمرة كوينسى Quincy ٠ وتمت المقابلة بحضور أحمد حسنين رئيس الديوان ، وبرغم أن المقابلة كانت محاطة بسرية تامة الا أن الرسالة التى بعثت بها المفوضية الأمريكية بالقاهرة الى واشنطون فى ٢٠ فبراير ١٩٤٥ تشير الى أن الملك فاروق تركز حديثه حول متاعبه من لورد كيلرن وأنه منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أصبح يملك ولا يحكم ٠ ووعد الرئيس الأمريكى فاروق بأنه سوف يبذل قصارى جهده لمنح مصر استقلالا تاما ٠

كما وقعت اتفاقية بشأن استفادة مصر من القانون الأمريكى الخاص بالاعارة والتأجير بين مصر والولايات المتحدة بواشنطون

فى ١٧ ابريل ١٩٤٥ ، تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها بتقديم كل مايلزم لمصر عملا بقانون الاعارة والتأجير ٠

واذا كانت علاقة الولايات المتحدة بالدول العربية قبل دخولها الحرب (١٩٤٢) الى جانب انجلترا تقوم على المصالح الاقتصادية ، فان ظروف الحرب العالمية الثانية أضافت عنصرين جديدين هما :

- العلاقات المصرية البريطانية ٠

- المسألة الفلسطينية ٠

وعن طريق هذه المحاور الثلاثة استطاعت الولايات المتحدة أن تكون شريكا للسياسة البريطانية فى كل ما يعن لهما من اجراءات فى المنطقة طوال سنوات الحرب ٠

وكانت الحكومة الأمريكية طلبت من مصــــر - بعد اعلانها الحرب - بيانا شاملا عن كل الخسائر التى لحقت بها طوال سنوات الحرب ، وقد وافق مجلس الوزراء على البيان الذى قدمه وزير الخارجية للمجلس ، وكذلك التعويضات التى تطلبها الحكومة المصرية من المانيا ٠

ونظرا لاتساع نطاق المصالح الأمريكية فى كثير من دول العالم ، فان الولايات المتحدة رأت عقب الحرب ، أن تربط بين هذه الدول ومن بينها مصر بشبكة من خطوط الطيران حتى تتمكن من المحافظة على مصالحها التى اكتسبتها أثناء ســـنوات الحرب والعمل على تنميتها ، وكثير من هذه الدول التى ارتبطت بأمريكا كانت خاضعة للنفوذ البريطانى ٠

ولقد شعرت بريطانيا بخطورة نمو المصالح الأمريكية فى كثير من الدول وخاصة مصر الأمر الذى دفع كيلرن بأن يبعث فى ٣٠

مارس ١٩٤٥ بمذكرة الى رئيس الوزارة المصرية مشيرا الى قلق بريطانيا ومعارضتها لاتجاه الحكومة المصرية بتوقيع اتفاقية بشأن الملاحة الجوية مع الولايات المتحدة ·

وأبدى السفير البريطاني قلقا نتيجة منح الحكومة المصرية مزيدا من التسهيلات والمساعدات للولايات المتحدة دون استشارة الحكومة البريطانية في ذلك ، كما تنص معاهدة ١٩٣٦ ·

وفي ٢ سبتمبر ١٩٤٥ أخبر كيلرن الحكومة المصرية بأن حكومته قلقة من تزايد المصالح الأمريكية ليس في مصر فحسب بل في معظم دول الشرق الأوسط ، ومن ثم فالحكومة البريطانية ترى أن من واجب الحكومة المصرية ألا تمنح أى امتيازات تكون على حساب المصالح البريطانية في مصر ، وعلى الحكومة المصرية أن تراعى نصوص معاهدة التحالف والا تسعى الى نقضها(٧) ·

وكانت السياسة الأمريكية عقب الحرب تنتهج سياسة خارجية نشطة في منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة بهدف احتواء السياسة البريطانية في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية لأمن الولايات المتحدة ·

ونظرا لتغير موازين القوى – عقب الحرب – فلم يعد في امكان بريطانيا أن تتصدى بمفردها لسياسة الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، الأمر الذى جعل

---

(٧) Foreign Relation of the United States, Diplomatic papers. Vol. 8, «The Near East and Africa, P. 77.

وبالرجوع الى يوميات كيلرن والوثائق البريطانية لم أجد أى اشارة الى التقرير الأول المؤرخ في ٣٠ مارس ١٩٤٥ او الثاني المؤرخ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وهذا ماوجدناه في الوثائق الأمريكية المنشورة) ·

الولايات المتحدة من أجل المحافظة على أمنها القومى عقب الحرب ـ أن تتزعم المعسكر الغربى للحد من اتساع نطاق النفوذ السوفيتى ، ومن ثمفقد أصبحت السياسة البريطانية تابعة للسياسة الأمريكية فيما يتعلق باعادة ترتيب الأوضاع السياسية فى منطقة الشــرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، وهذا ماسوف نتناوله فى الفصل التالى .

* * *

الفصل الثانى

الحرب الباردة
وأثرها على العلاقات المصرية الأمريكية
١٩٤٥ - ١٩٤٨

- أولا : الحرب الباردة والمشرق العربى
- ثانيا : موقف الولايات المتحدة من العلاقات المصرية - البريطانية ١٩٤٦
- ثالثا : القضية المصرية أمام مجلس الأمن وتوتر العلاقات المصرية - الأمريكية ١٩٤٧

أولا ـ الحرب الباردة والمشرق العربى :

صراع وتنافس بين الحلفاء : الولايات المتحدة من ناحية وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى . اذ كانت حكومة واشنطون ـ حفاظا منها على الأمن الأمريكي ـ تعمل على فرض نفوذها على منطقة الشرق الأوسط ، حتى تتمكن من التصدى للسياسة السوفيتية فى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية للسياسة الأمريكية عقب الحرب ، ومن ثم فقد شهدت هذه المنطقة ـ حينئذ ـ صراعا ذا أبعاد ثلاثة هى :

ـ ثورة الشعور الوطنى فى البلاد العربية بقصـــد استكمال استقلالها ومقاومتها للسيطرة البريطانية الفرنســـية ، وقمع لهذه المقاومة من جانب بريطانيا وفرنســـا حفاظا على نفوذهما فى هذه المنطقة .

ـ ضغط من جانب الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا بهدف احتواء نفوذهما فى منطقة الشرق الأوسط ، ومقاومة من جانب دولتى بريطانيا وفرنسا لسياسة الضغط الأمريكية هذه .

ـ صراع حاد وعنيف بين دولتي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بهدف فرض النفوذ على منطقة الشرق الأوسط ٠

وتصدت الدول العربية ـ عقب الحرب ـ لكل هذه الصراعات الدولية ، محاولة منها أن تدعم استقلالها وســـيادتها بعيدا عن الوقوع في دائرة هذه الحرب الباردة ٠

ولهذا اعتقد ساسة الولايات المتحدة أن الدول العربية هي التي كانت تقف عقبة امام تنفيذ سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وعقب الحرب مباشرة أعتقد ســـاسة الولايات المتحدة أن العرب سوف يكونون حلفاء طبيعيين للولايات المتحدة ـ لو توفرت لهم قيادات مســـتنيرة ، وقادرة على تفهم العلاقات الدولية عقب الحرب ، كما أن العرب ـ حســـب اعتقاد ســـاسة الولايات المتحدة ـ لديهم جميع الأسباب للخوف والحذر من الاتحاد السوفيتي لا من الولايات المتحدة ٠

وكان أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الاوســـط عقب الحرب هي :

ـ منع المنازعات الاقليمية التي يمكن أن تدفع الولايات الى مجابهة ساخنة مع الاتحاد السوفيتي ٠

ـ تمكين حكومات دول منطقة الشرق الأوسط من أن تكون في مركز قوي سياسيا وعسكريا واقتصاديا حتى تستطيع أن تساهم فعليا في جهود العالم الحر (المعســـكر الغربي) لمقاومة تغلغـل الشيوعية ٠

ـ ايجاد الظروف التي تشجع رأس المال الأمريكي في ميادين الاستثمارات التجارية والصناعية والزراعية ٠

أن بريطانيا تحملت وحدها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كل المسئوليات المرتبطة بالشرق الأوسط اذ كانت الولايات المتحدة لا تدرك أن المحافظة على مصالحها فى الشرق الاوسط ترتبط بأمنها القومى . وعلى الرغم من تخلى بريطانيا عن بعض مواقعـــــها . فان نفوذها مازال قويا فى منطقة الشــــرق الأوســـط حتى ذلك الحين . فقد كانت تتحكم فى قاعدة قناة السويس . وتعتمد على نظامين مواليين . فى الأردن والعراق . وكانت القوات البريطانية مازال منتشرة فى اكثر أجزاء المنطقة . ولكن ظروف الحرب الباردة كشفت القناع عن قوة بريطانيا الحقيقية . اذ لم تعد قادرة وحدها على مواجهة الاتحاد السوفيتى عقب الحرب العالمية الثانية . فما ان احس الاتحاد السوفيتى بضعف بريطانيا وفرنسا حتى أخذ يبنى استراتيجيته على أساس القضاء على نفوذ الدولتين فى منطقة الشرق الأوسط . والحيلولة دون تدخل الولايات المتحدة فى شئون المنطقة .

حينذاك كانت سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط تقوم على درء الخطر الشيوعى عن هذه المنطقة . فاذا ما قدر للاتحاد السوفيتى أن يستولى على بترول الشرق الأوسط سيطر على شريان الحياة لمنطقة غرب أوربا مما يضطر دول هذه المنطقة الى الرضوخ الى ضغوط الاتحاد السوفيتى الأمر الذى يشكل تهديدا مباشرا لأمن الولايات المتحدة .

كما أن وضــــع أمريكا كطرف من أطراف النزاع فى الحرب الباردة سيجعل شعوب دول الشرق الاوسط تقف منها موقف الرافض لسياستها فى هذه المنطقة . بالاضافة الى تورطها وانزلاق ساستها فى تدعيم ومساندة اسرائيل محلا للشبه فى غالب الأحوال . كما أن تحالفها مع دول غرب أوربا سيلحق بها وصمة النزعات الاستعمارية .

ولقد تركت مقاومة الدول العربية للسياسات العالمية ومحاولة هذه الدول المتصارعة فرض نفوذها على دول هذه المنطقة بصماتها على تاريخ دول هذه المنطقة حينذاك ٠

ومن ثم فلم يكن من اليسير على دول منطقة الشرق الأوسط أن تعيش بمعزل عن تلك الصراعات والسياسات الدولية ٠

ومن الملاحظ ان الولايات المتحدة اتجهت منذ ١٩٤٧ – بداية الحرب الباردة – الى اتباع سياسة ذات وجهين بالنسبة لدول الشرق الأوسط ٠

– سياسة معلنة تتمثل فى تصريحات الزعماء وخطبهم ومؤتمراتهم الصحفية وحتى فى مناقشات الكونجرس . وهذه السياسة تنادى بمبادىء حرية الشعوب واستقلالها ، وحرية تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال العسكرى . كما أن السياسة الأمريكية تناهض الاستعمار بكل اشكاله ٠

– أما السياسة غير المعلنة فهى التدخل سرا فى الدوائر الوطنية لترفع الى مركز الصدارة والحكم رجالا تثق فى رغبتهم وقدرتهم على تنفيذ المخططات الأمريكية ٠

وعقب نجاح بريطانيا وفرنسا فى القضاء على حكومة فيشى فى سوريا ولبنان (يونيه – يوليو ١٩٤١) شب خلاف بين الدولتين على مسألة اجراء انتخابات فى سوريا ولبنان . وانتهى هذا الخلاف باعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بمنح الاستقلال التام لدولتى المشرق (سوريا ولبنان) فى ١٩٤٤ . وقرار بأجلاء قوات الدول الأجنبية عنهما عقب الحرب ١٩٤٦ ٠

وكان لبنان بعد استقلاله حريصا على اقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة وهى العلاقات التى عززتها المبادلات التجارية ، فلقد امتدت خطوط الطيران الامريكية الى لبنان كما أصبح ميناء صيدا نهاية لخط (التابلاين) الذى ينقل النفط من المملكة العربية السعودية •

وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية تقوم على استغلال النفط ، وتوثقت العلاقة بين الدولتين فى عهد الرئيس روزفلت وعقب الحرب مع تطور انتاج البترول مع السعودية ــ بواســطة شركة أرامكو ــ التى كانت تسعى فى ١٩٤٥ لمد خط انابيب البترول عبر فلسطين الى البحر المتوسط ، ومن ثم فقد اعترضــت وزارة الخارجية الأمريكية على مسعى شركة ارامكو ، بســبب ما يحيط بالمسألة الفلسطينية من تطورات مقبلة •

ورأت شركة ارامكو أن تجرى مباحثات مع لبنان والأردن ، فى حين تراجعت سوريا عن موقفها لتنفيذ هذا المشروع بسبب حرب فلسطين الى حين اقرار الهدنة • ومن ثم وافقت سوريا فى مايو ١٩٤٩ على مرور خط أنابيب البترول فى أراضيها •

واذا كانت الولايات المتحدة انتهجت سياسة ــ أثناء الحرب ــ تقوم على مناهضة الاستعمار ، الا انها ــ الولايات المتحدة ــ أيدت السياسة البريطانية فى كل من مصر والعراق وذلك بسبب ظروف الحرب • اذ كانت أكثرية الشعبين فى مصر والعراق متعاطفة مع المانيا فى السنوات الاولى من الحرب • والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت شديدة التمسك ــ عقب الحرب ــ بالبقاء فى العراق ومصر على وجه الخصوص •

وكان العراق ــ بســبب موقعه الاستراتيجى ــ محل اهتمام

الولايات المتحدة نظرا لظروف الحرب الباردة فى الشرق الأوسط ، فضلا عن الصراع بين الدولتين : الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى كل من ايران (١٩٤٦) والبلقان : تركيا واليونان (١٩٤٧) ٠ وهذا الصراع بين الكتلتين أضفى على العراق أهمية خاصة بسبب **اهتمام الولايات المتحدة باقامة « حزام شمالى » – من الدول التى تقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي – خاصة بعد صدور قرار ترومان (١٢ مارس ١٩٤٧) ٠**

كذلك سعى العراق الى محاولات التقارب الأولى مع تركيا – عقب الحرب – وتعد معاهدة الصداقة العراقية التركية المعقودة فى فبراير ١٩٤٦ هى احياء لميثاق سعد آباد ١٩٣٧ الذى كان بين كل من تركيا وايران وافغانستان والعراق ٠ لذلك جاءت المعاهدة التركية العراقية بمثابة تأكيد لاتجاه حكام العراق نحو التقارب مع الغرب ٠

وحاولت بريطانيا تعديل معاهدة ١٩٣٠ الى معاهدة **ثنائية تقوم على مبدأ « الدفاع المشترك »** ٠وهذه الفكرة التى حلت بعد الحرب العالمية الثانية محل المعاهدات الثنائية غير المتكافئة ٠

وحضر الى العراق – وفد عسكرى بريطانى ليشرح فكرة **الدفاع المشترك الذى سيكون نموذجا لدول اخرى فى الشرق الأوسط** ولاسيما مصر ولبنان اللذان قبل رئيساهما مبدئيا هذه الفكرة ٠

وانتهت المفاوضات العراقية – البريطانية بتوقيع معاهدة – بورتسموث « ١٩٤٨ بالأحرف الأولى تعديلا للمعاهدة الموقعة فى ١٩٣٠ . ولكن وعى الشعب العراقى لسياسة الغرب وتطلعه الى التخلص من السيطرة البريطانية أطاح بمشروع هذه المعاهدة ٠

* * *

ثانيا ـ موقف الولايات المتحدة من العلاقات المصرية ـ البريطانية ١٩٤٦

لم يكن مبدأ ترومان ـ فى بادىء الأمر ـ منصبا على تركيا واليونان ـ انما جاء هذا القرار تطبيقا عمليا للسياسة الجديدة للولايات المتحدة التى انتهجتها عقب الحرب بهدف اقامة « نظام للدفاع عن الشرق الأوسط » كان الساسة الأمريكيون يدركون يقينا أن نظام الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط لابد أن تكون مصر وبخاصة قناة السويس حجر الزاوية فيه . الأمر الذى دفع حكومة واشنطون الى المزيد من الاهتمام بالمسألة المصرية ـ عقب الحرب ـ فى اطار سياستها الدفاعية فى الشرق الأوسط .

فى حين كانت القوى الوطنية المصرية ـ عقب الحرب ـ أكثر حرصا على وضع حل للمسألة المصرية يحقق كامل استقلال البلاد وجلاء القوات البريطانية عن كافة أراضيها ورأى المصريون أنه لم يعد ثمة أى مبرر الآن ـ لاستمرار الاحتلال العسكرى البريطانى

لأرض وادى النيل ، وحرص القوى الوطنية يستند الى عدة عوامل أهمها :

* ان استقلال ســـوريا ولبنان أعطى الأمل لكل القوى الوطنية المصرية الى حتمية الجلاء ووحدة وادى النيل ٠

* ان استمرار الولايات المتحدة فى القيام بدورها الايجابى فى حفظ الســـلام العالمى يوحى للقوى الوطنية المصرية بأن فى مقدور الولايات المتحدة مزاولة ضغطها على بريطانيا للانسحاب من كل منطقة الشرق الأوسط وبخاصة مصر ٠

* خروج بريطانيا من الحرب وهى فى المرتبة التالية :سياسيا واقتصاديا ـ فضلا عن تخليها عن الكثير من مستعمراتها ومناطق نفوذها : الهند ـ ايران ـ تركيا واليونان كل هذا أعطى لمصر الأمل فى تحقيق المطالب القومية ٠

* رغبة الولايات المتحدة فى أن تعمل على تقويض نظام الاستعمار التقليدى : الانجليزى الفرنسى حتى تستطيع أن ترث مكانة هاتين الدولتين ٠ كما أن الحكومة الأمريكية كانت تحرص على دعم العلاقات مع مصر وتنمية مصالحها فى مصر فى شتى المجالات ٠

* اعلان الحكومة البريطانية عن ســـياستها الجديدة ـ عقب الحـرب ـ التى كانت تقضى بتحويل كل مســـتعمراتها الى « كومنولث بريطانى » بعد حصـــول هذه المستعمرات على الاستقلال ٠

على ضوء هذه العوامل تقدمت حكومة مصر بمذكرة فى ٢٠

ديسمبر ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية تطلب اعادة النظرفى معاهدة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التى فرضت عليها طابعا خاصا لكى تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة فان احكامها التى تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى » ٠

فى حين أن الاتجاه العام ـ كما سلف ذكره ـ للحلفاء عقب الحرب كان نحو انشاء « قيادة للدفاع المشترك » لحماية المنطقة من خطر الغزو الشيوعى ٠ ولهذا جاء رد الحكومة البريطانية ـ فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ـ متضمنا :

« ان التعـاون الوثيق الذى حققته مصـر ومجموعة الأمم البريطانية أثناء الحرب يجب أن يستمر على أساس المشاركة الحرة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المشتركة مع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما كاملا » ٠

والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت تحاول ـ عقب الحرب ـ أن تستعيد مكانتها فى الشرق الأوسط عن طريق استمرار سيطرتها على مصر لتقيم بذلك توازنا مع النفوذ الأمريكى المتزايد فى المنطقة ولهذا أعلنت الحكومة البريطانية انها لاتمانع فى استئناف المفاوضات مع مصر على أساس تعديل معاهدة ١٩٣٦ لتكون بمثابة معاهدة تحالف للدفاع المشترك ٠

وقد توجس الانجليز خيفة من اضطراب الأوضاع الداخلية فى مصر ، وتزايد الاضـــطراب ومن ثم ادركت بريطانيا خطورة ذلك الشعور الوطنى على مصـــالحها وخاصة بعد موقف حزب الوفد المتشدد ـ فى ذلك الحين ـ استردادا لشعبيته ودفعا لهجوم القصر وأحزاب الأقلية عليه ٠ وعلى اثر تقديم النقراشى استقالته فى ٩ فبراير ١٩٤٦ ثم تكليف اسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة فى ١٥

فبراير كانت الحركة الوطنية فى قمة عنفوانها ، وكان صدقى يرى أن هذه الحركة تقوى من موقف مصر اذا استؤنفت المفاوضات مع بريطانيا ٠

من خلال تلك المباحثات التمهيدية ـ مايو ١٩٤٦ ـ التى جرت بين اسماعيل صدقى رئيس الوزراء ورونالد كامبل Ronald Cambell السفير البريطانى فى القاهرة(١) اتضح أن هناك تباينا بين وجهتى نظر كل من الطرفين ، وذلك حينما أكد السـفير البريطانى لرئيس الوزراء المصرى الاطار العام لوجهة النظر البريطانية وهى : « ٠٠ أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى عقد اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد عسكرية فى الأراضى المصرية للدفاع عن المصالح البريطانية أو لمواجهة أى اعتداء يقع على مصر ، بل تفكر فى « تدابير مشتركة » على اساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط وخاصة بلدينا ٠٠ » ٠٠

كما استطاع اسماعيل صدقى أن يتغلب على كل الصعاب ـ وان يشكل وفد المفاوضات الذى يمثل ائتلافا من معظم الوزراء السابقين الذين يمثلون كل الأحزاب السياسية ماعدا حزب الوفد الذى رفض الاشتراك فى وفد المفاوضات(٢) وأصر الوفد على موقفه هو شرط واحد وهو اجراء انتخابات جديدة ، وهذا يعنى تنديه اسـماعيل صدقى عن الحكم ٠

---

(١) وهو الذى عين خلفا للورد كيلرن الذى قضى فى مصر سـفيرا لانجلترا ـ من ١٩٣٤ الى ١٩٤٦ واقترن اسمه بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فضلا عن انه كان يحرك الاحداث من خلال اتصالاته الشخصية بالقوى السياسية فى مصر طوال الفترة التى قضاها فى مصر ٠

(٢) مضبطه مجلس الوزراء : جلسة ٢١ فبراير ١٩٤٦ ج ١ يناير =

وبرغم ذلك مضى اسماعيل صدقى فى خطته فشكل وفدا للمفاوضة فى ٢ أبريل ١٩٤٦ وفى ذات الوقت أصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه « عزمها على سحب جميع قواتها البحرية والجوية والبحرية ـ من الأراضى المصرية ، ثم ركزت على ثلاث نقاط تكون أساسا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين وهى :

* **توطيد تحالفها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ٠**

* **أن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلاء القوات البريطانية والموعد الذى يتم فيه ٠**

* **الاتفاق على مايتخذ بين الحكومتين من « التدابير » لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع ٠**

ومن الملاحظ على هذه المبادىء الثلاثة أن الحكومة البريطانية كانت لا تنوى الانسحاب من قاعدة قناة السويس . انما كان ماتهدف اليه هو استمرار بقائها تحت شعار ، التحالف العسكرى مع مصر

= مارس ١٩٤٦) ، ملف ٣٣ـ١/١ وقرر مجلس الوزراء منع المظاهرات منعا باتا محافظة على الأمن والنظام فى البلاد . جاء ذلك القرار على أثر المظاهرات التى نشبت مؤخرا ، واطلقت القوات البريطانية الرصاص على المتظاهرين فى ميدان الخديو اسماعيل (ميدان التحرير حاليا) ٠

كما قرر المجلس اذاعة بيان رسمى بمنع الاضراب الذى يعتزم الطلبة والاخوان المسلمون وغيرهم اعتبار يوم ٢٨ فبراير ١٩٤٦ يوم حداد على شهداء يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ تعطل فيه كل مرافق الدولة ثم تقرر تأجيل هذا اليوم الى ٤ مارس ١٩٤٦ تسير فيه جنازة صامتة ٠

(انظر جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٦) ٠

بما يتفق وتلك الاستراتيجية الجديدة التى بدأت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب ـ فى منطقة الشرق الأوسط » ٠

برغم أن اســـماعيل صبرى كان يدرك يقينا أبعاد التيارات السياسية الدولية عقب الحرب فانه كان يأمل فى أن يظفر بوثيقة تعترف ـ ولو نظريا ـ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ . ولايمانع فى التحالف مع بريطانيا على أساس ندين متساويين ٠

حينذاك كانت بريطانيا جد حريصة على التحالف مع مصر ، بحجة دفع الخطر الشيوعى عن منطقة الشرق الأوسط ظنا منها أن التيارات الدولية التى استغلتها فى عقد معاهدة ١٩٣٦ لا تقل الآن ـ عقب الحرب ـ عن فترة ما قبل اعلان الحرب ٠ « وجدير بالذكر أن مهمة بريطانيا والولايات المتحدة ـ عقب الحرب ـ درء الخطر الشيوعى عن منطقة الشرق الأوسط وذلك بعقد سلسلة من المحالفات العسكرية مع دول المنطقة وبخاصة مصر » ٠ أما عن موقف حكومة الولايات المتحدة فكانت ترقب عن كثب سير المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى وثبت تدخل الولايات المتحدة فى المراحل الأولى من هذه المفاوضات اذ أبدت اهتمامها البالغ بجميع وسائل الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط ، وكانت حكومة واشنطون ـ تأمل فى أن يتوصل المتفاوضون الى حل يضمن لمصر سيادتها دون أى تأثير على وسائل الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ـ ضد أى عدوان خارجى محتمل الوقوع ٠

وفى ذلك الحين كان اسماعيل صدقى قد نشر مقالا فى ٧ فبراير ١٩٤٦ بالأهرام ضمنه آراءه وأفكاره ٠ اذ كان صدقى يرى ضرورة الاستفادة من مبدأ التحالف وسياسة الدفاع الاقليمى وكان يرى أنه يمكن تحقيق الجلاء مع الارتباط بهذه المعاهدات الثنائية الدفاعية ٠

وقدم وفد المفاوضات البريطاني(٣) مذكرة بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٤٦ محددا الخطوط العامة للمباحثات مع الوفد المصري ٠

ـ وجاء في البند الثالث : ستسحب سحبا تاما من مصر جميع القوات البحرية البريطانية وكافة القوات المحاربة التابعة للجيش البريطاني ٠٠ وسيتم بأسرع وقت ممكن مع ضرورة تصفية مخلفات الحرب ، ولكن ينبغي بقاء عدد قليل من أسراب الطائرات المقاتلة في منطقة القناة للتعاون مع سلاح الطيران المصري في « اعداد دفاع جوي » من الأهمية بمكان لأمن الشرق الأوسط » ٠

كما نص البند الرابع : ينبغي أن ينص في المعاهدة على تقديم المعونة المشتركة في حالة العدوان « غير المستثار » ولكي تكون المعونة التي تسديها بريطانيا لمصر عاجلة وفعالة ينبغي أن تتعهد الحكومة المصرية باتخاذ التسهيلات لانشاء « قاعدة ادارية » « متحالفة وأن

---

(٣) ألقى وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم في ٢ ابريل ١٩٤٦ بيانا عن تشكيل وفد المفاوضات البريطاني مع الوفد المصري ، والوفد البريطاني برئاسة « ستماو نجيت » يعاونه في ذلك مجموعة من القادة العسكريين هم : وزير الطيران البريطاني ، ورونالدكامبل السفير البريطاني بالقاهرة ، وكورنواليس سفير بريطانيا في بغداد سابقا ورئيس سكرتارية الشرق الأوسط بوزارة الخارجية كمستشار سياسي ، وأرنولد اوفرتون رئيس مكتب الشرق الأوسط البريطاني بالقاهرة مستشارا اقتصاديا ، وكذلك قواد : القوات البحرية ـ الجوية والبرية في الشرق الأوسط كمستشارين حربيين للوفد يعاونهم الميجر « جيكوب » من سكرتارية أركان حرب ٠ والملاحظ ان الوفد البريطاني كان معظم اعضائه من القادة العسكريين وذلك نظرا لطبيعة المعاهدة التي كانت تنوي بريطانيا الحصول عليها ٠

كما الحق بوفد المفاوضات المصري مكتب يضم بعض العسكريين للاستعانة بهم ٠

تهيىء تسهيلات بحرية معينة · وان تنشىء دفاعا جويا يشـــمل مطارات وشبكة من الاشارات ومنشآت رادار ·· »

أما البند الخامس ، فقد نص صراحة على أنه سيكون من الأمور الجوهرية بقاء « مركز قيادة متحـــالفة » يكون مقـرها فى قاعدة السويس ·

وقدم وفد مصر مذكرة فى ٢٩ أبريل ١٩٤٦ مستنكرا جميع المطالب التى وردت فى المذكرات البريطانية المتبادلة مع وفد مصر · ومن استقراء هذه المذكرات المتبادلة بين الطرفين · يتضح أن هناك بونا شـــاسعا بين وجهتى النظر : البريطانية والمصرية نوجزها كالآتى :

* كانت مصر ترى أن يتقرر الجلاء التام أولا ــ ثم بعد ذلك ــ كمرحلة تالية ــ احتمال حدوث تحالف مع بريطانيا وفى حالة الحرب فقط ، وعلى أساس ندين متساويين ·

* فى حين كانت بريطانيا ترى أن يكون تقرير مبدأ «التحالف» أولا ــ ثم بعد ذلك كمرحلة تالية ــ يكون الجلاء وعلى ضوء بنود المحالفة ــ المتوقعة ــ مع الحكومة المصرية ، بحيث ينص صراحة على أن تكون منطقة قناة الســـويس مقرا ، لقيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط » وقت السلم والحرب معا ·

* كان الوفد المصرى يعتقد انه اذا حدث تحالف مع بريطانيا يكون تحالفا ثنائيا فىحين كانت الحكومة البريطانية ترى أن يكون هذا التحالف بين بريطانيا كطرف أول وبين دول الشرق الأوسط كطرف ثان وتكون « منطقة » قناة السويس « قاعدة » للدفاع

المشترك ، الذى يعد جناحا لحلف الاطلنطى عن منطقة الشرق الأوسط ٠

* اعترض اسماعيل صدقى ـ رئيس الوفد المصرى ، وأبدى أسـتنكاره للمقترحات البريطانية التى تنص على بقاء قوات عسكرية أجنبية فى الأراضى المصرية حتى فى اوقات السلم ، كما انه استنكر تنازل مصر لبريطانيا بطريق « الايجار » عن جزء منأراضيها او منحها قواعد داخل الحدود المصرية ، اذن ان هذا أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور الرأى العام المصرى ٠

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين : المصرى والبريطانى فى ٩ مايو ١٩٤٦ بمبنى وزارة الخارجية المصرية ، وتمثلت نقاط الخلاف الأساسية فى أن الانجليز عرضوا بأن يتم الجلاء خلال خمس سنوات فى حين طالب المصريون بان يتم الجلاء خلال سنة واحدة ، وان الانجليز حددوا حالة الخطر الموجبة لعودة قواتهم الى مصر ـ بعد الجلاء ـ بانها حالة الاعتداء على اى من بلاد الشرق الأوسط بما فيها تركيا وايران واليونان ٠ بينما رأى وفد مصر قصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصـر ذات الحدود المشتركة معها ٠٠

وقدم وفد مصر مشروعا للمعاهدة المقترحة فى ١٩ مايو بأن تكون مدتها ١٥ عاما اذ كانت تنص صراحة على الجلاء التام ، ورفض الوفد البريطانى مشروع المعاهدة المصرية ، وقدم مشروعا مضادا « لا يختلف كثيرا عن معاهدة ١٩٣٦ » كما تضمن المشروع أن يكون التحالف فى نطاق أوسع بمعنى أن تكون مصر قاعدة للدفاع المشترك عن جميع دول الشرق الأوسط وأن تكون هذه المحالفة ابدية بين الطرفين ٠

وتمسك كل من طرفى المفاوضات بموقفه ، ومن ثم فقد صدر بيان فى ٢٣ مايو ١٩٤٦ « بأن تبادل الآراء بين الوفدين قد اظهر أن هناك بعض المسائل التى رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها الى وزير الخــــارجية فى لندن وهذا يتطلب بعض الوقت ولقيت المفاوضات المصرية ـ البريطانية هجوما شديدا من قبل المعارضة البريطانية ـ حزب المحافظين ـ واعتبر تشرشل أن ما توصل اليه الوفد البريطانى لا يعطى الضـــمانات الكافية للاحتفاظ بالقاعدة البريطانية بقناة السويس ، فى حالة العودة اليها ، فضلا عن ان القواعد الأخرى المنتشرة فى الشرق الأوسط لا تقوم بديلا عن قاعدة قناة السويس ٠

ولقد ذكر كل من تشرشل وايدن بالموقف المتردد الذى اتخذته الحكومة المصرية من مساعدة انجلترا أثناء أزمتها فى الحرب ١٩٤٠ . كما أكد ايدن أن عدم تمثيل حزب الوفد فى المفاوضات يجعل العرض البريطانى بالجلاء عرضا مقدما بغير ضمان ٠

***

ومن المعتقد أن الحكومة الأمريكية ـ تطبيقا لسياستها فى الشرق الأوسط عقب الحرب ـ تدخلت فى المراحل الأولى من المفاوضات التى جرت بين الجانبين المصرى والبريطانى والمعروفة بمفاوضات صدقى ـ بيفن ـ ولقد أبدت حكومة واشنطون اهتماما بالغا بجميع الوسائل الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط وأمن المنطقة والجانب المصرى كان يأمل فى أن تزاول الولايات المتحدة ضغطها على بريطانيا لوضع حل نهائى للمسألة المصرية ، وكان صدقى يرتكز على ثلاثة عوامل هى :

١ ـ امكانية استغلال اهتمام الولايات المتحدة بشئون الشـــرق

الأوسط ، اذ لم يعد امر هذه المنطقة قاصرا على السـياسة البريطانية . وكانت القرارات الحاسمة التى اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق باليونان وتركيا وفلسطين آثارها بالنسبة الى الشرق الأوسط وعلاقة امريكا بالمنطقة ، اذ ايقنت الولايات المتحدة أن بريطانيا لم تعد وحدها قادرة على مجابهة الاتحاد السوفيتى بسبب عجزها الاقتصادى .

ورغم هذا فقد ظل الشرق الأوسط يحتفظ بمكانة كبيرة فى المخططات البريطانية فلقد كان بالامكان التخلى عن بعض المواقع اذا كان من شأن ذلك أن يسهل الاحتفاظ بمواقع اخرى. وبخاصة اذا كان بامكان القوة الأمريكية أن تملأ الفراغات وتحافظ على قوة الغرب فى المنطقة .

٢ ــ سياسة الحكومة البريطانية فى ظل وزارة العمال الجديدة برياسة كلمنت اتلى والتى رأت تحويل مستعمراتها الى دول مستقلة فى نطاق « كومنولث بريطانى » والدليل على ذلك تخلى بريطانيا عن الهند (١٩٤٧) .

٣ ــ ابدى صدقى استعداده لفصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء عن قناة السويس اذ أيقن أن التمسك بحل المسألتين فى آن واحد يوقعه فى تناقض . فضلا عن رفض بريطانيا الخروج من وادى النيل ــ فى ظل الحرب الباردة ــ دون ضمانات كافية لاستمرار نفوذها .

وحينما وصلت المفاوضات المصرية ــ البريطانية الى طريق مسدود ، رأت الولايات المتحدة أن تتدخل فى الموقف ، فأوضحت وجهة نظرها لكلا الطرفين فيما يلى :

أولا : اوحت للحكومة المصرية « بان الولايات المتحدة – نظرا للروابط الوثيقة بين البلدين – مهتمة بايجاد حل مناسب للمسألة المصرية فى اطار السياسة العامة التى تتعلق بأمن الشرق الأوسط والا يكون هدف الحكومة المصرية البحث عن تحقيق مطالبها القومية دون أى اعتبار لتلك الاخطار الخارجية التى تهدد أمن المنطقة » .

كما اوضحت الولايات المتحدة لمصر « بان الحكومة الأمريكية تعتبر ان الأمن الداخلى لمنطقة الشرق الأوسط من اهم دعائم امن الولايات المتحدة ووثيق الصلة به » .

كما اشارت حكومة الولايات المتحدة على سفيرها فى مصر « بان يؤكد للحكومة المصرية مدى اهتمام حكومته بايجاد حل مناسب مرض للمسألة المصرية فى ظل العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا .

ومن المعتقد ان حكومة الولايات المتحدة – التى كانت ترقب سير المفاوضات عن قرب – لاحظت أن مفهوم بريطانيا لأمن الشرق الأوسط ومسألة الدفاع المشترك عنه امر مختلف عن مفهوم الولايات المتحدة له ، اذ حرصت بريطانيا على اقامة توازن مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ولذا كانت ترى تعديل معاهدة ١٩٣٦ بحيث تحصل على موافقة مصر على أن تكون قناة السويس مقرا لقيادة الدفاع المشترك – بينبريطانيا ودول الشرق الأوسط بما فى ذلك مصر .

ثانيا : القت الولايات المتحدة باللائمة على سياسة الحكومة البريطانية الحالية – اذ انها تنتهج سياسة الحكومات

البريطانية السابقة التى اتسمت بالتشـــدد ازاء المسألة المصرية ٠

ولقد ارسلت حكومة واشنطون بتعليماتها الى سفيرها فى مصر « بان يوضح بجلاء أن الولايات المتحدة صادقة فى الوصول الى حل لمسألة أمن الشرق الأوسط حلا يمكن البلاد الواقعة فى تلك المنطقة من التمتع باســتقلال غير مقيد، استقلالا لا يفضى ـ فى نفس الوقت ـ الى خلق موقف من شأنه ان يشجع وقوع اعتداء من الخارج على منطقة الشرق الأوسط » ٠

رحب رئيس الحكومة المصرية بالوساطة الامريكية معلقا عليها أكبر الآمال ، كما كانت الحكومة المصرية تقف على طبيعة التيارات السياسية والصراعات الدولية عقب الحرب ٠

وان الولايات المتحدة مهتمة بمحاربة النفوذ الشـــيوعى عن منطقة الشرق الأوسط ، وبريطانيا لاتقوى وحدها على مجابهة الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم « حرصت حكومة مصر على المبادرة فى رسالة لها فى ٢٧ مايو ١٩٤٦ ـ الى تطمين حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نياتها وأهدافها ، فمصر باعتبارها من بلاد الشرق الاوسط ـ تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من اهتمام بأمن تلك المنطقة ، ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمن مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة ٠

وكان مفهوم سياسة اسماعيل صدقى ٠ حينذاك أن مصـــر لا تمانع فى الاشتراك فى التحالف مع بريطانيا ـ تحالفا ثنائيا ـ ولكن بشرط أن يتم جلاء القوات البريطانية أولا ٠

حينئذ كان مفهوم الولايات المتحدة « لقيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط » هو ان تكون قاعدة قناة السويس مقرا لهذه القيادة الدفاعية وتكون عضويتها مفتوحة للدول العربية الكبرى وكذلك دول منطقة الشرق الأوسط.

لهذا جاء في رسالة الحكومة المصرية الى الحكومة الأمريكية : انه يجدر الا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا . ولكنها تسارع الى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها الا ان تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا على أساس من الثقة والصداقة . ولا يتوافر هذا الا باحترام استقلال مصر .. وان مصر تطلب من حكومة الولايات المتحدة ان تضم جهودها القوية الى كافة الجهود الأخرى المبذولة لتهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم في الشرق الاوسط .

ولقد تمخض عن تنمية العلاقات بين البلدين : مصر والولايات المتحدة ان رفعت درجة التمثيل السياسي بينهما ١٩٤٦ ، من التمثيل على مستوى المفوضية الى مستوى السفارة(٤) بالاضافة الى هذا ان ذلك

---

(٤) مضابط رئاسة مجلس الوزراء جلسة في ١٢ يونيه ١٩٤٦ . ج ٣ (يونيه — يوليو ٤٦) كما ناقش مجلس الوزراء عدة مسائل تتعلق بدعم العلاقات مع الولايات المتحدة ومن بين هذه الموضوعات تلك المذكرة المقدمة من وزير الخارجية ، وموافقة الحكومة الأمريكية على التنـــازل عن بعض المخلفات العسكرية والمدنية ، والتي نقلت الى مصر (مركز تموين الشرق الأوسط اثناء سنوات الحرب ، ورأى مجلس الوزراء توزيع هذه المهمات على بعض المصالح والوزرات للاستفادة بها .

— اما المسألة الأخرى فهي السماح للحكومة الأمريكية باستخدام مطار « بن فيلد » للاغراض المدنية لمدة ستة أشهر تجدد الموافقة كل ستة أشهر =

الاستيراد والتصـــدير الأمريكي قدم لمصر فى ١٩٤٧ قرضا قيمته ٦ر٥ مليون دولار بهدف استخدامه فى البناء والتشييد ، كما أرتفعت الصادرات الأمريكية لمصر فى ١٩٤٧ بنسبة ٣ر١١٪ بالنسبة للأعوام السابقة ، وبذا أصبحت الولايات المتحدة الدولة الثانية المصدرة لمصر بعد بريطانيا .

ومع النشاط الاقتصادى المتزايد بين البلدين قاما بتوقيع اتفاقية بشأن الملاحة الجوية ، وافتتاح خط جوى بين القاهرة وواشنطون .

* * *

مازال اسماعيل صدقى يرحب بالوساطة الأمريكية حتى تبقى الخيوط متصلة ، ولهذا كلف سفير مصر بواشنطون — عقب توقف المفاوضات مع بريطانيا فى مايو ١٩٤٦ — بان يقدم اليه تقريرا عن مدى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الحكومة البريطانية فى مصر .

فقام السفير بالاتصال بالمسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية يستطلع رأيهم عن سياسة حكومتهم فى الشرق الأوسط . وأبدى أسفه

= باتفاق من الطرفين مع جلاء القوات الامريكية نهائيا بعد ستة اشهر اعتبارا من هذا التاريخ .

— كما وافق على قرار يقضى بتسليم الحكومة الأمـــريكية معســـكر « هايكستب » بمرافقه وكذلك مطار بن فيلد الى الحكومة المصرية فى اقرب وقت ممكن .

— انظر أيضا وزارة الخارجية . ملف رقم ١ . (١/١٦/١٠) ، ودعما للعلاقات بين البلدين فقد وافقت الحكومة الامريكية على تعيين بنكتى توش Tuch سفيرا لها فى القاهرة ، كما وافقت مصر على تعيين محمود حسن سفيرا فى واشنطون (تقرير السفارة المصرية بواشنطون الى وزارة الخارجية) .

نتيجة تعضيد الحكومة الأمريكية لسياسة بريطانيا فى مصر ، الأمر الذى ساعد على ايجاد المصاعب الحالية فى سبيل تقدم سير المفاوضات .

وردت الدوائر الرسمية على أسفه هذا محتجة ، بأن موقف الحكومة الامريكية فى هذا الشأن معروف ولا يتعدى ماورد فى الرسالة التى بعثت بها حكومة واشنطون الى حكومة مصر ــ السابق ذكرها ــ ومؤداها أن أمريكا يهمها أن يسود الأمن فى هذه المنطقة .

ولكن سفير مصر فى واشنطون أشار بأن هذه الرسالة غامضة وهى تشجع الانجليز على التشدد مع ترك المسألة المصرية من غير حل . وبالتالى فان السلم فى هذه المنطقة يظل مهددا .

وردت الدوائر السياسية ــ بوزارة الخارجية الأمريكية ــ بأن هذا لم يكن الغرض الذى ترمى اليه الرسالة وأضافت هذه الدوائر الرسمية . أن هذا الاعتقاد لو كان قائما فانها لا تتوانى عن ايضاح موقفها مرة أخرى للانجليز وعلق السفير بقوله : « لايخامرنى الشك فى أنها ستفعل » .

واشار السفير المصرى مع المسئولين السياسيين الى مسألة الخطر السوفيتى الذى يهدد مصر مستغلا فى ذلك حالتها الاقتصادية فضلا عن الفوارق بين طبقات الشعب ، وفى ذات الوقت أكد للسياسيين فى الولايات المتحدة : « مدى استعداد مصر للمناقشة فى مسألة القواعد الاستراتيجية اللازمة للدفاع المشترك » ولكن بشرط أن يكون هذا فى حدود ميثاق الأمم المتحدة » .

وتبين اسماعيل صدقى بناء على هذا التقرير والرسالة التى سبقته فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٦ مدى ماكان يعلقه المسئولون فى

الولايات المتحدة على نجاح المفاوضات المصرية ـ البريطانية وكيف كانوا ـ على مايظهر ـ على خلاف مع بريطـــانيا حول المســـألة المصرية ٠

ونظرا لتلويح مصر بقبولها مبدأ الاشتراك فى « قيادة الدفاع المشترك » ، فقد قبلت بريطانيا استئناف المفاوضات مع مصر فى لندن بهدف عقد معاهدة تحالف بين الدولتين ٠ على أساس أن يتم الجلاء عن مصر ، ومن ثم فقد توصل الجانبان الى مشروع اتفاقية وقعها الطرفان بالأحرف الأولى ٠

وكانت تنص على اتمام الجلاء عن مصر قبل أول سبتمبر ١٩٤٩ ولكن تحت شروط قاسية تلتزم مصر بتنفيذها أولا ، اهم هذه الشروط هي :

نصت المادة الثانية « على انه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اصبحت ـ بريطانيا ـ مشتبكة فى حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر يتخذ الطرفان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورهما ، العمل الذى قد يعترف بضرورته وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه ٠

كما تضمنت المادة الثالثة على اتفاق الطرفين على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من الســـلطات العســـكرية المختصـــة فى الحكومتين ، وهذه اللجنة هى هيئة استشارية بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها ـ أى المسائل الخاصة بالدفاع ـ المتبادل بين الطرفين ـ فى البحر والبر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها حتى تتمكن القوات المسلحة من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة ٠

وتجتمع هذه اللجنة بناء على دعوة الحكومتين أو فى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر ٠

ومدة هذه المحالفة الجديدة عشرون عاما من تاريخ اعتمادها ٠

ونخلص من هذا الى أن اسماعيل صدقى عقد هذه الاتفاقية التى تنص على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ، ولكنها جعلت هذا الجلاء مشروطا ببقاء قواعدها البريطانية فى مصر وقبول مبدأ الدفاع المشـــترك ٠

أما فيما يتعلق بالسودان فقد اتفق الطرفان على تعهد ينص على ما ياتى :

« تعهد الطرفان المتعاقدان باتباع سياسة فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك ، وتكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وأعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتى ، وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار نظام المستقبل فى السودان . والى ان يتسنى للطرفين ٠٠ الاتفاق المشترك التام بينهما وتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية عام ١٨٩٩ وكذلك الفقرة (١) من معاهدة ١٩٣٦ ٠٠ وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من مشروع المعاهدة الحالية ٠

وعاد اسماعيل صدقى مهللا الى مصر فى ٢٢ اكتوبر ١٩٤٦ حاملا معه مشروع المعاهدة برغم ما اتفق عليه مع الجانب البريطانى بعدم التصـــريح بشىء عن هذه المعاهدة قبل مناقشتها فى مجلس العموم البريطانى ، ألا أنه — اسماعيل صدقى — أراد أن يسكت قوى المعارضة فى مصر التى كانت تقف له بالمرصاد لتحول دون اشتراك مصر فى قيادة الدفاع المشترك ٠

وفى الواقع ان صدقى أراد أن يكسب الرأى العام الى صفه ، مما دفعه الى عدم الافصاح عن حقيقة النص الخاص بالسودان ، وحاول أن يعطيه معنى لم يتفق عليه الطرفان ٠

وأراد بيفن أن يحسم الوضع تماما بأن يدفع صـــدقى الى الاستقالة ، وان يتجنب التأويلات الضارة بمصـــالح بريطانيا فى السودان ، فاقترح ــ بيفن ــ فى ديسمبر ١٩٤٦ أن يرسل صدقى تفسيرا لموقفه وتصريحاته التى أدلى بها ٠ ولكن صدقى تغافل عما طلب منه عندئذ كلف بيفن الحاكم العام للسودان بأن يعلن « بأن المحادثات التى جرت مع صدقى لن تمس الســودان ولا سلطات بريطانيا عليه بأى تعديل » ٠

ونظرا لارتفاع درجة التوتر بين المعسكرين ابان عام ١٩٤٦ ــ ١٩٤٧ ، واضطرار بريطانيا الى الانسحاب من ايران وتركيا واليونان الى التراجع فى موقفها ، والغــاء كل الاتفـــاقات التى وعدت بها اسماعيل صدقى محاولة التمسك ببقائها فى قاعدة قناة السويس التى تعد محور الارتكاز فى أى نظام للدفاع عن الشرق الأوسط ، اذ كانت بريطانيا تدرك ان استمرار نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط مرتبط ببقاء قاعدة قناة السويس فى يدها ٠

وكان فى امكان اسماعيل صدقى أن يواجه قوى المعارضة بكل أساليب القمع والارهاب ولكنه أسقط فى يده حينما قدم بعض وفد المفاوضات(*) مذكرة له فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ تتضمن نقدا لنصوص هذا المشروع ، وتقديم مشروع معاهدة أخرى تحقق الأمانى الوطنية.

(*) وهم السادة : عبد الفتاح يحيى ، شريف صبرى ، على ماهر ، حسين سرى ، على الشمسى ، احمد لطفى ، مكرم عبيد ٠

عندئذ لم يجد اسماعيل صدقى مفرا من تقديم استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ .

أما عن موقف الولايات المتحدة من مشروع اتفاقية صدقى - بيفن فقد رأت فيها أنها اتفاقية دفاع بين طرفين : مصر وبريطانيا دون النص صراحة أو ضمنا على الولايات المتحدة كطرف ثالث مما دفع حكومة واشنطون الى الضغط على بريطانيا لالغاء مشروع هذه الاتفاقية الذى لا يكفى لتحقيق السـياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

ومنذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية لم تعد بريطانيا بمفردها هى التى تقرر سياسة الشرق الأوسط ، اذ لم يعد فى امكانها وحدها القدرة على المحافظة على مصالح الغرب فى المنطقة . ولا أمكانيات التصدى للاتحاد السوفيتى

ولقد كان من نتائج وقوع منطقة الشرق الأوسط فى دائرة الحرب الباردة أن تنكبت المسألة المصرية الطريق ، ولم يعد فى امكان مصر تحقيق الجلاء بمخطط السياسة الغربية ومن ثم رأت الحكومة المصرية أن تسلك طريقا آخر لحل القضية المصرية وهو الموضوع التالى .

ثالثا ــ القضية المصرية أمام مجلس الأمن وتوتر العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٧

كان من أهم النتائج التى تمخضت عن فشل محادثات صدقى ــ بيفن ١٩٤٦ ــ أن قررت الحكومة المصرية عرض قضيتها على مجلس الأمن ، والخروج بها من دائرة العلاقات الثنائية الى شكوى للهيئة الدولية ، كما أنه لم يبق أمام القوى الوطنية المصرية الا طريقان فى موضوع « الحل السلمى المشروع » هما :

أولهما : وجود المنظمة الدولية التى بعث انشاؤها الأمل فى امكان تحقيق انتصار الحركة الوطنية دون حاجة الى المفاوضات. كما أن قرار الأمم المتحدة بجلاء القوات الأجنبية عن سوريا ولبنان فى العام الماضى (١٩٤٦) أعطى لحكومة مصر الأمل فى عرض قضيتها على مجلس الأمن للفصـــل فى النزاع المصرى البريطانى .

ثانيهما : اعتقد شعب مصر أن الوقت مناسب لأن يتولى حزب الوفد الحكم ويكون قادرا على تحقيق المطالب القومية بالمفاوضات وان كانت بعض الآراء ترى ضرورة فصل مسألة السودان عن القضية المصرية فى حين كان البعض الآخر يرى عرض مسألة وادى النيل برمتها على مجلس الأمن .

ألقى محمود فهمى النقراشى على مجلس الوزراء فى جلسة ١٥ يناير ١٩٤٧ بيانا مسهبا ، استعرض فيه كل جوانب الجهود المبذولة مع الحكومة البريطانية ، « فلقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية الى أبعد حد ممكن ، ومع ذلك فلم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى الحقوق القومية . ولهذا قرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن . وابلغ السفير البريطانى فى القاهرة بقطع المفاوضات بين البلدين وبقرار المجلس .

واستاءت الحكومة البريطانية من قرار الحكومة المصرية لأن عوض مصر قضيتها أمام التحكيم العالمى تعتبره خروجا بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية . وفى نفس الوقت كانت تخشى موقف الاتحاد السوفيتى - المناصر للحركات التحررية - أن يساند مصر ويذهب الى أبعد من هذا بأن يستخدم حق (الفيتو) اذا ما أصدر المجلس قرارا فى غير صالح القضية المصرية .

كما كان لبيان النقراشى صدى أيضا على الصعيد الداخلى فى مصر ، خاصة لدى أحزاب المعارضة ، فمع ايمانها بوجوب اللجوء الى مجلس الأمن . لم تكن تثق فى موقف الحكومة . وقد هوجم بيان النقراشى واتهم بالقصور لأن الجدية فى رأى المعارضة كانت تقتضى أن يشمل البيان اعلانا بالتحلل من مشروع صدقى -

بفن – وان يقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتى ١٨٩٩ ليذهب الوفد المصرى الى الهيئة الدولية (نظيف التوب)(٥) ٠

ولم ترحب الصحافة المصرية بقرار الحكومة – بعرض القضية على مجلس الامن وخاصة انها لم تعد للامر عدته من ناحية (الدعاية) لها فى الأوساط السياسية الأوربية وان كان الرأى المصرى يرى خلاف ذلك ، كان يعتقد أنه بامكان الولايات المتحدة مزاولة مزيد من الضغط على انجلترا ، حتى تخرج من مصر كما خرجت فرنسا من سوريا (١٩٤٦) .

فى حين كان تداول بعض السياسيين نتيجة عدم ادراك حقيقى بالتيارات السياسية ، وطبيعه الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

---

(٥) طارق البشرى مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩ ٠

– انظر مضبطه رئاسة مجلس الوزراء فى ١ يناير ١٩٤٧ ملف ١٢٠ – ١/٣١ ج ٣ ٠

– اذ وافق المجلس على مذكرة وزارة المالية المتضمنة الشروط التى علق بنك الاستيراد والتصدير الامريكى عليها تمويل الشركات الامريكية التى تقوم فى المناقصة الخاصة بعملية (كهربة) خزان اسوان ٠

– انظر أيضا مضبطة مجلس الوزراء فى ٩ فبراير ١٩٤٧ ، ملف ١٦٦ – ١٦/١٨ وقد رأت وزارة النقراشى ان تمهد الطريق لعرض القضية ، وذلك بموافقتها على المعاهدة الدولية للطيران المدنى الموقعة من قبل دول أخرى – فى شيكاغو فى ٧ ديسمبر (١٩٤٤) ٠

– كما وافق المجلس على ارسال وفد برياسة ابراهيم عزت الملحق العمالى بالسفارة المصرية بواشنطون للاشتراك فى لجنة البترول لهيئة العمل الدولية ، والتى ستعقد مؤتمرا فى الفترة من ٣ – ١٢ فبراير ١٩٤٧ ٠

– كما وافق المجلس على مذكرة وزارة المواصلات بشأن التصـــريح للسفارة الأمريكية بالقاهرة بتوزيع الأخبار والأنباء التى تلتقطها بواسطة جهاز الاستقبال اللاسلكى المصرح بتركيبـه بهـــا ٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء (٢ ابريل ١٩٣٦) ٠

ومدى أهمية مصر وقناة السويس من الناحية الاستراتيجية فى هذا الصراع الدولى ·

وبمجرد ان عزمت الحكومة المصرية على عرض القضية على مجلس الأمن . رأى أحمد حسين ــ رئيس حزب مصر الفتاة أن يسافر الى الولايات المتحدة ليدعو الى القضية المصرية فى الأوساط السياسية الأمريكية وليقنع الرأى العام ــ وهذا أمر له أهمية فى أمريكا ــ بحقيقة الأوضاع فى مصر وعدالة القضية المصرية ·

وكتب عدة مقالات فى جريدة (الهدى) التى تصدر بالعربية فى نيويورك ، مشيرا الى ان الرأى العام فى مصر متجه الى الشعب الأمريكى ليسانده فى اقرار حقه المشروع حين عرض القضية على مجلس الأمن ·

ولكن لقيت مقالات أحمد حسين فى الصحافة الأمريكية هجوما من الصهيونية الأمريكية والهجوم على العلاقات العربية الأمريكية . قلل من شأن الدور الذى أدته البلاد العربية أثناء الحرب العالمية الثانية للحلفاء ·

وادرك أحمد حسين فى الولايات المتحدة . أهمية الرأى العام ، ومن ثم فقد كتب مقالا « لانجاح لقضيتنا أمام هيئات الأمم المتحدة الا اذا كسبنا الرأى العام العالمى ولا أمل بنصر الا اذا اتخذنا لهذه (المعركة) أهبتها ، واتحدنا بقوة وبحزم ، فشرعنا فى الدعاية لهذه القضية على نطاق واسع · فان الشعب الأمريكى ــ على سبيل المثال ــ لايعرف الكثير عن مصر وقضيتها » ·

ولقد اتصل أحمد حسين ــ الذى راح يخطب ود الولايات المتحدة ــ ببعض السياسيين الأمريكيين وعقد العديد من المؤتمرات

الصحفية وكتب كثيرا من المقالات فى الصحافة الأمريكية بهدف الدعاية لقضية بلاده فى الأوساط الأمريكية لتهيئة المناخ المناسب قبل عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ·

وبمبادرة شخصية منه أرسل برقية الى الرئيس ترومان . مؤيدا مبدأه · وهاجم سياسة الاتحاد السوفيتى(٦) وبقى خمسة أشهر . عاد بعدها الى مصر ـ ١٢ يونيه ١٩٤٧ ـ وقبل سفر وفد مصر الى الولايات المتحدة ، وصرح عقب عودته الى مصر بقوله بأننا لا نتوقع الكثير من مجلس الأمن(٧) ·

اما الولايات المتحدة . فكانت ترى ألا تعرض مصر قضيتها على مجلس الامن حتى لا تتيح الفرصة للاتحاد السوفيتى بتاييد موقف

---

(٦) مصر الفتاةفى ١٩٤٧/٣/٢٦ حيث النص الكامل لبرقيه أحمد حسين التى تتكون من ١٠٠٠ كلمة . وذلك بمناسبة ما اذاعه الرئيس الامريكى عن ضرورة امداد اليونان وتركيا بقروض كبيرة حتى تستطيع ان تقف فى وجه الشيوعية فى هذا الجزء من شرق البحر المتوسط . وطالب بان تشمل الخطط الدفاعية مصر ايضا باعتبارها قلب الشرق الأوسط ·

(٧) مصر الفتاة فى ١٩٤٧/٧/١٦ ·

والملاحظ أن أحمد حسين رئيس « مصر الفتاة » كان شديد التفاؤل قبل زيارة الولايات المتحدة فى يناير ١٩٤٧ ودفعه حماسه الى القيام بهذه الجهود الطيبة وبمفرده للدعاية فى الاوساط السياسية الأمريكية . ظنا منه أن القضية المصرية سوف تنال كل اهتمام مجلس الأمن ومن ثم ينتهى النزاع بين مصر وبريطانيا ويكون له ـ أحمد حسين شرف (المبادرة) فى فتح فصل جديد بين مصر والغرب : الولايات المتحدة وبريطانيا · وحقيقة ان تصرف أحمد حسين وادراكه السياسى يتفق مع منهجه ـ غير المنتمى فى ذلك الوقت ـ حيث التطرف من أقصى اليمين الى أقصى اليسار بحثا عن احراز مجد شخصى من خلال الاهتمام بالقضية المصرية . ولكن بقيت هذه الجماعة « مصر الفتاة » بامكانياتها المادية والفكرية قاصرة عن تحقيق اى خطوة ايجابية فى هذا الميدان ·

مصر ، وبذا يكون احد الأطراف فى حل مشـــاكل منطقة الشـــرق الأوســـط . وأن موقف الحكومة الأمريكية لم يتغير عما أبلغت به الحكومة المصرية فى غضون شهر مايو ١٩٤٦ والمتضمن الآتى :

ـ اذا كانت الولايات المتحـدة ترى انه يجب على الحكومة المصرية ابداء بعض التساهلات من جانبها وذلك بفصـــل مسألة السودان عن المسألة المصرية حتى لايكون امام بريطانيا اى ذريعة لاتخاذ موقف متشدد فى المفاوضات مع مصر .

ـ ابدت الولايات المتحدة اهتماما بالغا بالمسالة المصرية وبذلت مزيدا من الضغط على بريطانيا لوضع حل للمسألة المصرية فى اطار خطة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

ـ كما اعتقدت حكومة واشنطون أن الحكومة البريطانية تدرك يقينا مدى الخطا الذى كانت تسلكه الحكومات البريطانية السابقة بابداء مواقف متشددة ازاء المسألة المصرية .

ـ كانت الحكومة الامريكية ترى أن تلتزم بريطانيا بوضع حل للمسألة المصرية ولكن بشرط أن توافق الحكومة المصرية على أن تكون قاعدة قناة السويس مقرا لقيادة الدفاع المشترك ـ كما كان العسكريون الأمريكيون يرون انه لا بديل عن قاعدة قناة السويس فى نجاح الخطة الدفاعية ، ومن ثم بات الأمر مرهونا بموافقة مصر أولا .

وعلى هذا زاولت الحكومة الأمريكية ضـــغطا على بريطانيا لوضع حل مناسب للمسألة المصرية ، وحملت حكومة واشـــنطون حكومة لندن فشل الجهود المبذولة فى المحافظة على أمن الشـــرق

الأوسط اذ كانت بريطانيا ماتزال تمسك بمقاليد الأمور فى الشرق الأوسط .

وحينما عزمت الحكومة المصرية على عرض قضيتها على مجلس الأمن ، سعى كيلرن الى مقابلة محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء لمحاولة اثنائه عن عزم حكومته أو على أقل تقدير عدم عرض مسألة السودان كجزء من القضية المصرية اذا كانت بريطانيا ترى منح الشعب السودانى حق تقرير المصير فى حين أن الحكومة المصرية كانت تخشى من المخططات الاستعمارية البريطانية فى السودان والتى كانت تهدف الى فصل شمال السودان عن جنوبه .

وغداة اعلان الحكومة المصرية قرارها بعرض قضيتها على مجلس الأمن ، صرح متحدث رسمى بوزارة الخارجية الأمريكية بأن حكومته تأمل أن توفق مصر وبريطانيا فى تسوية « مسألة السودان » وهى أصعب مشكلة فى المفاوضات بين الطرفين — بطريقة ترضى الطرفين ، كما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن موقف حكومته لم يتغير عما أبلغت به الحكومتين : المصرية والبريطانية فى مايو ١٩٤٦ .

أما حزب الوفد فقد شن هجوما على الحكومة المصرية فى ١١ يونية نعى فيه على الحكومة اضاعتها فرصة خمسة أشهر فى المماطلة دون عرض القضية على الهيئة الدولية فى حين كانت البلاد وبخاصة المدينتان القاهرة والاسكندرية — تموج بالمظاهرات مستنكرة سياسة الحكومة ونهضت الحكومة بعد هذه الفترة الطويلة وقدمت فى ١١ يوليو ١٩٤٧ عريضة الدعوى الى مجلس الأمن ، تضمنت العريضة أن القوات البريطانية تحتل الأراضى المصرية دون ارادة شعبها وأن هذا الاحتلال فى زمن السلم يعد امتهانا لكرامتها . وحائلا يحول دون

تقدمها ، وخرقا لمبدأ المساواة فى السيادة الذى يناقض ميثاق الأمم المتحدة ٠

وقد استند النقراشى وحكومته فى عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الى المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة والتى تنص على أنه : « لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى الى احتكاك دولى أوقد يثير نزاعا لكى يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى » ٠

كما أن احتـــلال بريطانيا للجزء الجنوبى من وداى النيـل ـ السودان ـ مكنها من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى ادارتها منذ ١٨٩٩ وأن تنفرد بعد ذلك بالسلطة فيه ، ثم أخذت تتبع سياسة ترمى الى فصل الســـودان عن مصر ٠ كما طالبت المذكرة بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ٠

وكان من المعتقد أن عرض القضية المصرية على مجلس الأمن يتيح فرصة للاتصال بالولايات المتحدة ، ومن ثم راج الحديث عن ضرورة الدعاية فى الاوساط السياسية الأمريكية لكسب الرأى العام الأمريكى لصالح القضية المصرية ٠

تنبأت بعض الصحف المصرية « بأن موقف الولايات المتحدة سيكون فى غير صالح القضية » ٠ ولهذا أصدرت السفارة الأمريكية فى القاهرة بيانا نفت فيه هذه التنبوءات التىتقوم على غير أساس « اذ لاحظت السفارة الأمريكية بدهشة نشر أنباء موعز بها تدل على أن هناك اعتقادا فى مصر بوجود ميل من جانب الولايات المتحدة لابداء الرأى مقدما بشأن الخلاف الذى ينتظر عرضه قريبا على

مجلس الأمن .. والحقيقة ان جميع هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة لأن أمريكا لم يكن لها موقف معين من الخلاف » .

ثم كان أول تصريح للنقراشي فور وصوله لنيويورك « انني لعلى ثقة بأن الولايات المتحدة ستهتم بالجهود التى سيبذلها المصريون فى سبيل عرض قضـــيتهم . ثم ألقى النقراشى خطبة فى نادى الصحافة الأمريكية ، ضمنها هجوما شديداً على الاتحاد السوفيتى وسياسته ومدى الخطر الشيوعى الذى يحدق بمنطقة الشرق الأوسط. ثم أكد على وجوب الثقة من جانب مصر فى الغرب ، كما أشار الى أنه عقد العزم على القيام بتبعتنا فى المحافظة على السلام العالمى وأبدى موافقته الصريحة على « الأمن الجماعى » .

كما صرح ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة « بأن تحقيق الأمن والسلام فى الشرق الأوسط سيخدم المصالح الأمريكية ، واذا كان من المتوقع أن يؤيد الاتحاد السوفيتى مصر فى مجلس الأمن فقد حرص الوفد المصرى على ارضاء الولايات المتحدة بأن يتبرأ من أية شبهة تتعلق باتصاله بالوفد الرسمى للاتحاد السوفيتى وبقبوله تأييده .

وقد التزم النقراشى الصـــمت ازاء ما تردد من أن الاتحاد السوفيتى قد يؤيد القضية المصرية تأييداً قوياً فى مجلس الأمن ، كما أعلن جروميكو ـ رداً على سؤال وجه اليه ـ أن موقف الاتحاد السوفيتى سيظهر حين عرض القضية على مجلس الأمن .

وقبل عرض القضية على مجلس الأمن وزع محمود حسن سفير مصر فى واشنطون رسالة مطولة الى الصحف الأمريكية تشمل تاريخ وادى النيل مركزا على القضية المصرية بصفة خاصة كما طالب بالجلاء عن وادى النيل لأنه من غير المعقول أن تعقد مصر تحالفا

جديداً مع دولة محتلة لها أنما من الأفضل أن يتم الجلاء أولا ثم يكون – كخطوة تالية – التحالف العادل ٠

ثم أدلى عبد المجيد ابراهيم صالح وزير الصـــناعة بحديث صحفى استهله بالتنويه عما تبذله مصر من جهود فى سبيل الأخذ بأسباب الصناعة وما تعتزم تنفيذه من مشروعات صناعية زراعية ضخمة ٠

ثم أكد أن رغبة مصر الصادقة فى أن تقتدى بأمريكا فى ميدانى الصناعة والزراعة ، ثم تطرق الى النزاع المصرى – الانجليزى ، مؤكدا أن مصر تطلب بالحاح جلاء القوات البريطانية عن مصـــر والسودان بغية تحقيق وحدة البلدين ، ومن ثم « فرجاؤنا أن نظفر بتأييد الولايات المتحدة التى تقف على الدوام فى جـــانب العدالة والحرية والسلام » ٠

ولكن الوفد الامريكى فى مجلس الأمن أعلن ســـاعة عرض القضية – ٥ أغسطس – بأن الوفد الأمريكى سوف يستمع الى جميع الحجج التى يقدمها الطرفان ، برغم أن القضية المصرية كانت موضع بحث دقيق منذ عدة أشهر فى وزارة الخارجية الأمريكية ٠

كما صرح الرئيس الأمريكى ترومان بأنه ليس لديه تعليق على ما أفضى به النقراشى عقب زيارته للبيت الأبيض فى الأسبوع الماضى – قائلا : « ان الرئيس ترومان أبدى عطفاً على قضية مصر » ٠

كما ذكرت النيويورك تايمز أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر أو جلاء الانجليز عنها ولا التصويت ضدها وأن من مصلحتها تأجيل البت فى النزاع ٠

عقد مجلس الأمن فى ٥ أغسطس أولى جلســاته للنظر فى القضـيـة المصـرية بناء على مذكرة الحكومة المصرية ، والقى النقراشى فى الجلسـة الأولى خطابا أعرب فيه عن ثقة الحكومة المصرية فى عدالة مجلس الأمن ، وهى تتقدم الى ســاحته تطلب مساهمته ومعونته فىتسوية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا مستندة الى ميثاق الامم المتحدة وتضمن خطاب النقراشى أن بريطانيا أدخلت مصر فى مضمار المنافسة بين الدول الأوربيةذاكرا أن ـ بريطانيا ـ فرضت نفوذها نتيجة للتنافس الاستعمارى الذى اشتد أواره فى القرن الماضى .

وفى مساء اليوم ٥ اغسطس ١٩٤٧ ألقى السير « الكسندر كادوجان رئيس وفد بريطانيا ـ آنئذ ـ خطـابا ليرد على بيـان النقراشى ، فاستنكر مهاجمة النقراشى للسياسة البريطانية فى مصر منذ ١٨٨٢ .

ثم كان أول المتحدثين فى الاجتماع الرابع لمجلس الأمن السنيور جواد كارلوس مونيز ممثل البرازيل ، الذى عرض لوجهتى النظر المصـرية والبريطانية ،لكنه ابدى عدم اقتناعه بأن الوســائل الدبلوماسية الخاصة بتسوية النزاع طبقا للقانون الدولى لم تستنفد بعد بينما ان ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن مجلس الأمن يجب ألا يتدخل الا عندما تستنفد هذه الوسائل ، وقد أشار أن النزاع المصرى البريطانى لا يشكل أى تهديد للسلام العالمى الا اذا خلقت مصر هذه الحالة .

كما اكد مندوب البرازيل أن من واجب الطرفين المتنازعين أن يسعيا الى حل نزاعهما بوسائل التسوية التقليدية بينما يتابع المجلس بدقة مايجرى فى مراحل التسوية الأولى .

كما أكد أن فى امكان وفد مصر أن يحل النزاع مع بريطانيا بالمفاوضات المباشرة ، فاذا استنفدت الوسائل الدبلوماسية أمكن اعادة طرح النزاع على مجلس الأمن .

ثم قال ان مصر تطلب (اعادة النظر) فى معاهدة ١٩٣٦ وميثاق هيئة الأمم الأمم المتحدة لم يتضمن أية نصوص باعادة النظر فى المعاهدات أو تعديلها ، وليس من سلطة مجلس الأمن اتخاذ أى قرار بشأن بطلان تلك المعاهدة .

ثم عقب ممثل الاتحاد السوفيتى — أندريه جروميكو — على الاقتراح البرازيلى ، مشيرا الى أن المسألة من المسائل التى تدخل فى صميم اختصاص مجلس الأمن ، وأن النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يعرض السلام الدولى للخطر .

والاتحاد السوفيتى يعطف على أمانى مصر القومية ، وعلى كفاحها للاستقلال ، ولا ينكر عدالة هذه القضية ، وأن من واجب الأمم المتحدة أن تعمل على تسهيل الأمور أمام تلك الشعوب لكى تحصل على استقلالها .

كان أندريه جروميكو يعارض طلب مصر فيما يتعلق بالسودان اذ أكد أنه من المتعذر على مجلس الأمن أن يقرر شيئا فيما يتعلق به لأن أعضاء المجلس لا يعرفون شيئا عن رغبات السودانين أنفسهم .

أما مندوب الولايات المتحدة — هيشيل جونسون — فقد أيد الاقتراح البرازيلى ثم قال ان حكومته ترجو أن تتفق حكومتا بريطانيا ومصر الى حل مرض للطرفين ، ثم أشار الى أن حكومته تعطف على مطالب مصر الوطنية فى الاستقلال التام ، وذكر فى نهاية خطابة

رغبة حكومته فى توصل الطرفين المصرى والبريطانى الى اتفاق فيما بينهما ٠

وواضح من خطاب مندوب البرازيل أنه كان يتكلم لغة حلفائه الغربين : الولايات المتحدة وبريطانيا وهذه هى لعبة الدبلوماسية الأمريكية حتى لا تثير غضب الرأ ىالعام فى مصر ولقد اتخذ مجلس الأمن مشروع الوفد البرازيلى أساسا – مع بعض تعديلات طفيفة أدخلت عليه – للتصويت فى مجلس الأمن ، وقد أيد المشروع البرازيلى بالقطع الولايات المتحدة وبريطانيا وكل الدول التى تدور فى فلكهما ٠

والجدير بالذكر أنه قد صاحب عرض القضية حملة دعاية ضد مصر شنتها الصحف الأمريكية كما رفضت الدول التى تدور فى فلك الولايات المتحدة وبريطانيا ضد القضية المصرية ، مما ترك آثارا بعيدة المدى على الرأى العام فى مصر وأحدث هذا الموقف استنكارا بالغا لدى الجماهير المصرية ٠ وكان هذا الموقف أول محك عملى صريح يختبر فيه المصريون موقف الولايات المتحدة من القضية « مما زرع لدى الحركة الوطنية المصرية بذور الحذر والشك فى موقف الولايات المتحدة » ٠

وأخيرا أصدر مجلس الأمن قراره فى النزاع المصرى – الانجليزى فى جلسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ على أساس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس ، وعودة طرفى النزاع الى المفاوضات المباشرة ٠ مع استشارة السودانيين فى مستقبلهم لتقرير مصيرهم ٠

وفى الحقيقة أن فشل مجلس الأمن فى التوصل الى حل للقضية المصرية . يرجع الى عدة أسباب من بينها خطأ النقراشى رئيس

الوزراء ، لأنه لم يهيء الموقف الدولى للقضية المصرية ـ قبل عرضها على المجلس وبخاصة موقف الاتحاد السوفيتى بل كان وفد مصر يتحاشى الاتصال بالوفد السوفيتى ويخشى تأييده له حتى لا يثير ثائرة الغرب ضده ، وتتهم مصر بأنها تمالىء الشيوعية ، وركز وفد مصر نشاطه فى محاولة نيل عطف وتأييد الولايات المتحدة ولكن حكومة الولايات المتحدة محكومة فى سـياستها الخـارجية بعدة أعتبارات استراتيجية خاصة فى منطقة الشرق الأوسط وبرغم كل هذه المساعى من جانب وفد مصر فى نيويورك لم تفلح فى كسب ود الولايات المتحدة الى جانبها ٠

وجدير بالذكر أن العلاقات السياسية بين مصـر والولايات المتحدة كانت على عكس العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، اذ كانت حكومة واشنطون تزمع تقديم ٧٥٠ مليون دولار « للبلاد ذات الوضع الاستراتيجى » بالشرق الأوسط » كما وافقت الحكومة الأمريكية على كهربة خزان أسوان ، وانشاء مصنع للمخصبات ٠

ولقد اتضح للرأى العام المصرى امكانيات السياسة الدولية ازاء القضية المصرية على منبر مجلس الامن ، فلقد كان الرأى العام المصرى اكثر تفاؤلا قبل ١٩٤٧ . ولكنه امتلأ بالشك والتشاؤم عقب عرض ، قضيته على الرأى العام العالمى . وأدرك أن هناك تناقضا بين النظرية والتطبيق الأمر الذى جعل الرأى العام المصرى يشك فى كل المبادىء والتصريحات التى أعلنتها الولايات المتحدة ، وأيقن أن للولايات‌المتحدة سياستين : معلنة وأخرى غير معلنة، وهذه‌السياسة تناقض تلك وبالاضافة الى هذا فقد كان احراج حزب الوفد لمركز الجانب المصرى فى الأمم المتحدة احراجا رسميا ، ووصل هذا الى مجلس الأمن ،فقد هاجم حزب الوفد عريضة الحكومة لمجلس الأمن واتهمها بالضعف ، كما أرسل الى رئيس مجلس الأمن برقية أنكر

فيها على « العريضة المصرية تعبيرها عن وجهة نظر الشعب وأن الحكومة تتصرف وفقا لما تمليه مصالحها الخاصة ·

فهذه البرقية أصابت ولا ريب ـ مصر فى أشد الأوقات حرجا ، وأحرجها ـ كذلك ـ بألا تظهر أمام العالم الخارجى موحدة الكلمة متحدة الجبهة ، وهذا يعتبر دلالة على التدهور السياسى الذى وصلت اليه بعض الأحزاب ·

وقبل أن يعود وفد مصر فى مجلس الأمن ، تلقى أحمد محمد خشـــبه ـ نائب الرئيس ووزير الخارجية برقية من الحاكم العام للسودان ـ أوضح فيها : أنه لما كانت المسألة المصرية قد وصلت الى الى مأزق ، فان حكومة الســـودان تعقد عزمها على المضى فى مشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ـ وذلك حرصا منها على مصلحة السودان ·

وبعد أن استعرض مجلس الوزراء جميع الأطوار التى مرت بها المسألة السودانية رأى المجلس تأجيل البت فى الموضوع حتى يعود رئيس الوفد المصرى من مجلس الأمن ، وانتهت القضية المصرية فى مجلس الأمن ، بأن عادت الى الطريق الذى كانت تسير فيه حيث المفاوضات المباشـــرة بين الطرفين مع عرض النتائج على مجلس الأمن ، وعلى هذا تظل القضـــية المصـــرية مقيدة بجدول أعمال المجلس ·

وفور عودة النقراشى من مجلس الأمن ، أحاطت به التساؤلات عما أعد للمستقبل من خطط ، وماذا بعد مجلس الأمن ؟

فقال : انه يرى أن حل المسألة الوطنية يكون بتجاهل الاحتلال وبالعمـــــل على تقوية الجيش ، وتقوية المركز الاقتصــــادى للبلاد

والنهوض بالصناعة والزراعة ودعا كل مواطن أن ينصرف الى عمله ولكن كيف السبيل والاحتلال مازال يمسك بزمام الأمور فى مصر ٠

كما القى النقراشى بيانا فى مجلس الوزراء فى جلسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، استعرض فيه كل الجهود التى بذلت فى نيويورك ولكنها كانت قاصرة على كسب الولايات المتحدة الى جانب قضية مصر ، كما استعرض موقف الدول الأعضاء فى مجلس الأمن معلنا أن نفوذ بريطانيا — فى مجلس الأمن — كان قويا وله تأثيره على الدول الأخرى التى تسير فى فلك المعسكر الغربى ٠

ويرى النقراشى ألا فائدة ترجى من التقرب — حينئذ — من الاتحاد السوفيتى لأن — النظام الشيوعى خطر داهم على كل من يتصل بالاتحاد السوفيتى ، فضلا عن أن التقرب اليه من شأنه أن يضيع على مصر عطف الديمقراطيات جميعا ، عندئذ كان ينتظر القضية المصرية موقف آخر على طريق (الحل السلمى المشروع) ٠

***

الفصـــل الثـــالث

مصر ــ أمريكا وسياسة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢

- أولا : خطة الدفاع الأمريكية عن الشرق الأوسط
- ثانيا : المفاوضات المصرية ــ البريطانية ومشروع قيادة الدفاع المشـــترك
- ثالثا : مصر ترفض المقترحات الرباعية

أولا ــ خطة الدفاع الأمريكية عن الشرق الأوســـــط

لقد أدى قيام دولة اسرائيل وهزيمة القوات العربية ١٩٤٨ الى ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين بارحوا ديارهم الى البلدان العربية المجاورة ، خاصـــة وأن اســرائيل قد لجأت الى استخدام العنف معهم لارغامهم على الهجرة ٠

وأصبحت الولايات المتحدة مسئولة عن الوضع الجديد الذى ساهمت فى ايجاده ، ومن ثم محاولتها اقرار الصلح بين العرب واسرائيل عن طريق الأمم المتحدة ، وكان وجه الخطورة فى سياسة أمريكا هو أن مسئوليها بالغوا حينئذ ولسنوات أخرى تالية فى تجسيم الخطر من الداخل ، ولم يدركوا أن العالم العربى لايمكن أستثارته بالدعوة الى مقاومة السيطرة السوفيتية فى الوقت الذى يتطلع فيه العرب الى تسوية المشــكلة الفلســطينية تسوية شاملة وعادلة ٠

وعقب اقرار الهدنة بين مصر وسوريا ولبنان والاردن وبين اسرائيل ١٩٤٩ كان على الولايات المتحدة أن تتحسس طريقها على مستويات عدة :

* فقد كان عليها أن تعيد تشكيل علاقاتها بالبريطانيين فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة فى مصر ٠

* أن تعمل على التخفيف من حدة السخط العربى وكسب ثقة وصداقة الحكومات العربية والتوصل الى الصلح بين العرب واسرائيل ٠

ومن الصعب التوصل الى سياسة متسقة ومترابطة بامكانها تحقيق هذه الاهداف جميعاً نظرا لانعكاس مشكلة فلسطين وموقف أمريكا منها على العلاقات العربية ـ الامريكية ، خاصة وقد اعتقدت الدوائر الأمريكية فى القاهرة أن حزب الوفد كان يلوح ـ فى سبيل اعادته الى الحكم ـ بأن له سياسة ازاء المشكلة الفلسطينية اذ أن بعض زعماءحزب الوفد قد سربوا انباء الى عدد من الدبلوماسيين الأجانب فى القاهرة ليس من بينهم أعضاء السفارة الأمريكية ـ مفادها أن الوفد اذا أصبح فى الحكم فانه سيكون قادراً على التوصل الى حل وسط لقضية فلسطين ـ حلا يذهب الى مدى أبعد بكثير مما يمكن أن تقبله الحكومة الحالية « التى يرأسها محمود فهمى النقراشى » وان فؤاد سراج الدين سكرتير عام الحزب يتطلع الى تحقيق طموحه الشخصى ولو اضطر الى استغلال ظروف النحاس ليكون رئيسا للوزراء ٠

والولايات المتحدة على يقين تام أنه بدون موافقة مصر لايمكن أن تصل الى حد مرض لسياستها فى المنطقة ، ولهذا كانت حكومة

واشنطون تولى مصـــر جل اهتمامها وتركز هذا الاهتمام فى مظهرين :

* الاهتمام بالعلاقات المصرية ـ البريطانية لمحاولة ايجاد تسوية للمسألة المصرية على نحو يتيح لها تنفيذ سياستها الدفاعية فى الشرق الأوسط ·

* مراقبة أحوال مصر الداخلية والاهتمام بالتطورات السياسية الداخلية نظرا للارتبـــاط الوثيق بين تطور الحركة الوطنية وحل المسألة المصرية ومن ثم فقد زاولت الحكومة الأمريكية ضغطها على بريطانيا وبالتالى ضغطت بريطانيا على الملك فاروق بأن يسمح لحزب الوفد بتولى الحكم ، ملوحة بأنه بدون وجود حزب الوفد فى الحكم لاتستطيع بريطانيا أن تعقد معاهدة جديدة ، ولهذا فقد أجرى الملك فاروق اتصالات ببعض زعماء الوفد لدعوتهم للاشتراك فى الوزارة الحالية التى كان يرأسها ابراهيم عبد الهادى ·

وكان الملك قد اقتنع بضرورة مسالمة حزب الوفد ، جاء هذا فى التقرير الذى بعث به (القائم بالأعمال) فى الســـفارة الأمريكية بالقاهرة فى ١٩ يناير ١٩٤٩ مضيفا اليه » ·· بأن تشايمان أندورز الوزير البريطانى المفوض ، وفؤاد سراج الدين ـ سكرتير عام الوفد ـ وأحمد عبود قد اجتمعوا لمدة ثلاث ساعات فى منزل الوزير البريطانى ـ فى ١٨ يناير ١٩٤٩ ـ وقد ذكر أحمد عبود لخلصائه عقب الاجتماع : بأنه يعتقد أن مشاركة حز بالوفد فى الوزارة أمر ذو أهمية قصوى » ·

« وأنهى جيفرسون باترسون تقريره » : بأنه من الصـــعب استمرار حكومة ابراهيم عبد الهادى دون اشتراك حزب الوفد بها ، اذ مازال ضغط بريطانيا على الوفد ، وعلى القصر قائما ، كما أن

الانجليز يرغبون فى تفادى ردود الفعل المتوقعة نتيجة حرب فلسطين وقبل اقرار الهدنة اذ اعتقدت بريطانيا أن مصرع النقراشى رئيس الوزراء فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ قد يفتح الباب أمام تطورات جديدة فى المسألة المصرية.

وهكذا بدا فى الدوائر السياسية أن مجيىء حزب الوفد الى الحكم أصبح وشيك الوقوع نتيجة لتلك الضغوط التى تعرض لها فاروق ، واعتقدت الدوائر الأمريكية بالقاهرة أن غياب حزب الوفد يؤدى الى استبعاد عنصر هام من المشاركة فى حكومة البلاد ، هذا الى أن عدم اشتراك حزب الوفد فى الحكم يضيع على البلاد فرصة وجود معارضة نشطة لبعث الحياة فى أعمال الحكومة وسياستها .

وحاولت السفارتان : البريطانية والأمريكية تنسيق خطتهما ازاء الموقف الداخلى فى مصـــــر ، وعلى اثر لقاء تم بين رونالد كاميل وجيفرسون باترسون جرى حديث بينهما عن الأحوال الداخلية لمصر ، أشار السفير البريطانى بأن مصطفى النحاس أصبح مجرد رمز الوفد وأن فؤاد سراج الدين السكرتير العام الجديد أصبح موضع رضا من القصر الأمر الذى سيمهد لعودة الوفد الى الحكم عام ١٩٥٠ .

وعلى اثر هزيمة القوات العربية فى فلسطين حدثت ردود فعل كانت أوضح ما يكون فى مصر ، اذ كانت هزيمة عسكرية وسياسية واجتماعية هزت المجتمع المصرى من الداخل الأمر الذى ترتب عليه زعزعة مركز ابراهيم عبد الهادى حتى أمره الملك أن يقدم استقالته وامتثل وقدم استقالته فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، وعهد فاروق الى حسين سرى بتأليف وزارة (ائتلافية) يشـــترك فيها حزب الوفد بأربعة

وزراء ، وتكون مهمة الوزارة اجراء انتخابات عامة كان الوفد متأكدا أنه سوف يفوز فيها بالأغلبية(١) .

ولقد أعرب تشـــايمان أندروز وزير بريطانيا المفوض للقائم بالأعمال الأمريكي بالقاهرة عن اعتقاده بأنه اذا أجريت الانتخابات تحت اشراف الحكومة الحالية ـ برياسة حسين سرى ـ فان الوفد سيفوز بالأغلبية ، ويتمكن من الانفراد بالحكم ، وقد أعرب الوزير البريطانى المفوض عن اقتناعه بذلك منذ تعاون حزب الوفد عندما كان فى الحكم فى المرة الأخيرة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) .

ولقد تضمن تقرير جيفرسون باترسون : بأنه ليس من المتوقع أن يحدث تشكيل الوزارة الحالية أى تغيير جوهرى فى سياسة مصر الخارجية ، وتتوقع جميع الدوائر السياسية ـ فى مصر ـ الا تتم أى محاولة لعقد محالفة جديدة معبريطانيا قبل أن يصل حزب الوفد الى الحكم عقب اجراء الانتخابات .

---

(١) محسن محمد : الوثائق السرية الأمريكية عن تاريخ مصر قبل الثورة ـ دراسة فىصحيفة الجمهورية فى ١٩٧٨/٥/٢١ ـ تقرير بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٤٩ .

وقد ورد بهذا التقرير أن محمد حسنين هيكل مراسل مجلة آخر ساعة الأسبوعية قدم بيانا مطولا الى السفارة الأمريكية عن حقيقة التغيير الوزارى (المفاجىء) اذ اكد أن رغبة الملك فى التفاوض مع بريطانيا حول ابرام معاهدة جديدة وأن حسن يوسف رئيس الديوان كان وراء اقناع الملك بهذا التغيير الوزارى المفاجىء مضبطة رئاسة مجلس الوزراء جـ ٣ (مايو ـ يونيو ١٩٤٩) ، جلسة بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٩ ، اذ ألقى أحمد محمد خشبة وزير الخارجية بيانا مطولا امام مجلس الوزراء على اثر المقابلة التى أجراها مع وزير خارجية بريطانيا ، وبناء على طلبه لاستطلاع سياســة الحكومة المصرية عن استعدادها لبدء مرحلة جديدة من المفاوضات .

ومما يجدر ذكره أن رئيس الوزارة الحالى – حسين سرى – قضى فترة طويلة من الزمن فى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن المعتقد أنه يتخذ موقفا وديا تجاه كل من الدولتين ، وأنه سيكون له نشاط متفق مع مصالحهما ٠

واذا كانت منطقة الشرق الأوسط شهدت حربا مسـلحة بين العـرب واليهود فى عام ١٩٤٨ فانه فى هذا العام ارتفعت درجة التوتر للحرب الباردة بين المعسكرين ، وأصبحت المواجهة فى أكثر من ميدان بين الطرفين ، مما جعل الحرب الباردة تأخذ أبعادا أخرى بسبب عدة أزمات ومشاكل دولية حدثت على مسـرح السياسة الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فكادت أن تؤدى أزمة تشيكوسلوفاكيا (١٩٤٨) وحصار برلين (١٩٤٩) الى مواجهة ساخنة بين المعسكرين وكان هذا دافعا للمعسـكر الغـربى الى الاستعداد عسكريا لمواجهة ضغط الاتحاد السوفيتى على منطقة غرب أوروبا ، الأمر الذى جعل الاتحاد السوفيتى يتحول الى وجهة أخرى ، الى الشرق الأقصى فى كوريا ، مما جعل الولايات المتحدة تسارع بتدعيم قواتها عسكريا فى كوريا ، والتى كادت أن تؤدى الى حرب عالمية ثالثة بين المعسكريين ، وانعكس هذا الموقف الدولى المتوتر على منطقة الشرق الأوسط ٠

وحفاظا على الأمن القومى الأمريكى كان لزاما على الولايات المتحدة أن تدعم موقفها دفاعا عن العالم الحر أمام الخطر الشيوعى المتزايد ، ليس الأمر مقصورا على الدفاع عن منطقة غرب أوربا – خط الدفاع الأول – بتكوين حلف شمال الاطلنطى ، انما فى تنظيم خطتها الدفاعية الشاملة ٠ ونتيجة لضـغط الاتحاد السوفيتى فى منطقة غرب أوربا وكذلك الشرق الأقصى ، وجنوب شرق آسيا تنبه ساسة الولايات المتحدة الى تفادى حدوث هذه الضغوط فى

منطقة الشرق الأوسط · اذ بسبب ضعف هذه المنطقة تكون عامل اغراء للاتحاد السوفيتي للانقضاض عليها ·

اذا كانت السياسة السوفيتية – حينذاك – ترمي الى فصم الصلات بين الشرق الأوسط والغرب ثم وضع الشرق الأوسط تحت السيطرة الشيوعية ، اذ كان الشرق الأوسط – فى نظر مخططى السياسة السوفيتية – هو نقطة الضعف فى النظام الدفاعى الغربى ، واذا ما قدر لمنطقة الشرق الأوسط الوقوع تحت طائلة النفوذ السوفيتى فى هذا أعظم كارثة تحل بأمريكا والغرب معا – على حد قول مخططى السياسة الأمريكية – نظرا لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية ·

ومن ثم بدأ البحث عن وسائل دفاعية لدرء الخطر الشيوعى ومنع امتداده الى منطقة الشرق الأوسط ، اذ كان لزاما على حكومتى الولايات المتحدة وبريطانيا – ازاء هذه الضغوط الدولية – أن تتخذا خطوة ايجابية نحو اقامة منظمة دفاعية أو أكثر من تنظيم دفاعى قوى عن منطقة الشرق الأوسط ·

وعقب توقيع اتفاقيات الهدنة فى رودس فى ١٩٤٩ ، اعتقدت الولايات المتحدة أنها تستطيع أن تنفذ سياستها الدفاعية فى المنطقة ، وبذا تتمكن من تحقيق هدفين هما :

الأول : عدم تمكين الاتحاد السوفيتى من استغلال عداء العرب للغرب للتقرب الى شعوب المنطقة ·

الثانى : ضمان ولاء العرب للغرب حتى تضمن – الولايات المتحدة – أمن وسلامة اسرائيل والحد من العداء العربى تجاهها ·

وبرغم امتلاك الاتحاد السوفيتى للسلاح الذرى ، فان العسكريين الأمريكيين مازالوا يعتقدون انه بالامكان احتواء الخطر السوفيتى ودرئه عن منطقة الشرق الأوسط حين تتمكن الولايات المتحدة من انشاء « قيادة الدفاع المشترك » وتكون قاعدة قناة السويس مقرا لها .

وتشكلت لجنة من القادة العسكريين بوزارة الدفاع لوضـــع خطة دفاع عن الشرق الأوسط ، وفى ١٣ يونيو ١٩٤٩ قدمت اللجنة دراساتها الى وزارة الخارجية الأمريكية ، اذ كانت هذه اللجنة ترى أن على وزارة الخارجية أن تمهد أولا لهذه الخطة العســـكرية الاستراتيجية بنشاط سياسى مكثف بين دول منطقة الشرق الأوسط حتى يتمكن الخبراء من وضع خطتهم موضع التنفيذ فى أقرب وقت ممكن .

ولقد رأت اللجنة العسكرية أنه لابد من اتخاذ هذه الخطوات وهى :

* **تقديم المساعدات العسكرية المطلوبة الى تركيا واليونان .**

* **انشـــاء قواعد دفاع ذرية فى تركيا ـ أقرب دولة الى منطقة الشرق الأوسط ـ وهذه القواعد تديرها القوات الأمريكية .**

* **انشاء قواعد طيران عسكرية « دفاع جوى » فى كل دول منطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصــة فى قاعدة قناة الســـويس والظهران بالسعودية .**

وتضمن التقرير أيضا الاشارة الى بعض العوامل التى كانت تشجع على انشاء هذه القيادة .

تمثلت هذه العوامل – حسب تصور الخبراء العسكريين – فيمايلى :

* انه يمكن استخدام اليونان وتركيا فى كل العمليات العسكرية وبكفاءة عالية .

* وجود قواعد للطيران فى ليبيا من أهمها قاعدة البلاح .

* التسهيلات العسكرية الممنوحة للطيران الأمريكى فى كل من : قبرص ، كريت – الاردن – السودان .

ومن الملاحظ أن هذه المواقع مناطق نفوذ بريطانية ، وهذا يدل على احتواء الولايات المتحدة للسياسة البريطانية ، فضلا عن خضوع السياسة البريطانية للسياسة الأمريكية فى وقت بلغ فيه التوتر الدولى مداه بين المعسكرين .

* أيضاقواعد الطيران الأمريكية الموجودة فى اثيوبيا وأسمرة بأريتريا .

كما يرى الخبراء العسكريون أنه ليس من العسير حصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية دفاعية فى كل من : مصر – العراق – سوريا – لبنان واسرائيل .

كما يستنكر الخبراء العسكريون أنه ليس من حق دول الشرق الأوسط رفض التحالف مع الولايات المتحدة أو على أقل تقدير مع الولايات المتحدة وبريطانيا بهدف اقامة دفاع مشترك عن الشرق الأوسط .

وتساءل الخبراء فى تقديرهم عما اذا كان الدفاع عن الشرق الأوسط يكون بذاته أم يكون امتدادا لحلف الاطلنطى ليشمل الدفاع عن كل من : مصر – السودان – اسرائيل – اريتريا – أثيوبيا – السعودية – العراق – افغانستان – باكستان والهند ٠

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة اعتقدت أن أمنها القومى بات مهددا من قبل الاتحاد السوفيتى الذى بدأ يهاجم المعسكر الغربى فى أكثر من موقع : غرب أوروبا ، جنوب شرق آسيا ، الشـــرق الأقصى حيث الحرب الكورية ، مما جعل ساسة الولايات المتحدة يدركون يقينا أن حلف شمال الاطلنطى – المنشأ حديثا فى ابريل ١٩٤٩ – ليس كافيا للحفاظ على الامن القومى الأمريكى ٠

وكانت منطقة الشرق الأوسط تمثل نقطة الضـــعف فى نظام الدفاع الغـــربى ، ومن ثم فقد رأى الجنرال جـــوردن ميريان Gorden Merrian أحد خبراء اللجنة العسكرية أنه يمكن الآن دفع الخطر الشيوعى بانشاء حلف « الحزام الشمالى » من الدول التى تقع جنوب الاتحاد السوفيتى مباشرة وهى : باكستان – ايران – العراق وتركيا ، اذ بهذا الحلف يمكن منع الخطر الشيوعى من النفاذ الى قلب منطقة الشرق الأوسط ٠ كما يرى جوردن ميريان أنه بالامكان قيام هذا الحلف خاصة أن الولايات المتحدة تعتمد على ماللدى انجلترا من نفوذ فى هذه المنطقة ٠

وأشار التقرير الى الدول التى تقع الى الجنوب من دول الحزام الشمالى ، فان الحكومة الأمريكية تجد صعوبة بالغة فى تعاونها بســبب المسألة الفلسطينية والى حين تتمكن الولايات المتحدة من استعادة ثقة وصداقة هذه الدول ، فانه فى الوقت الحاضر يمكن اقامة خطوط الدفاع مع كل من : اليونان وتركيا وايران ، وذلك بعقد اتفاقيات عسكرية ثنائية كمرحلة أولى ثم التئام هذه الدول فى حلف واحد ٠

كما تضمن التقرير كذلك أنه بالامكان اتخاذ الخطوات التالية فى الوقت الحاضر :

* احياء حلف سعد آباد الذى أنشىء فى ٨ يوليو ١٩٣٧ بين كل من : أفغانستان وايران وتركيا والعراق .

* يمكن الاستفادة من جامعة الدول العربية بما يتناسب مع خطة الدفاع المشترك .

* بالامكان مد مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط شرقا الى الهند ، ولاشك أن هذه المنطقة شاسعة . مع ملاحظة أنه فى حالة ضم الهند يجب بالتالى ضم : أفغانستان وباكستان لأن كلا منهما يكمل الآخر من الناحية الاستراتيجية .

وبذا كانت الولايات المتحدة تزاول ضغطا مكثفا على بريطانيا لوضع حل للمسألة المصرية اذ لا يمكن اقامة قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط دون موافقة مصر أولا ، كما زاولت حكومة واشنطون ضغطها على الملك فاروق - بالسماح لحزب الوفد - صاحب الأغلبية ليتولى الحكم على نحو ما بيناه ، ومن ثم فقد عينت حكومة واشنطون جيفرسون كافرى سفيرا لها فى مصر فى ١٩٤٩ ، وهو من أكفأ دبلوماسييها وسرعان ما أصبح صديقا شخصيا للملك فاروق .

ويتولى جيفرسون كافرى(*) السفير الأمريكى الجديد بالقاهرة

(*) وجيفرسون كافرى التحق بالسلك الدبلوماسى فى ١٩١١ ، وقضى معظم حياته سفيرا لبلاده فى أمريكا اللاتينية الى أن عين فى مصر فى أكتوبر ١٩٤٩ سفيرا لبلاده . واستطاع أن يقيم علاقة شخصية مع فاروق الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - لتبدأ مرحلة جديدة فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة اتسمت بالتقارب الشديد وذلك نتيجة نشاطه الدبلوماسى والسياسى . وظل فى منصبه حتى ١٩٥٥ حينما عين هنرى بايرود بدلا منه .

ليدفع بالعلاقات المصرية ـ الأمريكية الى درجة من التقارب اكثر ، ويبدأ السفير الجديد اتصالاته مع رجلين يشكلان الحياة السياسية فى مصر : الملك فاروق ، وفؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد .

•ويبرق كافرى فى ٢١ اكتوبر ١٩٤٩ الى حكومته عقب مقابلة له مع فؤاد سراج الدين الذى قيل انه كان يتطلع الى منصب رئاسة الوزارة . ولقد أعرب سراج الدين لكافرى عن اعتقاده بأن الدول العربية مهيأة ـ حينئذ ـ لقبول مقترحات معقولة وواقعية لتسوية مشكلة فلسطين ، وبخاصة مشكلة اللاجئين ، وأن فؤاد سراج الدين غير راض عن مناورات نورى السعيد رئيس وزراء العراق فى جامعة الدول العربية ومشاريعه الاقليمية .

كما بعث جيفرسون كافرى بتقرير شامل الى واشنطون بعد مضى أسبوع ٢٨ اكتوبر ١٩٤٩ على توليه منصبه ، وتضمن التقرير رأيه عن الأحوال الداخلية والخارجية المصرية .

كما أشار التقرير الى علاقة الملك بالشعب ومكانة حزب الوفد فى المجتمع المصرى ووضع حد للتوتر الذى مازال قائما بين الملك والنحاس الأمر الذى يعطى الفرصة لسراج الدين لأن ينتهز هذه الظروف ويحقق طموحه .

وأكد التقرير بأن كراهية فاروق لبريطانيا ترجع الى القيود التى يفرضها الاحتلال العسكرى البريطانى ، ولكن خفف ـ حينئذ ـ من حدة التوتر بين فاروق والسفارة البريطانية خشـــية الملك من الاتحاد السوفيتى ، وادراكه بأن بلاده ستحتاج الى مساندة خارجية ضد التهديدات من قبل الشيوعية فى مناطق عديدة من العالم .

ويشير كافرى فى نهاية تقريره الشامل الى أن الملك يرغب فى تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة .

وجدير بالذكر أن حزب الوفد كان قد أشار بقبوله مبدأ التحالف مع الغرب ، ولا غرابة فى ذلك وهو صاحب معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، ومن هذا المنطلق ما جعل بريطانيا تسمح بعودة حزب الوفد الى الحكم حينئذ على أثر المقابلة التى جرت بين فاروق وتشرشل وأيدن فى أواخر ١٩٤٩ وبحضور حسين سرى رئيس الوزارة المحايدة وأشار تشرشل الى ضرورة انجاح حزب الوفد فى الانتخابات العامة القادمة .

وكانت الصلة وثيقة بين حل المسألة المصرية واستقرار الأوضاع الداخلية فى مصر ، اذ ان الرأى العام المصرى مل تعثر القضية المصرية طوال هذه السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وأنه جرب أحزاب الاقلية التى سلكت الطريق السلمى المشروع وهو المفاوضات وأيقن الرأى العام أن هذا الأسلوب اصبح عديم الجدوى ، وأنه لاسبيل الى تحقيق الأمانى الوطنية الا بالكفاح المسلح .

والملاحظ أن حزب الوفد كان قد اشترك فى هذه الوزارة وهو الذى كان يرفض دائما الحكم الا من خلال وزارة وفدية خالصة الأمر الذى يؤكد أن الوفد قبل الاشتراك فى هذه الوزارة الائتلافية لحين اجراء تلك الانتخابات العامة التى كلفت بها هذه الوزارة .

وقال فؤاد سراج الدين : انه هو واخوانه الوفديين قد خلعوا رداء الحزبية بقبولهم الاشتراك فى هذه الوزارة وانهم نسوا كل ماعانوه فى الماضى (منذ ١٩٤٤) على ايدى الوزارات الحزبية .

والغريب فى الأمر أن الملك قبل اشتراك الوفد فى الحكم من غير أن يكون أى تهديد بالسلاح ، كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اذ من المعتقد أن فاروق قد امتثل الى تلك الضغوط الغربية خشية أن يحدث له ما حدث فى خلال سنوات الحرب (١٩٣٩ ـ ١٩٤٢) فالظروف الدولية الراهنة مشابهة لتلك الظروف التى كان يواجهها الحلفاء ، حدث هذا فى وقت قدمت فيه وزارة حسين ســـرى (الائتلافية) استقالتها ، ليشكل وزارة (محايدة) لاجراء الانتخابات العامة فى أوائل ١٩٥٠(٢) ٠

***

---

(٢) د٠ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٢ ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٦ ٠ وذكر أيضا : بأن فؤاد سراج الدين ذكر له دفاعا عن سياسة حزب الوفد فى أحد المواقف بقوله : « ٠٠ لقد بقى حزب الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ٠٠ ولنا فى ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته » ٠

ثانيا ــ المفاوضات المصرية ــ البريطانية
ومشروع قيادة الدفاع المشترك

جاء حزب الوفد أخيرا ــ الى الحكم ، وكان أهم ما يستحوذ على نشاطه أمران :

* **الأول :** معالجة الأحوال الداخلية التى وصلت الى درجة سيئة .

* **الثانى :** معالجة السياسة الخارجية المتأزمة بسبب ما مر بها من أحداث وتطورات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

وحقيقة أن حزب الوفد وصل الى الحكم هذه المرة تحت الحاح ظروف مصر الداخلية والخارجية . ففى خلال هذه الفترة جرب القصر كل ما وسعه من تجارب فى تولية أنصاره ومؤيديه ، « حتى أصبح الصدام وشيك الوقوع بين القوى الوطنية والقصر ، وتفاديا لهذا الموقف رأى القصر أن يسمح لحزب الوفد أن يتولى الحكم فى

ظروف قد وصلت فيها القضية المصرية الى طريق مســدود ، بعد محادثات صدقي ــ بيفن والفشل في عرض القضـية على مجلس الأمن .

في ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة تزاول ضـغطا على بريطانيا لتسوية المسألة المصرية على أساس ضمان استقلال مصر وتحقيق مطالبها القومية ، وفي ذا تالوقت قبول ــ مصر ــ الاشتراك في « قيادة الدفاع المشترك » عن الشرق الأوسط » .

وأيقنت الولايات المتحدة أنه لا بديل لمصر لنجاح سياستها في الشرق الأوسط ، فاذا قبلت مصر الاشتراك في « قيادة الدفاع » فان بقية الدول العربية سوف تتبعها ، ويكون العكس اذا ما رفضت مصر، وبالتالي لا تتمكن الولايات المتحدة من وضع خطتها الاستراتيجية ــ الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط ــ موضع التنفيذ ، وكان هذا الادراك من جانب الولايات المتحدة دافعا الى استقطاب عناصــر القوى السياسية في مصر : الملك وحزب الوفد الأمر الذي جعلها تعين جيفرسون كافرى ــ اكفأ خبرائها في شئون الشرق الأوسط ــ سفيرا لها في مصر .

في ذلك الحين كانت بريطانيا تروم الى تسوية المسألة المصرية قبل أن تتداركها الأحداث وردود الفعل المتوقعة نتيجة هزيمة القوات المصرية في فلسطين وموقف بريطانيا من المسألة الفلسطينية .

كما كانت بريطانيا تأمل في أن تتوصل مع حزب الوفد الى تعديل معاهدة ١٩٣٦ على أساس الابقاء على قاعدة قناة السويس في يدها .

وأعلن مصطفى النحاس رئيس الوزراء في خطاب العرش الذي القاه باسم الملك في ١٦ يناير ١٩٥٠ أن وزارته ستبذل أصدق الجهود وأمضاها حتى يتم الجلاء عن وادي النيل وتصان وحدته تحت التاج المصري .

ثم لوح بامكان التفاهم حول « مبدأ التحالف » من أجل العمل على استتباب الأمن الدولى طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وفى حدود المساواة التامة بين الدول .

كما بعث محمد صلاح الدين وزير الخارجية برسالة الى وزير الخارجية البريطانية فى ١٧ مارس ١٩٥٠ مشيرا الى ترحيب مصر بالدخول فى مفاوضات مع بريطانيا للتفاهم على مايجب عمله لمواجهة الاخطار التى تهدد الأمن الدولى واستقلال الشعوب ، بقصد الوصول الى تسوية للمسألة المصرية على أســـاس الجلاء عن وادى النيل ووحدة التاج المصرى للتمكن من المساهمة الجدية فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى عن المنطقة .

وقبل أن تتلقى مصر رد وزارة الخارجية البريطانية صدر قرار « معـــاهدة الضـــمان الجماعى العربى » فى ١٣ ابريل ١٩٥٠ ، وجاء هذا القرار العربى كرد فعل لسياسة الولايات المتحدة التى درجت عليها عقب الحرب العالمية الثانية بضرورة انشاء « قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط » . ومن ثم جاءت معاهدة الضـــمان الجماعى العربى المشترك معبرة عن الشعوب الرافضـــة لسياسة التعاون مع الغرب لدرء الخطر الشيوعى « المحتمل » ، وكانت الدول المتعاقدة تعتبر أى اعتداء على أية واحدة منها — الدول الأعضاء — أو على قواتها المسلحة كأنه واقع عليها جميعا ، والعمل على درء هذا الاعتداء »(٣) .

---

(٣) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات ، جامعة الدول العربيـة ، ص ٨ — ٢٥ وقد وقع هذه المعاهدة كل من : مصر — الاردن — سوريا — العراق — السعودية — لبنان — اليمن مع‌ملاحظة أن هذه المعاهدة لم تعتبر ســـارية المفعول الا فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣ .

بعثت وزارة الخارجية البريطانية بردها فى ١٧ مايو ١٩٥٠ متضمنا اجراء بحث للنواحى العسكرية التى تواجه بريطانيا فى الشرق الأوسط « وأن بيفن يعترف بأن ثمة نواحى أخرى لهذه المسألة المصرية غير النواحى العسكرية » يجب بحثها أيضا ٠

ولم يكن يعلن عن توقيع معاهدة الضمان الجماعى العربى فى ١٣ ابريل ١٩٥٠ حتى رأت فيها الدول الغربية الثلاث : الولايات المتحدة ، انجلترا وفرنسا أنها عمل موجه ضد اسرائيل ، رأت فيه خطرا يهدد مستقبل اسرائيل وأمنها ، وتمثل رد الفعل لدى الدول الغربية الثلاث فى اصدار بيانها المعروف « بالبيان الثلاثى » فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ والمتضمن : « ٠ ٠ ان الحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة لتعلن اهتمامها العميق بالمنطقة (الشرق الأوسط) ورغبتها فى قيام السلام والاستقرار ، واقرارهما واستمرارهما ومعارضتهما الدائمة لاستعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة بين دول المنطقة ، واذا وجدت الحكومات الثلاث أن احدى هذه الدول تستعد للعدوان على الحدود أو خطوط الهدنة فانها ستقوم على الفور بما يتمشى مع التزاماتها كأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة بأعمال داخل هيئة الأمم المتحدة وخارجها لمنع هذا العدوان » ٠

وكان هذا التصريح بايعاز من الولايات المتحدة ــ الحامية لكيان اســرائيل ــ اذ كانت فرنسا قد فقدت نفوذها فى المنطقة على أثر حصول سوريا ولبنان على استقلالهما عام ١٩٤٦ كما يعيد لبريطانيا دورها القديم باستعادة هيبتها خاصة بعد قيام دولة اســرائيل ولاشك أن صدور « البيان الثلاثى » لدليل قاطع على فقد بريطانيا زمام المبادرة وانتهاج سياسة منفردة ، بل ان السياسة البريطانية مع بداية ١٩٥٠ أصبحت تابعة للسياسة الأمريكية ٠

وازاء احساس الولايات المتحدة بأهمية الشــرق الأوســط فى

سياستها الدفاعية عقب نشوب الحرب الكورية ١٩٥٠ ، أيقنت أنه لا بديل لاقامة « قيادة الدفاع المشترك » عن الشرق الأوسط لمواجهة خطر الاتحاد السوفيتى الذى بدأ يتحرك فى كل اتجاه بهدف كسر « الحصار » المضروب حوله من قبل الولايات المتحدة ·

وبعد أن فشلت بريطانيا فى توقيع معاهدات ثنائية على أساس « التحالف الدفاعى المشترك » مع كل من مصر والعراق ، كان هذا دافعا للولايات المتحدة أن تزاول ضغطا على بريطانيا ، وتأخذ منها زمام المبادرة فى اعادة ترتيب الأوضاع فى الشرق الأوسط ، اذ أيقنت الولايات المتحدة أن تشدد بريطانيا خاصة ازاء تسوية المسألة المصرية كان سببا قويا فى ارجاء تنفيذ السياسة الأمريكية حتى ذلك الحين ·

واعتقدت الولايات المتحدة انه بامكانها كسب تأييد بعض الدول العربية — فى المنطقة — من خلال برنامج « النقطة الرابعة » بالاضافة الى اتفاقات التعاون المتبادل التى بدأت الولايات المتحدة تعقدها مع دول المنطقة ·

وحقيقة لم يكن من اليسير للولايات المتحدة أن تأخذ بزمام المبادرة فى الشرق الأوسط بسبب ارتباطها — فى كل مشاكل المنطقة — بالسياسة البريطانية وتورط الدولتين فى المسألة الفلسطينية ·

واحتجت الدول العربية على سياسة الغرب ازاء منطقة الشرق الأوسط — على أثر صدور البيان الثلاثى — ومن ثم أصدرت جامعة الدول العربية بيانا فى ٢١ يونيه ١٩٥٠ ، تستنكر فيه البيان الثلاثى وترفض حكومات الدول العربية أن تسلم لدولة أو لعدد من الدول تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة أن تقوم بمهمة البوليس الدولى فى

هذه المنطقة ، وتستبعد أن يكون هذا ما اتجه اليه قصد الحكومات الثلاث لما فيه من مجافاة للمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ٠

وفى هذا المناخ السـياسى المتوتر بدأت المفاوضـــات ــ غير الرسمية ــ بين الوفدين : المصرى والبريطانى ٠ اذ كانت الرسائل المتبادلة بين وزارتى الخارجية المصرية والبريطانية بمثابة الاطار العام لهذه المفاوضات ٠

ــ فالجانب المصرى يطلب جلاء القوات البريطانية ووحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ٠

ــ أما الجانب البريطانى فكان يرى أن تنصـــب المباحثات على النواحى العسكرية التى تواجه الجانبين فى منطقة الشـــرق الأوسط ، والتى تهدف الى اقرار مصر لمبدأ الدفاع المشترك عن الشـــرق الأوســـط ٠

ولهذا فان المباحثات المزمع اجراؤها ــ فى أول يونيه ١٩٥٠ ــ أصبحت محفوفة بالمخاطر ، ومن ثم فمحكوم عليها بالفشل قبل أن تبدأ ٠ يتضح ذلك من استقراء وجهة النظر البريطانية التى عبرت عنها الرسالة التى بعث بها بيفن وزير خارجية بريطانيا ٠

وبذلك بدأت المباحثات ــ التمهيدية ــ بين الجانب المصـــرى برياسة مصطفى النحاس والجانب البريطانى برياسة المارشال وليم سليم فى أول يونيه ١٩٥٠ ، وتلخصت وجهة نظر الجانب البريطانى فى أن الوضع الدولى متأزم وينذر بالخطر ٠ نظرا لتزايد الخطر الشيوعى العالمى فى شرق أوربا ، والشرق الأقصى ، والشـــرق الأوسط الأمر الذى يجعل المصالح الغربية مهددة بالخطر ان لم يكن بالزوال ٠ ولهذا بات الصدام أمرا حتميا بين المعسكرين ، وان مجابهة

الخطر تقتضى تكتل الأمم عسكريا ، وفى كل المجالات ، ومن أجل المحافظة على « الأمن والسلام العالمى » لامانع من ان يتنازل كل من يرغب فى ذلك من بعض سيادته ، ويقبل وجود قوات أجنبية على أرضه ، كما قبلت بريطانيا ــ ذلك ــ أثناء الحرب العالمية الثانية .

وبما أن مصر تعد محور منطقة الشرق الأوسط ــ نظرا لموقعها الاستراتيجى وتاريخها الحضارى فى المنطقة وتبوئها مركز القيادة والتأثير فى دول المنطقة مثلها مثل فرنسا وبلجيكا فىأوربا ولهذا فيجب أن تقبل مصر هذه المبادىء حفظا للسلام والأمن الدوليين .

كما أوضح الجانب البريطانى فى تلك المباحثات : « أن من يريد أن يسيطر على الشرق الأوسط يجب أن يسيطر على مصر ، وهى بذلك محط أطماع الاتحاد الســـــوفيتى » ، وأكد الجانب البريطانى « انه لن يجدى مصر البقاء على الحياد لأنها لاتستطيع الدفاع عن نفسها الا بالتحالف مع بريطانيا » .

واستطرد المارشال وليم سليم قائلا : « ان مصر سوف تكون موضع اهتمام السوفيت ، وانه ليس باستطاعتها النجاة بنفســها باتخاذ موقف الحياد ، اذ لا يقوى على الحياد الا احدى دولتين : اما دولة قوية ــ ومصر ليست كذلك ــ أو دولة صغيرة لا يطمع فيها أحد ، وهذا مالا يتوافر فى مصر ، وبالتالى فانه يجب على مصر أن تستعد للدفاع عن نفسها وهذا يتطلب وجود حليف ، وهذا الحليف هو بريطانيا .

وجاء رد مصطفى النحاس على مطالب المفاوض البريطانى ــ « بأن الشعب المصرى حانق وناقم ولايمكنه أبدا أن يركن الى وعود جديدة ، أو يقبل نظريات جديدة تهدف فى النهاية الى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأى صفة ، كما ان ثقة الشعب قد ضعفت فى وعود بريطانيا وغيرها من الدول الكبرى » .

وأكد رئيس وفد المفاوضات المصرى – مصطفى النحاس – « أنه لا توجد قوة فى العالم تستطيع اقناع الشعب المصرى ، بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم من قبل الاتحاد السوفيتى · بل ان وجود جيش أجنبى على أراضيها هو الذى سيكون هدفا للعدوان السوفيتى · وطالب النحاس بتسليح الجيش المصرى حتى يتمكن من رد العدوان على مصر » ·

كما اقترح مصطفى النحاس · نقل القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس الى فلســـطين أو غزة ، مع أن هذه القوات الثقيلة والخفيفة يمكن أن تصل الى القاعدة بقناة السويس فى مدى أسبوع حين تقع الحرب ·

كما أشار مصطفى النحاس الى محادثات صدقى – بيفن وما انتهت اليه – بوعد بريطانيا بالجلاء فى موعد غايته سبتمبر ١٩٤٩ ، وقدكنا ضد صدقى فى ارجائه الجلاء حتى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز ، وكيف لى أن أقنع الشعب بغير ذلك ؟

ولكن المارشال وليم سليم رئيس وفد المفاوضات البريطانى – يهم بمقاطعة حديث مصطفى النحاس مؤكدا : « أنه لايستطيع أن يطلب من حكومة بريطانيا الجلاء التام عن مصـــر ، محكومة فى ذلك بالتغييرات الدولية ، وتلك الحرب غير المعلنة والتى توشك أن تكون حربا عالمية « ثالثة » ·

استفسر محمد صلاح الدين وزير الخارجية عن مدى الأهمية الاستراتيجية للمواقع الموجودة تحت يد اسرائيل ، وموضعها من برنامج بريطانيا للدفاع عن الشرق الأوسط ، كما استفسر عن مدى التنسيق فى الاستراتيجية بين بريطانيا وحليفتها الولايات المتحدة فى هذا الشأن ·

وجاء رد بريطانيا بأن لهذه المواقع أهمية كبيرة ، وبأن الأمريكيين سيتركون هذا الجزء من العالم - الشرق الأوسط - لبريطانيا .

وأكد النحاس بقوله :

« ... ان التعاون الذى ينشده يقوم على تحقيق الجلاء فاذا تم ذلك : « سنضع أيدينا فى أيديكم » .

وفى نهاية الجلسة الثالثة لهذه المباحثات أدلى النحاس ببيان طالب فى نهايته : بالجلاء الناجز . وأشار الى اهتمام مصر بتقوية جيشها خاصة فيما يتعلق بسلاح الدفاع الجوى وانشاء المطارات والمصانع الحربية . ثم حدد نطاق « التحالف » الذى يمكن أن يوافق عليه بأنه اذا حدث مايهدد الأمن فى الشرق الأوسط تتبادل الحكومتان الرأى فى الأمر ، فاذا وقع اعتداء على مصر أو دخلت بريطانيا حربا نتيجة وقوع اعتداء على احدى البلاد المتاخمة لمصر ، فان مصر تتعاون عسكريا مع بريطانيا فى داخل حدودها وفى نطاق امكانياتها للدفاع عن مصر وفى هذه الأحوال يمكن استقدام قوات بريطانية الى مصر اذا تبين أن ذلك أمر ضرورى .

كما ذكر صلاح الدين فى مباحثاته التىأجراها مع أرنست بيفن فى لندن فى ١٥ - ديسمبر ١٩٥٠ أن الجيش المصرى ستقع عليه مسئولية المحافظة على قاعدة القناة ، وأنه يمكن الاستعانة بعدد قليل من الفنيين البريطانيين ولكن لمدة محدودة يتمرن خلالها المصريون على الأعمال ثم يترك لهم الأمر كله .

ووافق وزير الخارجية المصرى على توسيع نطاق التحالف : ليشمل دولا أخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، معتقدا أن هذا يغرى بريطانيا ، ولكنه رفض أنتكون اسرائيل احدى هذه الدول لأن الرأى

العام العربى غير مستعد الدخول فى أية علاقات معها ، وذكر أيضاً أنه يمكن أن تسد الثغرة التى تجدها بريطانيا فى الاتفاق بأن تبرم مع اسرائيل اتفاقا لا يكون للبلاد العربية أية علاقة به وعلى االطلاق .

ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية اتبعت خطة بهدف اطالة وقت المشاورات ولمزيد من كسب الوقت لصالحها ، يتضح هذا من مجرى الأحداث ، فقد قصـــد محمد صلاح الدين الى لندن — ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ — لمباحثة وزير الخارجية البريطانية ، وقرر الأخير عرض مقترحاته على مجلس الوزراء لعلاج مشـــكلة الدفاع ، وأن المجلس كلف مستشاريه للقيام ببحثها . ورغم أن الوزير البريطانى وعد صلاح الدين بأنه سيفضى الى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لهذه المقترحات فى يناير ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع ، رغم هذاالوعد نجد أن هذه المقترحات لم تصل الى الحكومة المصرية الا فى ١١ ابريل ١٩٥١ ، ومع ذلك جاءت أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية المصـــرية وقد جاء فيها : « ان حكومة بريطانيا لاتستطيع — نظرا لالتزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى حلف الاطلنطى وفى الشرق الأوسط — أن تقبل اتخاذ أية اجراءات تضر بمقدرتها على المساهمة فى الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد ، فمثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا الا اذا استمرت القاعدة المصرية فى المستقبل فى أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب وحتى يكون الدفاع الجوى عن مصر مكفولا .

ثم اقترحت الحكومة البريطانية أن تعدل معاهدة ١٩٣٦ . بحيث تنص على :

أولاً : انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى فى ١٩٥٦ .

ثانيا : تحويل القاعدة الى المدنيين تدريجيا ، ثم يعهد بالقاعدة بعد ذلك الى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الادارى العام لمجلس اشراف : انجليزى - مصرى ٠

ثالثا : انشاء نظام مصرى - انجليزى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق يشمل وحدات بريطانية ٠

رابعا : تزويد القوات المصرية فى تاريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قدر حاجة التدريب ثم تزويدها بعد ذلك بما تدعو اليه الحاجة الضرورية من المعدات على قدم المساواة مع البلاد الأخرى التى ارتبطت بريطانيا معها باتفاقية دفاعية ٠

خامسا : فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر على أن تمنحها - مصر - هى والقوات والحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات ٠٠ بما فى ذلك استعمال المطارات والموانى ووسائل المواصلات ٠

وسارعت مصر بتقديم مقترحات مضادة لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات الرسمية المزمع بدؤها والمتضمنة الآتى :

أولا : الشروع فى اجلاء القوات البريطانية عنمصر بمجرد عقد الاتفاق مباشرة وفى مدة لاتتجاوز سنة ٠

ثانيا : تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء ٠

ثالثا : اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية حساسة ٠

رابعا : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى ٠

خامسا : انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين ، وانتهاء الحكم القائم حينئذ فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين ٠

سادسا : عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاها أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها أو فى حالة اشتباك انجلترا فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر ٠

سابعا : اذا عادت القوات البريطانية ، الى مصر فيتعين الشروع فى اجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى مدة ثلاثة أشهر ٠

ثامنا : الغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاقى ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد ٠

ويلاحظ على هذه المباحثات والرسائل المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية أنها استغرقت وقتا طويلا ، اذ كانت بريطانيا منذالبداية جد حريصة على هذا كسبا للوقت وانتهت كل هذه الجهود **بالفشل وتباعد وجهتى النظر ٠**

كان حزب الوفد يرى أنه بالامكان التوصل الى اتفاقية تنص على الجــلاء والغاء معاهدة ١٩٣٦ ـ ثم لا يمانع فى تحالفه مع بريطانيا فى مرحلة تالية ، بعد أن يكون وادى النيل خاليا من أى جندى بريطانى ، ويكون هذا التحالف ثمنا للجلاء ، وفى خلال هذه الفترة يستطيع حزب الوفد اقناع الرأى العام ـ فى غمرة الحماس ـ بالتحـــالف مع بريطـــانيا ، وهذه كانت محور مبـــاحثات الوفد ومراسلاته ٠

وليس هناك فارق جوهرى بين ما توصل اليه صدقى أو وعد به فى ١٩٤٦ واعترض الوفد عليه فى حينه ، وبين مايسعى الوفد الآن الى التوصل اليه اللهم فارق التكتيك ، وهو قبول صدقى مبدأ التحالف مقرونا بالجلاء ، ومطالبة النحاس بتحقيق الجلاء أولا ثم يكون التحالف فى مرحلة تالية بعد أن تكون مصر قد تخلصت من ضغط القوات البريطانية المتمركزة فى قاعدة القناة ٠

كما أن موقف الوفد البريطانى اتسم بالتشدد ، رافضا لكل وجهة نظر وفد مصر ، وبرغم هذا حرص على استمرار المفاوضات والمراسلات بهدف كسب الوقت ٠ كما أن الولايات المتحدة التى كانت ترقب سير المباحثات والاتصـــالات عن قرب وأدركت أن بريطانيا حريصة كل الحرص على أن تتوصل مع مصر الى « تحالف ثنائى » معها وأن تكون قناة السويس مقرا لهذه القيادة الدفاعية عن منطقة الشرق الأوسط ٠

ولهذا قررت مصر رفض المقترحات البريطانية فى ٢٤ ابريل ١٩٥١ جملة وتفصيلا ٠

والجدير بالذكر أنحزب الوفد ـ حين تولى الوزارة ـ كان لديه وسيلتان فى ملف العلاقات الثنائية مع بريطانيا هما :

أولا : أن يلجأ الى فتح باب المفاوضات ولديه حد يمكن أن تصل اليه نتائجها وهو ما توصل اليه اسماعيل صدقى ، ولكن بشرط أن تجرى المفاوضات على القضية المصرية برمتها : مصر والسودان .

ثانيا : فى حالة فشل المفاوضات لم يكن أمامه الا الغاء المعاهدة ، وقد ألح الى هذا فى مواقف عديدة الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تدرك يقينا أن بريطانيا لا تسعى جديا الى « انشاء قيادة دفاعية مشتركة » تكون أساسا لاشراك الولايات المتحدة الأمريكية فيها ، بقدر حرص بريطانيا على أن تكون هذه القيادة الدفاعية على أساس ثنائى بين بريطانيا ومصر .

لم يعد هناك شك لدى الولايات المتحدة أن بريطانيا تقف فى سبيل تنفيذ السياسة الدفاعية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنها العقبة الكأداء أمام تأخير قيام هذه القيادة الدفاعية .

وحقيقة يعود تشدد بريطانيا ازاء المسألة المصرية ـ حينئذ ـ الى موقفها المتدهور فى الشرق الأوسط خلال عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ اذ كانت تواجه مشكلة ايران على أثر قرار مصدق ـ رئيس وزراء ايران ـ بتأميم شركات البترول الانجليزية ، وهذا الموقف المتدهور فى ايران جعلها تتشدد فى مفاوضاتها مع مصر بشأن قاعدة قناة السويس .

ولجأت الحكومة البريطانية الى استخدام التشدد منتظرة من فاروق أن يصدر أمره بين حين وآخر باقالة حكومة الوفد ، حفاظا على الجبهة الداخلية .

بل ان بعض الدوائر البريطانية ـ استنادا الى حديث خاص قيل انه جرى بين الملك فاروق والمارشال سليم ـ أعتقدت أن فاروق

يؤيد بقاء القوات البريطانية فى مصر ، رغم ما يبديه رئيس حكومته من تشدد(١) ٠

لاشك أن موقف بريطانيا المتشدد من القضية المصـــرية كان لا يتمشى مع سياسة الولايات المتحدة ٠ يتضح ذلك من تصريحات المسئولين فى الولايات المتحدة اذ حذر دين أتشيسون وزير خارجية أمريكا فى خطاب له عن السياسة الخارجية ألقاه أمام الكونجرس فى ١٨ ابريل ١٩٥١ :

---

(١) د٠ محمد فريد حشيش : حزب الوفد ٠٠٠ ، ص ٢٧٨ حيث ذكر :
وكانت ثقة بريطانيا بوجهة نظرها قوية ، وذلك من خلال الرواية التى نقلها المارشال وليم سليم ، وذلك حينما كان فى القاهرة لاجراء مباحثات غير رسمية مع حكومة الوفد فى أول يونيه ١٩٥٠ ، اذ سعى لمقابلة الملك فاروق بمجرد وصوله الى القاهرة ، وجرى فى هذا اللقاء الحديث التالى : « ٠٠٠ انكم ستدخلون فى محادثات مع حكومتى ــ الوفد ــ وأنا أريد أن تبلغ حكومة جلالة الملكة فى لندن بأنه أيا كان موقف حكومتى تستطيع جـلالة الملكة أن تطمئن الى ، وتعتمد على ، ومهما كان تشدد حكومتى فلا تهتموا بذلك ٠٠ » ثم اضاف فاروق : « ٠٠ وأنتم اذا اردتم الخروج من هنا فاننا ــ الملك ــ سأطلب منكم البقاء ٠٠ »

وذكر أيضا : « ٠٠٠ ذكر لنا هذه الواقعة فؤاد سراج الدين فى لقائى معه فى ١٦/٤/١٩٦٨ ، وقد علم بها فى أواخر يناير ١٩٥٠ عقب (اقالة) حكومة الوفد وقد اخبره بها أحمد عبود نقلا عن السفير الأمريكى فى مصر « جيفوسون كافرى » الذى سمعها بدوره من الفيلد مارشال وليم سليم ٠

ويضيف فؤاد سراج الدين أنه ظل مترددا فى تصديق هذا الموقف من الملك الى أن جمعه المعتقل فى سجن الأجانب فى (١٩٥٤) بكريم ثابت (الذى شغل منصب المستشار الصحفى للملك ، ومنصب الوزير فى وزارة حسين سرى قبل قيام الثورة) وكان كريم ثـــابت يستدل على عدم وطنية الملك فاروق ، فأكد لفؤاد سراج الدين هذه الواقعة وانه لم يعلم بها الا متأخرا جدا وهى التى نبهته الى حقيقة فاروق ٠٠ » ٠

« ... بأن الحرب الكورية يجب ألا تحجب عن أنظارنا حقائق الأمور فى الشرق الأوسط الأقل وضـــوحا من دون أن تكون أقل خطورة » .

وعن ذات الموضوع وجه الرئيس ترومان فى ٢٤ مايو ١٩٥١ رسالة الى الكونجرس حول المساعدات الخارجية والتى تضـمنت مدى أهمية الشرق الأوسط للعالم الحر « الدول الغربية » بأجمعه ، وليس هناك جزء من أجزاء العالم معرضا تعرضا مباشرا للضغط السوفيتى مثل منطقة الشرق الأوسط .

والملاحظ أنه مع بداية الخمسينيات توالت المشروعات الأمريكية للدفاع عن الشـــرق الأوســـط ، وتوالت كذلك الاتفاقيات الثنائية الأمريكية مع دول المنطقة للأمن المتبادل والمعونة الفنية والاقتصادية والعسكرية ، ولتطبيق مشروع « النقطة الرابعة » وهى نفس مضمون مبدأ ترومان الهادف بالدرجة الأولى الى حصر النفوذ الشيوعى والمحافظة على المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وعلى سبيل المثال فقد بلغت قيمة المساعدات المختلفة التى قدمت الى تركيا واليونان ما يقرب من بليون دولار حتى ١٩٥٠ أنفق نحو ٧٠٪ منها على الأغرض العسكرية .

وقصارى القول شهدت منطقة الشـــرق الأوسط عام ١٩٥١ أحداثا ساخنة كان من شأنها « أن ساعدت الولايات المتحدة على تقوية أواصر علاقاتها بالمنطقة وأهم هذه الأحداث هى :

* أقدمت ايران على تأميم شركة البترول الانجليزية (١٩٥١) وما صاحب هذا الحدث من تطورات وردود فعل فى المنطقة ، أعطى دفعة قوية الى الحركة الوطنية المناهضـــة للسياسة الانجليزية فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .

* وصلت المفاوضات المصرية - البريطانية فى يونية ١٩٥١ الى طريق مسدود نتيجة الضغوط التى كان يمارسها الغرب على مصر بهدف قبولها التحالف مع الغرب ، على أساس أن يكون هذا التحالف خاصا بمنطقة الشرق الأوسط وشبيها بحلف الاطلنطى أو حتى قريب الشبه بقيادة الشرق الأوسط أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية وان كانت بريطانيا منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى هذا الوقت لم تكن راغبة فى أن يكون الشرق الأوسط أحد روافد حلف الاطلنطى فى خطط الدفاع الاستراتيجية .

واذا كانت انجلترا وحدها قد فشلت فى اقناع مصر بقبول هذه الخطة ، فقد بدأت أمريكا تجرب خطتها الأخرى الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط ، فدعت الولايات المتحدة بريطانيا فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ لعقد مؤتمر لبحث مسألة انشاء منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ثم بعد ذلك طرحت الدولتان الخطوط العامة الخاصة باتفاقهما على فرنسا وتركيا حيث قررت حكومتا واشنطن ولندن أن تنضم اليهما فرنسا وتركيا كعضوين مؤسسين لهذه القيادة الخاصة بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط .

وكان الهدف من اشتراك تركيا فى هذه « القيادة » باعتبارها أقوى دولة فى المنطقة فضـــلا عن موقعها الجغرافى ذى الأهمية الاستراتيجية ، وهى لهذه الاعتبارات مدعوة للاشتراك كعضـــو مؤسس فى هذه القيادة ، كما أن تركيا تعتبر همزة وصل بالنسبة لجميع الدول العربية والاسلامية بحكم تاريخها فى المنطقة ، كما أن تركيا تعتبر عضوا فى حلف الاطلنطى .

أما تركيا فكانت تتطلع الى القيام بدور ايجابى فى الشرق الأوسط ، ذلك الدور الذى رسمته الولايات المتحدة لها . بأن تكون

محور ارتكاز وهمزة وصل بين حلف الاطلنطى وقيادة الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط .

ونتيجة لضغط الغرب على مصر لرفضها مشـــاريع الدفاع الغربية ، رأت مصر فى ربيع ١٩٥١ أن تمهد السبيل لعقد « ميثاق اقليمى » للدفاع عن الشرق الأوسط تنضوى تحته تركيا بالاضافة الى الدول العربية الأخرى وعلى هذا قام عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية بزيارة أنقرة فى يونيه ١٩٥١ ليستوضح رأى الدوائر الرسمية التركية ، وقد كان من رأى مصر — حينذاك — أن تكون كتلة محايدة فى الشرق الأوسط تكون أساسا من العرب ويتعزز موقفهم بادخال تركيا فيها » .

وكان الفشل الذى منى به مشروع الأمين العام لجامعة الدول العربية ، أمرا محققا لعدة اعتبارات سياسية كانت تســـيطر على المنطقة فى ذلك الحين هى :

أولا : اتسم هذا المشروع بالابتعاد عن الواقع وعدم تقدير للتيارات السياسية التى كانت تحيط بالمنطقة فى ذلك الحين ، كما كان هذا المشروع حركة دبلوماسية اكثر منها حركة عسكرية أو سياسية ، اذ كان القصد منه المناورة الدبلوماسية واحباط المشروعين المحليين اللذين تنادى بهما : الاردن والعراق وسوريا الكبرى والهلال الخصيب . ومن ناحية ثانية الايحاء الى الولايات المتحدة بصفة خاصة وبريطانية بصفة عامة الى تخفيف الضغط على العالم العربى وذلك بالتقارب مع تركيا . صديقة الغرب وحليفته ، وركيزته الاستراتيجية فى المنطقة .

ثانيا : عارضت الحكومة الأمريكية هذا المشـــروع — بطريق غير مباشر — وذلك بالتلويح الى حليفتها تركيا برفضـــه جملة وتفصيلا .

وكان المشـــروع الذى طرحه عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية يتنافى تماما مع سياسة الحكومة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ويتعارض كلية مع الدور الذى رسمته السياسة الأمريكية لتركيا .

وكان هذا المشروع مقضيا عليه بالفشل لأنه يتنافى تماما مع ميثاق جامعة الدول العربية باعتبار أن تركيا ليست عضواً فى جامعة الدول العربية ، ولذلك جرى هذا المشروع بمبادرة من الأمين العام شخصيا ، الأمر الذى أحاط هذه الاتصالات بالسرية التامة ، ولم ينشر عنها شيء(١) .

فى ذلك الوقت كانت الحكومة المصرية بصدد اتخاذ قرارها التاريخى بالغاء ـ معاهدة ١٩٣٦ . وتم ذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وبذلك أنهت مصر الأساس الذى كانت تقوم عليه العلاقات المصرية ـ البريطانية .

* * *

---

(١) والجدير بالذكر أن عبد الرحمن عزام جاءت مذكراته خالية تماما من أى اشارة الى هذا المشــروع ، أنظر عبد الرحمن عـــزام ، صفحات من المذكرات السرية ، اعداد جميل عارف ، ج ١ .

ثالثا ــ مصر ترفض المقترحات الرباعية

لم يكن أمام حزب الوفد أى بديل للقرار الذى اتخذه بالغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر ١٩٥١ مدفوعا فى ذلك بعدة عوامل داخلية وخارجية ، أدت فى النهاية الى وصـــول المفاوضـــات الى طريق مسدود ٠

وكان رد الفعل لدى بريطانيا سريعا فقد أصدرت الســـفارة البريطانية بلاغين ، تؤكد فى أولهما أن المعاهدة نافذة المفعول ، وأن قيام الحكومة المصرية بالغائها ــ من جانبها ــ لا يستند الى أساس قانونى ، مادامت هذه المعاهدة ١٩٣٦ لا تجيز لأى طرف نقضها فى أى وقت ٠

كما أشـار البلاغ الثانى الى المقترحات البريطانية التى وعد السفير البريطانى بها صلاح الدين ، والتى تأمل الحكومة البريطانية فى ارسالها الى الحكومة المصرية فى موعد أقصـــاه ١٠ أكتوبر ١٩٥١ ٠

خشيت الحكومة البريطانية من ردود الفعل فى الشرق الأوسط ، وقيام دول عربية أخرى بالغاء الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية مع انجلترا ، ولهذا استنكرت بريطانيا عمل الحكومة المصرية « وأن الاجراء الذى اتخذته مصر لاخراج بريطانيا من منطقة قناة السويس والسودان اخطر واكثر ضررا من اضطرار البريطانيين الى الانسحاب من الميدان ، ولهذا فان الغاء المعاهدة سيكون أمرا له أثره البالغ ليس على انجلترا فحسب انما على العالم العربى » ٠

كما بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة احتجاج الى الحكومة المصرية ، والتى وصفت عملها بأنه عمل غير مشروع وأن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول فى مفاوضات مع مصر لتعديل المعاهدة (١٩٣٦) وفى غضون ذلك فهى تعتبر المعاهدة والاتفاقية الثنائية ١٨٩٩ قائمتين وساريتى المفعول ٠

وبدأت انجلترا تواجه الموقف فى قناة السويس على أثر أعمال الفدائيين ، فعززت قواتها المرابطة فى منطقة القناة (٨٠ ألف جندى) ٠

وهذا الاقتراح سبق أن اتخذته الولايات المتحدة بالاشتراك مع بريطانيا ـ فى مؤتمر واشنطون السابق عقده فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، واذا كانت فرنسا لم يكن لها مصالح حقيقية فى الشرق الأوسط ، فان تركيا كانت تتطلع ـ بحكم قوتها العسكرية وتاريخها وارتباطها الجغرافى بالمنطقة ـ الى دور الزعامة فى الشرق الأوسط ، وكانت الولايات المتحدة وراء اشتراك تركيا ـ فى تقديم الاقتراح ـ حتى تكون بمثابة همزة الوصل بين حلف الاطلنطى ـ المشتركة فيه ـ وقيادة التحالف فى الشرق الأوسط ٠

ويرجع تقديم مقترحات الدفاع الى مصر قبل غيرها من الدول

العربية الى أنه كان من المعتقد أن بيدها مفتاح الموقف بسبب زعامتها للجامعة العربية ، ووجود قاعدة قناة السويس على أراضيها ، فمعنى موافقة القاهرة أن تقتدى بها الدول العربية الأخرى التى رؤى الاتصال بها على أن تؤجل دعوتها حتى يتضح موقف مصر ، كما روعى أطلاع اسرائيل على المشروع وطمأنتها الى أنه لا يتضمن الاضرار بمصالحها .

وقدمت الدول الأربع اقتراحها الى مصر - عقب الغاء معاهدة (١٩٣٦) - ونص الاقتراح على انشاء « قيادة متحالفة للشرق الأوسط » تشترك فيها الدول الأربع على قدم المساواة ، وحينئذ توافق بريطانيا على سحب قواتها التى لا تخصص للقيادة المتحالفة ، وتقدم مصر فى أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية ، على أن يتضمن هذا فى حالة الحرب ، استخدام الموانى والمطارات والمواصلات المصرية ، كما تكون مصر مقر القيادة المتحالفة ، وتسلم القاعدة البريطانية فى قناة السويس بصفة رسمية الى مصر ، على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول الداخلة فى التحالف وتشترك مصر أشتراكا كاملا فى ادارتها فى أوقات السلم والحرب وفى نظير ذلك تتخلى بريطانيا عن تمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ ، وتسحب القوات البريطانية التى لاتخصص للقيادة بموافقة الأعضاء المؤسسين .

وهكذا سجل التصريح الثلاثى ومقترحات الدفاع الرباعية انتقال الولايات المتحدة فى شئون الشرق الأوسط من حدود اليونان الى قلب المنطقة ذاتها ، ويعنى هذا أيضا نجاح السياسة الأمريكية فى احتواء السياسة البريطانية فى المنطقة ، ومصر على وجه الخصوص .

أدركت مصر مدى الهوة الشاسعة بين وجهتى نظر مصر

والغرب لمفهوم « قيادة التحالف المشترك » كما أن هذه المقترحات تضمنت ان بريطانيا لن تنظر فى موضوع الجلاء عن قاعدة السويس الا اذ قبلت مصر أولا المقترحات الرباعية ، والا ستقف منها – مصر – موقف العداء .

وانعقد مجلس الوزراء المصرى مساء ١٤ أكتوبر ١٩٥١ – اليوم التالى لتقديم هذه المقترحات – وقرر المجلس بالاجماع رفض هذه المقترحات « جملة وتفصيلا » لأنها غير صالحة لأن تكون « تمهيدا » لاجراء مباحثات جديدة لتحقيق الجلاء ، ووحدة وادى النيل ، كما قرر المجلس التمســـك بقراره التاريخى الناضى بالغاء معــاهدة ١٩٣٦ .

وجاء قرار الحكومة المصرية متمشيا مع سياستها ، وهو رفض التحالف مع الغرب ، اذ كان الهدف من المقترحات الرباعية هو ربط مصر والشرق الأوســـط بعجلة الأحلاف الغربية ، والقضـاء على « مبدأ الحياد » الذى كان آخذا فى الانتشار بين الشعوب العربية فى السنوات الأخيرة .

كما اتخذت مصر خطوة أيجابية اخرى بان بعث وزير الخارجية برسالة فى أكتوبر ١٩٥١ الى السفير البريطانى فى القاهرة متضمنة أنتهاء تحالفها مع بريطانيا ، وبالتالى لم يعد ثمة سند قانونى لوضع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وبذلك يصير وجودها ضد أرادة الشعب المصرى .

وجاء رد الحكومة البريطـــانية – فى نوفمبر ١٩٥١ – بأن المحالفة بين مصر وبريطانيا ماتزال قائمة هى والاتفاقيات الأخرى . ولا يعنى قرار الحكومة المصرية الغاء معاهدة التحالف ١٩٣٦ .

ويعتقد البعض أن تقديم المقترحات الرباعية جاء كرد فعل على ما أقدمت عليه الحكومة المصـــرية فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ واتخاذها القرار التاريخى بالغاء معاهدة التحالف مع بريطانيا الموقعة عام ١٩٣٦ .

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد دعت انجلترا فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ الى تنسيق سياستها فى منطقة الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة ، واستقر رأى الحكومتين على الموافقة على تلك المقترحات ــ التى عرفت فيما بعد بالمقترحات الرباعية والتى قدمت الى مصر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١ عقب الغاء الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ ، لكى تكون هذه المقترحات الاطار العام فى علاقة مصـــر بالغرب بدلا من العلاقة الثنائية مع بريطانيا .

كانت الحكومة البريطانية طوال مراحل المفاوضات التى جرت مع الحكومة المصرية تصر أن تكون معاهدة الدفاع التى تسعى الى توقيعها مع مصـــر ، معاهدة ثنائية الأمر الذى أغضــــب الحكومة الأمريكية .

ولهذا فالمقترحات الرباعية والتى وافقت عليها بريطانيا لدليل قاطع على خضوع السياسة البريطانية خاصة فى منطقة الشــــرق الأوسط ــ للسياسة الأمريكية ، اذ كانت تلك المقترحات تجعل من قاعدة قناة السويس مقرا لقيادة الدفاع المشترك عن منطقة الشـــرق الأوسط ، ولم يعد أمر الدفاع عن هذه المنطقة منوطا ببريطانيا دون غـــيرها .

كما حرصت الحكومة الأمريكية ألا تفرض نفسها على شئون منطقة الشرق الأوسط ومصر ، انما رأت أن تنفذ أمريكا سياستها الدفاعية من خلال الســـياسة البريطانية ، وبذلك تتفادى الولايات

المتحدة غضب الشعوب العربية الرافضة للسياسة الغربية بصـــفة عامة وسياسة بريطانيا بصفة خاصة .

اذ خيل للرأى العام المصرى أن منظمة الدفاع عن الشـــرق الأوسط ما هى الا قناع تختفى وراءه انجلترا لتظل مسيطرة ــ كما هى ــ على منطقة قناة السويس ، وأن الشعب المصرى يدرك مدى التسويف البريطانى الذى ظل ومازال محتلالمصر منذ ١٨٨٢ . هذا الاحتلال العسكرى الذى لم يعد ثمة مبرر لوجوده ، وغير مقتنع بوجهة نظر الغرب الذى يعمل على فرض نفوذه بحجة درء الشيوعية عن المنطقة .

اما عن ردود الفعل فى بقية الدول العربية الأخرى فكان الأمر يختلف برغم أن المقترحات الرباعية لم تقدم لها انما قدمت لمصر برغم انها تعن كل دول منطقة الشرق الأوسط .

ــ ايدت العراق ولبنان هذه المقترحات .

ــ اما عن موقف سوريا فقد عارضتها تضامنا مع مصر .

وعارض بشـــــدة عبد الرحمن عزام أمينعام جامعة الدول العربية هذه المقترحات بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط معلنا أن الدول العربية جميعا تهتم بدفع العدوان الاسرائيلى الواقع عليها اكثر من احتمال حدوث عدوان من قبل الاتحاد السوفيتى .

ولقد ايقنت الولايات المتحدة أن العلاقات المصرية ــ البريطانية من أهم عوامل فشل المخططات الأمريكية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط ، كما أن موقف بريطانيا المتشدد ازاء المسألة المصرية سوف يفسد كل تدبير تتخذه الحكومة الأمريكية ، الأمر الذى دفع الولايات

المتحدة الى توجيه اللوم للحكومة البريطانية وحملت حكومة واشنطون نتائج فشل مجهودات أمريكا فى المنطقة ، وأن المسئولية تقع فى هذا على بريطانيا لا مصر · ولهذا فقد رأت أمريكا أن تضغط بشـــدة على انجلترا حتى تبدى تساهلات ازاء المسألة المصرية ، فليس من صالح قادة الغرب تلك الاضطرابات وأعمال العنف التى تشـــهدها منطقة قناة السويس ·

وفشلت المقترحات الرباعية المقدمة الى مصر · سبب ذلك راجع الى عدة عوامل أهمها :

الأول : اختيار الوقت لعرض هذه المقترحات ـ ١٣ أكتوبر ١٩٥١ ـ كان اختيارا سيئا اذ جاءت عقب اقدام مصر على الغاء معاهدة التحالف ١٩٣٦ بناء على رغبة قوية من الرأى العام المصرى والقوى الوطنية ولذا تصورت وزارة الوفد ان الغرب يتحدى قرارها التاريخى ـ وحقيقة كانت الحكومة الأمريكية تدرك مسبقا أن مصـــير هذه المقترحات الرفض التام من قبل الحكومة المصرية ، فضلا عن تعاظم شـــعور العداء ضد انجلترا وهو ما تريد أن تحققه ـ أمريكا ـ حتى لا تتمكن بريطانيا من الانفراد بقيام منظمة دفاع خاصة بها بالاشتراك مع مصر تكون قاعدتها قناة السويس ·

الثانى : لم تستطع بقية الأطراف الأخرى : انجلترا ـ فرنسا ـ تركيا الضغط على الولايات المتحدة لارجاء تقديم هذه المقترحات بعض الوقت حتى يمكن تســـوية الخلاف واختيار الوقت المناسب بين انجلترا وحلفائها فى مصر وايران ·

ففى مصر كانت أعمال العنف فى منطقة قناة السويس التى يقوم

بها الفدائيون ضد القوات البريطانية حيث ان القوى الوطنية كانت مصممة على تحقيق الجلاء بقوة السلاح ٠

أما الموقف فى ايران فكان ضد سياسة انجلترا وعجزها التام عن اتخاذ أى خطوة ايجابية « يحفظ لها ماء وجهها » ويحافظ على هيبتها ومصالحها فى المنطقة ، وهذا الموقف الضعيف الذى كانت تشعر به الحكومة البريطانية ازاء احداث ايران جعلها تقف موقفا متشددا ازاء الأحداث المتفجرة فى مصر وقاعدتها فى قناة السويس ٠

العامل الثالث أوضحه تصريح لكامل عبد الرحيم سفير مصر فى واشنطون تساءل فيه ، لماذا لم تستشر مصر فى الأمر قبل تقديم هذه المقترحات اليها ؟ ولماذا لم تدع الى الاشتراك فى المحادثات مع الدول الاربع التى قدمت المقترحات باعتبارها دولة مؤسسة فى منظمة الدفاع ــ كما تذكر المقترحات ــ وعلى قدم المساواة مع بقية الاعضاء ٠

كما أن هذه المقترحات بنصها ومضمونها كانت عاملا قويا فى تعاظم شعور العداء ضد بريطانيا والغرب بصفة عامة ، ورأى المصريون فى هذه المقترحات نوعا من انواع الاستعمار الجماعى والذى سبق لهم أن عارضوه من قبل ٠

ومهما كانت الاعتبارات ، ألحت الولايات المتحدة على ضرورة تنفيذ سياستها الدفاعية فى منطقة الشرق الأوسط ، ولن يثنيها رفض مصر التحالف مع الغرب فلم يعد أمام حكومة واشنطون مجال للاختيار ، مما دفعها الى أن تعلن فى ١٠ نوفمبر ١٩٥١ بالاتفاق مع الدول الأخرى « بأن قيادة الدفاع المشترك مازالت قائمة والأمر معروض على دول منطقة الشرق الأوسط وأن الدول الأربع ماضية فيما عقدت العزم عليه ٠

وبدأت انجلترا تفكر فى اتخاذ جزيرة قبرص – بدلا من قناة السويس – مقرا لقيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، وترى انجلترا أن قبرص لا تقل أهمية عن قناة السـويس من الناحية الاستراتيجية ، وكانت انجلترا ترى ضرورة الاسراع بتنفيذ هذا الاقتراح وترك الباب مفتوحا أمام الدول العربية للانضمام الى هذه القيادة المتحالفة .

كما ناشد دين أتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة مصر أن تعيد النظر فى موقفها ، وأن تدرك أنه من مصلحتها معاونة غيرها من دول العالم الحر ، على تنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وحمايتها من الخطر المشترك(١) .

كما نوه المشروع بتقديم الاسلحة والمساعدات الاقتصادية ، مع عدم استخدام الاسلحة الا فى حالة الدفاع عن امن المنطقة حينما تتعرض لعدوان خارجى .

وفى الوقت الذى كان فيه الغرب مشـغولا بترتيبات الدفاع المشترك كان الشعب المصرى مصمما على أجبار القوات الانجليزية على الجلاء عن قاعدة قناة السويس بقوة السلاح ، مما ترتب عليه تأزم الموقف فى قاعدة قناة السويس ، وشعرت بريطانيا بمدى الخطر

---

(١) جورج لونزوسكى : الشرق الأوسط فى الشئون العالمية ، ص ٤٦٥ .
وذكر أيضا : « بأن هذا الاقتراح المقدم من قبل الولايات المتحدة فى ١٠ نوفمبر ١٩٥١ مقدم للـدول العربية وأيضـا نيوزلندا وجنوب افريقيـا واستراليا » .
وحينما فشلت أمريكا فى تنفيذ هذا الاقتراح استعاضت عنه بانشاء حلف « الحزام الشمالى » حلف بغداد فيما بعد ١٩٥٥ ، وحلف جنوب شـرق آسيا ١٩٥٤ » ، (انظر الفصل الخامس من هذا البحث) .

الذى يحدق بمستقبلها فى القاعدة ، وفى تقدير العسكريين أن قاعدة القناة تفقد قيمتها الاستراتيجية اذا استمر عداء الشعب لانجلترا .

ويستدل من استقراء الأحداث التى ترتبت على قرار الحكومة المصرية أن الصدام بين الحكومتين المصرية والبريطانية وشـــيك الوقوع ، كما كانت الحكومة البريطانية تدرك نقطة الضعف فى قرار الحكومة المصرية وموقفها الذى يتسم فى نظر بريطانيا بأنه قرار سياسى أكثر منه ذو صبغة عسكرية . وأن وزارة الوفد اتخذت هذا القرار دون أن تتخذ للأمر عدته .

وكانت نقطة الضعف هى كيفية حصول مصر على السلاح ، وهى الآن فى موقف معاد للغرب . وفى نفس الوقت لم تمهد الطريق لصداقة المعسكر الشرقى ، فضلا عن أن السير فى هذا الطريق لم يكن أمرا ميسورا لعدة اعتبارات منها :

أن طلب السلاح من الاتحاد السوفيتى لتسليح الجيش المصرى أمر يحتاج الى وقت طويل من المشاورات والدراسات ، فضلا عن فترة تدريب طويلة فى حالة قبول الاتحاد السوفيتى هذا العرض ، ومما شجع الحكومة المصرية على الولوج فى هذا الطريق المحفوف بالمخاطر – هو استنكار الاتحاد السوفيتى لسياسة الغرب لمحاولة فرض الاحلاف العسكرية فى الشرق الأوسط .

كانت الحكومة المصرية على يقين بأنه بمثل هذا العمل لايمكن الانتصار على القوات البريطانية المتمركزة فى قاعدة السويس (٨٠ ألف جندى) ولكن اشعار بريطانيا بأن قاعدة قناة السويس تفقد قيمتها الاستراتيجية – بالنسبة بريطانيا – طالما هى مفروضة على الشعب المصرى مما يجعلها تؤمن « بان قناة السويس لم تعد تصلح عسكريا » .

وعلى هذا فقد أرسلت حكومة النحاس باشا بعثة عسكرية الى بعض البلاد الأوروبية :فرنسا - ايطاليا - بلجيكا - للتعاقد على شراء أسلحة ، كما أجرت البعثة اتصالات بالحكومة التشيكوسلوفاكية لهذا الغرض .

وإذا كان هذا أول اتجاه لحكومة مصرية للحصول على أسلحة من الكتلة الشرقية فان هذه الاتصالات لم تستمر فى ذلك للأسباب التى أشرنا اليها(٢) .

وفى هذه الاثناء جرت عدة وساطات بين مصر وانجلترا لعودة الهدوء واستقرار الأحوال فى منطقة قناة السويس ، من بين هذه الوساطات ما قام به الملك عبد العزيز آل سعود الذى بعث برسالة الى الرئيس ترومان أشار فيها الى أن السلام فى الشرق الأوسط لن يستقر ومصالح أمريكا البترولية لن تصان الا بتحقيق مطالب مصر ، وكانت السعودية على استعداد للضغط على الغرب باستخدام سلاح البترول .

وقد رد الرئيس ترومان على رسالة عبد العزيز آل سعود برسالة خاصة أبلغ مضمونها الى الملك فاروق ومصطفى النحاس ، وكلف ابن سعود وزيره المفوض فى مصر بأن يعرض على مصر استعداده للوساطة على أساس اقتراحات جديدة تختلف عن فكرة « الضمان الجماعى » التى يقترحها نورى السعيد وتقوم أسس هذه الاقتراحات على الآتى :

---

(٢) د. محمد أنيس : المرجع السابق ذكره ، ص ٩٧ اذ نشر نص التقرير الذى قدمه مصطفى نصرت وزير الحربية الى رئيس الوزراء عن جهود بعثة السلاح المصرية فى بعض الدول الاوربية وتشيكوسلوفاكيا .

١ ـ جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ·

٢ ـ الاعتراف بوحدة مصر والسودان ·

٣ ـ تعهد الولايات المتحدة بتسليح (فرقة) مدرعة مصرية قوامها ٣٠ ألف جندى دون مقابل ·

٤ ـ انضمام مصر الى « حلف الشرق الأوسط » بعد اجراء التعديلات التى تراها مصـــر ، مع الحرص على تنمية أسس التعاون مع الولايات المتحدة لمقاومة الشيوعية ولكن هذه الوســاطة لم يقدر لها النجاح اذ تجاهلتها الحكومة البريطانية ·

كما قام نورى السعيد بوساطة أخرى فى ٢٠ يناير ١٩٥٢ · حيث اتصل نجيب الراوى سفير العراق فى القاهرة بفؤاد سراج الدين وابلغه على لسان نورى السعيد · بان الانجليز اتصلوا به ، وأنهم علىاستعداد لترك قناة السويس بعد أن ثبت عدم جدواها من الناحية الاسـتراتيجية وذلك حسب تقرير العسكريين ، نظرا لتصاعد اعمال العنف من قبل فرق التحرير ·

وروأية نورى السعيد ان صدقت تدل على أن بريطانيا لم تكن جادة فيما ذهبت اليه ، ولكن من المحتمـــل أن تكون هذه مناورة دبلوماسية من قبلها ·

وهذه الوساطات كانت تسبق ـ بقليل ـ مذبحة الاسماعيلية ، التى راح ضــحيتها جميع قوات البوليس بمبنى المحافظة ، وهذه المذبحة أدت بالتالى الى المظاهرات التى عمت أرجاء القاهرة فى اليوم التالى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وتطورت الأحداث ـ لتؤدى الى احتراق القاهرة ·

ان احتراق القاهرة مازال يلفه الغموض برغم اجتهاد الباحثين والمؤرخين لكشف الغموض عنه ، ومعرفة الفاعل الحقيقى ، مما أدى الى تعدد آراء الباحثين والمؤرخين بغية كشف النقاب عن حقيقة هذا الحادث .

وعقب اقالة وزارة على ماهر التى لم تمض فى الحكم أكثر من شهر – تولى نجيب الهلالى الوزارة فى أول مارس ١٩٥٢ ، ورأى استئناف المفاوضات مع بريطانيا التىكانت واقعة تحت ضغط الولايات المتحدة ، فضلا عن أن بعض الأحزاب السودانية قدمت الى الحكومة المصرية مذكرة تتضمن فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية .

وفى أول مارس ١٩٥٢ تقدمت بعض الأحزاب السودانية بمذكرة الى الحكومة المصرية بهدف اختيار نظام الحكم الذى يرتضيه الشعب السودانى ، اذ رأى ممثلو الأحزاب ، وجوب الاعتراف بلقب « ملك مصر والسودان » على أن يجرى استفتاء حول حق تقرير المصير للشعب السودانى على أن يتم الجلاء عن السودان وانهاء الحكم الثنائى مع اصدار دستور للسودان تضعه « الجمعية التأسيسية ، وفق ما تقرره سواء كان ذلك بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام ، وهذه الجمعية تقوم باجراء الانتخابات العامة ، وتنتهى مهمة هذه اللجنة مع انتخاب برلمان سودانى » .

وكان هذا الوضع الذى وصلت اليه القضية دافعا للولايات المتحدة أن تزاول ضغطا مكثفا لاستئناف المفاوضات مع مصر » ، اذ كانت الولايات المتحدة تلقى أشد اللوم على بريطانيا لتشددها ازاء المسألة المصرية ، وهذا التشـــدد لم يعد مقبولا لدى حكومة واشنطون ، ففى ذلك الوقت كان وضع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط غير مستقر .

حاول جيفرسون جس نبض الملك فاروق - حيث كانت تربطه به علاقة شخصية ووجد لديه استعدادا لذلك .

كما حذر دين أتشـيسون وزير خارجية أمريكا بريطانيا من المضى فى موقفها المتشدد ولابد من استئناف المفاوضات مع ابداء بعض التساهلات مع مصر .

وبرغم كل الدلائل لا نستطيع أن نجزم بأن الملك كان منصاعا الى سـياسة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت برغم أن الأحـداث - حينئذ - كانت تؤكد دخول عنصـر جديد فى الحياة السياسية المصرية التىأصبحت ترتكز على ثلاثة محاور : القصر ، بريطانيا والولايات المتحدة .

كما بلغ تخوف بريطانيا من منافسة الولايات المتحدة لها فى مصر درجة كبيرة من الشك والريبة نتيجة لنشاط جيفرسون كافرى السفير الأمريكى فى القاهرة .

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها - على ضوء التقارير التى يبعث بها السفير البريطانى فى القاهرة - الى أحد السياسيين بوزارة الخارجية بمقابلة جيفرسون كافرى واطلاعه على شكوك بريطانيا ازاء نشاطه السياسى فى القاهرة .

وجدير بالذكر انه كان هناك تنافس حاد بين السـفارتين البريطانية والأمريكية حول الاستئثار بصداقة الملك ، اذ رأت الولايات المتحدة أن تستغل لصالحها تدهور العلاقات المصرية البريطانية ، وميل المصريين نحو الولايات المتحدة - حينئذ - مع تزايد شكوكهم نحو بريطانيا ، برغم حـرص بريطانيا على عدم تمكين الولايات المتحدة من أن تلعب نفس الدور الذى جرى ضدها فى ايران .

وعلى هذا أصدر ايدن وزير الخارجية تعليمات تقضى بأن يقوم السفير البريطانى بشرح الموقف ، وخاصة للملك فاروق ، انه ليس فى الامكان ايجاد هوة فى العلاقات البريطانية الأمريكية ٠

وكان من المقرر أن تجـــرى وزارة الهلالى - فى مواجهتها للمسألة الوطنية - على سنة اسماعيل صـــدقى (١٩٤٦) ، بأن تستصدر من الانجليز اعلانا من جانب واحد يقدم به الانجليزى عروضهم بحل المسألة بغير أن تتورط حكومة الهلالى فى قبول أمر يثير السخط عليها ٠ وتكون هذه العروض هى أساس المباحثات التى تبدأها ٠ وكان حجة تفاؤل الهلالى باصدار الانجليز هذا العرض . هو ثقته فى ان الولايات المتحدة الأمريكية ستضغط عليهم لاصداره اذ من الملاحظ أن الحكومة الأمريكية عملت على أن تزيد من نفوذها السياسى فى مصر ، وأن تمسك بزمام الأحداث لتحركها لصـــالح سياستها الدفاعية ، فقد كانت الولايات المتحدة تنظر الى أحداث مصر نظرتها الى أحداث اليونان (١٩٤٧) ومن قبلها ايران (١٩٤٦) عندما استغلت ضعف بريطانيا هناك فى الحلول محلها ٠ وقد مهدت لذلك - عقب حريق القاهرة - باتصالها بنجيب الهلالى وبعض رجال القصر ، خاصة بعد أن حدث تغير فى موقف نجيب الهلالى من العداء الشديد للقصر الى اجراء اتصالات مع بعض رجال القصر ومقابلات مع المسئولين الانجليز الذين مروا بمصر مثل مستر ستوكس وزير الدولة البريطانى فى حكومة العمال ، خاصة انه كان المرشح لتولى الوزارة عقب حريق القاهرة ولكنه زكى على ماهر لهذه المهمة ٠

وكانت الولايات المتحدة ترى أن تلتزم أى وزارة تتولى الحكم سواء برياسة نجيب الهلالى أو على ماهر بتحديد سياستها على أساس الانحياز الى المعسكر الغربى وتأليف حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط والتوسع فى برامج الاصلاحات الاجتماعية ٠

بدأ سفير بريطانيا فى القاهرة بالاتصال بوزارة نجيب الهلالى بهدف استئناف المفاوضات ، وأدلى هنرى فورد وزير خارجية أمريكا وهو فى طريقه الى زيارة منطقة الشرق الأوسط بانه متفائل من حقيقة الموقف فى مصر ٠ وكان عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن أجرى مباحثات مع انتونى ايدن لاستئناف المفاوضـــات بين الحكومتين فى الوقت الذى جرت فيه ضغوط من قبل الامريكيين على انجلترا لصدور « البيان » الذى على أساسه تستانف المفاوضات ٠

وجرى لقاء بين سفيرى الولايات المتحدة وبريطانيا مع نجيب الهلالى رئيس الوزراء لبحث نتائج المباحثات التى أجراها سفير مصر فى لندن ٠

وقدم الســــفير البريطانى مذكرة الى الحكومة المصرية على أساسها تستانف المفاوضات متضـــمنة بعض الأسس ، كما أعلنت بريطانيا فى مارس ١٩٥٢ الاعتراف بمبدأ الجلاء اذا اطمانت الى « وســـائل الدفاع » عن منطقة القناة ، وبقيت الحكومة البريطانية تنتظر رأى الحكومة المصرية فى المسائل التالية :

- مصير القاعدة الحربية بعد الجلاء ٠

- اعداد القوات المصرية لرد أى عدوان ٠

- مرابطة قوات مشتركة للدفاع ٠

وأبدت الولايات المتحدة استعدادها للاشتراك فى المفاوضات (مراقب) ، اذ كانت ترى أنه لابد من التوصـــــل الى حل للمسألة المصرية التى تقف حجر عثرة أمام تنفيذ ســــياستها الدفاعية فى المنطقة ، كذلك رؤى اشتراك اســـرائيل فى هذا الحلف باعتبارها

احدى دول الشرق الأوسط ولكن اسرائيل اشترطت لذلك أن يتم الصلح بينها وبين جيرانها من الدول العربية .

وحين بدأت المباحثات التمهيدية بين الجانبين : المصـــرى والبريطانى . صدر بلاغ مشترك فى ٢٢ مارس ١٩٥٢ مشيرا بان الهدف من الاجتماع الذى تم اليوم هو تبادل وجهات النظر والانزال فى المرحلة الاستطلاعية .

وكانت الولايات المتحدة تلح على بريطانيا بضرورة الاتفاق مع مصر حول مسألة الجلاء عن قاعدة السويس . وفى نفس الوقت ظل جيفرسون كافرى يحاول اقناع الحكومة المصـــرية بضـــرورة الانضمام الى الحلف الدفاعى عن الشرق الأوسط .

وظلت الاتصالات والمشاورات جارية بين حكومتى مصـــر وبريطانيا دون التوصل الى نتيجة فضلا عن فشلها فى حل المشاكل الداخلية واصطدامها مع بعض رجال القصر الأمر الذى دفعه الى تقديم استقالته فى ٢٨ يونيه ١٩٥٢(٣) .

ومضى فاروق فى شططه معتقدا أنه بوسعه ـ حينئذ ـ أن يمنع بريطانيا من اتخاذ اجراء قوى فى مصر عن طريق التقرب من الولايات المتحدة . اذ كان فاروق حينذاك (يستهين بكل شىء) . ومن ثم بدأت الأحوال فى مصر تنحدر نحو الهاوية بسرعة .

وفى تلك الأيام زار مصر أحد كبار الأمريكيين مبعوثا عن دين

---

(٣) طارق البشرى : مرجع سبق ذكره . ص ٥٧٧ وذكر أيضا : وعرف الهلالى وقتها أن المليونير أحمد عبود عرض على حاشية الملك استعداده لدفع مليون من الجنيهات لاسقاط حكومة الهلالى ثم بعد ذلك سافر الى باريس برفقة كريم ثابت والياس اندراوس » .

تشيسون وزير الخارجية لكتابة تقرير عن حالة مصر ، وقابل على ماهر ونجيب الهلالى . وسجل فى تقريره أنه يجب لاستقرار مصر أن ينقذ القصر من رجال الحاشية وأن تجرى عملية تطهير للادارة الحكومية من العناصر (الفاسدة) وأن يجرى تنفيذ البرنامج الاجتماعى . وأنه يمكن لأمريكا اذا طبقت هذه السياسة أن تضغط على انجلترا لتحقيق الجلاء عن مصر .

وفى رواية غير موثقة لاحد رجال المخابرات الأمريكية(*) كان دين اتشيسون وزير خارجية امريكا يتحدث الى خلصائه بأنه يرى القيام ببعض النشاط (غير التقليدى) فى منطقة الشرق الأوسط . وفى أواخر عام ١٩٥١ انتدب « كيرمت روزفلت » من وكالة المخابرات المركزية المنشأة حديثا ، كما جاء فى سياق هذه الرواية - ليراس

(*) هو : مايلز كوبلاند Miles Copeland. مؤلف كتاب The Game of Nations لعبة الأمم ، وعمل مايلز كوبلاند منذ ١٩٤٧ لحساب المخابرات الأمريكية فى الشرق الأوسط ومن قبل ساهم فى تأسيس « هيئة المخابرات المركزية الأمريكية لأنه كان عضوا فى « اللجنة التنظيمية الاستشارية » المكلفة باعادة تنظيم اجهزة المخابرات الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وقد انتهت اللجنة الى ادماج هذه الأجهزة فى هيئة مركزية أمريكية موحدة للمخابرات هى الموجودة حاليا منذ ١٩٤٧ .

وفى ١٩٤٧ عين مايلز كوبلاند بالسفارة الأمريكية فى سوريا كأحد أعضاء السفارة . وفى شهر يوليو ١٩٥٣ انتقل الى القاهرة ، وبقى فيها عامين الى يوليو ١٩٥٥ باعتبار انه خبير فى « الادارة العامة » ثم كلف بمهمة فى وزارة الخارجية الأمريكية لمدة غير محددة ، ليعمل فى « لجنة التخطيط السياسى » فى الشرق الأوسط كمستشار » .

ومؤلفه « لعبة الأمم » الذى نشر فى ١٩٧٠ مليء بالمغالطات التاريخية فالملاحظ أن المؤلف حاول أن « يمنطق الاحداث » لتخدم السياسة الأمريكية فيما بعد وعلى هذا فان كثيرا من معلومات هذا الكتاب مبالغ فيها بحيث نحتاج الى توخى الحذر فى الأخذ بها .

« لجنة سرية » أعضاؤها من الاخصائيين : من وزارة الخارجية وزارة الدفاع والبعض الآخر من خبراء شركات البترول وأساتذة الجامعات كمستشارين ، بهدف دراسة أحوال منطقة الشرق الأوسط مع الاهتمام بنوع خاص بمسألة « النزاع العربى — الاسرائيلى » .

وتستمر هذه الرواية قائلة ان هذه اللجنة قدمت تقريرها فى أوائل ١٩٥٢ ، أوصت بأن تكون « مصر » أول ميدان تبدأ اللجنة عملها منه لعدة اعتبارات : سياسية ، وحضارية ، واستراتيجية . وحضر كيرمت روزفلت الى مصر فى غضون شهر فبراير ١٩٥٢ وكانت مهمته بالتحديد — كما وصفتها هذه الرواية لرجل المخابرات الأمريكى هى « تنظيم ثورة سلمية يقوم الملك فاروق بموجبها بتصفية كل ما هو قديم واستبداله » . وكان روزفلت يعتقد أن الملك فاروق بدأ يشعر بميل نحوه .

ولكن مالبث روزفلت — فى رواية كوبيلاند — أن تأكد من فشل كل جهوده فى احتواء الملك وأحداث تلك « الثورة السلمية » مما جعله يوافق جيفرسون كافرى على رأيه بأن الجيش المصرى وحده هو القادر على القيام بهذا التغيير الجذرى لمعالجة الحالة التى ترددت فيها الأوضاع فى مصر ، فضلا عن أنه يستطيع أن يشكل نظاما يكون أكثر نفعا لسياسة الغرب .

وفى الحقيقة كانت الولايات المتحدة — منذ أواخر ١٩٥١ تنظر الى الأحداث فى مصر نظرتها الى الأحداث التى مرت بها من قبل كل من : ايران وتركيا واليونان ، ولهذا كانت حريصة على أن تزيد من نفوذها السياسى وتوثيق أواصر العلاقات مع مصر حتى تستطيع من خلال العلاقات القوية أن تطوع الأحداث فى مصر لمصلحتها . وقد سبق أن نجحت هذه الدبلوماسية الأمريكية فى بعض الميادين التى خاضتها ضد بريطانيا فى الشرق الأوسط .

فى ذلك الحين كان تنظيم الضـــباط الاحرار - تحت الحاح ظروف مصر الخارجية والداخلية قرر القيام (بحركة) بلاطاحة بنظام الحكم ، وانقاذ البلاد من الحالة التى تردت فيها وعن طريق العلاقة الشخصية التى كانت قائمة بين أحد الضباط الأحرار من الصف الثانى(*) وبين ايفانز الملحق العسكرى بالسفارة الأمريكية أمكن لجيفرسون كافرى وكيرمت روزفلت الاتصال بتنظيم الضباط الأحرار بطريق غير مباشرة ومن ثم عملت الدوائر الأمريكية فى القاهرة على توثيق صلتها بهذه المنظمة الوليدة على نحو ما سنبينه فى الفصل التالى .

***

(*) وهو على صبرى الذى كان وثيق الصلة بالدوائر الأمـــريكية وخاصة لأنه أمضى فترة من الدراسة العسكرية فى الولايات المتحدة .

الفصـــل الرابـــع

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وموقف الحكومة الأمريكية منها

١٩٥٢ ـ ١٩٥٤

- أولا : حكومة واشنطون تساند ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
- ثانيا : موقف الولايات المتحدة من أزمة مارس ١٩٥٤
- ثالثا : موقف الحكومة الأمريكية من المفاوضات المصرية ـ البريطانية

أولا : حكومة واشنطون تساند ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

أعلن تنظيم الضباط الأحرار عن قيام ثورتهم فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وجاء توقيت الثورة أمرا منطقيا ، نتيجة للحالة التى ترددت فيها مصر فى السنوات الأخيرة . وقد وصفها كاتب غربى بأنها تعد بمثابة ثلاث ثورات عالمية :

– فهى بمثابة الثورة الفرنسية ، لأنها أطاحت بالملكية التى أفسدت الحياة السياسية ووصلت بمصر الى حافة الهاوية ٠

– وهى بمثابة الثورة الأمريكية لأنها عملت على التخلص من الاستعمار البريطانى الذى نزل بمصر منذ عام ١٨٨٢ ٠

– وهى بمثابة الثورة التركية التى قام بها كمال أتاتورك ٠ وأحدث تغييرا شاملا فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بلاده ٠

وأيد شعب مصر « الحركة المباركة »(*) التى قام بها الضباط الأحرار ، اذ كانوا بمثابة الطلائع الثورية » فى صفوف الجيش ، للقضاء على الفساد الحزبى ، وانقاذ مصر من الانهيار فى الداخل والخارج والامساك بزمام الأمور ·

اعتقد فاروق ـ وهو فى الاسكندرية ـ أن ما حدث صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لا يعدو أن يكون حركة تمرد محدودة داخل صفوف الجيش لايخشى بأسها ·

وفكر فاروق أن يدعو الجيش البريطانى فى قناة السويس بالتدخل لانقاذ الموقف ، وطلب الملك فاروق من الجنرال وليم سليم ـ قائد القوات البريطانية فى منطقة القناة ـ بان يقوم باحتلال مدينة القاهرة وضرب مدينة الاسكندرية بالقنابل اذا استدعى الأمر ذلك ·

وفى رواية غير موثقة قام الجنرال وليم سليم بتبليغ طلب فاروق الى انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية الذى اتصل بدوره ـ على الفور ـ باتشيسون وزير خارجية أمريكا · وأخيرا أصدر ترومان الرئيس الأمريكى امره بعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية(١) ·

كما بعث فاروق ليلة الثورة برسالة الى السفير الأمريكى حملها اليه انطونيو بوللى يسأل عما اذ كانت هناك بالقرب من الاسكندرية مدمرة أمريكية تستطيع أن تنقله الى بر الأمان اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وظل فاروق يلح فى طلب مساعدة جيفرسون كافرى ويطلب

(*) وكان الدكتور طه حسين هو أول من وصف هذه « الحركة » بانها « ثورة » تعبر عن مشاعر الشعب فى ذلك الوقت ·
Mansfield, peter : Nasser's Egyot, P. 55.

(١) حيث انفرد بذكر اتصال ايدن ـ بالولايات المتحدة يستطلع رايها : ـ بينما لم يذكر البغدادى فى مذكراته ، ج ١ ، الفصل الثانى ، ص ٣١ ـ ٦٢ شيئا عن هذا الموضوع ·

منه الحماية والعون ، ولكن السفير الأمريكي كان له موقف آخر ، وان كان تعهد لفاروق بأن يحافظ عليه هو وأسرته من وقوع أى ضرر على حياته ·

ورحبت الحكومة الأمريكية بالثورة منذ البداية ، لأنها فقدت كل ثقة فى اصلاح حال البلاد ، وبالتالى فقدت الحكومة الأمريكية الثقة فى تعاون فاروق مع لجنة كيرمت روزفلت ـ السابق الاشارة اليها ـ فى احداث ثورة سلمية بيضاء ، واشتط فاروق فى تصرفاته الى أبعد مدى ، ووصلت الأحوال الداخلية فى مصر الى حافة الهاوية واعتقدت الولايات المتحدة أن هذا الفساد يفتح الطريق أمام الأفكار الشيوعية ، اذكان مروجوها يرون انها السبيل الى الخلاص من الاحتلال البريطانى والفساد الداخلى ، ولهذا لم تستجب حكومة الولايات المتحدة لاستنجاد فاروق بها فى الساعات الأخيرة قبل رحيله · مغادرا مصر مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، اذ تجاهل حيفرسون كافرى طلب فاروق بحجة أنه « ليس لديه تعليمات صريحة من حكومته ، وأنه مازال يحاول استطلاع رأيها » ·

وقبل « أن تتحدد ساعة الصفر لتحرك الثورة فجر يوم ٢٣ يوليو وجد الضباط الأحرار أنفسهم أمام أحد اختيارين هما :

* اما أن يتراجعوا عن القيام بالثورة ، اذ لم تكن قد استكملت استعداداتها بعد ·
* واما أن يقدموا على القيام بالثورة مهما تكن المخاطر ·

واستقر رأيهم ـ بالرغم من كل المخاطر ـ أن يقوموا بالثورة وذلك لاعتبارين :

الاول : أن الملك فاروق والقصر علم بتشكيلهم بعد أن انكشف أمر تنظيم الضباط الأحرار ، وأصبح يعمل بشكل علنى بعد أن تخطى مرحلة العمل السرى ، وخشى الضباط الأحرار بأن

يبادر الملك بالاستنجاد بالقوات البريطانية الموجودة بقاعدة قناة السويس لاحباط هذه الثورة وهى مازالت فى المهد ، ولهذا الافتراض ســـابقة ،حينما استنجد الخديو محمد توفيق بانجلترا لاحباط ثورة أحمد عرابى عام ١٨٨٢ .

الاعتبار الثانى : الخوف من تدخل بريطانيا لاحباط هذه الحركة تماما كما فعلت ازاء ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق .

وفى اليوم السابق لاعلان الثورة قرر الضباط الأحرار الاتصال باعضاء السفارة الأمريكية بالقاهرة لاعطائهم فكرة عن اهداف الثورة وطبيعتها . اذ كانت صورة أمريكا فى اذهانهم مقترنة بحماية الحرية ومناصرة حركات التحرر ، وكان الهدف من هذا الاتصـــال المبكر استثمار العلاقات الطيبة بين البلدين وليتخذوا منها عامل ضغط على انجلترا خوفا من تحرك الأخيرة بقواتها المتمركزة فى قناة السويس لاحباط الثورة . واستقر الرأى على الاتصال بالسفير البريطانى بواسطة السفير الأمريكى لابلاغه رسالة من مجلس قيادة الثورة تتضمن تعهدا من مجلس قيادة الثورة بالحرص على أرواح الرعايا الأجانب والمحافظة على ممتلكاتهم ، ومحذرين من أى تدخل من جانب القوات البريطانية(٢) .

---

(٢) مذكرات البغدادى ، جـ ١ ، ص ٥٦
ـ أنور السادات ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٢١ .
ـ هيكل : عبد الناصر والعالم ، ص ٥٩

وقد ورد بهذه المراجع أن الضباط الأحرار كلفوا على صبرى ـ أحد الضباط الأحرار من الصف الثانى ـ تبليغ هذه الرسالة الى السفير الأمريكى لكى يبلغها بالتالى الى السفير البريطـــانى ، وكان على صبـــرى مديرا للمخابرات الحربية فى القوات الجوية تربطه علاقة شخصية بالملحق الجوى الأمريكى (ايفانز) وقد قام على صبرى بتنفيذ المهمة فى الساعات الأولى من يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وإذا كانت وزارة الخارجية البريطانية – فى بادىء الأمر – ترى وجوب التدخل فى حين كان الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية بمنطقة القناة ضد مبدأ التدخل ، وأخيرا آثرت بريطانيا عدم التدخل كما أرسلت بتعليماتها الى سفارتها بالقاهرة تقضى بعدم التدخل للمحافظة على عرش فاروق .

بل أكثر من هذا ذهب هاملتون مستشار السفارة البريطانية ليبلغ محمد نجيب قائد الثورة بعزم الحكومة البريطانية على عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية الا اذا اقتضت الضـــرورة ذلك محافظة على أرواح رعاياها وممتلكاتهم .

ويرجع عدم تدخل القوات البريطانية للاسباب التالية :

- اعتقدت بعض الدوائر الانجليزية أن القضاء على الملكية فى مصر سيخلص انجلترا نهائيا من مسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك .

- ان الضباط يدركون أن الجيش المصـــرى لايقوى على مجابهة القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس ، الأمر الذى يجعلهم يقدرون أهمية وقف نشاط الفدائيين فى منطقة القناة .

- بامكان الضباط أن يتفهموا المشـــاكل الاستراتيجية للغرب ، والخاصة بمسألة الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط ، اذا ما اســتؤنفت المفاوضـــات بشأن الجلاء عن قاعدة قناة الســـويس .

لهذا اعتقدت بريطانيا أن ما حدث فى مصر لا يعدو أن يكون مسألة تتعلق بالشئون الداخلية .

وعقب مغادرة فاروق أرض مصر مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٢ صرح جيفرسون كافرى : أن باستطاعة هؤلاء الشبان أن ينقذوا مصر من الخطر الشيوعى الذى لاشك أن مساوىء فاروق كانت ستشجعه فى شتى أنحاء البلاد ، فهم سيقومون بتحقيق الاصلاحات ويعملون على رفع مستوى المعيشة للشعب ٠

وفى وقت لاحق أبلغ السفير الأمريكى رد حكومته الى مجلس قيادة الثورة بانه لم يستجب لاستنجاد فاروق ، كما أنه لم يكن هناك أية مدمرات أمريكية عن قرب كاف من الشواطىء المصرية ٠

ومنذ الأيام الأولى لاعلان الثورة توافرت عدة دوافع لاقامة علاقات طيبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ٠ اذ تمثلت هذه الدوافع فى النواحى التالية :

* كانت بريطانيا هى العدو الرئيسى فى المنطقة ، كما كانت تسيطر على بعض دول الشرق الأوسط ، فضلا عن أن قوتها العسكرية كانت تحتل جزءا من أرض مصر وهى قاعدة قناة السويس ، ومن هنا كان حرص رجال الثورة على توطيد صلاتهم مع الولايات المتحدة لاتخاذها عاملا ضاغطا علىبريطانيا ، حتى يمكن التخلص من الاحتلال البريطانى والذى يأتى فى مقدمات الأمانى الوطنية ، فضلا عن أن تحقيق الجلاء يدعم موقف الثورة أمام قوى المعارضة التىكانت تستفيد من الأوضاع السائدة فى مصر قبل الثورة ٠

* كانت الولايات المتحدة بين كل القوى العظمى تعكس صورة مقبولة مرتبطة بجهودها فى خدمة السلام العالمى والعمل على القضاء على الاستعمار ، يضاف الى هذا أن الولايات المتحدة لم يكن لها ماض استعمارى فى منطقة الشرق الأوسط ٠

※ على أن بعض الدوائر الأمريكية كانت لا تدرك حقيقـــة أبعاد الثورة ، متصورة أنها ليست الا انقلابا عسكريا على نحو تلك الانقلابات التى شهدتها سوريا وأمريكا اللاتينية فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى هذا يمكن احتواؤها(٣) ٠

اعتقدت السفارة الأمريكية بالقاهرة فى بادىء الأمر بأن « النظام الجديد » قد يكون على اســـتعداد للتعـــاون مع أمريكا والالتزام بتعهدات معينة بما فى ذلك الاشتراك فى مشروعها الذى مافتئت تدعو اليه وهو الدفاع عن الشـــرق الأوسط ، وقبوله أيضا المســـاعدات العسكرية والاقتصادية التى يمكن أن تقدمها الحكومة الأمريكية ٠

وعندما تلقت وزارة الخارجية الأمريكية أولى التقارير التى كان يبعث بها جيفرسون كافرى من القاهرة عقب اعلان الثورة ، قررت ارسال عدد من المندوبين ليتحققوا بأنفسهم من الوضع الجديد فى مصر واتجاهاته ، ووصل كيرمت روزفلت المسئول الأول فى ادارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وقد وصل الى القاهرة تحت ستار (انه مستشار خاص للبيت الأبيض) وفى أول اجتماع بين روزفلت وعبد الناصر جرى الحديث بينهما عن المسائل التالية :

---

(٣) Documents on International Affairs, 1952. Op., Cit., PP. 330 -- 332.

وجاء به أيضا :

– وقد بعث دين اتشيسون برسالة فى ٥٢/٩/٣ الى على ماهر رئيس الوزراء آنذاك متمنيا للثورة كل نجاح فى المهام المنوطة بها ٠

– بينما القى بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل ووزير الدفاع خطابا فى الكينيست فى ٥٢/٨/١٨ مشيرا الى ان اسرائيل ترقب عن كثب الأحداث التى تشهدها مصر كما اشار فى ختام خطابه بأنه يأمل ان يتفهم اللواء محمد نجيب – قائد الثورة – وزملاؤه الخطأ الذى وقع فيه الحكام السابقون فى مصر (١٩٤٨) ٠

- ان رغبة الحكومة المصرية أن تصل الى أتفاق مع بريطانيا تضمن جلاء القوات البريطانية عن مصر ٠ ومصر تظلب مســاعدة الولايات المتحدة فى اقناع بريطانيا بالجلاء ٠

- أما الهدف الثانى - كما وضـــحه عبد الناصر - فهو اجراء تغييرات أساسية فى حياة الشعب المصرى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وهو يرحب بأية معونة تستطيع الولايات المتحدة أن تقدمها فى عملية التطوير الشامل ٠

- أما الهدف الثالث فهو تقوية الجيش المصرى ، وعبد الناصر يسأل هل تستطيع الولايات المتحدة أن تبيع لمصر سلاحا حديثا يحمله الجيش المصرى للدفاع عن حدودها ؟

اعتقد المحللون الســـياسيون بوزارة الخارجية الأمريكية أنه بالامكان احتواء الثورة ، من خلال الآمال التى تراود أعضاء مجلس قيادة الثورة ، خاصة مسألة تسليح الجيش المصرى ، وخطة التنمية الاقتصادية وتلك التغيرات الشـــاملة التى يهدفون الى تحقيقها فى شتى مناحى الحياة المصرية ، فضلا عن أن تقارير جيفرسون كافرى كانت تؤكد وجهة نظر هؤلاء المحللين السياسيين بوزارة الخارجية الأمريكية ، وعلى هذا بعثت حكومة واشنطون « بوليام فوستر » وكيل وزارة الدفاع لمقابلة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة خاصة جمال عبد الناصر ، وحضر المبعوث الأمريكى الى القاهرة فى الأيام من شهر اكتوبر ١٩٥٢ ٠

وكان من نتيجة محادثات وكيل وزارة الدفاع الأمريكية مع جمال عبد الناصر أن قررت مصر ارسال بعثة سلاح الى واشنطن ، برياسة على صبرى ، لاجراء مباحثات مع وزارة الدفاع الأمريكية حول طلبات السلاح للجيش المصرى ٠

فى حين كان يرى محمد نجيب أنه كان (قلقـــا) نتيجـــة للاجتماعات التى استمرت بين أعضاء الســـفارة الأمريكية وجمال عبد الناصر ، ويقول « أنه حذر جمال عبد الناصر من مغبة هذه العلاقات وتلك الاتصالات مع رجال المخابرات الامريكية الذين يريدون تخريب الثورة والقضاء عليها واحتواءها لتسير فى ركاب الولايات المتحدة ٠

وتنوعت الاتصالات بين بعض قادة الثورة برجال السفـــارة الأمريكية بالقاهرة ٠ وكانت العناصر البارزة هم بعض رجـــــال المخابرات الأمريكية وبعض رجال الصـحافة المصــــرية المعروفين بصلاتهم بالدوائر الأمريكية ٠

أما الدوائر السوفيتية فكانت مختلفة فى هذا الشأن عن الدوائر الأمريكية وكانت معلوماتها ، واتصالاتها أقل ، ولم تر فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الا انقلابا عسكريا كالتى شهدتها سوريا أو دول أخرى فى أمريكا اللاتينية ، وكانت ترى أصابع المخابرات الأمريكية فى كثير من هذه الانقلابات ٠

كما رأت السياسة السوفيتية أن هذه الانقلابات ليست الا (ثورة برجوازية) تمسك بزمام السلطة وتحكم من خلال دكتاتورية عســـكرية ٠

ومن ناحية أخرى ر ى محللو السياسة السوفيتية أن الانقلابات العسكرية كان يقوم بها دائما قيادات من البرجوازية فى الجيش ٠ ومن ثم تتسلم البرجوازية المدنية زمام الســـلطة وتحكم من خلال « دكتاتورية عسكرية » فى مجتمع يسيطر عليه الاقطاع والراسمالية ٠

كما أن الجيش فى نظرهم فى بلد مثل مصر هو أداة (قهر وليس أداة تغيير) ، أضف الى هذا أن محللى السياسة السوفيتية

نظروا الى عدم تحرك القوات البريطانية والموجودة فى قاعدة السويس لاحباط هذه الثورة بمثابة دافع آخر الى فهم الثورة فهما خاطئا منذ البداية ٠

ولذا كان أول رد فعل سوفيتى عن الثورة يتمثل فى برقية لوكالة « تاس » نشرتها برافدا وأزفستيا فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ جاء فيها : « ٠٠٠ ان الانقلاب العسكرى فى مصر كان نتيجة للصراع بين البريطـانيين والأمريكيين من أجل أوضاع اسـتراتيجية فى المنطقة » ٠

استغلت الولايات المتحدة الموقف السلبى لموسكو ولندن ازاء الثورة وبالتالى راحت تعمل على توثيق العلاقات الثنائية : المصرية ـ الأمريكية ٠

اذ كانت حكومة الولايات المتحدة تتوقع بأن المتاعب سـوف تنفجر فى وجه هؤلاء الضباط الشبان ، وهذه المتاعب سوف يثيرها عملاء قريب « النظام القديم » ، وحقده على النظام الجديد الذى سلب منه كل سلطة ونفوذ ، وللتدليل على هذا الافتراض موقف زعيم حزب الوفد ـ النحاس ، حينما أعلن « أن مجلس قيادة الثورة لايستطيع أن يفعل أى شىء دون الاعتماد عليه وهو زعيم حزب الأغلبية » ٠

وكانت حكومة واشنطون قد توصلت من خلال مراقبتها للأحداث فى الشرق الأوسط ومصر أن موقف بريطانيا المتشدد ازاء المسألة المصرية كان يحول دون قبول الحكومة المصرية مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، وحتى يسود الأمن والاستقرار كانت الولايات المتحدة ترى أن تحقيق صلح بين مصـر واسـرائيل من الأمور الجوهرية ، حتى لا تقع حكومة واشنطون فى تناقض بين موقفها من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبين اسرائيل ٠

ولاشك أن رفض الحكومة المصرية لفكرة الاحلاف كان من الأمور التى تحير المحللين السياسيين فى الحكومة الأمريكية ، وكانوا يردون تحليلهم الى احتمالين هما :

- اما أن يكون مجلس قيادة الثورة له صـــلة وثيقة بالاتحـــاد السوفيتى ٠

- أو أن النظام الجديد فى مصر يريد التخلص من عبء الاحتلال العسكرى البريطانى لقاعدة قناة السويس أولا ثم يكون من اليسير عليه قبول سياسة الغرب الدفاعية ٠

وهذا الشك من قبل الولايات المتحدة راجع الى تلك الأعمال والقرارات والتصريحات المتضاربة لأعضـــاء مجلس قيادة الثورة والتى لا تعبر عن انتهاج ايدولوجية بذاتها ٠

وكان لتأييد حكومة واشـــنطن لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الأثر الطيب على العلاقات الثنائية بين البلدين ، والتى أصبحت فى المقام الأول بالنسبة للعلاقات المصرية ـ البريطانية ٠

وفى أوائل ١٩٥٣ عقب تولى الرئيس دويت ايزنهاور منصبه ، حضر ونستون تشرشل الى واشـنطون للتهنئة وطلب من الولايات المتحدة معاونتها فى أن تستأنف بريطانيا محادثاتها مع مصر وعلى أساس بقاء القاعدة البريطانية فى قناة السويس فى يد بريطانيا ولكن الرئيس ايزنهاور رفض هذا الاقتراح ، وذكره بمحاولات بريطانيا السابقة فى هذا الطريق ، موضحا له أن مصلحة الولايات المتحدة أن تصل بريطانيا مع الحكومة المصرية الى حل لقضيتها القومية ، الا ان مايعنى السياسة الأمريكية هو مبدأ الدفاع عن الشرق الأوسط

الذى اصبح وثيق الصلة بحل المسألة المصرية ، وأصبح البحث عن وضع حل لهذه المسألة أمرا ملحا أكثر من أى وقت مضى ·

وفى ربيع ١٩٥٣ ذهب انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية الى واشنطون ليناقش مسائل الدفاع فى الشرق الأوسط التى تعتمد على قاعدة قناة السويس وطلب ايدن أن تكون الولايات المتحدة طرفا ثالثا فى المفاوضـــات التى كانت على وشك أجرائها مع الحكومة المصـــــرية ·

وأيدت حكومة واشنطون هذا الاقتراح ولكن بشرط أن توجه الحكومة المصرية الدعوة لها بالاشتراك فى المفاوضات المصرية ـ البريطانية ، التى رؤى استئنافها فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ ـ عقب توقيع اتفاقية الجلاء عن السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ · ولكن رفضت الحكومة المصرية هذا الاقتراح على اعتبار أن مسألة الجلاء عن قاعدة قناة السويس مسئولية بريطانيا دون الولايات المتحدة ·

ولهذا اعتقدت بريطانيا أن تعثر المفاوضات المصرية ـ البريطانية كان بسبب عدم اشتراك الولايات المتحدة فيها ·

تولى جون فوستر دلاس منصب وزير الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس الجديد ايزنهاور وكان دلاس أشد حرصا من سلفه دين اتشيسون على تنفيذ السياسة الأمريكية اذ كان دلاس يرى : أن سياسة « الاحتواء الشيوعى » سياسة ســلبية أكثر منها ايجابية لا تفى بالغرض فى تحقيق السلام والأمن الأمريكى ، وتمثلت سياسة وزير الخارجية الجديد فى انتهاج سياسة تهدف الى تحقيق خطوتين ·

الخطوة الأولى : فرض الحصار على الزحف السوفيتى لمنع

الخطر الشيوعى من اكتســـاب أية مواقع جديدة ، ان دلاس بســـياسته هذه يدفع بالحرب الباردة الى حافة الحـــرب الساخنة .

* الاستعداد للدفاع الشـــامل عند أول بادرة للهجوم من قبل الاتحاد السوفيتى .

ونظرا لأهمية وضع الشرق الأوسط فى خطة دلاس الدفاعية فقد استدعى الأمر حضوره ليتأكد بنفسه من حقيقة الأوضاع فى المنطقة ، وفى غضون شهر مايو ١٩٥٣ قام بجولة زار فيها الدول العربية مبشرا وداعيا الى اعتناق سياسته الجديدة التى تهدف فى المقام الأول الى درء الخطر الشيوعى عن المنطقة .

وفى الحقيقة كان لدلاس أهداف يرى تحقيقها أثناء هذه الزيارة هذه الأهداف تنحصر فى ثلاثة أمور هى :

* أن الشرق الأوسط يعد منطقة فراغ ، فان مستقبل بريطانيا فى هذه المنطقة الى زوال ورحيل القوات البريطانية ان آجلا أو عاجلا . والشرق الأوسط منطقة مكشوفة وهى مفتوحة لمن يريد أن يعمل ويعيد ترتيب أوضاعها ، ولابد للولايات المتحدة أن تسبق غيرها من الدول الى شغل هذا الفراغ .

* ان دلاس يريد اقناع حكام المنطقة ــ وخاصة جمال عبدالناصر ــ باقامة حلف دفاعى يستكمل به تطويق الاتحاد الســـوفيتى بسلسلة من الاحلاف الأمريكية .

* ان تحقيق صلح بين مصر واسرائيل ، يعنى اعادة السلام الى منطقة الشـــرق الأوسط ، ويمهد للنجاح فى تكوين الحلف المنشود ، حلف الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط .

وقد سجلت زيارة دلاس للمنطقة بداية بعض الاتجاهات الجديدة فى السياسة الامريكية وهى بقاء الهدف الأســاسى الخاص بتقوية المنطقة ضد الضغوط السوفيتية واحتمال العدوان السوفيتى ، ويمكن تلخيص ما وصل اليه دلاس وهو ما سبق أن توصل اليه آخرون ممن عالجوا المشكلة عن كثب على الوجه التالى :

* ان اى منظمة دفاع اقليمية يجب ان تنبع عن رغبات شعوب وحكومات المنطقة المعنية ·

* أن معظم شعوب وحكومات الشرق الأوسط كانت غير مستعدة فى ذلك الوقت للارتباط بالغرب فى مثل هده المنظمة الدفاعية

* ان دول « الحزام الشمالى » وخاصة تركيا وايران فى الشرق الأوسط كانت أكثر احساسا بالتهديد السوفيتى ·

وبعد عودة دلاس من رحلته التى استغرقت ٢١ يوما صرح بان من الراجب ان تكون سياسة الولايات المتحدة غير منحازة فى النزاع العربى – الاسرائيلى حتى تتمكن بذلك من احراز احترام وتقدير كل من العرب والاسرائيليين ·

كما أشار الى انه يجب على الولايات المتحدة أن تخفف من حدة السخط الموجه ضدها نتيجة قيام اسرائيل · كما اعلن أيضا بأنه قد تأكد من أن العرب يخشون الصهيونية أكثر مما يخشون الشيوعية « ذلك لاعتقادهم بان الولايات المتحدة تدعم دولة اسرائيل فى توسعها العدوانى » ·

كما أكد دلاس بأن الولايات المتحدة لن تتردد فى تسخير نفوذها

من أجل تخفيف حدة التوتر فى المنطقة حتى تتوصل فى النهاية الى السـلام ٠

وكان دلاس مقتنعا بقوة الحجج التى أوردها عبد الناصـر ودلل بها ضد مبدأ الانضمام الى حلف دفاعى مشترك ، مما دفع دلاس الى التراجع ـ الى حين ـ عن فرض مسألة الدفاع المشترك وأصبح دلاس مقتنعا كذلك بالحاجةالى تسهيل طريق الانسـحاب البريطانى من مصر بل أصبح أكثر تصميما على ذلك ٠

***

ثانيا ـ موقف الولايات المتحدة من أزمة مارس ١٩٥٤ ·

لم يمض وقت طويل على اعلان الثورة حتى بدات الخلافات تطفو على السطح وتنعكس بالتالى على تصرفات أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى تعرض لعدة انقسامات ، فلقد حدث خلاف بين جمال عبد الناصر قائد الثورة الحقيقى ، وبين محمد نجيب الذى جىء به الى الحكم صباح الثورة بالاضافة الى هذا حدث انقسام داخل مجلس قيادة الثورة وأيضا بين المجلس والأحزاب السياسية ·

فقد كان هناك تناقض فى العلاقات بين وحدات من القوات المسلحة وأعضاء مجلس قيادة الثورة ، وذلك بعد ان اتخذ المجلس قرارا بتكليف أعضائه مباشرة الاشراف على الوزارات المختلفة · وبدأ كل ضابط من هؤلاء يستشعر فى نفسه القوة ومن ثم كان تسرب رجال الجيش الى مجالات العمل التنفيذى قد أخذ يتسع ويأخذ أشكالا مختلفة وتكونت عدة « شلل » يحيط كل منها ضابط من ضباط القيادة وهو فى ارتباطه بهم يتغاضى عن أخطائهم ويبرر لهم تصرفاتهم

لأنه يود أن يكون محبوبا ويكسب شعبية من القوى التى كانت تسانده فى موقعه الأمر الذى دفع محمد نجيب - فى رواية له - الى اصدار قرارات مشددة بمنع الضباط من الاشـــتراك فى الأعمال المدنية موضحا مغبة هذا العمل ، وان ازدواج المسئولية من أكبر الأخطاء التى وقعوا فيها والتى سحبت الجيش الى مالم يخصص له . كما أن السماح للضباط بالأعمال المدنية أوقعهم فى محاذير شديدة بدأت هينة ثم استفحلت الى الدرجة التى تعذر بعدها الاصلاح .

كما بدأ مجلس قيادة الثورة ذاته ينقسم على نفسه وذلك بحكم تركيبه العضوى المتنوع الانتماء من الناحية الايدولوجية والذى كان له تأثيره ، ففى ذلك الحين كان مجلس قيادة الثورة ينقسم الى جناحين :

- **جناح ماركسى يمثله يوسف صديق وخالد محى الدين .**

- **وجناح يمثل كل التيارات الفكرية الأخـرى ويضـــم بقية الأعضاء .**

وكان الجناح الماركسى اكثر مسبب المتاعب داخل مجلس قيادة الثورة ، ولقد كان من الطبيعى ان تتباعد المواقف بين اعضاء مجلس قيادة الثورة ، أما محمد نجيب فلم يكن ينتمى الى فكر معين ، وكان التأييد الساحق الذى منحه له الشعب قد جعله يعتقد ، أنه زعيم الثورة الفعلى ، بينما كان جمال عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على أساس أنه مجرد (واجهة) للثورة لحين استقرار الأحوال الداخلية، وسرعان ما أخذت تتباين وجهات النظر بين محمد نجيب وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة حول كثير من الأمور التى تتناقض مع الأهداف التى قامت الثورة لتحقيقها .

وانقسم المجتمع ازاء هذه القضية الى فريقين : فريق يناصر محمد نجيب ويؤيد وجهة نظره القائلة بعودة الحياة النيابية والأحزاب السياسية الى سابق مواقعها ، والفريق الآخر يؤيد أعضاء مجلس قيادة الثورة والتمسك بعدم عودة الأحزاب والحياة السياسية ثانية ، خشية على وضعهم اذا ما اتيحت الفرصة لعودة الأحزاب الى واقع الحياة السياسية فى مصر ، وهم الآن يحكمون بلا منازع ·

ولاشك أن حادثا مثل هذا هز مجلس قيادة الثورة والمجتمع المصرى كان لايغيب عن اهتمام أعضاء السفارة الأمريكية بالقاهرة ، الذين كانوا يرقبون الأحداث عن قرب · وكانوا يؤيدون موقف عبد الناصر فى خلافه مع محمد نجيب · اذ كانت السفارة الأمريكية تعارض فى اقامة حكم ديمقراطى أو نيابى فى مصر · اذ فى هذه الحالة يصعب عليها احتواء مثل هذا النظام كما كانت تعتقد ، وعلى هذا فان السياسة الأمريكية كانت تبارك كل جهود عبد الناصر من أجل تقوية مركزه وتدعيم سلطته ·

ونبه محمد نجيب أعضاء مجلس قيادة الثورة عن حقيقة نشاط رجال السفارة الأمريكية وأن لهم نشاطين : رسمى وغير رسمى ، فبعض رجال السفارة الأمريكية يوثقون صلتهم به ويؤكدون له تأييدهم ضد رغبة عبد الناصر لابعاده عن السلطة . وفى نفس الوقت كان محمد نجيب لايستبعد أن يذهبوا الى عبد الناصر ـ مستغلين تلك الخصومة ـ ليثيروه على محمد نجيب ·

وتظهر بعض الأسماء والروايات غير الموثقة الأمر الذى يجعل من الصعب اثبات رأى حاسم فى هذا الموضوع الشائك ·

وفى هذه المرحلة من عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ كانت ثورة ٢٣ يوليو تناضل فى ثلاث جبهات فى وقت واحد هى :

* المعركة ضد الاقطاع وقواه المترسبة في ريف مصر على أثر صدور قانون الاصلاح الزراعي ، وبداية ظهور القوى المضادة ـ من الذين اضيروا من القوانين التي صدرت لثورة ٢٣ يوليو خاصة من الاحزاب السياسية ·

* معركة ضد الوجود البريطاني في قناة السويس ، ومحاولة التوصل الى عقد اتفاق لاجلاء القوات البريطانية ·

* محاولات الولايات المتحدة لاحتواء الثورة ـ وفي نفس الوقت محاولة الضغط عليها للانضمام الى « منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، كثمن لتسليح الجيش المصري ·

ومن خلال هذه المعارك الثلاث عاشت مصر أزمة مارس ١٩٥٤ والتي أجمعت كل آراء الضباط الأحرار أن هذه الأزمة كانت بسبب « الصراع على السلطة » أما الشعارات التي احتمى وراءها طرفا الصراع : جمال عبد الناصر ومحمد نجيب ، وهذه المفاضلة بين الدكتاتورية والديمقراطية كأسلوب للحكم ، فقد كانت في الحقيقة لا تعبر عن وجهتي النظر الحقيقية ·

فكانت مجموعة : محمد نجيب تدعى أنها حامية حمى الحرية والديمقراطية واستقطبت بذلك كثيرا من العناصر المناوئة للثورة من فلول الأحزاب وجماعة الاخوان المسلمين الذين كانوا يتطلعون الى الحكم ، بل ومن بعض العناصر الشيوعية فضلا عن جماهير الشعب ـ التي لا تعرف حقيقة هذا الصراع ـ والتي اكتسب محمد نجيب تأييدها منذ اعلان الثورة ·

في حين كانت مجموعة جمال عبد الناصر ترى عدم تمكين فلول الأحزاب السياسية من العودة ثانية الى سابق مواقعها · خشية على مواقعهم في السلطة ومن ثم كانت هذه المجموعة لاترى بديلا عن

« الديكتاتورية » أسلوبا للحكم حتى تستطيع أن تعيد ترتيب المجتمع المصرى ، وتحقيق المبادىء الستة المعلنة .

كانت السفارة الأمريكية بالقاهرة ترقب هذا الصـــراع(*) ــ الذى لا يخفى عليها ــ بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ولهذا قرر دلاس قبل أن يأتى لزيارة القاهرة فى مارس ١٩٥٣ أن يبعث « ستيف ميد » .S. Meed أحد العسكريين بهدف التعرف عن كشب على هوية «الضباط الأحرار» وأيقن أن النظام الجديد فى مصر تحول الى دكتاتورية عسكرية ، خاصة بعد أن أحاط كل منهم بمجموعة من ضباط القوات المسلحة ، كما بدت مجموعة عبد الناصر مهيمنة على زمام السلطة فى مصر على عكس مجموعة محمد نجيب عندئذ قرر جيفرسون كافرى الاستعانة بجيمس ايكليرجر Gemiss Eklarger أحد الخبراء السياسيين لوزارة الخارجية ، وكلف بمراقبة الأحداث الداخلية فى مصر ، وتقديم القرارات والتوصيات اليه .

وأجرى ايكليرجر اتصـــالات مع المحيطين بعبد الناصر من العسكريين والمدنيين خاصة مع بعض الصحفيين ، كما أنه تحدث الى صلاح سالم وزير الارشاد القومى ــ حينئذ ــ وأولئك الذين جاء بهم صلاح سالم الى الوزارة لدراسة اتجاهات الرأى العام ، وأخيرا أجرى لقاء مع عبد الناصر شخصيا .

وحينما اضطرت بريطانيا الى بدء مرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر فى ديسمبر ١٩٥٣ . فى وقت كانت الخلافات داخل مجلس الثورة قد بدأت تطغى على تصرفات أعضاء المجلس . وانعكس هذا

(*) ولقد جاءت مذكرات الضباط الأحرار التى كتبت مؤخرا ، خالية من أى اشارة الى صلة السفارة الأمريكية بالقاهرة بأحداث أزمة مارس ١٩٥٤ .

الخلاف أيضا على المفاوضات مع بريطانيا ، واستغل وفد المفاوضات البريطاني هذا الوضع ليتخذ موقف التشدد مع وفد المفاوضـــات المصرى ، وكانت النتيجة فشل هذه المرحلة من المفاوضات .

كان الضغط على محمد نجيب قد بلغ مداه حتى اضطر الى تقديم استقالته فى ٢٤ فبراير ١٩٥٤ وجاءت كلمات الاستقالة معبرة عن حقيقة الأوضاع التى تجرى داخل مجلس قيادة الثورة ، بأن محمد نجيب - على حد قوله - « غير قادر على التعاون مع المجلس وغير موافق على كثير من قراراته » .

ونتيجة لتمسك الشعب بمحمد نجيب اضـــطر الى ســـحب الاســـتقالة ، وفى مساء ٢٧ فبراير صدر قرار بعودته رئيســـا للجمهورية . ولم تكن عودة محمد نجيب الى موقعه الا « مهادنة » مؤقتة اذ سرعان ما دبرت قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ والتى تقضى بعودة الأحزاب الى ممارسة نشاطها السابق ، مع حل مجلس قيادة الثورة ، وعودة « الضباط الأحرار » الى ثكناتهم ، وتسلم ممثلى الشعب مقاليد الأمور .

وأسقط فى يد محمد نجيب لان هذه القرارات كان من المتعذر تنفيذها فى ذلك الوقت بمثل هذا المحتوى وأن الشعب لابد أن يرفضها وهو الذى بارك الثورة وساندها . وانفجرت الخلافات ثانية لتطفو على السطح وشارك الشعب هذه المعركة التى كانت بين شخص : محمد نجيب وجمال عبد الناصر . وانتهى هذا (الصخب) الذى عاشته مصر الى « هدنة ثانية » مؤقتة بين الرجلين . اذ عين محمد نجيب رئيسا للجمهورية بلا سلطات بينما كان جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الثورة ورئيســـا للوزراء ، وانتهت الأزمة بانتزاع السلطة من محمد نجيب .

عقب أزمة مارس ١٩٥٤ ، بدأت بريطانيا مرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر فى ظل أوضـــاع جديدة نتيجة لعوامل جديدة أهمها :

* انتهاء الصراع بين الرجلين : جمال عبد الناصر ، ومحمد نجيب بانتصار موقف الأول على الثانى مما أعطى الولايات المتحدة الأمل لنجاح سياستها – فى مصر اذا مادعمت موقف عبد الناصر بتوقيع اتفاقية بالجلاء عن قاعدة قناة السويس . ويؤكد محمد نجيب فى ذكرياته بعنوان « كلمتى للتاريخ » هذا التلويح للأمريكيين وتاييدهم لفريق عبد الناصر ·

* ان حكومة مصر لوحت للولايات المتحدة بالموافقة على بدء مفاوضات الجلاء وبموافقتها على نقطة الخلاف التى كانت قد توقفت عندها المفاوضات السابقة وهى ادخال تركيا بين الدول التى اذا وقع عليها عدوان يحق للقوات البريطانية العودة ثانية الى قاعدة قناة السويس ·

وافقت بريطانيا – عندئذ – على العودة الى المفاوضات مع مصر فى ابريل ١٩٥٤ وانتهت هذه المرحلة الى توقيع الجانبين : المصرى والبريطانى **اتفاقية** الجلاء بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ·

ولقيت **اتفاقية الجلاء** هذه معارضة شديدة من بعض الفئات خاصة الاخوان المسلمين الذين كانوا يهاجمون علنا بنودها خاصة البند الرابع **الذى كان يجيز للقوات البريطانية** حق العودة الى قاعدة قناة السويس فى ظروف معينة . كما اعتبروا أن هذه المعاهدة ربطت مصر بحلف الاطلنطى ·

ولاشك أن انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة بعد اخراج محمد نجيب نهائيا وانتهاء المفاوضات مع بريطانيا الى عقد اتفاقية الجلاء قد أطلق يد عبد الناصر فى الحكم ، الأمر الذى أدى فى خلال بضع سنوات الى انفراده بالسلطة دون سائر أعضاء مجلس قيادة الثورة وهذا الأمر يؤكده كاتبو المذكرات من أعضاء هذا المجلس أو من بعض الضباط الأحرار(٤)

وقيل ان المخابرات الأمريكية المركزية قدمت لعبد الناصر ثلاثة ملايين دولار ، فأمر بأن توجه لبناء برج القاهرة ٠

والواقع أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أبدت ارتياحها لعقد اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا . وتدليلا على ذلك قدمت لمصر منحة اقتصادية ٤٠ مليون دولار وان كانت لم تيأس بعد من السعي لادخال مصر فى مشـــروعها الذى ما فتئت تعمل له وهو مشروع «حلف الدفاع عن الشرق الأوسط» وهذا هو موضوع الفصل التالي ٠

* * *

(٤) روز اليوسف ، بتاريخ اول مايو ١٩٧٨ ، العدد ٢٦٠٣ حديث أدلى به حسن التهامى بعنوان « شهادة للتاريخ عن حادث المنشية » ٠

وترى بعض الدوائر أن الأمريكيين ظلوا على صلة بما يجرى فى مصر من احداث قيل انهم استوردوا من امريكا قميصا حديديا يرتديه عبد الناصر حماية له من رصاص قد يطلق عليه ٠

وقيل ايضا ان خبيرا امريكيا فى الدعاية هو الذى اقترح (مسرحية محاولة اغتيال عبد الناصر فى الاسكندرية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤) بهـــدف اجتذاب محبة الشعب لقائده ولتمكنه من البطش بخصومه ٠

وبالاطلاع على المذكرات التى نشرها حسن التهامى فى الاهرام فى ٢١ و ٢٢ ، ٢٩ يوليو ١٩٧٧ لم يشر الى حادث المنشية ولا الظروف التى احاطت به ، كما انفرد حسن التهامى بنشر هذا الموضوع دون الذين كتبوا مذكراتهم من اعضاء مجلس قيادة الثورة ٠

ثالثا ــ موقف الحكومة الأمريكية من المفاوضات المصرية ــ البريطانية

كانت المسألة المصرية أولى المشاكل التى رأى مجلس قيادة الثورة التصدى لحلها ، متفاديا كل الأخطاء التى سلكتها الأحزاب السياسية فى مصر ازاء تسوية هذه المسألة والاصرار على وجوب الجمع بين المسألتين : مصر والسودان ، وعلى هذا النحو فقد تفهم أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المشكلة السودانية ، وقرروا فصل مسألة السـودان عن مسألة الجلاء عن قاعدة قناة السويس · ونظروا الى هذه المسألة نظرة واقعية متفادين بذلك الخطة التى لجأت اليها الحكومات السابقة ، التى كانت ترى عدم فصل المسألتين فى أى مفاوضات كانت تجريها مع بريطانيا ·

وكانت نظرة أعضاء مجلس قيادة الثورة نظرة واقعية قائمة على دعامتين هما :

* فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء ·

* حق تقرير المصير للشعب السودانى : أما بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال .

وعلى هذا تقدمت الحكومة المصرية الى الحكومة البريطانية بمذكرة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ متضمنة ايمان الحكومة بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم ، على أن تبدأ مرحلة انتقالية تستهدف غرضين :

١ - تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

٢ - تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير .

ووافقت بريطانيا على مقترحات الحكومة المصرية لكى تكون أساسا لاستئناف المفاوضات ورأت الحكومة المصرية أن تبدأ أولا بتوحيد كلمة الأحزاب السودانية . فى نهاية ١٩٥٢ لاتخاذ موقف موحد ، وانتهت الاجتماعات بالموافقة على ضرورة اجراء استفتاء على حق تقرير المصير بعد أن توحدت صـــفوف جميع الأحزاب السودانية فى حزب واحد وهو « الحزب الوطنى الاتحادى » وأختير اسماعيل الأزهرى رئيسا له . ونص دســتور الحزب على اجراء استفتاء على أساس الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام(٥) .

بدأت المباحثات بين الجانبين : المصرى والبريطانى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ بمبنى رئاسة مجلس الثورة ، وتوالت الجلسات التى

---

(٥) السودان : ١٨٤١ - ١٩٥٣ ، ص ٢٩٧ - ٢٩٩ حيث اجتمع ممثلو الأحزاب السودانية بالقاهرة : حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب الوطنى الاتحادى والحزب الوطنى واتفقوا جميعا على حل موحد لقضية السودان جاء متفقا تماما مع سـياسة مصر حينئذ ، وقدموا الى مجلس قيادة الثورة فى مصر حلا نهائيا للقضية فى ١٠ يناير ١٩٥٣ .

انتهت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ استغرقت عشر جلسات ، ولكن الجانب البريطانى كان يثير مشاكل أثناء هذه الجلســـات – تمثلت هذه المشاكل فى ثلاث هى :

* **المشكلة الأولى :** هى ما أسماه البريطانيون بالمسئوليات الخاصة للحاكم العام ، فيما يتعلق بمنطقة جنوب السودان ، اذ كانت بريطانيا حريصة على الاحتفاظ ببعض السلطات بدعوى حماية مصالح أهل الجنوب من أهل الشمال ٠

ولكن مصر رفضت دعاوى بريطانيا – باعتبار – ان السودان كل لا يتجزأ – لا فرق بين الشمال والجنوب اذ كانت الشكوك تساور الجانب المصرى فى نيات الجانب البريطانى وذلك بأن تستخدم مثل هذه السلطات – التى تطالب بها لفصل شمال السودان عن جنوبه ، وحتى تتمكن مستقبلا من ادماج جنوب السودان فى اقليم أوغندا البريطانى ٠

وكان رد مصر بأنه لا يجوز أن يكون هناك تمييز بين أهل الشمال وأهل الجنوب ٠ وعلى عاتقهم أمانة لابد من أدائها وهى الحفاظ على وحدة السودان ٠

* **المشكلة الثانية :** هى سودنة الادارة ، اذ كان الجانب البريطانى حريصا على الابقاء على أكبر عدد من الوظائف فى أيدى البريطانيين فى السودان لأطول فترة ممكنة ، فى حين تمسك الجانب المصرى بسودنة الوظائف حتى لا يدع مجالا لنشاط الموظفين البريطانيين خلال فترة الانتقال ٠

* **المشكلة الثالثة :** ترك الحرية التامة للبرلمان السودانى بأن يقرر السياسة التى يراها دون تدخل من أى طرف ، وذلك بتعهد

جلاء القوات العسكرية المصرية والبريطانية قبل اجراء الاستفتاء على أن يعهد الى لجنة دولية محايدة بالاشراف على هذا الاستفتاء .

وبرغم هذه المشاكل التى كانت تثيرها بريطانيا ، قد استطاع الجانبان أن يتوصلا الى اتفاق بشأن حق تقرير المصير للشعب السودانى .

وفى صباح يوم ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم التوقيع على اتفاقية السودان . ووقعها اللواء محمد نجيب عن الجانب المصرى ، ووقعها رالف ستيفنسون عن الجانب البريطانى ، وتضمنت الاتفاقية على : فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تمهيدا لانهاء الادارة الثنائية وتصفيتها على أن يحتفظ فى فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم تقرير المصير .

كما اتفق على ان يكون الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، يمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى ، يعاونه لجنة خمساية تسمى « لجنة الحاكم العام » .

كما شكلت لجنة للاشراف على الانتخابات من ثلاثة سودانيين وعضو مصرى وعضو هندى وعضو بريطانى ونصت الاتفاقية على « سودنة » الادارة فى السودان وتشكيل جمعية تأسيسية كما قضت أيضا على انسحاب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور صدور قرار البرلمان السودانى فى المشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير على ان يتم ذلك فى فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر .

وأشار الاتفاق الى ان مهمة الجمعية التأسيسية تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ واعداد دستور البلاد .

وأشارت صحيفة واشنطون بوست « بان اتفاقية السودان عززت موقف محمد نجيب ووصفته بأنه رجل سياسى ، وصريح مستقيم . وأن الولايات المتحدة ترحب بزيارة محمد نجيب لها ٠

كما بعث دلاس وزير خـــارجية أمريكا برســـالة تهنئة الى الحكومتين : المصرية والبريطانية بمناسبة توقيع اتفاقية السودان . واعرب عن أمله فى أن يكون هذا الاتفاق الخطوة الأولى فى سبيل قيام تضامن مثمر فى الشرق الأوسط ٠

واذا كانت حكومة الولايات المتحدة قد اشارت فى المفاوضات السابقة بين مصر وانجلترا الى حق السودانيين فى تقرير مصيرهم فان اخذ حكومة الثورة بهذا المبدا عام ١٩٥٣ ٠ ونجاح المفاوضات بشأن مسألة السودان على هذا الأساس ٠ جاء متمشيا مع السياسة الامريكية فى هذا الشان ٠

ولقد كان نجاح المفاوضات بشان مسالة السودان دافعا لكل الأطراف : مصر وبريطانيا وأمريكا ، لمواصلة المساعى وبذل الجهود لاستئناف المفاوضات بشان مسالة الجلاء عن قاعدة قناة السويس ٠

كان توصل الطرفين : المصـــرى ، البريطانى لتوقيع اتفاقية السودان دافعا لهما الى الدخول مباشرة فى مباحثات بشان الجلاء عن « قاعدة قناة السويس » ٠

ففى مطلع عام ١٩٥٣ كانت تبدلات على جانب من الأهمية حدثت فى منطقة الشرق الأوسط ٠ مما سيكون دافعا لبريطانيا الى ابداء تساهلات ازاء المسألة المصرية ٠ من هذه التبدلات ، انضمام تركيا واليونان الى حلف الاطلنطى ، وحصول بريطانيا على قاعدة عسكرية فى برقة ، كما حصلت الولايات المتحدة على قاعدة لها فى

الملاح عقب تصديق الولايات المتحدة على استقلال ليبيا ووحدتها فى ١٩٥٢ ، ولهذا اعتبرت بريطانيا أن قواعدها المنتشـــرة فى عدن والاردن وقبرص من الممكن أن تقلل أعتمـــادها على قاعدة قنـــاة السويس وحدها ، وبامكان هذه القواعد اســـتيعاب هذه القوات المنسحبة فى حالة اقرار الجلاء عن قناة السويس .

كما أن الولايات المتحدة اعتقدت أن الحالة الســـياسية فى الشرق الأوسط مهيئة لأن تضع خطتها الدفاعية موضع التنفيذ ، فى وقت كانت الحرب الباردة قد أرتفعت درجة حرارتها على أثر الحرب الكورية (١٩٥٠/١٩٥٣) والتى أثبتت فشل استراتيجية الدفاع الأمريكية فى الشرق الأقصى فى احتواء الخطر الشيوعى . كما كان لوفاة ستالين (مارس ١٩٥٣) أثر بالغ على ســـياسة الاتحـــاد السوفيتى اذ انتهج خلفاء ستالين سياسة جديدة من أجل التوسع والنفوذ من خلال المساعدات العسكرية التى يمكن أن يقدمها دون حاجة الى الالتزام بالمبدأ الايدولوجى للاتحاد السوفيتى .

جرى اجتماع بين ونستون تشـــرشل رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكى المنتخب دويت ايزنهاور Dwight Eisenhower. فى أوائل ١٩٥٣ ، اذ كانت الحكومة البريطانية تعلق آمالا على مســـاعدة الحكومة الأمريكية لها ، وتنال تأييدها فى كل ما يعنى سياسة بريطانيا ازاء المسألة المصرية ، وقد اقترح تشرشل أن تدعم الحكومة الأمريكية موقف الحكومة البريطانية فى مفاوضاتها مع مصر ، بهدف استمرار بقاء القوات البريطانية بقاعدة قناة السويس وأيد ايزنهاور وجهة نظر بريطانيا وسياستها مؤكدا — على ضـــوء المصالح الأمريكية فى المنطقة — بأن الولايات المتحدة ترى ضرورة الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس التى تعتمد عليها أوربا حتى يستمر تدفق البترول من الشرق الأوسط .

وعلى ضوء المباحثات التى جرت بين تشرشل وايزنهاور ، بعث انتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا برسالة الى السفير البريطانى بالقاهرة ، متضمنة أن الحكومة البريطانية متمسكة ببقاء قواتها فى قاعدة قناة السويس ، اذ كان العسكريون البريطانيون يرون ضرورة الاحتفاظ بقاعدة القناة وقت السلم حتى يكون أمر الدفاع فى أيام الحرب عن الشرق الأوسط دفاعا فعالا ٠

ويستنتج من رسالة ايدن الىالسفير البريطانى بالقاهرة – أن الحكومة البريطانية فقدت زمام المبادرة فى شئون الشرق الأوسط ومصر على وجه الخصوص ، وعلى هذا حصلت على موافقة حكومة الولايات المتحدة قبل أن تبدأ مرحـلة جديدة من المفاوضـــات مع الحكومة المصرية ، على أساس أن تكون قاعدة قناة السويس مقرا لقيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط كما أن هذه الرسالة توضح بجلاء وجهة نظر بريطانيا الجديدة ازاء الناحية الاستراتيجية بقاعدة قناة السويس ، اذ كانت الحكومة البريطانية تنظر لمستقبلها فى مصر فى اطار سياسة أمريكا الدفاعية لمنطقة الشرق الأوسط ٠

وعلى ضوء التغيرات التى حدثت فى منطقة الشرق الأوسط وعلى ضوء القواعد العسكرية فى ليبيا – قررت الحكومة البريطانية اتخاذ قاعدتها فى قبرص مقرا لقيادة الدفاع فى الشرق الأوسط ٠ ورحبت تركيا بذلك ، كما أنها كانت تحث الحكومة البريطانية على ضرورة التوصل مع الحكومة المصرية الى اتفاق ، ومما لاشك فيه أن هذا التلويح التركى – على حد قول ايدن – كان بايعـــاز من الحكومة الأمريكية ٠

وجرى اجتماع آخر – فى ٥ مارس ١٩٥٣ – بين انتونى ايدن وايزنهاور ووزير خارجيته بواشنطون بهدف بحث « أمور الدفاع

المشترك عن الشرق الأوسط بصورة متكاملة . وكان هذا الاجتماع يعنى بالنسبة لأمريكا ضرورة اخراج « منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط الى حيز الوجود ، بينما لايعنى لبريطانيا سوى الاحتفاظ بالقواعد العسكرية البريطانية فى المنطقة تجنبا لنشـــوب اى نزاع عسكرى بين العرب واسرائيل او بتدخل الاتحاد السوفيتى .

وعرض ايدن وزير خارجية بريطانيا على ايزنهـــاور ودلاس مشروعا يقضى بجلاء القوات البريطانية عن مصر بشرط ان تحتفظ بريطانيا بقاعدتها العسكرية فى قناة السويس فى وقت السلم والحرب معا ، وانشاء « قيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط » وقبول مصر الاشتراك فيها كعضو مؤسس ، كما اقترحت بريطانيا وضـــع برنامج بالاشتراك مع الولايات المتحدة لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر .

ونصح ايزنهاور ايدن بضرورة تمســـك الحكومة البريطانية بقاعدة قناة السويس ولن تتركها قبل ان تحصل على موافقة مصر فى المفاوضات المقبلة بقبول الحكومة المصرية مبدأ الدفاع المشترك وأن تكون « قاعدة القناة » مقرا لهذه القيادة ، وقبل ايزنهاور وجهة نظر الحكومة البريطانية بالاشتراك ــ كطرف ثالث ــ فى المفاوضات المصرية ــ البريطانية ، أو على أقل تقدير توفد أحد العسكريين ــ وليكن الجنرال هل Hull نائب رئيس أركان حرب وزير الدفاع ليكون بمثابة (مراقب) فى هذه المرحلة من المفاوضات مع مصر .

ورأى ايزنهاور ، أن الحكومة الأمريكية تفضل ان يوجه محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة الدعوة الى الولايات المتحـــدة بالاشتراك فى المفاوضات التى ســـوف تجرى مع بريطانيا وانه ــ ايزنهاور ــ لايستطيع التأثير على محمد نجيب بتوجيه مثل هذه

الدعوة اليه ، فضلا عن رفض أمريكا أن تفرض نفسها فرضا على هذه المفاوضات .

وعند هذه المرحـــلة من المحادثات البريطانية ـ الأمريكية بواشنطون ، أرسل ايدن تقريرا الى تشرشل موضحا : ان الاتفاق بين السياستين : البريطانية والأمريكية ازاء المسألة المصرية اذ تم الاتفاق ، على عدم ترك قاعدة قناة السويس قبل اعداد الترتيبات الدفاعية فى الشرق الأوسط ، باعتبار أن مصر هى مفتاح الدفاع عن المنطقة ، وعلى هذا يجب العمل مع الولايات المتحدة ـ على حد قول ايدن ـ حتى تتمكن الحكومة البريطانية من الحصول على اتفاقية مع الحكومة المصرية تتمشى الى حد بعيد مع السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط .

وتشير هذه الرسالة الى الضـــغوط التى كانت تتعرض لها السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط مع حكومة الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بالمسألة المصرية وأن انجلترا رضخت لوجهة نظر أمريكا بضرورة توحيد الجهود ازاء هذه القضية .

وقدم ايدن ـ فى احدى الجلسات ـ اقتراحا لحل القضـــية المصرية نال تأييد الساسة الأمريكيين ، وهذا الاقتراح البريطانى عبارة عن ثلاثة حلول (اختيارية) لمشكلة قناة السويس ، وبموجب هذه المشاريع الثلاثة تسلم قناة السويس الى مصر على أن يظل فيها بموجب الحالة (أ) نحو ســـبعة آلاف جندى بريطـــانى لادارة المستودعات والمؤسسات والمنشآت القائمة فيها .

وبمقتضى هذا الاقتراح تكون قاعدة قناة السويس على أتم استعداد حين تنشب الحرب .

أما بموجب الحالة (ب) فيتولى الادارة فى قاعدة قناة السويس — المصريون — تحت اشراف بريطانيا . ولكن بموجب الحالة (ج) يقتصر دور بريطانيا على نوع من التفتيش المستمر على قاعدة القناة ٠

وهذه الحلول الاختيارية الثلاثة تتعلق فقط بمسألة « ادارة قاعدة قناة السويس » اما ماعدا ذلك فتتفق الحلول الثلاثة فى بقية الشروط والتى تتضمن النقاط التالية :

* **الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس فى أوقات السلم لاستخدامها (فورا) فى حالة نشوب الحرب ٠**

* **اعداد ترتيب الدفاع الجوى عن مصر ٠**

* **سحب القوات البريطانية المسلحة على مراحل ٠**

* **اشتراك مصر فى منظمة دفاعية عن الشرق الاوسط ٠**

* **اعداد برنامج لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر ٠**

ولقيت هذه المقترحات البريطانية تأييد الولايات المتحدة التى أكدت على ضرورة تمسك بريطانيا بقاعدة القناة فى حالة «الاستعداد» فى وقت السلم والحرب أو على أقل تقدير — فى حالة عدم موافقة مصر على هذا الحل — فيجب النص على استعادة « قناة السويس » فى « أسرع وقت ممكن » فى حالة نشوب الحرب على الا يتعدى ذلك مدة شهرين ، كما ترى الولايات المتحدة ضرورة الاحتفاظ بالمنشآت والمستودعات تحت الادارة الفنية البريطانية ٠

كما أقترح الرئيس ايزنهاور استبدال كلمة « فورى » بكلمة « أسرع مايمكن » ومما لاشك فيه أن هذه المقترحات لايمكن تقديمها للحكومة المصرية لأنها لا تحقق أدنى حد من المطالب القومية ، فضلا عن احلال الاحتـــلال الجماعى الغربى بدلا من الاحتلال البريطانى لقناة السويس ٠

وأنتهى مؤتمر واشنطون بالتنسيق فى سياستهما ، خاصـــة السياسيتين الدفاعية لأمريكا وبريطانيا فى الشرق الأوسط ، والحلول المقترحة لحل المسألة المصرية على ضوء اعداد ترتيبات الدفاع عن المنطقة ، كما استقر الرأى على أن تكون الخطوة التالية لحكومتى واشـــنطون ولندن بالقيام بمبادرة مشـــتركة يتقدم بها الســـفير البريطانى ٠

وبعث الرئيس ايزنهاور برسالة الى محمد نجيب ، متضمنة استعداد الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط فى المفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا كما وعد ـ ايزنهاور ـ مصر بالعمل على تحقيق المطالب الأساسية بشرط الا يضع المصريون عراقيل أمام مشروعات الغرب الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط ٠

وعلى ضوء النتائج التى توصلت اليها بريطانيا بالاتفاق مع الولايات المتحدة أرســـلت وزارة الخارجية البريطانية الى وزارة الخارجية المصرية فى ٢٨ مارس ١٩٥٣ عدة آراء تكون أســـاسا لاجراء المفاوضات ، وتقضى هذه الآراء بما يأتى :

* انسحاب القوات البريطانية من قاعدة قناة الســـويس على مراحل ٠

* الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى منطقة القناة فى أيام السلم فى

وضع يمكن الانجليز وحلفاءهم من استخدامها (بأسرع وقت ممكن) فى حالة نشوب الحرب ·

* اشتراك مصر فى منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط ·

* اقامة تنظيم مصرى - انجليزى للدفاع الجوى عن مصر ·

* اعداد برنامج للمساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر تساهم فيه الولايات المتحدة مع بريطانيا ·

كما تضـــمنت هذه المقترحات المقدمة الى وزارة الخـارجية المصرية « بأن الحكومة البريطانية تؤكد أن قاعدة السويس تكون تحت تصرفها وعلى اتم أستعداد فى حالة نشوب حرب · ومن واجب الولايات المتحدة أن ترتبط ارتباطا وثيقا بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ·

وقبل استئناف المفاوضات صرح محمد نجيب بأن الجلاء يجب ألا يكون مشروطا بشرط ما ، فالحكومة المصرية غير مستعدة لمناقشة أية منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط · سواء كانت حلفا أو ميثاقا أو تحت أى اسم يطلق عليها ·

كما صرح جمال عبد الناصر : بأن مصر لا تشترك فى أى حلف دفاعى مع الدول الغربية وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت قبل بدء المفاوضات شروطها وكانت كالآتى :

* الجلاء غير المشـــروط ·

* عدم استعداد مصـــر لمناقشـــة أية أفكار عن منظمة الدفاع المشترك ·

* الاحتفاظ بالمعدات العسكرية الموجودة فى قاعدة قناة السويس ٠

* اصرار مصر على حقوقها المستمدة من حق الشعوب الطبيعى فى الحرية والاستقلال والمستندة الى ميثاق الأمم المتحدة ٠

كما أن مصر كانت تأمل أن تؤيد الولايات المتحدة مطالب مصر وتكون عامل ضغط على الجانب البريطانى لا كطرف ثالث فى المفاوضات ٠

واستمرت الاتصالات والمشاورات بين حكومتى القاهرة ولندن واخيرا استؤنفت المفاوضات بين الجانبين فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ حتى ٦ مايو ١٩٥٣ حين رفضت مصر استمرارها وذلك لتباين وجهات النظر ، خلال ستة اجتماعات ٠ اذ كان الوفد المصرى يرى اقرار بريطانيا بالانسحاب التام أولا من قناة السويس فى حين كان الوفد البريطانى يرى وجوب اقرار الوفد المصرى بقبول مبدأ الارتباط بالتحالف مع الغرب – بريطانيا والولايات المتحدة – أولا قبل التباحث فى سحب القوات البريطانية – على مراحل – من قناة السويس ٠

وألقى محمود فوزى عضو وفد المفاوضات – خطابا أنهى به هذه المرحلة من المفاوضات ، اذ أبدى استياءه مما سماه « باللف والدوران » ، كما أوضح وزير خارجية مصر موقف حكومته التى حددت سياستها تحديدا لا لبس فيه ولا غموض ٠ كما أشار الى رفض الحكومة المصرية لادارة القناة بغير المصريين ٠

اذ أدرك وفد المفاوضات المصرى أن « مسألة الفنيين » الذين يطلب وفد المفاوضات البريطانى بقاءهم فى قاعدة قناة السويس ماهى الا وسيلة لجعل الاحتلال البريطانى احتلالا شرعيا وأبديا ٠ ومن ثم فقد أعلن محمد نجيب رئيس وفد المفاوضات المصرى فى

٦ مايو ١٩٥٣ « قطع المفاوضات نتيجة لمحاولات الجانب البريطاني عدم الأخذ بالمبدأ الذى أعلنته الحكومة المصرية قبل بدء المفاوضات وهو تقرير الجلاء دون قيد أو شرط ·

وبادرت الحكومة الأمريكية الى التدخل حتى تبقى المفاوضات المصرية - البريطانية قائمة ، فبعث ايزنهاور برسالة فى ٨ مايو ١٩٥٣ الى الحكومة المصرية · يبلغها دلاس وزير خارجيته فى طريقه الى القاهرة لرأب الصدع الذى اصـــاب سير المفاوضـــات بين الجانبين ·

كما رأى جون فوستر أن يقف بنفسه على حقيقة الأوضاع فى الشرق الأوسط اذ كان يعتقد بأن ثمة تهديدا شيوعيا تتعرض له المنطقة ، وقام دلاس بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط ابتداء من ٩ مايو ١٩٥٣ ، وكان أول توقف له فى القاهرة - عقب تدهور المفاوضات المصرية البريطانية(٦) ·

وفى مقابلة له مع محمد نجيب فى ١١ مايو جرى بينهما حديث يستفاد منه : أن الحكومة المصرية مصرة على ضرورة جلاء القوات البريطانية ويتسلم المصريون قناة السويس لادارتها بأنفسهم دون مساعدة من بريطانيا ، وأن المصـــريين يعتبرون الخطر البريطانى أقرب اليهم من الخطر الشيوعى ·

أما اشتراك مصر فى « الحزام الشـــمالى » الذى تعمل له الولايات المتحدة على اقامته ضد الزحف الشيوعى ، فأمر لايمكن

---

(٦) وقد اصطحب معه هارولد استاسن M. Stassen مدير برنامج الأمن القومى لمنطقة الشرق الأوسط والهند وباكستان ·

التباحث فيه مع مصر الا بعد جلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس كذلك لم يستطع دلاس اقناع جمال عبد الناصر فى لقـائه معه ـ بوجهة نظر الولايات المتحدة وبريطانيا بضرورة التزام مصر أولا بالتحالف مع الغرب لدرء الخطر الشيوعى الذى يهدد مصر ، فى حين كان منطق جمال عبد الناصر : بأن الخطر الحقيقى ـ والقائم بالفعل ـ هو الخطر الانجليزى الذى يحتل قاعدة قناة السويس ، فى حين ان الاتحاد السوفيتى ـ خارج الحدود ـ لا يشكل أى خطر على مصر ، ولم يحدث منه أى تهديد لأمنها بل ان استمرار الاحتلال البريطانى يساعد على اشتداد العناصر الشيوعية فى مصر .

وغادر دلاس القاهرة ولديه تفهم كامل لموقف مصر ، بحيث راح يأمل أن تستجيب الحكومة البريطانية لرغبة مصر فى سـحب قواتها من قاعدة القناة حتى يكون ذلك تمهيدا لدخول مصر فى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط الذى يعمل على تكوينه .

ولقد أكد دلاس مؤخرا ـ فى حديث له فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ـ بقوله : « .. لقد زرت منذ ثلاث سـنوات تقريبا ـ مايو ١٩٥٣ ـ كل الدول العـربية واسرائيل ، وتعد هذه منطقة مقدسة بالنسبة للأديان الثلاثة : الاسلام والمسيحية واليهودية ، كما تعدهذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لوقعها بين آسيا وأفريقيا وأوروبا . ومن ثم فان هذه المنطقة ذات أهمية بالغة للغرب من ناحية طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية .

وقال أيضا : وتبدى الولايات المتحدة منذ فترة طويلة اهتماما بتطور الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط ، حفاظا على مصالحها والعمل على تنميتها ، فضلا عن أهميتها للأمن القومى الأمريكى فى وقت اشتدت فيه أوار الحرب الباردة .

وعلى هذا فان حكومة الولايات المتحدة مهتمة بتحقيق خطوتين – عقب حل المسألة المصرية – هما :

– تحقيق الصلح بين العرب واسرائيل حتى يمكن أن يسود المنطقة استقرار داخلى ٠

– العمل على تنفيذ قيادة الدفاع عن المنطقة خاصة بعد أن حدثت تبدلات فى موازين القوى بين المعسكرين ٠

وبرغم توقف المفاوضات المصرية – البريطانية فان الاتصالات بين الجانبين ظلت مستمرة نتيجة المساعى والجهود التى كانت تبذلها الولايات المتحدة لتقريب هوة الخلاف بين وجهتى نظر الجانبين : المصرى والبريطانى ، وفى نفس الوقت تكون بالقرب من ســـير المفاوضات حتى تطمئن الى مدى تفســـير بريطانيا لمسألة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ٠

وخلاصة القول ان مسألةالدفاع عن الشرق الأوسط أصبحت من المسائل الحيوية بالنسبة للسياسة « الأمنية الأمريكية » ، وعقب زيارة دلاس الى منطقة الشرق الأوسط أصبحت حتمية اقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط أهم مسألة مطروحة للبحث خاصة بين دولتى الولايات المتحدة وبريطانيا ، وان كان هناك بعد شاسع بين مفهومالدفاع عن الشرق الأوسط بين الدولتين الحليفتين وتضاربت تصريحات الدولتين مع قرب عقد مؤتمر فى واشنطون فى ١٠ يوليو ١٩٥٣ ٠

أعلن مصدر مسئول فى وزارة الخارجية الامريكية فى ٢ يوليو بقوله « ٠٠ ان أمريكا تصر على بحث مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط فى مؤتمر وزراء الخارجية بواشنطون والذى سوف يعقد

فى ١٠ يوليو ١٩٥٣ » ، وقد رفضت الحكومة الأمريكية الاقتراح البريطانى ــ المتضمن حذف مشكلة الشرق الأوسط من جدول الأعمال الخاص بالمؤتمر ، وأن الحكومة الأمريكية قد أبلغت بريطانيا أن دلاس وزير الخارجية يفضل بحث مشاكل الشرق الأوسط أثناء انعقاد المؤتمر بدلا من بحثها عن طريق الاتصالات الدبلوماسية ٠

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أوضحت فى أول يوليو ١٩٥٣ أن المشاورات الدبلوماسية بشأن قناة السويس والشرق الأوسط سوف تبدأ فورا بين أمريكا وبريطانيا وأنها لن تنتظر مؤتمر واشنطون ٠ » ولكن ازاء موقف أمريكا المتشدد ــ الذى يعد صفعة دبلوماسية لبريطانيا ــ أن قدمت أمريكا تقريرا وافيا الى سالسبورى نائب وزير خارجية بريطانيا عنموقف الحكومة الأمريكية من مشكلة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط ٠

وجدير بالذكر بأن المفاوضات المصرية ــ البريطانية فى شهر مايو الماضى قد وصلت الى طريق مسدود بشأن مسألة الجلاء عن قناة السويس مما جعل الولايات المتحدة تدرك يقينا : « أن العلاقات المصرية ــ البريطانية سوف تفسد كل خططها الدفاعية كما أن أمريكا كانت ترى أن تشدد بريطانيا ازاء المسألة المصرية يفسد كل نشاطات أمريكا فى الشرق الأوسط ٠

ولهذا فقد رأت أمريكا « أن تضغط بشدة على انجلترا من أجل ابداء تساهلات ازاء المسألة المصرية ، لأن الحكومة الأمريكية أيقنت أن انجلترا لا مصر هى التى تقف عقبة كأداة أمام السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ونتيجة لسياسة الضغط الأمريكى صرح مصدر مسئول فى وزارة الخارجية البريطانية : « بأن الحكومة البريطانية مستعدة لمناقشة مشكلة قناة السويس ومسألة الدفاع عن الشرق

الأوســـط وادراج هاتين المسألتين فى جدول أعمال مؤتمر وزراء الخارجية بواشنطون الذى سيعقد فى ١٠ يوليو ١٩٥٣ .

كانت بريطانيا تود اشتراك الولايات المتحدة فى المفاوضات المعلنة مع الحكومة المصرية فى حين كانت الحكومة الأمريكية تعلق موافقتها على طلب الحكومة المصرية بأن تكون أمريكا وسيطا فى المفاوضات .

واقترحت الولايات المتحدة أن ترسل أحد العسكريين ليكون بمثابة (مراقب) فى المفاوضات المصرية - البريطانية المقبلة .

وقبيل عقد مؤتمر واشنطون أعلنت السفارة المصرية بواشنطون « أن احتلال بريطانيا لمنطقة قناة السويس هو الحائل دون دخول مصر فى أى اتفاق مع الغرب ضد أى عدوان قد يقع على منطقة الشـرق الأوســـط ، وأنه بمجرد جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس ستتمكن الحكومة المصرية من البحث مع الدول الغربية فى مشروع مشترك لتعزيز الخطة التى تلائم مصلحة العالم الحر ، وأن الحكومة المصرية تدرك خطورة الموقف الدولى ، كما لا تدرك أهمية قناة السويس - من الناحية الاستراتيجية - وأن الجلاء عنها يساعد على اقرار الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط(٧) .

وانعقد فى ١١ يوليو ١٩٥٣ مؤتمر واشـــنطون بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بهدف التوصل الى مبادىء عامة لوضع انسب الحلول للمسألة المصـــرية ، وفى هذا المؤتمر تبنت

---

(٧) الأهرام فى ١٩٥٣/٧/٢ وقد جاءت هذه الآراء فى بيان أصدرته السفارة المصرية بواشنطون ، ووزعته على الصحف الأمريكية ووكالات الأنباء وكذلك السفارات المعتمدة بواشنطون (ونقلت هنا خلاصته) .

الولايات المتحدة وجهة نظر الحكومة المصرية ووافقت عنها والتى تقضى بالجلاء أولا ثم بحث الانضمام الى أى حلف دفاعى عن الشرق الأوسط . ووصل الجنرال روبرتســـون الى القاهرة فى ٢٠ يوليو ١٩٥٣ حاملا معه نتائج هذه المباحثات والمتعلقة بالدفاع عن الشرق الأوســط .

أما مصر فقد عبر رئيسها محمد نجيب عن موقفها بالتأكيد بأن مصر تستطيع الدفاع عن منطقة قناة السويس فى نطاق « ميثاق الضمان الجماعى العربى » .

وأثناء انعقاد المؤتمر كانت منطقة القناة تشهد أحداثا دامية من قبل الفدائيين . كما استمرت الولايات المتحدة فى مزاولة ضغطها على بريطانيا – « اذ كان دلاس يخشى أن ينتهج العرب « الحياد » ازاء الصراع الناشب بين الشرق والغرب .

وسارعت الولايات المتحدة لتؤكد حسن نيتها تجاه مصر بارسال جزء من صفقة الاسلحة الخفيفة كدفعة أولى الى مصر من صفقة الأسلحة التى سبق أن طلبتها الحكومة المصرية عقب قيام الثورة مباشرة . واستنكرت الحكومة البريطانية ارسال الاسلحة الأمريكية الى منطقة قناة السويس ، وقدم ايدن اعتراضا شديدا الى دلاس .

كما وصل الى القاهرة تسعة من أعضاء الكونجرس الأمريكى فى زيارة لها ، وقابلوا محمد نجيب ، وعقب تلك المقابلة أدلى السفير الأمريكى بحديث معلنا « .. بأن المحادثات دارت حول العلاقات بين البلدين والعمل على تنميتها بصفة عامة ، كما اتفق على تنفيذ بعض المشروعات والمنشآت فى مصر .

وحتى تبدو الحكومة الأمريكية بالصـــورة التى تود الحكومة المصرية أن تراها فيها، أعلنت الدوائر الرسمية فى ١٩ أغســطس

١٩٥٣ : أن الولايات المتحدة أبلغت اسرائيل انها ستضطر الى قطع العون المالى الأمريكي الى ان تكف عن أعمالها فى تحويل مجرى نهر الاردن ، وكان هذا المشروع الاسرائيلى - حينئذ - من أخطر المشروعات التى تهدد بانفجار الموقف بين العرب واسرائيل ٠

وصرح مصدر مسئول فى وزارة الخارجية المصرية فى ٢٢ اكتوبر ١٩٥٣ : بأن جيفرسون كافرى عرض على محمود فوزى وزير الخارجية أثناء المقابلة الأخيرة لهما استئناف خدماته ومواصلة مساعيه الحميدة بين الطرفين : المصرى والبريطانى ، ولكنه لم يتقدم بأى شىء جديد ٠

وفى رواية لمحمد نجيب بأن جيفرسون كافرى عرض وساطة أمريكا ، واقترح أن تشترك فى المفاوضات (كطرف ثالث) ضمانا لنجاحها ٠ كما قال محمد نجيب فى روايته : أنه رفض هذا الاقتراح، وان كان قبل (وساطة) أمريكا بقصد تضييق شقة الخلاف وتحديد المحادثات اذا بدأت فى التفصيلات مما يزيد من فرصة النجاح ٠

وتركزت مســــاعى الحكومة الأمريكية حول نقطتين كانت المفاوضات فى المرة السابقة (٢٧ ابريل الى ٦ مايو ١٩٥٣) قد توقفت عندها نظرا لتباعد وجهات النظر بين وفدى المفاوضـــــات المصرى - والبريطانى :

* **النقطة الأولى** : حول مدة انسحاب القوات البريطانية من قاعدة القناة ٠

* **النقطةالثانية** : حق بريطانيا فى العودة الى القاعدة فى ظروف معينة ٠

وحضر الى القاهرة « ادلاى ستيفنسون » زعيم الحزب الديمقراطى الأمريكى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ ليعرض على محمد نجيب وجهة نظر الولايات المتحدة ، ولكن كانت وجهة نظر المصريين الذين قابلهم رسول وزير الخارجية الأمريكية انه لا بديل عن الجلاء التام عن قاعدة قناة السويس بغير شروط .

فعاد الى واشنطون مبديا استعداده للدفاع عن وجهة النظر المصرية ثم العمل على تحقيق مطلب مصر العادل .

واستمرت الخلافات بين الحليفتين : الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب المسألة المصرية اذ كانت الولايات المتحدة متعاطفة مع الحكومة المصرية ، معتقدة أنه اذا لم تتمكن من حل المسألة المصرية ، فلايمكن لها أن تنفذ سياستها الدفاعية فى الشرق الأوسط .

وعقب عودة أدلاى ستيفنسون الى واشنطون نشرت مجلة « لوك » الأمريكية مقالا له عن زيارته لمصر ، مؤكدا أن الرجال الذين يحكمون مصر مخلصون وواقعيون ، ويدركون تمام الادراك ثقل الأعباء الملقاة على عاتقهم لاعادة تنظيم المجتمع المصرى . وأن الشعب المصرى ملتف ويؤيد حكومته فى سياستها الداخلية والخارجية .

كما استقبل دلاس وزير الخارجية — فى مكتبه — أحمد حسين سفير مصر فى واشنطون وقد أبلغه مضمون محادثات مؤتمر واشنطون ، تلك المباحثات التى تركزت حول مسائل الشرق الأوسط بصفة عامة والمسألة المصرية بصفة خاصة .

كما قابل سفير مصر بواشنطون ، هنرى بيرود مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط وأعرب له بأن الدوائر

السياسية الأمريكية تعرب عن مخاوفها من أن مصر قد تنتهج سياسة حيادية فى الوقت الراهن نظرا لتعذر ايجاد حل للمسألة المصرية بسبب تشدد بريطانيا فى موقفها ٠

وقد أشار ايدن فى ـ مذكراته ـ الى انه أراد ان يضع عقبة أمام المفاوضات مع مصر فاقترح فى النهاية اضافة (تركيا وايران) الى الدول العربية حتى تعودالقوات البريطانية ثانية الى قاعدة قناة السويس(٨) ٠

وقد اوضحت التصريحات التى ادلى بها كلا الطرفين بعد وقف المفاوضات أن الهوة ازدادت بين الجانبين : فالحكومة المصرية لم تعد تشعر بالحاجة الى مساعدات انجلترا أو حمايتها على حين ان الحكومة الانجليزية لم تشعر بالحاجة الى تعاون مصر والاحتفاظ بصداقتها . وحين صرح الجانب المصرى بانه سيلجأ الى استخدام العنف ، رد الجانب الانجليزى بانه مصمم على مقاومة هذا العنف ٠

وهناك ما يشير الى ان تقارب الولايات المتحدة مع الحكومة المصرية ، يساعد على تفاقم أزمة الخلاف بين الجانبين : المصرى

---

(٨) وجدير بالذكر أن انقسام مجلس الثورة وتلك الأزمة التى عرفت بأزمة مارس ١٩٥٤ قد انتقلت الى أعضاء وفد المفاوضات المصرى والذى كان يرأسه محمد نجيب ، وقد ادرك الجانب البريطانى الأبعاد الخفية لهذا الانقسام ٠

ويفسر موقف بريطانيا بعدم رغبتها فى التوصل الى نتائج ايجابية فى هذه المفاوضات بسبب رغبة الولايات المتحدة ـ التى أوحت الى بريطانيا بذلك ـ بأن يكون هذا الاتفاق باسم أحد الرجلين المتصارعين على السلطة . جمال عبد الناصر ومحمد نجيب ٠ وقد اشرت الى هذا فى بداية هذا الفصل (ثانيا) ٠

والبريطانى اذ كانت الولايات المتحدة تنتهج ذات السياسة التى سلكتها ابان ازمة ايران (١٩٥١) والتى على اثرها خرجت بريطانيا منها خاسرة مع انتصار السياسة الأمريكية .

كما ادلى جمال عبد الناصر بتصريح — عقب توقف المفاوضات — موضحا بان دول الشرق الأوسط هى وحدها المسئولة عن الدفاع عن هذه المنطقة . واذا أرادت الولايات المتحدة الدفاع عن هذه المنطقة . فما عليها الا ان تعزز جيوش الشرق الأوسط . وتساعد دولة على استرداد سيادتها وتدعيم استقلالها وأن ميثاق الضمان الجماعى المعقود بين الدول العربية هو الأساس المنطقى لنظام الدفاع عن الشرق الاوسط .

انتهت ازمة مارس ١٩٥٤ بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب باستئثار الأول بالسلطة وابدت الحكومة رغبتها فى استئناف المفاوضات مع بريطانيا على أساس البدء من النقطة التى توقفت عندها المفاوضات السابقة فى شهر ديسمبر ١٩٥٣ . كما أن الحكومة المصرية أبدت شيئا من التساهل بموافقتها على رأى الجانب البريطانى وهو « وجوب عودة القوات البريطانية الى القاعدة فى حالة حدوث هجوم على تركيا » .

وقبل بدء المفاوضات مع مصر أعلن تشرشل فى مجلس العموم بأنه أصبح يرى أن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية فى مصر وقناة السويس باعتبارها مجرى مائيا عالميا ، وأن الحكومة الأمريكية تبدى اهتماما بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد امتداد الجناح الجنوبى من حلف الاطلنطى الى تركيا » .

وجاء استئناف المفاوضات — فى ١١ يوليو ١٩٥٤ — متمشيا مع الخطة العامة لسياسة الولايات المتحدة الدفاعية فى الشرق

الأوسط ، وعقب توقيع اتفاقية الجلاء توقع دلاس أن عبد الناصر سوف يكون أول المنضمين الى « حلف الحزام الشمالى » ، ولكن عبد الناصر لم يفعل كما توقع دلاس ذلك منه » ، وكان عبد الناصر خلال مباحثات الجلاء قد جعل ايدن ، ودلاس يتوقعان ذلك دون ان يحصل منه الانجليز — ثمنا للجلاء — أو الأمريكيون — ثمنا للوساطة — على التزام خاص . ولكن يبدو ان اصرار الدولتين على الحصول على هذه الضمانات كان يحتمل أن تؤدى الى استحالة التوصل الى اتفاقية الجلاء .

وفيما يلي أهم بنود مضمون هذه الاتفاقية الخاصة بجلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس .

* جلاء القوات البريطانية جلاء تاما خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤(٩) .

* انهاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية فى مصـــــر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

---

(٩) القضية المصرية ١٨٨٢ / ١٩٥٤ ص ٥٧٨ ، ٥٩٢ . اذ ورد نص المادة الرابعة على هذا النحو :

« .. فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على اى دولة تكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشـــترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى ١٣ ابريل ١٩٥٠ او على تركيا تقدم مصر للمملكة المتحدة .. من التسهيلات ماقد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانـــى المصرية فى حدود ماتقتضيه الضرورة القصوى للاغراض سالفة الذكر » .

* **أما المادة الرابعة :** فتؤكد بقاء أجزاء من القاعدة التى كانت للانجليز فى قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال ، وفى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشــــترك بين دول الجامعة العربية (الموقعة فى ١٣/٤/١٩٥٠)(*) أو على تركيا تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ، ويجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا .

* تعرب الحكومتان عن تصــــميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى قناة السويس الموقع عليها فى الآستانة فى ٢٩/١٠/١٨٨٨ .

خامسا : لا يمس الاتفاق الحالى . ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطــــرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد وجدت الولايات المتحدة فى اتفاقية الجلاء نجاحا كبيرا لسياستها ، باعتبار أن مصر أصبحت مرتبطة بحلف الاطلنطى بطريق غير مباشر . وذلك بمقتضى نص الفقرة الخاصة بتركيا . وجاء توقيع اتفاقية الجلاء تكليلا لجهود ايزنهاور ودلاس وضغطهما على بريطانيا .

(*) جامعة الدول العربية ، مجموعة المعاهدات والاتفــــاقيات ، ص ١٨ ــ ٢١ والدول الموقعة على معاهدة الدفاع هى : مصــــر ــ ســــوريا ــ السعودية ــ لبنان ــ اليمن ولكن الاردن وليبيا لم توقعا على هذه المعاهدة برغم أن الأولى انضمت الى الجامعة فى ٢٢/٣/١٩٤٥ والثانية فى ٢٨ / ٣/١٩٥٣ .

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء ، بدأت مفاوضات أخرى بين مصر والولايات المتحدة ، بهدف اقناع عبد الناصر بالاشتراك فى حلف دفاعى عسكرى ضد الاتحاد السوفيتى ، وقبوله ارسال بعثة عسكرية أمريكية الى مصر ، خاصة بعد أن قدمت الحكومة الأمريكية معونة قدرها ٤٠ مليون دولار للمساهمة فى مشاريع التنمية المصرية .

وفى ذلك الوقت كانت ثمة مشاورات واتصالات تجرى بين الدول التى تقع على حدود الاتحاد السوفيتى الجنوبية تركيا - ايران - باكستان - العراق لانشاء ما يسمى « بالحزام الشمالى » ومن ثم شهدت العواصم : واشنطون ، لندن ، أنقرة ، طهران ، بغداد ، كراتشى . نشاطا دبلوماسيا مكثفا فى منتصف عام ١٩٥٤ ، الأمر الذى حدا بأنتونى ايدن الى أن يذهب الى واشنطون - ٢٩ يوليو ١٩٥٤ - للتشاور مع المسئولين الأمريكيين فى كل مشاكل الدفاع عن الشرق الأوسط .

وفى شهر يوليو ١٩٥٤ نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية حديثا لعبد الناصر معلنا أن مصر ستعمل علىتوحيد العالم العربى - عقب تسوية مشكلة قناة سويس بشكل نهائى واننا لاشك سوف نقوم بدورنا لتسوية المشاكل المتعلقة بالدول العربية اذ كان عبد الناصر قد ذهب فيما بعد الى أن التعاون الذى كان يعنيه هو تقوية « الضمان الجماعى العربى » دون أن يتورط فى تحالف مع الغرب .

وفى هذا الصدد يذكر جمال عبد الناصر بقوله : « .. اننا كنا نسعى الى تحقيق هدفين :

أولهما : جلاء جميع القوات الأجنبية عن قاعدة قناة السويس .

ثانيهما : عدم الارتباط بأى حلف للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

ثم قال ان هذه الاتفاقية تنص على عودة الانجليز الى القاعدة اذا حدث اعتداء من قوة خارجية على احدى الدول العربية أو تركيا ٠

كما أكد : أنه اذا حصل اعتداء على احدى الدول العربية فنحن ملزمون بتنفيذ « ميثاق الضمان الجماعى » وذلك بالتعاون مع جميع الدول العربية فى صد هذا العدوان وأظن أنه لامانع من أن يعود الانجليز الى القاعدة للمســاعدة فى صد هذا العدوان أيضا ٠ والنص على عودة هذه القوات لايعنى الدفاع المشترك أو التحالف العســكرى ، ومصــر لا تجبر على أن تخرج للدفاع عن تركيا(١٠) ٠

ويبدو أن موافقة عبد الناصر علىنص المادة الرابعة كان بمثابة مرحلة تكتيكية اذ كان يرى على حد قوله : « أنه يستطيع مجابهة هذه القوات البريطانية اذا ما فكرت فى العودة ثانية للقاعدة ، بينما من الصعب على مصر مجــابهة هذه القوات وهى ماتزال محتلة للقاعدة » ٠

كما ادلى عبد الناصر بحديث لمراسل صــحيفة أسبانية عن المعارضة من بعض المصريين فقال « ٠٠٠ من الطبيعى أن يعارض الاتفاقية البعض ــ خاصة من الأحزاب السياسية التى كانت قائمة

---

(١٠) خطب وتصريحات عبد الناصر ، جـ ١ ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، جاء هذا القول فى الخطاب الذى القاه فى الاحتفال بموكب النور لحجاج التحرير فى ١٩٥٤/٧/٢٩ أى بعد التوقيع بالاحرف الأولى بيومين ٠

ــ أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جـ ٢ « مجتمع جمال عبد الناصر » ص ٣٩ ٠٠ » وقد قبل جمال عبد الناصر هذا النص (المادة الرابعة من اتفاقية الجلاء) تفاديا لأزمات داخلية ومحاولة لتهدئة الاستعمار حتى لا يستغل هذه التناقضات الداخلية التى كانت قائمة ٠

قبل الثورة ــ ممن يخشون أن تستقر الأمور الداخلية ، لأن الاستقرار يقضى على أملهم فى قيام حـــالة من الفوضى تمكنهم من تحقيق أغراضهم السيئة هذه » ٠

اعترض محمد نجيب ــ رئيس الجمهورية الذى لم يحضر هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات على اتفاقية الجلاء التى وقعت بين الجانبين : المصرى والبريطانى فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ ، وأعلن محمد نجيب ــ رئيس الجمهورية ــ بعد ذلك أنه فى رســــــالة منه الى عبد الناصر أبدى أعتراضه على بعض نقاط المعاهدة ولكنه ــ كما قال ــ لم يؤخذ باعتراضاته اذ كان عبد الناصر قد وافق على المعاهدة وهو (برم وكاره) فيما يتعلق « ببند عودة القوات البريطانية الى القاعدة » وهذا البند أصر عليه الجانب البريطانى بايعاز من قادة حلف الاطلنطى وعلى رأسهم أمريكا كاختبار لاتجاه الثورة المصرية ــ بالاضافة الى هذا تحقيق فكرة دلاس « الحزام الشمالى » والذى سبق ان رفضه عبد الناصر فى ١٩٥٣ ٠

واعتبرت الولايات المتحدة أتفاقية الجلاء نجاحا كبيرا لسياستها بوجه خاص وسياسة الغرب بوجه عام ، وبالتالى لم يعد ثمة عائق يحول دون تنفيذ سياستها فى الشرق الأوسط ٠

ــ اعتقدت الحكومة الأمريكية أنها كسبت مصر الى جانبها بتوقيع هذه الاتفاقية التى كانت تناسب مصر ومطالبها القومية فى رحيل القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس ٠

ــ امتثلت بريطانيا منصاعة الى ضــــغوط الولايات المتحدة لتوقيع هذه الاتفاقية بالشكل الذى تراه حكومة واشنطون مناسبا لها أولا ولمصر ثانيا ٠ ثم ان بريطانيا تتخلى عن أهم موقع استراتيجى لها فى الشرق الأوسط ٠

وكتبت صحيفة النيويورك تايمز تقول : ان جلاء حامية السويس هو حالة أخرى من الحالات التى يخرج فيها الانجليز · ويدخل اليها الأمريكيون ··

والحق أن أصـــدقاء الولايات المتحدة قد رحبوا بالاتفاقية وبخاصة تركيا وفرنسا وباكستان وعدوها خطوة كبيرة فى ســـبيل استقرار منطقة الشـــرق الأوســط ، كما كان من أولى نتائج هذه الاتفاقية بالنسبة الى العلاقات بين مصر وانجلترا أن رفعت الحكومة الانجليزية الحظر على تصدير الأسلحة الى مصر الأمر الذى جعل اسرائيل تفزع من هذا . ولهذا عولت — على اثر تولى بن جوريون الحكم — على اتباع خطة جديدة قوامها فرض الصلح على العرب بالقوة ،فقد صرح موسى شاريت فى الكنيست فى ٦ أغسطس ١٩٥٤ بقوله : « بأن معاهدة الجلاء عن مصر معناها أن بريطانيا تتخلى عن اسرائيل وتتركها لمصيرها المحتوم وكأنها ليس لها مكان بين دول الشرق الأوسط ، ووصفت الاتفاقية بأنها قرار بالطرد لم يسبق له مثيل ·

وأنحى — موسى شاريت — باللائمة لا على انجلترا وحدها بل على الولايات المتحدة التى باركت الاتفاقية وبذا تخلت عن مساندة اسرائيل ·

وبذا اعتقدت اســـرائيل أن الدول الغربية تخلت عن البيان المشترك الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ والذى كان يقضى بحظر تصدير الأسلحة الى منطقة الشـــرق الأوســـط والعمل على حفظ الأمن والاستقرار لاسرائيل ·

اعتقد دلاس أنه على عــلاقة طيبة مع عبد الناصــــر ، وأن المصريين مغتبطون بهذه الاتفاقية التى حققت لهم أملا قوميا ، كما اعتقد دلاس كذلك أن بريطانيا لا تقل اغتباطا عن المصريين · اذ أعطت

الاتفاقية الحق لبريطانيا بالبقاء سبع سنوات بقاعدة القناة ، فضلا عن امكانية العودة اليها عملا بالبند الرابع من هذه الاتفاقية .

وواضح أن السـياسة الامريكية كانت مرتاحة الى اتفاقية الجلاء وبخاصة البند الرابع(*) منها المتعلق بعودة القوات البريطانية الى قاعدة القناة فى حالة تهديد تركيا - وهى احدى الدول المنضمة الى حلف الاطلنطى بالحرب - اذ اكد دلاس أن هذا النص يتمشى كثيرا مع سياسة الغرب الدفاعية .

واعتقدت الولايات المتحدة أنه لم يعد ثمة مشكلة تعترض قيام « حلف دفاعى فى الشرق الأوسط » ، وتكون مصر أولى الدول التى تسارع بالانضمام اليه ، وتتبعها بالتالى بقية الدول العربية ، ولهذا قدمت الولايات المتحدة ٤٠ مليون دولار معونة لمصـر (عربونا) لتجاوبها مع السياسية الأمريكية .

ولكن حينما علمت الحكومة المصرية بعزم الولايات المتحدة على تنفيذ « حلف الحزام الشمالى » والذى عرف فيما بعد بحلف بغداد ، راح عبد الناصر يعمل على عدم اشتراك مصر أو الدول العربية الأخرى فى هذا الحلف متمسكا بسـياسته القائمة على الاكتفاء بمعاهدة « الضمان الجماعى العربى » ، وكان هذا الموقف سببا فى التباعد الذى وقع بين مصر والولايات المتحدة بعد توقيع اتفاقية الجلاء على نحو ما سنوضحه بالفصل التالى .

* * *

(*) وهذا نص المادة الرابعة : « تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لايتجزأ من مصر - طريق مائى له اهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاسـتراتيجية وتعربـان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقـع عليها فى ٢٩ اكتوبر ١٨٨٨ » . انظر القضية المصـرية ١٨٨٢/١٩٥٤ ، من ص ٧٨٠ - ٧٨١ .

الفصــل الخامس

مصر ـ أمريكا ومعركة الأحلاف
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦

- أولا : معارضة مصر لحلف بغداد
- ثانيا : العلاقات المصرية ـ الأمريكية بعد قيام حلف بغداد

أولا ـ معارضة مصر لحلف بغداد

اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن توقيع معاهدة الجلاء ـ ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ ـ انتصارا لسياستها الخارجية ، كما رحب بالاتفاقية أصدقاء الولايات المتحدة وبخاصة تركيا وفرنسا وباكستان وعدوها خطوة فى سبيل استقرار منطقة الشرق الأوسط ، وان مرحلة جديدة قد بدأت قوامها تقارب مصر مع الولايات المتحدة .

ورأت حكومة واشنطون ـ عقب توقيع اتفاقية الجلاء ـ أن تضع خطتها الدفاعية عن الشرق الأوسط موضع التنفيذ ، اذ كانت أمريكا ترى أن عقد المعاهدة المصرية ـ البريطانية ليس الا خطوة على طريق اتمام تكوين حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، يشجعها فى ذلك عاملان هما :

* الأول: أن بريطانيا مع تمسكها بقاعدة قناة السويس قبلت مبدأ الجلاء عن القاعدة فى مقابل العودة اليها فى ظروف معينة ، وقبل أن يحدث فراغ فى المنطقة لابد أن تسارع الولايات المتحدة الى ملئه .

※ **الثانى :** اعتقدت الولايات المتحدة – عقب توقيع الاتفاقية – أنها كسبت مصر الى جانبها كما اعتقدت أمريكا أنها ربطت مصر بحلف الاطلنطى – بطـــريق غير مباشر – اذ كانت المادة الرابعة (تجيز) عودة القوات البريطانية الى القاعدة بتناة السويس اذا حدث عدوان على تركيا وهى عضو فى حلف الاطلنطى ٠

وكانت الولايات المتحدة تعتقد ان تركيا – نظـــرا لاعتبارات استراتيجية تتعلق بموقعها وتاريخها بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط – ستكون حجر الزاوية فى اقامة « الحزام الشمالى » بالاضافة الى عدة عوامل أهمها :

- ان تركيا تعد أقوى دولة فى منطقة الشرق الأوسط ، وان قواتها المسلحة تعد جزءا من القوات المسلحة الخاضعة لقيادة حلف شمال الاطلنطى ٠
- تعد تركيا مركزا لحلف البلقان (٢٨ فبراير ١٩٥٣) وهذا الحلف خاص بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ٠
- اعتقدت تركيا أن بامكانها – بمساعدة الغرب لها . خاصـــــة الولايات المتحدة – أن تسـتعيد ماضيها فى منطقة الشـــرق الأوســـط ٠
- كانت تركيا بمثابة همزة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط . ومنطقة غرب أوروبا حيث قيادة حلف شمال الاطلنطى ٠

وعلى هذا فقد بدا ان اتفاقية الجلاء تؤذن بتقارب مصـــر والغرب ، فزارت مصر بعثة تركية على مستوى عال ، وهلل منديس فرانس رئيس الوزراء للاتفاقية ٠ ورغم ذلك فان الحكومة المصـــرية

كانت حساسة لردود الفعل فى داخل مصر وفى بعض انحاء العالم العربى . فقد لاحظ الوفد التركى الذى تباحث مع جمال عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٥٤ انه برغم الفقرة الخاصة بتركيا ، وربما بسببها وبسبب ردود الفعل التى اثارتها فى مصر وسوريا والاردن - كان من الصعب ضم مصر الى الحلف الدفاعى الذى كانت توضع خطوطه العريضة فى انقرة بتشجيع من الولايات المتحدة .

واما الاتحاد السوفيتى فقد هاجم اتفاقية الجلاء معتقدا انها ربطت مصر بطريق غير مباشر بحلف الاطلنطى ، واعتبرت موسكو أن اتفاقية الجلاء ماهى الا خطوة اخرى من خطوات التحـــالف العسكرى الأمريكى البريطانى كما تخوفت من انضــــمام مصر الى سلسلة الاحلاف العسكرية الغربية فى الشرق الأوسط التى يروم الغرب انشاءها .

بينما كان ساسة الولايات المتحدة - حينئذ - يرون انه اذا قدر للشرق الأوسط أن يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى فان هذا يضر بمصالحهم فى المنطقة .

فاذا استولى السوفيت على بترول منطقة الشرق الأوسط ، معنى ذلك سيطرتهم على شريان الحياة للقارة الأوروبية مما يضطر دول غرب أوربا الى الرضوخ للسوفيت ، وبذا تصبح امريكا وجها لوجه أمام عدوها ، الاتحاد السوفيتى .

وكانت الحرب الباردة - حينئذ - قد بلغت درجة عالية من التوتر بسبب النتائج التى انتهت اليها الحرب الكورية (١٩٥٠ / ١٩٥٣) ، الأمر الذى جعل الولايات المتحدة يزداد اهتمامها بمسائل الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، والتى كانت حكومة واشنطون حريصة على دفع الخطر الشـــيوعى عنها باعتبارها منطقة التقاء النظامين المتناهضين : الرأسمالى والشيوعى .

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء ، اعتقد دلاس انه لم يعد امام مصر أى عائق يحول دون انضمامها الى الأحلاف الغربية فى المنطقة وبالتالى تتبعها بعض الدول العربية فى انتهاج ذات السياسة .

اعتقد نورى السعيد انه من المحتمل ان يحدث هذا من جانب مصر ، ومن ثم فقد خشى أن تؤدى السياسة المصرية — عقب اتفاقية الجلاء — الى عزل العراق عن القيام بدوره فى المنطقة وبذا اراد أن يكون له المبادأة بقيام حلف بين العرب والأتراك وهو الحلف الذى ظن نورى السعيد أن جمال عبد الناصر يسعى الى توقيعه ، خاصة بعد أن وضع مقدمة لكتاب عن تركيا ، اذ جاء بهذه المقدمة حديث عن العلاقات التقليدية بين مصر وتركيا .

وجدير بالذكر أن جمال عبد الناصر كان قد جعل الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء مفاوضات الجلاء يتوقعون منه استعدادا للتعاون ، اذ أستقر فى ذهن عبد الناصر ان « الدفاع المشترك » عن الشرق الاوسط يكون عن طريق تقوية التضامن العربى» دون ما حاجة الى التعاون بشكل مباشر مع الغرب أو مع تركيا .

فى حين ان الولايات المتحدة باركت اتفاقية الجلاء — والتى بذل فيها ايزنهاور ووزير خارجيته جهدا فى اتمامها — ومنحت مصر ٤٠ مليون دولار ، وكانت الولايات المتحدة عازمة كذلك على امداد مصر بمساعدات عسكرية واقتصادية طبقا لبرنامج الأمن الأمريكى .

واستبدلت حكومة واشنطون سفيرها جيفرسون كافرى وتعيين هنرى بيرود بدلا منه أعتقادا من ساسة أمريكا انه اقدر على احتواء عبد الناصر لصالح السياسة الأمريكية .

فى ذلك الوقت اندفع عبد الناصر فى حملة عدائية ضد سياسة الغرب فى الشرق الأوسط رافضا أى تعاون مع الغرب خاصة بعد

أن أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا عزمهما على قيام حلف الحزام الشمالى .

وفى الوقت الذى أولت فيه الولايات المتحدة منطقة الشـــرق الأوسط كل اهتمامها كانت دول هذه المنطقة تحاول تحقيق هدفين :

أولهما : التخلص من الاســتعمار الغـــربى : البريطـــانى والفرنسى .

ثانيهما : رفض الانخراط فى أى أحلاف أو معاهدات دفاعية .

هذا فى الوقت الذى كانت فيه سياسة الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط تصطدم بمتناقضـــات حادة وعنيفة (فهناك القومية العربية الرافضة للصهيونية) ، فى الوقت الذى تعهدت فيه الولايات المتحدة وحليفتاها : بريطانيا وفرنسا بحماية أمن وسلامة اسرائيل منذ ١٩٥٠ .

ورأت الولايات المتحدة أن تضع فكرة « الحزام الشمالى » موضع التنفيذ عقب توقيع اتفاقية الجلاء مع مصر ، اذ اعتقد دلاس أن تركيا بموقعها الجغرافى سوف تكون محور الارتكاز فى سياسة الدفاع الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وبذا تصبح تركيا محور ارتكاز لثلاثة أحلاف هى :

- **حلف الاطلنطى** الذى انضمت اليه ١٩٥١ .

- **حلف البلقان** وهو القائم بين تركيا واليونان وتعمل الولايات المتحدة على ضم يوغسلافيا اليه .

- **حلف « الحزام الشمالى »** والذى يضــــم كلا من : تركيا وايران والعراق وباكستان وبعد أن اكتملت حلقات حلف الاطلنطى بانضمام تركيا واليونان رؤى ربطه بحلف جنوب شرق آسيا (السيتو) SETO وتم ذلك فى مايو ١٩٥٤ حين وقعت تركيا وباكستان ميثاق تحالف · وهكذا لم يبق لاستكمال خطة « الاحتواء » برمتها سوى ايران والدول العربية وبخاصــة العراق وســـوريا ولبنان والاردن ·

أعلنت حكومة العراق فى ٢٥ ابريل ١٩٥٤ انها ســـتتلقى المساعدات الأمريكية هى الأخرى فى وقت كان نورى السعيد قد تلقف فكرة « الحزام الشمالى » التى وجدها بديلا للمشروعين : (سوريا الكبرى والهلال الخصيب) اللذين باءا بالفشل وفى أواخر عام ١٩٥٤ لم يعد نورى السعيد مستعدا لأن يكون تابعا لسياسة عبد الناصر فى منطقة الشرق الأوسط لاعتبارين :

* **الأول :** أن عبد الناصر يقف من الغرب موقف العداء ، بينما يقف نورى السعيد موقف الصـــديق ، ولذلك فطبيعة الرجلين مختلفة ، فسياسة عبد الناصر جاءت معبرة عن آمال الشعوب العربية ، بينما كان لنورى السعيد موقف آخر من فكرة الوحدة العربية ·

اذ كان نورى السعيد قد زار مصر فى غضـــون عام ١٩٥٢ والتقى بمحمد نجيب وجمال عبد الناصر وكان يحمل معه مشروعا يتضمن فكرة باتحاد الدول العربية على النحو التالى :

- **الســـودان ومصر**

- **تونس والجزائر والمغرب**

– السعودية واليمن ومنطقة الخليج العربى .

ولكن نورى السعيد لم يجد صدرا مفتوحا لمناقشة مشروعه الذى كان يروج لها كثيرا حتى يتمكن من تحقيق أحلامه الشخصية . اذ من المعتقد أن مثل هذه الأفكار كانت بايعاز من الغرب خاصة الولايات المتحدة .

* **الثانى :** كما أن نورى السعيد كان يسعى دائما الى تجميع قوى العرب بتأييد انجلترا ، ابتداء من مشروع الهلال الخصيب وانتهاء بحلف بغداد ، فى حين كان عبد الناصر يسعى الى تخليص العرب من الاستعمار الغربى ، ويحاول أن ينجو بالشرق الأوسط من الارتماء فى شباك أحد المعسكرين بالتمسك بالحياد الايجابى بين هذين المعسكرين . الأمر الذى حدا بمصر أن تناهض بشدة فكرة قيام حلف الحزام الشمالى ، وتثير ثائرة العرب ضد السياسة الغربية فى الشرق الأوسط والكشف عن السياسة الاستعمارية فى المنطقة .

ولم تكن مصر وحدها هى التى تناهض سياسة العراق الموالية للغرب ، انما كانت هناك مقاومة لهذه السياسة من داخل العراق نفسه وذلك من جانب بعض الأحزاب السياسية المعارضة للحيلولة دون انضمام العراق الى حلف الحزام الشمالى ، أو أية أحلاف أخرى .

وسبق للولايات المتحدة أن عقدت سلسلة من الاتفاقات الثنائية خلال الفترة من ابريل ١٩٥٤ الى ابريل ١٩٥٥ بين الولايات المتحدة وكل من : العراق وباكستان وايران . ولقد نصت هذه المعاهدات الثنائية « معاهدة تبادل الخبرة الفنية » بما فى ذلك مع العراق

« على تزويده بالأسلحة بشرط استخدامها فى أغراض الدفاع اذا ما وقع أعتداء خارجى ٠

وحتى لا تكون هذه المعاهدات الثنائية غير متناقضة مع البيان الثلاثى (٢٥ مايو ١٩٥٠) فقد تعهدت الدول المتحالفة مع الولايات بعدم استخدام هذا السلاح الا فى حالة الدفاع عن النفس لصد أى عدوان خارجى مقابل أن يكرس العراق كل موارده الاقتصـــادية والبشـــرية من أجل الدفاع عن العالم الحر ٠ كما يتعهد العراق ــ وكذلك بقية الدول الأخرى ــ ان يقدم للولايات المتحدة وللدول التى تعنيها « بالاتفاق المتبادل » جميع المواد الخام التى تزيد على حاجته (والمقصود بذلك البترول) . كما يتعهد ــ العراق ــ بعدم نقل ملكية الأسلحة ــ الممنوحة له ــ الى طرف آخر ٠

وهذه المعاهدات الأمريكية الثنائية جاءت فى أعقاب ميثاق آخر عقد بين باكستان وتركيا بايعاز من الولايات المتحدة ٠

وقد هاجمت مصر بشدة هذه السلسلة من الأحلاف العسكرية الغربية ، « ان مجرد تفكير أى بلد عربى فى الانضمام الى حلف : تركيا ــ باكستان ــ هو هدم لوحدة الدول العربية ــ ويهدف ربط هذا البلد بسياسة الاستعمار الغربى : الانجليزى والأمريكى ، وبذا يعد هذا التحالف ضد مصلحة بلدان جامعة الدول العربية ٠

ولمواجهة الضغط الأمريكى على مصر لجأت مصر الى ثلاث وسائل هى

أولا : تكوين جيش قوى يستطيع الوقوف أمام قوة اسرائيل المتزايدة وكانت تعد أداة الضغط الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط ٠

ثانيا : تخليص الاقتصاد المصرى من السيطرة الغربية ، المتمثلة فى شركات الاحتكارات .

ثالثا : الالتزام بسياسة الحياد الايجابى فى مواجهة ضغوط الولايات المتحدة وعلى مصر بصفة خاصة .

وجدير بالذكر ان فكرة انشاء « الحزام الشمالى » طرحت على بساط البحث فى مؤتمر واشنطون - الأول - فى ٥ مارس ١٩٥٣ بين الولايات المتحدة وبريطانيا اذ كان الرئيس ايزنهاور - باعتباره رجلا عسكريا - « قد رأى خطر الشيوعية يهدد الأمن الأمريكى ، وكان يرى ان الدفاع الصحيح ضدها هو الدفاع العسكرى عن طريق الأحلاف مثل : شمال الاطلنطى والبلقان . وعن طريق تحالفات مشابهة من أجزاء أخرى من العالم ، كانت معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط أولى الخطوات التى يريد ايزنهاور تنفيذها ، وتحمس جون فوستر دلاس لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ .

فقد اجتمع الرئيس ايزنهاور فى ٥ مارس بانتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا حينذاك وجون فوستر دلاس Dulles لمناقشة مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وهذه المسألة كانت تعنى بالنسبة لايزنهاور ايجاد حلف للدفاع عن المنطقة فى حين تعنى بالنسبة لايدن الاحتفاظ لبريطانيا ببعض القواعد فى الشرق الأوسط لاستعمالها فى حالات نشوب أعمال عدوانية محلية ضد نفوذها فى المنطقة .

وبرغم اختلاف وجهتى النظر الأمريكية والبريطانية حول مفهوم الدفاع عن الشرق الأوسط فان سياسة الحكومتين اتفقت حول أهمية مصر الاستراتيجية فى انجاح هذه السياسة . فبدون مصر لايمكن لهما تنفيذ هذا المخطط واتفقتا أيضا على أهمية مصر فى المنطقة وهى ترجع الى عدة عوامل .

وعقب زيارة دلاس لدول المنطقة ــ فى مايو ١٩٥٣ ــ أصبح أكثر اقتناعا بأن أى نظام الدفاع لابد أن ينبع من داخل المنطقة ولن يفرض عليها فرضا ، كما أدرك دلاس أن ارتباط الولايات المتحدة بالسياسة البريطانية والفرنسية ، واسرائيل أمر غير مرغوب فيه من قبل شعوب منطقة الشرق الأوسط ٠

وواصل دلاس تنفيذ سياسته فى ضرورة اقامة حلف الحزام الشمالى ٠

أرسلت مصر صلاح سالم وزير الارشاد القومى مبعوثا خاصا الى نورى السعيد لمحاولة اثنائه عن سياسته ، وقابل نورى السعيد فى « سرسنك » أحد مصايف العراق الشمالية ٠ وكانت مهمة صلاح سالم هى محاولة اقناعه بعدم اشتراك العراق فى هذا الحلف خشية أن ذلك يغرى دولا عربية أخرى بالانضمام اليه ، مما يعرض المنطقة لأتون الحرب الباردة بين المعسكرين ٠

وعاد صلاح سالم ــ المبعوث المصرى ــ دون أن يتوصل الى أى نتيجة مع نورى السعيد الذى صمم على الحاق العراق « بالحزام الشمالى » ، وأن يزج به فى السياسة الغربية القائمة على درء الخطر الشيوعى كما يزعم ساسة الغرب خاصة ساسة الولايات المتحدة الذين كانوا يجسمون هذا الخطر ــ حينئذ ــ لتبرير سياسة الأحلاف ٠

وان كان صلاح سالم قد أوضح للمسئولين العرب ومنهم نورى السعيد ، ان مصلحة البلاد العربية لا تتحقق الا باتباع هذه المبادىء :

ــ رفض الأحلاف العسكرية ٠

– توحيد السياسة العربية الخارجية والتى تمس مستقبل شعوب المنطقة ٠

– تحويل الضمان الجماعى العربى الى حقيقة واقعة وتدعيمه بواسطة الدول العربية بنفسها ٠

– دعم جامعة الدول العربية واتاحة جميع الامكانيات التى تجعلها جديرة بمكانتها لدى الشعوب ٠

حضر نورى السعيد الى القاهرة فى سبتمبر ١٩٤٥ – فى جولة فى الدول العربية – لاقناع عبد الناصر الذى كان يعارض أى تحالف بين أى دولة عضو فى ميثاق « الضمان الجماعى العربى » مع أية دولة أجنبية ٠

ولم يقتنع عبد الناصر بوجة نظر نورى السعيد بأن العراق مهدد من قبل الاتحاد السوفيتى وهذا مجرد ادعاء – حينئذ – من قبل نورى السعيد حتى يبرر تحالفه مع الغرب وانضمام العراق الى حلف الحزام الشمالى(١) ٠

---

(١) محمد سعد الدين زايد : مطبوعات مجلة المدفعية المشكلات الحديثة فى الشرق الأوسط ، محاضرة جمال عبد الناصر فى الموسم الثقافى للقوات المسلحة عن سياسة مصر الخارجية ، ص ١ – ١٧ ٠

وفى هذا اللقاء بين جمال عبد الناصر ونورى السعيد جرى الحديث التالى : –

– عبد الناصر : كيف يمكن تقوية ميثاق الضمان الجماعى ؟

– نورى السعيد : أرى ان تستدعى سفيرى بريطانيا والولايات المتحدة وتطلب منهما اننا نريد تقوية ميثاق الضمان الجماعى » ثم تنتظر لترى اقتراحات الدولتين ٠ =

انعقد مجلس وزراء خارجية الدول العربية ــ بناء على طلب من مصر ــ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٤ ، واجتمع عبد الناصر بالوزراء العرب وأكد لهم « ان ســـياسة الدول العربية يجب أن تقوم على أساس تدعيم « ميثاق الضمان الجماعى العربى » وجعله أداة فعالة ، ثم العمل على تقوية الجامعة العربية ودعمها ·

تباحث وزراء الخارجية خلال عدة جلســـات ، واتفقوا على العودة الى حكوماتهم للتشاور على أن يستانفوا اجتماعاتهم فى ٢٢ يناير ١٩٥٥ ·

وقبل أن ينعقد مجلس رؤساء الوزارات العربية فى الموعد المحدد، وردت أنباء من العراق تؤكد أن نورى السعيد أعلن رسميا تصميمه

=

ــ عبد الناصر : انى اعترض على هذا الاقتراح ·

ــ نورى السعيد : اقترح أن نضم الى ميثاق الضمان الجماعى العربى دولة باكستان ·

ــ عبد الناصر : أرفض هذا الاقتراح ·

ــ نورى السعيد : اقترح ضم تركيا ·

ــ عبد الناصر : أرفض هذا الاقتراح أيضا ·

ــ نورى السعيد : لاداعى ان نتحالف مع تركيا ، نحن نتحالف مع من يستطيع أن ينجدنا فعلا ، أى مع أمريكا وانجلترا ثم اضاف الى حديثه قوله : « نتحالف مع أمريكا وانجلترا وايران وباكستان ــ وبذلك توسع دائرة الضمان الجماعى ، وبذلك تضمن مسالة التسليح ، لأن فى الواقع ان فكرة القومية العربية ــ التى تتحدث عنها فكرة غير عملية ــ ماهى الاردن ؟ أو سوريا ؟ وماهم العرب جميعا ، كلام لا أؤمن به » ؟

عبد الناصر : ان هذا الطريق لاتستطيع ان تسير فيه ، اننا نعتبر اشراك دولة من الدول الكبرى فى هذا المشروع يحد من موجة التحرر التى تسير فيها ، اننا نريد أن نأخذ وضعنا ، نريد تقوية شخصيتنا ·

نريد الدفاع ان ينبعث من داخل هذه المنطقة ·

على توقيع التحالف مع تركيا مهمـا كان موقف الدول العـــربية الأخرى ٠

ولكن هناك حقيقتين جعلتا نورى السعيد يمضى فى طريقه :

* **أولاهما :** البند الخاص بتركيا فى الاتفاقية المصرية ـ البريطانية والذى بمقتضاه يحق للقوات البريطانية العودة الى قاعدة قناة الســـويس فى حالة حدوث هجـوم على تركيا ٠

* **ثانيتهما :** الادعاء بان مبعوث عبد الناصر الشخصى ـ صلاح سالم ـ قد أعلن موافقته على انضمام العراق الى حلف تركيا ، وهذا تحريف للواقع اذ عندما شـــرع نورى السعيد فى شـــهر سبتمبر ١٩٥٤ فى جولة لزيارة الدول العربية للترويج لمشروعه بهدف اقناع الدول العربية بجدواه ٠

وتولى عبد الناصر تصحيح أى انطباع خاطىء يدعيه نورى السعيد(٢) ٠

وفى أوائل عام ١٩٥٥ قام منديس فرانس رئيس وزراء تركيا بزيارة للعراق ، وأعلنت اثر انتهاء الزيارة عزمهما لتوقيع « ميثاق

---

(٢) « ٠٠ وأكد موسى العابد وزير خارجية العراق لعبد الناصر ـ فى ديسمبر ١٩٥٤ ـ ابان اجتماع وزراء خارجية الدول العربية بالقاهرة بأن العراق لن يدخل فى أية احلاف دون موافقة مسبقة من الدول العربية ، وكان نورى السعيد سبق له أن اكد ذلك الاتجاه اثناء جولته فى الدول العربية واثناء مقابلته مع عبد الناصر ٠

للتعاون المشترك » ويكون مفتوحا لجميع دول المنطقة · نظرا لحرص الدولتين : الولايات المتحدة وبريطانيا على مصـــالحهما فى منطقة الشرق الأوسط · ورأت حكومة الدولتين عدم الاشتراك فى الاعلان عن حلف « الحزام الشمالى » اذ لم تشأ الولايات المتحدة أن تظهر أمام الرأى العام العربى بأنها ضالعة فى فرض هذا الحلف على المنطقة حتى لا تنفر منها دول المنطقة ، وتقف مصـــر منها موقف المعارضة · اذ كانت حكومة واشنطون حريصة على كسب مصر الى جانبها كى تستطيع الولايات المتحدة أن تستأثر بفرض نفوذها على بقية الدول التى تقع الى الجنوب من حلف « الحزام الشمالى » ، لتؤلف من هذه الدولة (أجنحة) للحلف تكون له بمثـــابة عمق استراتيجى ·

كما ان انجلترا لم تشأ أن تكشف القناع عن دورها الحقيقى فى انشاء هذا الحلف حرصا منها على مصالحها فى المنطقة ، ومن المعلوم انه اذا كانت خطة انشاء حلف الحزام الشمالى ترجع الى أفكار دلاس وسياسته ، فان انتونى ايدن هو الأداة المنفذة ·

ورغم اتحاد الولايات المتحدة وبريطانيا فى مواجهة التغلغل الشيوعى فى الشرق الأوسط الا أن خططهما تتعارض أحيانا ، مما أدى فى النهاية الى فشل هذه السياسة فى المنطقة · اذ كانت بريطانيا ترى استغلال مشروعات الدفاع الغربية لانقاذ ما يمكن انقاذه من نفوذها فى المنطقة · كما اعتقدت بريطانيا أنها تستطيع المحافظة على مصالحها فى المنطقة عن طريق المعاهدات القائمة وكذلك التسهيلات العسكرية مع بعض الدول العربية ·

وكان هذا الاتجاه البريطانى يتعارض مع وجهة النظر الأمريكية

الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط ، وهى وجهة النظر التى كانت تضيق بالمواقع التى مازالت فى يد بريطانيا ، ومن محاولاتها المتكررة - بعد الحرب العالمية الثانية - عقد معاهدات دفاع ثنائية حتى يمكن أن تقيم مع نفوذ أمريكا توازنا فى المنطقة ٠

وكانت بريطانيا منذ توقيع اتفاقية ١٩٥٤ مع مصر ترى أن لاشيء يعترض سعيها الى استعادة زمام المبادرة فى الشرق الأوسط . وحين لمست تردد القاهرة فى الانضمام الى الأحلاف قررت أن عدم اشتراك مصر لا يجب أن يعرقل مشروعاتها فاستقر قرارها على أن يكون ركيزة للمشروعات الغربية فى الشرق الأوسط ٠

ولما كان الاتحاد السوفيتى - فى ذلك الوقت - قد قرر عقب وفاة ستالين فى ٦ مارس سنة ١٩٥٣ - الخروج الى ما وراء الستار الحديدى الذى فرضه عليه ستالين ٠ وقرر القادة الجدد للاتحاد السوفيتى انتهاج سياسة أكثر مرونة ، ونبذ سياسة التحفظ السابقة التى التزم بها ستالين ازاء منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذى جعل تركيا نتيجة لهذه السياسة - تحلم باستعادة أمجاد امبراطوريتها السابقة ونفوذها فى الشرق الأوسط ، ومن ثم قرر خلفاء ستالين انتهاج سياسة جديدة تقوم على مناصرة القومية العربية باعتبارها تعمل على تحرير المنطقة من الاستعمار الغربى ، وتتصدى لسياسة الاستعمار الجديد المتمثل فى السياسة الأمريكية فى المنطقة ، ولهذا أسقط الاتحاد السوفيتى عن نفسه هذه النزعة الاقليمية الضيقة ، وبدأ غير موقفه من « القومية العـــــربية » التى كان ينـــادى بها عبد الناصر ، بل أصبح الاتحاد السوفيتى يدافع عنها ضد السياسة الغربية ٠ وبذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط احدى جبهات الحرب

الباردة بين المعسكرين . وعلى وجه الخصوص عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦(٣) .

وحقيقة كانت سياسة عبد الناصر – حينئذ – تتفق مع سياسة الاتحاد السوفيتي ، اذ أدلى بحديث لمندوب مجلة أمريكية مؤكدا : ان العرب يخشون الوقوع تحت السيطرة الغربية وخوفهم هذا يجعل من الأفضل أن تترك للعرب حرية الدفاع عن انفسهم دون تدخل من الخارج – هذا في حالة حدوث عدوان مسلح على دول الشرق الأوسط .

وأكد عبدالناصر : بأنه قد سبق أن أكد لدلاس – أثناء زيارته لمصر في مايو ١٩٥٣ أن فرض اى نظام من هذا النوع سيعود باضرار بالغة على الجميع ، لأنه سيهيىء الفرصة أمام العناصر الشيوعية في مصر لاثارة الحقد والكراهية ضده ، كما أنه يعتقد أن حكومة الرئيس ايزنهاور أكثر تفهما لهذه المشاكل خاصة مشكلة اسرائيل مع العرب .

* * *

---

(٣) ومن المعلوم ان سياسة جوزيف ستالين كانت قائمة على اساس العقيدة الايدولوجية أولا ثم تتبعها العلاقات ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية وذلك حتى يضمن صداقة وولاء هذا البلد أو ذاك ، ولكن خلفاء ستالين راوا خطا هذه السياسة التى تتسم بالتزمت الشديد ، ومن ثم فهى ضد منطقة الشرق الاوسط حيث القومية العربية ، والدين الاسلامى ولذلك انتهجوا سياسة تقوم على تقديم العلاقات بين البلدين أولا ثم تاتى بعد ذلك العقيدة الايدولوجية كمرحلة تالية .

ثانيا العلاقات المصرية ـ الأمريكية بعد قيام حلف بغداد

أيدت بريطانيا حلف بغداد التى كانت ترى أن الفرصة مازالت مواتية لانضمام بعض دول الشرق الأوسط اليه مثل : باكستان وايران والاردن ، كما رأت بريطانيا فى تأييدها لحلف بغداد ، البديل لمعاهدتها مع العراق التى قرب انتهاء اجلها ٠

وازاء رفض مصر لسياسة الأحلاف فى الشرق الأوسط ، لم يكن أمام بريطانيا والولايات المتحدة الا فرض سياستهما متخذين من العراق وتركيا أداة لتنفيذها ٠

كما تمثلت خطة أمريكا الدفاعية فى الشرق الأوسط ، بقيام حلف بغداد ليكون بمثابة العمق الاستراتيجى لحلفى : شمال الاطلنطى ، وجنوب شرق آسيا على أن تترك لبريطانيا ـ بحكم ارتباطها تاريخيا بالمنطقة ـ مهمة التنفيذ ٠

لقد لعبت الولايات المتحدة دورا بارزا فى الايحاء لبريطانيا فى

العمل على انشائه وتركت مهمة التنفيذ لبريطانيا • على أن الولايات المتحدة لم تشأ أن تشترك علنا فى حلف بغداد ، حرصا منها على مصـــالحها فى المنطقة ، وأن تظـــل محتفظة بعلاقاتها مع الدول العربية •

فضلا عن أن الولايات المتحدة رأت أن تكون بمنأى ــ خاصة فى المراحل الأولى لانشاء الحلف ــ حتى تتولى هى مهمة احتواء دول المنطقة فى الداخل ، وحتى تستطيع ان تنشىء أحلافا أخرى تكون بمثابة روافد لأحلافها الكبرى ، حلف الاطلنطى ، جنوب شرق آسيا وحلف بغداد ، وهذه الخطة الاستراتيجية السياسية كما ذكرها انتونى ايدن متمثلة فى الخطة التالية :

محاولة اقناع مصر بالانضمام الى الحلف لكى يسهل بعد ذلك ضم بقية الدول العربية الأخرى مثل : سوريا ، الاردن ولبنان ويكون هذا الجناح بمثابة عمق استراتيجى لحلف بغداد وينتهى هذا الجناح فى القاهرة ، حيث تبدأ حلقة أخرى متممة له من ناحية الغرب على طول امتداد الساحل الشمالى لأفريقيا حتى المحيط الاطلنطى •

وهذا الجناح الافريقى يشمل كلا من : ليبيا ــ تونس ــ الجزائر والمغرب ويكون هذا الرافد بمثابة عمق استراتيجى لحلف الاطلنطى من ناحية الجنوب ، والدرع الواقى لحماية أفريقيا من تســـرب الشيوعية من ناحية الشمال ، اذ توجد أحزاب شيوعية فى كل من : ايطاليا ــ أسبانيا ــ البرتغال ــ اليونان فى وقت وقعت بين الحكومة الأمريكية والليبية اتفاقا يقضى بتأجير بعض القواعد الجوية فى طرابلس وبرقة للقوات الجوية الأمريكية •

ولهذه الاعتبارات الاستراتيجية أصبح «حزام أفريقيا الشمالية» مرتبطا بدخول القاهرة فيه معتمدة فى ذلك على العديد من القواعد

الغربية المنتشـــرة على امتداد هذا الســـاحل . ولهذا لم يكن فى استطاعة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا اشراك فرنسا معهما ، اذ ان سياستها فى منطقة (شمال أفريقيا) كانت تمثل نقطة ضعف فى نظر الحليفتين مما دفع فرنسا الى عدم التعاون معهما فى قضايا الشرق الأوسط اذ ان فرنسا غضبت نتيجة لتجاهلها الذى اعتبرته تجاهلا لمصالحها بصفة عامة ، وقد أدى هذا الاستبعاد الى فقدان حماستها للاشتراك مع حليفتيها فى كثير من المواقف وبالتالى وثقت صلتها مع اسرائيل ، مستغلة فى ذلك التناقضات السياسية التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط وتلك الصراعات الحادة التى تموج بها المنطقة فى ذلك الحين .

وبالرغم من توزيع الأدوار بين حكومتى لندن وواشـــنطون - على حد قول ايدن - فان الحكومة البريطانية كانت (قلقة) من تردد الولايات المتحدة فى الانضـــمام الى حلف بغداد ، اذ ظلت الولايات المتحدة تتحرك من (خلف ستار) حتى لا تثير الرأى العام العربى ضدها - منذ البداية - وهذا يعطى الفرصة للاتحاد السوفيتى لاستغلال عداء العرب للغرب لصالحه ، بل ان الاتحاد السوفيتى يتخذ من سياسة أمريكا حجة لنشر نفوذه فى المنطقة .

وأثناء انعقاد مؤتمر - جنيف - يونيه ١٩٥٥ -(*) أوضح دلاس لايدن : بأن الولايات المتحدة لم تشأ أن تنضم عضوا عاملا

(*) عقد مؤتمر جنيف فى ١٨ يونيه ١٩٥٥ لبحث المشكلة الالمانية ، وقد حضر هذا المؤتمر : ايزنهاور وبولجانين وخروتشوف ، وايدن ، ودلاس ، ومكميلان ومولوتوف . وان كان المؤتمر لم يستطع التوصل الى حل المشكلة الالمانية .

الى حلف بغداد في الوقت الراهن رغبة منها في المحافظة على الحياد بين العرب واسرائيل ، اذ كانت اسرائيل تشك في ابعاد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي رأت في حلف بغداد ـ الذي تؤيده أمريكا ـ تهديدا لسلامتها وتقوية للعرب • ولهذه التناقضات بين دول منطقة الشرق الأوسط والخلاف بين الحلفاء ولد الحلف ضعيفا ، خاصة لعدم اشتراك الدول العربية باستثناء العراق •

ولقد أوضح دلاس لايدن ـ في اكثر من مناسبة ـ أن الولايات المتحدة لم تشأ الانضمام الى حلف بغداد في الوقت الراهن ، وموقف الولايات المتحدة من حلف بغداد جعل ايدن يعتقد أن جيفرسون كافري السفير الأمريكي في القاهرة هو الذي يوعز الى عبدالناصر بعدم الانضمام الى الحلف اذ كانت الولايات المتحدة ـ حينئذ ـ تراقب وتتابع باهتمام سـياسة مصر الداخلية وتحاول أن تتفهم حقيقـة موقف عبد الناصـر • وكانت ترى في برامج التنمية الاقتصادية المصرية ما يثير انتباه الاتحاد السوفيتي في وقت كانت حكومة واشنطون تأمل في احتواء عبد الناصر من خلال المسائل الواردة في ملف العلاقات المصرية ـ الأمريكية المتمثلة في : طلب مصر تسليح الجيش ، ومساهمة الولايات المتحدة في بناء مشروع السد العالي •

كما أن الولايات المتحدة لم تشأ أن تضـغط على الحكومة المصرية حتى لا تدفعها دفعا الى الاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي ، أو التمسك بسياسة الحياد الايجابي •

وبرغم قلق بريطانيا من موقف الولايات المتحدة ، تجاه حلف بغداد فقد التزمت حكومة واشـنطون بالصـمت ازاء سـياسة عبد الناصر المناهضة لسياسة الغرب في المنطقة اذ اعتقد ايدن أن

يوجد ثمة تنسيق بين سياستى القاهرة وواشنطون ـ بهدف احراج السياسة البريطانية فى المنطقة ٠

ويرجع ايدن هذا التعاطف بين السياستين نتيجة تلك التقارير التى كان يبعث بها جيفرسون كافرى من القاهرة الى واشنطون ، **والتى كان يشير فيها بضرورة التغاضى عن معارضة** عبد الناصر العنيفة لحلف بغداد ، ويطالب كافرى ايضا باستجابة واشنطون لمطالب عبد الناصر من السلاح الذىكان يلح فى طلبه من الولايات المتحدة ، **كما أشار كافرى فى تقاريره بضرورة مساهمة الولايات المتحدة فى مشروع السد العالى** ٠

آثرت الولايات المتحدة ـ حينئذ ـ التزام الصمت أمام مواقف عبد الناصر العنيفة ضد الغرب متجاوزة له عن ذلك ، باعتبار أن سياسة عبد الناصر ـ **فى نظر السياسيين الأمريكيين هدفها الاستهلاك** المحلى وانها سياسة مرحلية ، مقدرين متاعبه الداخلية التى كان يواجهها حينئذ ٠

فى حين ترك موقف عبد الناصر ـ من السياسة الغربية ـ **أثرا عميقا** من الشك والريبة فى نفس ايدن الذىكان لوقت قريب متفائلا بمستقبل العلاقات المصرية ـ البريطانية ٠

ومن المحتمل أن هدف الولايات المتحدة من هذا التردد المتعمد هو **تفجير طاقات الحركة الوطنية ضد النفوذ البريطانى فى المنطقة العربية** ، لاستغلال الموقف فى النهاية لصالحها ، خاصة فى العواصم التى كانت معادية لفكرة انشاء الحلف وعلى رأسها القاهرة ٠

وإذا كانت بريطانيا تعتقد أن سياسة الولايات المتحدة

ـ حينئذ ـ اتسمت بالتردد بينما كانت الحكومة الأمريكية مشغولة بأمرين :

الأول : تدعيم نفوذها فى الدول العـــربية التى تقع جنوب « الحزام الشمالى » فى قلب الوطن العربى .

* **الثانى** : كانت مشغولة ايضـــا بتدعيم نفوذها وملء الفراغ الذى خلفه انسحاب بريطانيا وفرنســـا من منطقة جنوب شرق آسيا ومواجهة الخطر الشيوعى فى تلك المنطقة خاصة قبل عقد مؤتمر جنيف ١٩٥٤ .

وكانت سياسة الحكومة الامريكية فى مطلع ١٩٥٥ تقوم على مرتكزين أساسيين هما :

التحالفات العسكرية والقوة النووية وكانت منطقة الشـــرق الأوسط تمثل اهمية استراتيجية فى نظر العسكريين الأمريكيين .

كما ان الولايات المتحدة لم تشا ان تكون عضوا عاملا فى حلف بغداد الذى اعلن ميثاقه بين تركيا والعراق حرصـــا من حكومة واشنطون على الاحتفاظ بعلاقات قوية مع مصـــر وســـوريا والسعودية باعتبار أن هذه الدول الثلاث تشكل القوة الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط .

فى ذلك الوقت كانت ســياسة مصـــر الخارجية تقوم على دعامتين :

ـ مناهضة الأحلاف فى الشرق الأوسط .

ـ الدعوة الى انتهاج سياسة الحياد الايجابى .

عقد بالقاهرة فى ٢٢ يناير اجتماع لرؤساء وزارات الدول الأعضاء فى ميثاق الضـــمان الجماعى العربى . واعتذر نورى السعيد عن الحضور . وأرسل وفدا عراقيا لحضور هذا المؤتمر فى الوقت الذى أعلن فيه نورى السعيد تصميمه على المضى فى سياسته مهما كان موقف الدول العربية المعارضة له .

وقبل أن ينعقد مؤتمر القاهرة كان نورى السعيد ومنديس فرانس أعلنا فى ١٧ يناير ١٩٥٥ أن ميثاقا للمساعدة المتبادلة سيتم التوقيع عليه قريبا بين الدولتين . وأثار البيان عاصفة من ردود الفعل فى عواصـم العـالم العربى وفى مصـــر على وجه الخصوص .

أصر عبد الناصر خلال مناقشات المؤتمر المنعقد بالقاهرة على اتخاذ قرار ينص فيه على أن الأحلاف العسكرية التى يعقدها أعضاء الجامعة خارجا عنها منافية لميثاق الجامعة والتضـــامن العربى المشترك ، مع ادانة حكومة العراق لرغبتها فى التوقيع على حلف مع تركيا .

كما طالب بعض الأعضاء بسحب عضوية العراق من الجامعة العربية ، ولكن البعض الآخر اقترح عوضا عن ذلك تشكيل لجنة رباعية من رؤساء سوريا ولبنان والاردن ومصر (صلاح سالم) توفد للتوسط .

واســـتمرت اللجنة تناقش نورى السعيد من ٣١ يناير الى ٢ فبراير دون التوصل الى نتيجة .

وأثناء مناقشات اللجنة مع نورى السعيد أعلن فى ٣٠ يناير ١٩٥٥ بأنه سينسحب من الجامعة العربية اذا استنكرت الجامعة العربية سياسته . كما أعلن صلاح سالم فى ٧ فبراير ١٩٥٥ بأن

مصر ستنفصل عن الجامعة اذا أصر نوري السعيد على سياسته بتوقيع حلف مع تركيا . وفي اليوم التالي اعلنت السعودية أنها ستنتهج سياسة مصر في هذه الآونة . واقترحت لبنان - انقاذا للموقف المتدهور - عقد اجتماع بين نوري السعيد وجمال عبد الناصر الذي رفض هذا الاقتراح .

كما عبر نوري السعيد - في تلك الآونة - عن أمله في انضمام بريطانيا والولايات المتحدة الى المعاهدة بالاضافة الى باكستان وايران ، في حين صرحت الولايات المتحدة بان المعونات العسكرية سوف تتدفق على الدول الأعضاء في الحلف . واثرت واشنطون التريث - بعض الوقت - حتى تهدأ المشاعر الملتهبة في الشرق الأوسط . كما خشيت اثارة غضب الشعوب الآسيوية الافريقية التي عزمت على عقد مؤتمر باندونج في ابريل ١٩٥٥ .

ردت مصر على حلف بغداد بعقد حلف عسكري مع سوريا والسعودية واليمن ، أطلق عليه اسم « الحزام الجنوبي » في مقابل « الحزام الشمالي » وهو الاسم الاصلي لحلف بغداد . وكان هذا الحلف بديلا عن « اتفاقية الدفاع العربي المشترك » التي عقدتها مجموعة من الدول العربية في شهر ابريل ١٩٥٠ ولاشك أن « اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي كانت قد أصبحت غير ذات موضوع بعد انضمام العراق الى حلف بغداد وانها كانت تحتاج الى اعادة صياغة . وان الدول العربية تحتاج الى اعادة تنظيم من جديد وفي ظل الظروف التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط(٤) .

---

(٤) وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية وقعت أولا بين مصر وسوريا في ٢٠ اكتوبر ١٩٥٥ وتلتها اتفاقية بين مصر والسعودية في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ وفي ١١ ابريل ١٩٥٦ انضمت اليمن الى الاتفاقية المصرية السعودية .

ونجحت الولايات المتحدة فى اتخاذ بريطانيا • أداة لقيام حلف بغداد • وأدركت مصر ان خطر هذا الحلف على استقلالها اشــد من الخطر الذى كان واقعا عليها منذ وقت قريب قبل توقيع اتفاقية الجلاء • كما أن مصر خشـــيت من اســتغلال الولايات المتحدة وبريطانيا (المادة الرابعة) التى تجيز عودة القوات البريطانية الى قاعدة قناة السويس اذ كان من اليسير على الغرب أن (يخلق) بين دول حلف بغداد (حالة الحرب) لتبرير عودة القوات البريطانية الى القاعدة • الأمر الذى دعا مصر الى التشدد فى معارضة قيام حلف بغداد •

وحينما أعلن فى ١٤ فبراير ١٩٥٥ عن قيام حلف بغداد ، أعلنت مصر معارضتها الشديدة له ، وجندت مصر جميع أجهزة الاعلام لمهاجمة الحلف ومحاولة عزل العراق عن الدول العربية ، وساد الاعتقاد بأن حلف بغداد من بنات أفكار دلاس وزير خارجية أمريكا ، وبالتالى اعتبرت مصر أن الولايات المتحدة هى المسئولة عن قيام حلف بغداد • ومن ثم فقد تردت العلاقات المصـــرية ـ الأمريكية حينئذ بشكل ملحوظ •

وكان اشتراك العراق فى هذا الحلف له أهمية خاصة فى نظر الغرب لكى يتيح له الادعاء بتعرض الشرق الأوسط لخطر الشيوعية، وضرورة تأمينه ضدها ، مع أن قيام هذا الحلف جدير بأن يخلق قضايا جانبية بعيدا عن قضية العرب مع اسرائيل وبذا تستطيع بريطانيا مزاولة نشاطها بشكل ملحوظ حفاظا على مصالحها فى المنطقة •

وعقب اعلان حلف بغداد ، بدا عبد الناصر يشـــن حملاته العنيفة على حلف بغداد وكان يزيد هذه الحملة الاعلامية كل من

السعودية وسوريا واليمن ، بهدف تعبئة الشعوب العربية ضد السياسة الغربية فى المنطقة ٠

كما أعلن عبد الناصر « أنه يخيل الى الأمريكيين أن الخطر الشيوعى يهدد العالم وأنه بالتالى يجب انشاء الأحلاف بأسرع ما يمكن ، ولكن يجب علينا أن نحمى أنفسنا من خطر الاستعمار بقدر ما نحمى أنفسنا الخطر الشيوعى ، ففى نظرنا هذا وذاك من طبيعة واحدة ، كما أن الأحلاف المقترحة تخلق جوا من عدم الثقة ، فى حين يقتضى الأمر خلق جو من الثقة العامة فى الشرق الأوسط ، وأن العراق بتحالفه مع تركيا يكون قد انضم الى حلف الاطلنطى بطريق غير مباشر ٠

وقد اعتبر الساسة الأمريكيون ـ وخاصة دلاس ـ أن تكوين حلف بغداد انجاز ضخم ثم راحوا يعملون على ادخال دول عربية أخرى فى حين أن عبد الناصر أعلن :

« ٠٠٠٠ ان مصر ضد سياسة الأحلاف العسكرية فى المنطقة العربية » ، وانه بهذا سوف يلتزم الحياد كمنهج لسياسته الخارجية « ولكى يكون بمنأى عن المعسكرين : الشرقى والغربى ، وانه يرى اذا كانت العراق قد ارتضت لنفسها الارتباط بما عرف بحلف بغداد فانه يناشد العرب جميعا بأن يكونوا بمنأى عن هذا الحلف الاستعمارى » ٠

كما يستنتج من الحملة الاعلامية ، أن عبد الناصر حمل الحكومة الأمريكية وزر هذا العمل وأن هذا الحلف كان نتيجة زيارة دلاس فى ربيع ١٩٥٣ ، الأمر الذى جعل العلاقات بين البلدين يشوبها توتر حاد ، ولولا حرص أمريكا على المحافظة على علاقاتها مع مصر لكانت الأحداث المتلاحقة جرفت تلك العلاقات الى أغوار

أبعد من هذا بكثير ، مما جعل اسرائيل تطرب لهذا التوتر ، وتعمل على فصم هذه العلاقة • كما اندفعت بريطانيا الى تكثيف نشاطها فى المنطقة قبل أن تتداركها الأحداث •

ويؤكد أنتونى ناتنج بأنه كان أمرا طبيعيـــا أن يعـــارض عبد الناصر حلف بغداد اذ يرى فيه أنه « منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط » التى رفضتها مصر دوما ، وكان يرى فى حلف بغداد ـ بهذه الطريقة ـ ماهو الا حلقة ثالثة بين حلفى : الاطلنطى وجنوب شـــرق آســـيا ، كما أن دلاس كان يريد ربط منطقة الشـــرق الأوسط بسلسلة الأحلاف العســكرية التى يحاصـــر بها الاتحاد السوفيتى •

وعقب المقابلة التى جرت بين أنتونى ايدن وجمال عبد الناصر فى ٢٦ فبراير ١٩٥٥ أدركت بريطانيا أن حلف بغداد أطاح بالعلاقات البريطانية مع مصر ، اذ فشل ايدن فى اقناع عبد الناصر بالعدول عن معارضته الشديدة لسياسة العراق ، والسياسة الغربية بصفة خاصة • كما فشل ايدن فى اقناع عبد الناصر بقيام حلف عسكرى عن الشرق الأوسط لســـد الفراغ بعد أن يتم انســـحاب القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس على أن تنضم تركيا الى هذا الحلف المقترح • فى حين أوضح عبد الناصر أن الدفاع عن المنطقة لابد أن يستند أساسا على دول المنطقة بمقتضى اتفاقية الضـــمان الجماعى العربى •

وعلى ضوء النتائج التى توصل اليها انتونى ايدن من خلال مباحثاته مع عبد الناصر بالقاهرة « أصبح ايدن أكثر اقتناعا باعلان انضمام انجلترا الى حلف بغداد قبل أن ينهار • وتوقف ايدن فى بغداد فى طريق عودته من « بانكوك » ، وأبدى العراق استعداده

لانضمام انجلترا لحلف بغداد تدعيما له فى مواجهة الضغوط من قبل القوميين العرب وخاصة جمال عبد الناصر .

وقدم أنتونى ايدن تقريرا الى مجلس العموم البريطانى عن نتائج مباحثاته مع نورى السعيد التى انتهت بتوقيع اتفاق بينهما بالأحرف الأولى فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ جاء به :

« نتعهد بريطانيا بتقديم مساعدة عسكرية الى العراق ، وفى حالة وقوع اعتداء — يعترف الفريقان بكونه مهددا لسلامة العراق — تبادر بريطانيا بطلب من العراق — الى مساعدته » .

وهذا الاتفاق جاء بديلا عن اتفاقية (١٩٣٠) ، كما أشار ايدن أمام مجلس العموم البريطانى الى هذه الاتفاقية الجديدة مع العراق بقوله : « .. لقد كان هدفنا أن تصوغ ارتباطا مع العراق يصل بعلاقاتنا الى نفس المستوى الذى تقوم فيه علاقاتنا مع تركيا ومع غيرها من حلفائنا فى « حلف شمال الاطلنطى » .

وفى ٤ ابريل ١٩٥٥ وقع الطرفان فى بغداد على تلك الاتفاقية الجديدة ، ولم يتطلب الأمر موافقة البرلمان العراقى اذ انها اعتبرت ملحقا لميثاق حلف بغداد الذى أشار فى مادته الخامسة ، نرحيبه بانضمام بريطانيا ، وتأييد أمريكا له .

ويذكر ايدن فى تقريره أمام مجلس العموم البريطـــانى أن الاتفاقية الجـديدة مع العراق تقوم على « فكرة التعـــاون » بين الشركاء المتســـاوين . وهى الفكرة التى جعلناها هدفا فى اقامة علاقاتنا بصورة عامة مع جميع دول الشرق الأوسط .

« اذ اننا فى حاجة ماسة الى تعزيز الجناح الأيمن المتطرف لحلف شمال الاطلنطى » .

ولقيت الاتفاقية كل تأييد من قبل أعضـــاء مجلس العموم البريطاني ، ووصفها « موريسون » بأنها عمل فذ ذو أهمية كبرى . ولكن المعارضة ـ داخل مجلس العموم البريطاني ـ رأت ان هذه الاتفاقية لا تشير الى أية ضمانات لحماية اسرائيل . فى حين أشار ايدن الى ان هذه الاتفاقية توفر كل الضمانات لأمن اسرائيل ، وأنهى المجلس مناقشاته بالموافقة (الاجماعية على الاتفاقية فى جلســة ٥ ابريل ١٩٥٥ .

بعد أن انتهت الولايات المتحدة من تنفيذ خطة الحزام الشمالى الذى أصبح معروفا بحلف بغداد كان لابد من تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المخطط الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط ، والتى تتمثل فى الخطوات التالية :

(١) العمل على ضم الاردن الى حلف بغداد وقد ظن صانعو هذا الحلف أن هذا أمر ميسور بالنسبة لظروف الاردن الاقتصادية التى تعيش على المعونات الاقتصادية ، فاذا ما انضمت الاردن الى حلف بغداد يترتب على ذلك الاعتبارات الاستراتيجية التالية :

أولا . تصبح سوريا ـ المتعاطفة والمتحالفة مع مصر معزولة بين تركيا والاردن واسرائيل والعراق ، وبذا يمكن خضـــوع كل من مصر وســـوريا ولبنان الى رغبة الولايات المتحدة ومخططاتها الاستراتيجية فى المنطقة. فضلا عن تفكك الجبهة العربية .

* **ثانيا :** تصبح اســرائيل فى موقع أفضـــل اذ تحيط بها دول متحالفة مع الغرب وبذا تزول مخاوف اسرائيل من قيام حلف بغداد ، فضلا عن امكان فرض (مصالحة) بين العرب واســـرائيل وانهاء حالة الهدنة والحرب القائمة بين الطرفين منذ ١٩٤٩ .

* **ثالثا :** بانضمام الاردن الى حلف بغداد **يمكن عزل مصر** – على أقل تقدير – عن العالم العربى ، **ولا يبق امامها** الا الاتحاد ناحية المغرب العربى الذى تأمل **أمريكا** فى تنفيذ خطتها فى رافد الحزام الافريقى الذى **يمتد** من القاهرة غربا حتى شاطىء المحيط الاطلنطى وجنوبا ليشمل السودان والحبشة حيث توجد قواعد عسكرية أمريكية ويمتد جناح آخر من القاهرة شرقا ليشمل السعودية حيث قاعدة الظهران العسكرية **ثم** ايران عبر الخليج العربى

* **رابعا :** بتنفيذ خطة الحزام الافريقى تترتب عليه اعتبارات استراتيجية منها :

(ب) أن الحزام الافريقى يكون بمثابة عمق استراتيجى **لكل الأحلاف العسكرية** الأمريكية : حلف الاطلنطى . وحلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا · فضلا عن اقامة هذاالحزام حول القارة **الافريقية لمنع تسرب الشيوعية اليها** ·

وفى هذه الاثناء تعرضت بعض البلاد العربية لضغط شديد **بقصد دفعها** للانضمام الى حلف بغداد من هذه الدول : الاردن والذى كان موقفه صعبا اذ يعتمد بالدرجة الأولى على المعونات الاقتصادية الغربية ·

كما تعرضت سوريا الى عدوان من قبل اسرائيل بقصد حملها على الانضمام الى حلف بغداد ، وأن تحالفها عسكريا مع مصر لا يوفر لها الحماية من أى عدوان يقع عليها ·

وما تعرضت له الاردن من ضغط تعرض له بالتالى لبنان الذى

كان قلقا ازاء التيارات التى تحيط به ، وقدمت الولايات المتحدة المعونات الاقتصادية والعسكرية الى لبنان ٠

وبذا انتقلت الحرب الباردة الى هذه المنطقة ، كما انها كانت تعيش – دول المنطقة – بين تيارين متناهضين هما : جبهة المعارضة تتزعمها مصر ، وجبهة رجعية تتزعمها العراق ٠ أو بمعنى آخر كان الصراع بين حركة التحرر العربية ، وبين سياسة الاستعمار التى تريد ان تقضى على حركة التحرر والقومية العربية التى بدأ عبد الناصر يبرزها الى الوجود ويدافع عنها ٠

وفى هذا المجال يفصح ايدن فى معرض مذكراته عن سياسة الغرب بقوله :

« ٠٠٠ ناشد نورى السعيد فى ديسمبر ١٩٥٥ الولايات المتحدة لايجاد سبيل لوقف مدفوعات شركة أرامكو للسعوديين مدة ستة أشهر على الأقل لأن هذه الأموال تدفع للمناهضين لسياسة نورى السعيد وحلف بغداد ، وأعلن نورى السعيد رأيه ، بأن لو حدث هذا فان الوضع سوف يتغير فى سوريا والاردن ولبنان وحتى فى مصر ، ويصبح فى الامكان تحقيق الأهداف – الغربية ، التى تبدو مستحيلة الآن كايجاد تسوية عربية – اسرائيلية ٠

ويمضى ايدن فى روايته : « ولكنى كنت أعرف صعوبة استشارة الولايات المتحدة لاتخاذ موقف ما يكون متعلقا بالسعودية ٠

وكانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت – نوفمبر ١٩٥٥ – لا تريد أن تزاول أى ضغط على عبد الناصر ، حتى لا يلجأ الى أحد طريقين : المضى فى التمسك بمبدأ الحياد ، وان كانت الولايات

المتحدة ماتزال تضغط على مصر ، والهند ، واندونيسيا ويوغسلافيا حتى ينفرط هذا التحالف وتنتهى بالتالى فكرة الحياد التى لم تكن فى حسابات دلاس حين شرع فى اقامة سلسلة الأحلاف العسكرية حول الاتحاد السوفيتى ٠

* أما الطريق الثانى : اضطرار مصر للاتجاه الى الاتحاد السوفيتى الذى بدأ يتعاطف مع مبدأ « الحياد » باعتباره وسيلة من وسائل مناهضة الاستعمار الغربى فى شتى صوره وأيضا رفض الأحلاف بكل أشكالها ٠

وكانت حكومة واشنطون تضع هذا فى الاعتبار ولا تريد أن تزاول مزيدا من الضغط على مصر ، والا (آتى) - عبد الناصر - بالشيوعية الى قلب الوطن العربى وبذا تنهار كل هذه السلسلة من الأحلاف الغربية ، وكانت أمريكا ماتزال تأمل فى احتواء مصر الى جانبها ، حتى بعد أن وقعت مصر معاهدة التضامن العربى بين مصر والسعودية وسوريا واليمن فى أكتوبر ١٩٥٥ . اعتبرت - أمريكا - ان مثل هذا العمل يمكن احتواؤه أيضا طالما أن السعودية ضالعة فى هذا التحالف ، بل هى التى تنفق عليه ٠

وطلب ايدن من دلاس أن يزاول ضغطه على السعودية التى كانت تدفع لها شركة أرامكو مليون دولار سنويا بأن تكف السعودية عن تعاونها مع مصر فى مناهضة السياسة الغربية فى منطقة الشرق الأوسط وفى ذلك الحين تواترت الانباء عن صفقة الاسلحة التشيكية لمصر ٠

وفى هذه الاثناء كلف ايدن سفير بريطانيا فى القاهرة رالف ستيفنسون بمقابلة عبد الناصر ويعرض عليه « بأن ايدن بصدد تجميد حلف بغداد وكف عن السعى لضم دول عربية أخرى اليه .

ولكن بينما كان السفير البريطاني يسعى لمقابلة عبد الناصر وينقل اليه تأكيدات ايدن بتجميد حلف بغداد ، كانت الحكومة الاردنية في الوقت نفسه - بعلم السفارة البريطانية وتأييدها في الاردن - تفاوض الرئيس التركي جلال بيار - الذي كان يقوم بزيارة الاردن - بهدف اشتراك الاردن في حلف بغداد .

وسلمت الحكومة الاردنية في السادس عشر من نوفمبر ١٩٥٥ الى السفير البريطاني في عمان اقتراحاتها الرسمية باشتراكها في عضوية الحلف ، وعقد مجلس الحلف بالتالي اجتماعات طارئة في ٢١ نوفمبر لبحث هذه المسألة ، ولم يمض اسبوعان على هذه المسألة حتى كان تمبلر رئيس اركان حرب الامبراطورية البريطانية يذهب الى عمان ليبحث مع حكومتها موضوع انضمام الاردن الى الحلف .

ورأيت القاهرة دهشتها من هذا الخداع البريطاني ، وشرعت مصر في شن حملة على مهمة تمبلر مما ادى الى تفجر الاردن على اثرها في ثورة غاضبة من الاحتجاج ، وفي مطلع العام الجديد ١٩٥٦ انفجرت الاضطرابات في الاردن ، وكان « صوت العرب » من القاهرة نشيطا وفعالا في الدعوة الى مناهضة سياسة الغرب .. وساء الوضع في الاردن في مساء ٩ يناير ، وكلف الملك حسين سمير الرفاعي بتشكيل الوزارة الجديدة .

كانت زيارة تمبلر الى الاردن في ذلك الوقت هي التي فجرت الموقف في الشرق الأوسط ضد الغرب ، كما توافرت لدى القاهرة أنباء تؤكد بأن انجلترا تعمل لعزل القاهرة عن منطقة الشرق الأوسط وذلك بالتعجيل على اقامة حلف بين مصر والسودان والحبشة ، ونفت انجلترا عن نفسها هذه الشائعات .

وفى أول مارس ١٩٥٦ كان وزير خارجية بريطانيا فى زيارة للقاهرة . وأثناء اجتماعه مع عبد الناصر أكدت الانباء طرد الجنرال جلوب - قائد الجيش الاردنى - من الاردن . وحقيقة كانت هذه صفعة أخرى للسياسة البريطانية فى ذلك الوقت .

كما حضر وزير خارجية فرنسا الى القاهرة معلنا ان فرنسا سوف تعمل على الحد من توريد الأسلحة الى اسرائيل ، ولكن هذه المحادثات فشلت بسبب رفض مصر التخلى عن تأييدها لثورة الجزائر ضد فرنسا .

وفى غضون شهر فبراير عقد اجتماع بين الرئيس ايزنهاور وانتونى ايدن ، اذ كانت انجلترا قلقة من استمرار تقاعس الولايات المتحدة فى الانضمام الى حلف بغداد . وقد يؤدى عدم مساندة حكومة واشنطون لهذا الحلف الى انهياره . ومن ثم فقد تمخض عن هذا الاجتماع انضمام الولايات المتحدة الى لجنتى " الاقتصاد والدفاع عن المبادىء الهدامة " .

فى ذلك الحين تلقت وزارة الخارجية الأمريكية تقارير تؤكد ان منطقة الشرق الأوسط تموج بالاضطرابات ، وهذا أمر يؤكد وجهة نظر ايدن التى كان كثيراً ما كان يشير اليها مما يجعل بريطانيا تود مخلصة أن تقف بحزم مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد النفوذ السوفيتى المتزايد فى منطقة الشرق الأوسط . وذلك بالرغم من الآثار التى ترتبت على زيارة بولجانين وخروتشوف الى لندن فى ١٦ ابريل ١٩٥٦ وما ترتب عليها من قرارات ازاء منطقة الشرق الأوسط .

وجدير بالذكر ان من اهم ما تمخض عن مناهضة مصـــــر لسياسة الأحلاف أنه لم تستطع أية دولة عربية أخرى الانضمام

الى حلف بغداد . كما أن سياسة الضغط التى زاولتها بريطانيا والولايات المتحدة على مصر من العوامل التى دفعت مصر الى التقرب من الاتحاد الســـوفيتى على نحو ما ظهرت فى اتفـــاقيه الأسلحة .

وإذا كانت معركة الاحلاف التى خاضتها مصر – هى احدى معارك ثلاث : الى جانب معركة كسر السلاح – ومسالة قروض السد العالى طوال عامى ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ، فهذه المسائل الثلاث تركت آثارها على العلاقات المصرية – الأمريكية الأمر الذى جعل هذه العلاقات تتسم بالتوتر والتباعد كثيرا على ما كانت عليه فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٥٤ .

وراح دلاس يدرس فى واشــنطون الوقائع القاســـية التى تضافرت على احباط الخطط التى وضعها لفرض حصار الشيوعية وتضييق الخناق عليها ، كما أعاد دراسة التقارير التى كان يتلقاها من جيفرسون كافرى ، ومن بعده هنرى بايرور السفير الأمريكى فى القاهرة .

اذ كان هنرى بايرور يعتقد ان الطريقة المثلى لاعراب أمريكا عن عطفها على القومية العربية تكون باظهار المزيد من الصداقة لعبد الناصر لا ممارسة الضغط عليه وتحديه .

ونصح سفير أمريكا فى القاهرة بأن من الأفضل للولايات المتحدة ان تظل بعيدة عن دائرة حلف بغداد حتى لا تثير العرب وخاصة عبد الناصر ضد السياسة الغربية فى منطقة الشـــــرق الأوسط ، وان من الأفضل لحكومة واشنطون تلبية طلبات مصـــر

والسعودية من السلاح وتقديم كل القروض التى يحتاجها مشروع السد العالى[٥] ٠

ولكن دلاس لم يكن دقيقا فى تحليله لتلك التقارير التى كان يتلقاها من سفيره بالقاهرة اذ كان يتهم السفير الأمريكى بأنه يعمل على تنفيذ السياسة الناصرية اكثر من تنفيذه والتزامه بالسياسة الأمريكية ٠

ولكن دلاس ـ برغم هذا ـ لم يفقد الأمل فى كسب مصر الى جانب السياسة الأمريكية فمازال فى ملف العلاقات المصرية ـ الأمريكية مسألتان : مسألة تسليح الجيش المصرى وتمويل مشروع السد العالى ٠

* * *

(٥) وقد أشار دلاس الى أن الأسلحة التى بعثت بها أمريكا الى السعودية لا يخل بالاعلان الثلاثى (٢٥ مايو ـ ١٩٥٠) بقدر ماتعمل على تدعيمه ، وادارة قاعدة الظهران بالسعودية بكفاءة أعلى ٠

الفصل السادس

مصر والحياد الايجابى
١٩٥٥ – ١٩٥٦

- أولا : مصر تلتزم بسياسة الحياد الايجابى
- ثانيا : موقف أمريكا من سياسة الحياد

أولا ــ مصر تلتزم بسياسة الحياد الايجابى

تبلور الوضع الدولى عقب الحرب العالمية الثانية عن وجود كتلتين كبيرتين : الأولى تتزعمها الولايات المتحدة والأخرى يتزعمها الاتحاد السوفيتى ، واشتد الصراع بين الجانبين خاصة بعد ١٩٤٧ على اقتسام مناطق النفوذ فى سائر انحاء العالم ، ومن ثم اشتد الضغط على الدول الصغرى التى كانت تحاول أن تقف بمنأى عن هذا الصراع ـ وهذه الدول الصغرى كانت مستقلة حديثا ومن ثم لجأت الى الالتزام « بمبدأ الحياد » والبعد عن هذه السياسات وتلك التيارات العالمية المتصارعة . بل اخذت الدول ـ الآسيوية والافريقية ـ تدعو الى انتهاج سياسة مستقلة عن الكتلتين ، وهذه الدعوة ـ حينذاك ـ كانت أولى الخطوات نحو انتهاج سـياسة الحياد الايجابى .

وفى عام ١٩٤٧ حدث تغيير جذرى فى مفهوم الحياد ، فقبل هذا التاريخ كان الحياد يعنى اتخاذ موقف وسط Equidistance بين الكتلتين المتصارعتين ، وفى سنة ١٩٤٧ اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين خاصة بعد صدور مبدأ ترومان ١٩٤٧ . واحست الدول الآسيوية الأفريقية المسـتقلة حديثا بمدى الخطر الذى يحدق بها

نتيجة الضـــغط الواقع عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي • كما أدركت الدول الافريقية والآسيوية أنها لا تتمكن من المحافظة على استقلالها الا بتحقيق تفاعل دولى بين تلك السياسات المتصارعة والعمل على تخفيف حدة التوتر بينهما ، ويكون موقف هذه الدول الحيادية بمثابة الحكم بين الطرفين •

عقد أول مؤتمر في نيودلهي – مارس ١٩٤٧ – حضره ٢٥٠ مندوبا يمثلون وفودا شعبية آسيوية وقرر المؤتمر انشاء « منظمة العلاقات الآسيوية » وتقرر كذلك تشكيل « مجلس مؤقت » للمنظمة ، وقد أكد هذا المؤتمر أن الدول الآسيوية ليست على استعداد للارتباط باحد المعسكرين المتصارعين • وشهدت منطقة الشـــرق الأوســط ١٩٤٧ ضـغوطا شــديدة من قبل الولايات المتحدة لدرء الخطر الشيوعي الذي تتهمه بمحاولة فرض نفوذه على هذه المنطقة ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية البالغة ، وازدادت أهمية هذه المنطقة عقب نشوب الحرب الكورية (١٩٥٠ – ١٩٥٣) ، اذ رأت الولايات المتحدة أن لا سبيل الى المحافظة على مصالحها في هذه المنطقة الا بانشاء « قيادة الدفاع المشترك » ولكن مصـــر ظلت متمسكة برفض كل أنواع وأشكال التحالفات الغربية منذ انتهت الحرب العالمية الثانية •

وفي نهاية ١٩٥٠ عقد في « باجيو » بالفلبين المؤتمر الثاني ، واشـــتركت فيه كل من سـيلان والهند – باكســـتان – الفلبين – اندونيسيا – استراليا – تايلاند وكان أهم ما توصـــل اليه هذا المؤتمر هو ضرورة اجراء مشاورات دبلوماسية مستمرة بين الدول الأعضاء لتنسيق نشاطها في المؤتمرات الدولية •

كما عقد في القاهرة في نهاية ١٩٥٢ مؤتمر آخر حضـــره ممثلو حكومات كل من السعودية – الاردن – سوريا – افغانستان

ـ الهند ـ ايران ـ باكستان بهدف تأييد ومناصرة كفاح شـــعوب شمال أفريقيا وشعب فلسطين ٠

وفى غضون عام ١٩٥٤ اشتدت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وتمثلت ميادين الصـــراع على وجه الخصوص فى الشرق الأوسط ، وفى جنوب شرق آسيا اذ كانت الولايات المتحدة تعمل على فرض حصار حول الاتحاد السوفيتى بانشاء سلسلة من الأحلاف العســكرية ابتداء من حلف شـــمال الاطلنطى فى غرب أوروبا مرورا بحلفى : البلقان وبغداد وانتهاء بحلف جنوب شرق آسيا ٠

لذا دعت بعض الدول الآسيوية : بورما ـ الهند ـ اندونيسيا ـ باكستان ـ سيلان فى أبريل ١٩٥٤ الى عقد مؤتمر فى كولومبو ، وكان أهم ما انتهى اليه هو بحث مشاكل دول الهند الصينية والدول العربية ، كما تقرر توسيع نطاق المؤتمر بدعوة الدول الأفريقية ، وكذلك الدول العربية للاشتراك فى المؤتمر التالى ٠

وفى أواخر ديسمبر ١٩٥٤ اجتمع فى « بورجو » باندونيسيا رؤساء وزارات الدول الخمس لمؤتمر كولمبو السابق ، واتفقوا على على عقد مؤتمر عام ينعقد فى « باندونج » فى شهر ابريل سنة ١٩٥٥ وتم فى مؤتمر بورجو التحضــــيرى الاتفاق على الخطوط الرئيسية لمؤتمر باندونج والدول الآسيوية والافريقية التى وجهت اليها الدعوة لحضور هذا المؤتمر ٠

والهدف من عقد مؤتمر باندونج أن يكون مبدأ الحياد ـ بشكل مؤثر فى العلاقات الدولية وألا يقتصر دوره على الموقف السلبى فقط ، اذ أريد أن يكون حيادا ايجابيا بين المعسكرين المتصارعين ومحاولة ايجاد سبل التوافق بينهما حتى تخف حدة التوتر العالمى ،

والعمل على تقريب الهدف بين الطرفين .. فكلما قربت شقة الخلاف كانت عوامل عدم نشوب حرب شاملة أضمن .

ويجدر بنا أن نعرف سياسة « الحياد الايجابى » التى تلتزم بها بعض الدول كمنهج لسياستها الخارجية فى وقت اشتدت فيه الحرب بين المعسكرين فالحياد الايجابى هو موقف سياسى تتخذه دولة ما تتجنب به الاشتراك فى حرب باردة تدور بين دولتين أو كتلتين متناهضتين كالذى نلحظه بين الكتلتين : الشرقية والغربية .

والحياد الايجابى هو عدم الدخول فى الاستعدادات والأحلاف التى يخشى أن تجر الى حرب فعلية . تلك الأحلاف التى تعمل على عقدها كل من الكتلتين المتناهضتين ، وأن يجرى التعامل مع الكتلتين على قدم المساواة فى الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . فلا يتميز احداهما على الأخرى . ولا يترتب لكتلة من الحقوق أو الواجبات أكثر مما ترتب للأخرى .

نخلص من ذلك أن دول الحياد الايجابى تسعى الى ايجاد توازن يجعل لها قوة لا تقل عن قوة احدى الكتلتين ، كما أن هذا التوازن يكون واقيا لها من سطوة الكتلة الأخرى يضمن سلامتها وعدم عدوان أحداهما عليها ، وهذا هو الهدف المقصود من الحياد الايجابى .

أما تحقيق هذا التوازن وكيفية تنفيذه ووضعه وقواعده فذلك كله قد تضمنه الميثاق الدولى الذى وقعته الكتلتان المتناهضتان قبل قيام حالة الحرب الباردة بينهما ، وهو « ميثاق الأمم المتحدة » فمادامت دول الكتلتين أعضاء فى الأمم المتحدة ، وما بقيت مرتبطة بمبادئها وأهدافها ، ومادامت دول الحياد الايجابى أعضاء كذلك فى تلك الهيئة ، فالأحكام التى تنظم علاقات هؤلاء جميعا يجب أن

تكون مستمدة من روح الميثاق وقائمة عليه لأنه هو الدستور الذى وضعوه ، والذى تعاهدوا على الالتزام بنصوصه وأحكامه ٠

ومن هذا يتجلى الجانب الايجابى من هذا الحياد ، وينهار نقد اولئك الذين وصفوه بأنه : تلاعب بين الكتلتين ، واستغلال الحالة المناهضة القائمة بينهما استغلالا يترتب عليه توسيع شقة الخلاف ، واشتداد الحرب الباردة ، وزيادة احتمال تحولها الى حرب ساخنة ، ومما يؤيد أن هذا النقد قائم على غير أساس ، أن ميثاق الأمم المتحدة ، انما يهدف الى نشر السلام وتوطيده ، وموقف دول الحياد الايجابى يستهدف هو أيضا حفظ السلام والأمن عن طريق تضييق شقة الخلاف وكسر حدة الحرب الباردة ، ومن ثم فان الحياد الايجابى وميثاق الأمم ـ نصا وروحا ـ يرميان الى هدف واحد ٠

وثمة شىء آخر يؤكد اسهام الحياد الايجابى فى العمل على حفظ السلام العالمى ، ذلك أن الدول التى تعتنقه تشترك ـ بحكم عضويتها ـ فى الأمم المتحدة فى تنفيذ التدابير العسكرية وغير العسكرية التى قد يقررها مجلس الأمن ضد دولة يقع منها اعتداء ، فاذا اعتدت دولة على أخرى وقرر مجلس الأمن فرض عقوبات على الدولة المعتدية كان على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ومنها التى اتخذت الحياد الايجابى سياسة لها ، أن تنفذ تلك القرارات ٠

ولكن اشتراكها فى التنفيذ لا يخل فى هذه الحالة بحيادها الايجابى لأن هذه ، القرارات لايمكن أن تكون قد صدرت الا بعد أن نالت أصوات الدول الخمس ذات « حق الفيتو » فى مجلس الأمن وهى عماد الكتلتين المتناهضتين ٠

فاشتراك دول الحياد الايجابى فى أعمال عسكرية أو غير

عسكرية نزولا على ارادة مجلس الأمن وهى تمثل ارادة الكتلتين لا يعتبر بدهيا اسهاما منها فى الحرب الباردة مادامت الكتلتان متفقتين على اتخاذ تلك التدابير ، فهى لا تنطوى اذن على تمييز كتلة على أخرى ٠

أما مبدأ الحياد الايجابى فهو تعبير هندى فى الأصل ، ويرمز الى موقف معين من الصراع فى الحرب الباردة بين المعسكرين ــ وهو يعنى من الناحية الموضوعية عدم الانحياز الى أحد المعسكرين وتكوين شخصية مستقلة فى المجال الدولى ، ولذلك فقد أطلق على الحياد الايجابى سياسة عدم الانحياز أو الاستقلال الدبلوماسى ٠

ومن الواضح أن ظهور هذه السياسة كركن أســـاسى فى سياسة الهند الخارجية ومواقفها الدولية يرتبط بالحرب الباردة فى آسيا ، وقد تطورت هذه الى درجة خطيرة فى الحرب الكورية ثم بعد ذلك بانشاء حلف جنوب شرق آسيا ٠

* * *

لا يرجع تمسك الدول العربية بمبدأ « الحياد الايجابى » الى دخول الحرب الباردة الى منطقة الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٧ ، انما يرجع الى رفض دول المنطقة فى الشرق الأوسط الى عقد أى تحالف مع الدول الــكبرى ، وهو الموقف الرئيسى للعالم العربى الذى التزم به عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ٠

فقد كان الاعتقاد السائد ــ حينذاك ــ بالسياسات الغربية وبخاصة البريطانية أن التقاء المصالح بينالعالم العربى والغربى يمكن أن يتبلور فى شكل « مشاركة » بين الطرفين وكان القوميون

العرب فى ذلك الوقت يقبلون هذا الرأى الى حد كبير على أساس ندين متساويين من ناحية السيادة والاستقلال ، وشعر العرب بالحرب الباردة ، وان لا مصلحة لهم فى تأييد الغرب فى صراعه ضد الاتحاد السوفيتى ، وفضلا عن هذا فان ارتباط الغرب وبخاصة الولايات المتحدة بالمسألة الفلسطينية وما انتهت اليه من قيام دولة اسرائيل . جعل من المستحيل على الدول العربية الأخذ بوجهة نظر الغرب فى دفع الخطر الذى يلوح للغرب أنه زاحف الى المنطقة ٠

وتمثل أول تعبير رسمى عن الحياد المصرى فى موقف مندوب مصر فى الأمم المتحدة محمود فوزى عندما امتنع عن التصويت عند اخذ الرأى فى القرار الأمريكى الذى طلب من الأمم المتحدة التدخل لحماية كوريا الجنوبية من عدوان كوريا الشمالية ، وكان ذلك فى ٣٠ يونيه ١٩٥٠ ـ وقال ان هذا الموقف يمليه سببان :

أولهما : ان النزاع موضع النظر ليس فى الواقع سوى طور جديد من سلسلة الخلافات التى تهدد السلام العالمى والأمن ٠

ثانيهما : أنه كانت هناك عدة حالات عدوان على الشعوب وانتهاك للسيادة والوحدة الاقليمية لدول أعضاء فى الأمم المتحدة وعرضت عليها ولم تتخذ بشأنها أى اجراء لانهائها كما فعلت بالنسبة لكوريا ٠

وقد انتقد مندوب بريطانيا موقف مصر بشدة ، فرد فوزى بأنه حينما كان يشير الى حالات عدم تدخل الأمم المتحدة لانهاء العدوان كان يمر بخاطره العدوان الغاشم من الصهيونية العالمية على شعب فلسطين ٠

وفى حديث لكامل البندارى الذى كان وزيرا مفوضا لمصر فى

موسكو فى يناير ١٩٥١ قال : « أنه يريد لمصـــر الحياد » وان الانضمام الى أى من المعسكرين بدعة ابتدعها الاستعمار الغربى ويروج لها لمصلحته ٠

وفى واشـــنطون عقد كامل عبد الرحيم ســفير مصر مؤتمرا صحفيا فى ٣ يناير ١٩٥٢ بعد محادثات مطولة مع كبار المسئولين فى وزارة الخارجية أكد فيه حياد مصر فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب ٠

كما نمت فى الدول العربية فى ١٩٥٠ نزعة الى انتهاج سياسة حيادية بين المعســـكرين وأعلنت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى أغسطس ١٩٥٠ بأنها تلتزم موقف الحياد ازاء الصراعات الدولية بين الشرق والغرب ٠

فى الواقع أن سياسة مصر بشأن رفض الارتباط بأى من الأحلاف العسكرية قد بدأت فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على نحو ما رأينا أثناء المفاوضات بين مصر وانجلترا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة ٠

وكذلك تمسكت مصر بعد قيام الثورة برفض قبول مبدأ الأحلاف. ومحاولة انتهاج سياسة حيادية بعيداً عن السير فى فلك أى من المعسكرين ٠

على أن عبدالناصر كان يدرك مدى الصعوبات التى تحول دون اتخاذ مصر سياسة الحياد التام بين الشرق والغرب ، قيل ان صحفيا كبيرا هو الدكتور محمود عزمى فى بداية الثورة أوحى الى جمال عبد الناصر بضرورة التمسك بمبدأ الحياد فى هذه الصراعات الدولية اذ كان منرأى محمود عزمى أن مصر اذا انتهجت سياسة

الحياد مثل سويسرا فانها تستطيع الخلاص من الاستعمار البريطانى ـ ولكن عبد الناصر اعترض على هذا الاقتراح بأن مصر لا تستطيع ان تنتهج سياسة حيادية مثل سويسرا بحكم موقعها فى منطقة الشرق الأوسط كما أن الدول الكبرى هى التى صنعت حياد سويسرا ، دأبت على احترامه ، ولم يكن من صنع السويسريين وحدهم ٠

كما أعلنت مصر ـ عقب الثورة ـ أنها تهدف فى سياستها الخارجية أكثر من توثيق روابط الصداقة مع جميع الشعوب التى تحب السلام وتريده باخلاص ، كما أعلنت مصر أن سياسة الحياد التى تنتهجها الهند ، سياسة على جانب عظيم من الأهمية فى العالم، وسيكون لها الأثر البالغ على الحرب الباردة ٠

ازداد تمسك مصر « بالحياد » كمنهج لسياستها الخارجية ، فى مواجهة الحرب الباردة والضغط المستمر من قبل الولايات المتحدة ، وقبل ١٩٥٤ كانت مصر تهاجم سياسة الشرق والغرب ، وان هذه السياسة وتلك من طبيعة واحدة ٠

وحقيقة ان سياسة الحياد المصرى لم تتبلور بشكل عام الا بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ وقد اتسعت آفاق السياسة الحيادية لمصر حين التقت بســـياسة الحياد الهندية وتعززت هذه العلاقات بعقد معاهدة الصـداقة المصـــرية ـ الهندية فى ٦ ابريل ١٩٥٥ ٠

ولقد تعززت سياسة مصر الحيادية نتيجة العلاقة التى كانت تربط مصر بالهند ، ازاء خطر الأحلاف الأمريكية التى كانت تحيط بالهند ومصر ٠

ولاشك أن الخطر الناشىء عن الأحلاف له تأثيره على النواحى

السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، اذ لجأت دول الكتلة الغربية، خاصة الولايات المتحدة التى كانت تجسم من خطر الشيوعية على دول منطقة الشرق الأوسط حتى تجد المبرر لفرض سياسة الدفاع المشترك لدرء خطر وهمى لم يكن قائما ، انما أدركت الشعوب العربية أن الخطر الحقيقى هو ذلك العدوان الواقع بالفعـــل بالاحتــــلال العسكرى : البريطانى والفرنسى والخطر الصـــهيونى الماثل فى اسرائيل ٠

ويأتى ضعف الدول النامية نتيجة انفصالها وتقسيم الاستعمار لها الى وحدات سياسية صغيرة وحصر سياستها من عدم قيام تعاون بينها الا عن طريق الدول المستعمرة لها ، فمثلا كانت مصر تحصل على المطاط من أندونيسيا عن طريق هولندا وتصدر مصر القطن عن طريق انجلترا ٠

ولما كانت السياسة الغربية ــ وهى اســـتعمارية فى لونها السياسى ، واستغلالية فى طبيعة تعاملها مع الدول النامية ــ تحاول ابقاء هذه الدول داخل النطاق الغربى ، ومن ثم فقد أدركت دول آسيا وأفريقيا التى كانت مستعمرة بالأمس والمستقلة حديثا أن أمنها وسيادتها مهددة بالخطر نتيجة ضغط الغرب عليها ، الأمر الذى دفع هذه الدول الآسيوية ــ الأفريقية الى الابتعاد عن كلا المعسكرين ونبذ سياستيهما معا ٠

وكان لابد لهذه الدول أن تتخذ موقفا ايجابيا لتغيير وإعادة صياغة العلاقات بين الدول الداخلية فى هذه الكتلة ، وعلى أسس ثابتة يتفق عليها الجميع ويعملون على تحقيقها ٠

لذا ما كادت الحكومة المصرية تفرغ من مشكلات الجلاء حتى كرست جهودها لمناهضة حلف بغداد الذى أراد الاستعمار أن يفرضه

على منطقة الشرق الأوسط . خاصة أن الحكومة المصرية تأكدت أن ثمة محادثات كانت تجرى بين العراق والولايات المتحدة فى غضون شهر مارس ١٩٥٤ أى قبل توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى ، وهاجم عبد الناصر هذه السياسة الازدواجية معتقدا أن ثمة مؤامرة يحيكها الغرب للقضاء على القومية العربية ومناهضتها ، وكان هذا الشك لدى عبد الناصر من أهم العوامل التى حدت بمصر أن تنتهج سياسة الحياد .

ولم يمض وقت طويل ، عقب توقيع اتفاقية الجلاء ، وكانت أمريكا قد تأكدت أن الغرب فقد أكبر قواعده العسكرية فى الشرق الأوسط ، والتى كان يعتمد عليها أى نظـــام اقليمى للدفاع عن مصالح الغرب فى المنطقة ، وكانت حجر الزاوية بالنسبة الى كل خطط الدفاع الغربية عن أوروبا ، وآسيا وأفريقيا كما سبق ذكره .

كما تأكدت حكومة واشنطون من ناحية أخرى ، أن حلف بغداد لم يعمل على استقرار الأحوال الداخلية فى الشرق الأوسط ، كما كان يعتقد دلاس ، انما شهدت منطقة الشرق الأوسط توترا حادا ـ ترك أثاره على العلاقات العربية ـ الأمريكية وعلاقة مصر بأمريكا بصفة خاصة وذلك بمجرد الاعلان عن قيام حلف بغداد .

وهكذا ساعد حلف بغداد على توتر العلاقات المصـــرية ـ الأمريكية ، وأخذ جمال عبد الناصر يتهم نورى السعيد بمساندة السياسة الاســـتعمارية البريطانية فى العالم العربى وبأنه ركيزة السياسة البريطانية والحارس العربى لحلف بغداد . ولم يكن من الصعب على عبد الناصر أن يقنع العرب والعالم الخارجى بهذه الحقائق . خاصة وأن الداعين من القوميين العرب كانوا يفسرون الميل الى بريطانيا على أنه يعنى التعاون مع الاستعمار ، والمصالح البريطانية هى التى ساندت الصهيونية العالمية لا مصالح العرب ،

كما كان دلاس لايخفى جزعه من الهجوم العنيف الذى تجـــاوبت أصداؤه فى المشرق العربى ضد العراق وحلف بغداد فقد كان يخشى أن يؤدى تحدى الولايات المتحدة لاتجاه الوحدة العربية الذى تزعمه عبد الناصر الى ضعف احتمال كسب جانب مصر والسعودية وتكتلهما **فى صف المشروعات الغربية المعادية للاتحاد السوفيتى** ٠

ولقد **أثمرت ثورة يوليو ١٩٥٢ نظاما وطنيا قويا يثق بقدرته على تبديل كل الأوضـــــاع** القديمة التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى ، ولكى يستطيع هذا النظام تنفيذ هذه السياسة الداخلية **والخارجية لابد له من الالتزام فى سياسته الخارجية بالحياد الايجابى** مهما كانت الضغوط المترتبة عليه ، كما أن مصر رأت أن تنتهج **سياسة انفتاح على العالم كله ، شرقا وغربا** ٠

ولقد اثبتت الأحداث أن الغرب لم يكن متفهما لحقيقة الأوضاع **الجديدة** فى مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، اذ ظلت الولايات **المتحدة لفترة طويلة تعتقد أن بامكانها احتواء هذه الثورة لصـــالح سياستها فى المنطقة** ٠

كما أن بريطانيا ـ التى مكثت فى مصر سنوات طويلة ـ لم تدرك يقينا الأبعاد الحقيقية لطبيعة الشعب المصرى وقصر تعاملها على رجال الأحزاب والقصر ٠

وكانت الحكومة المصرية **قد أعلنت موقفها** صراحة من الأحلاف العسكرية الغربية وكان رفض مصر لسياسة الأحلاف واضــــحا وصريحا منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية والى أن حضر دلاس الى مصر فى مايو ١٩٥٣ **كمبشر جديد** لسياسة الأحلاف ، ورفضت مصر مشروع دلاس وقدمت البديل . ولهذا لم يغفر دلاس لمصر هذه « المعصية » بل كانت بداية المعركة مع الولايات المتحدة ، خاصة أن

أمريكا على يقين أنه بدون موافقة مصر واشـــتراكها فى الخطة الدفاعية ، المتمثلة – حينئذ – فى قيامحلف بغداد ، فان الفشل لاحق به لا محالة ولهذاكان طبيعيا – وبعد رفض مصر – أن يولد حلف بغداد هزيلا وظلت الدول العربية معارضة باستثناء العراق ٠

وكان مفهوما لدى الولايات المتحدة أن مصر ســـوف تؤيد ســـياستها الدفاعية بعد جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، ولكن مع بداية ١٩٥٥ تباعدت المواقف بين مصر والولايات المتحدة ، وقرر دلاس أن يلقن مصر درسا ، يحطم به كل الهيبة التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى منطقة الشرق الأوسط ٠

ومع أن علاقات مصر بالغرب قد داخلها شىء من التحسن فى ١٩٥٤ – على أثر توقيع معاهدة الجلاء – الا أن مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط سرعان ما أظهرت معركة الحياد فى أعنف صورها وكان من نتائج ضغط الغرب وعزوف العرب بصفة عامة عن قبول فكرة أحلاف الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط ، ففى ١٩٥٤ عرف بعض العرب بصفة عامة اتجاهين متباينين فى هذا الموضوع :

* اتجاه رجعى تمثله العناصر العربية (الرجعية) صاحبة التاريخ الطويل فى التعاون مع الاستعمار والتى تعودت على ألا ترى مجالا للعمل سوى المساومة مع الدول الاستعمارية المسيطرة على الشرق العربى والبقاء داخل اطار الولاء والتبعية للدول الغربية ، وهذا الاتجاه يرى أن يكون الدفاع عن الشـــرق العربى عن طريق الارتباط بشكل أو بآخر بالدول الغربية ٠

* أما الاتجاه الثانى تمثله قيادات وطنية متحررة جديدة تدعو الى عدم التبعية للغرب ونبذ فكرة المســـاومات مع الدول الغربية ، وان يكون الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط منبعثا

من داخل المنطقة ، وعلى هدى من مصالح شعوبها – ومن هذا الاتجاه الثانى تبلورت فكرة الحياد العـــربى ، وعرف الشرق العربى محورين متنازعين ، محور (الرجعية) العربية مركزا فى بغداد وهو يمثل الاتجاه الأول ومحـــور التحرر والحياد مركزا فى القاهرة .

وبرغم كل الضغوط التى مارســـتها الولايات المتحدة على مصر ، الا ان مصر شاركت فى مؤتمر باندونج – ١٨/٢٤ ابريل ١٩٥٥ ، وكان هذا أول لقاء دولى بين مصر وقيادات ١٩ دولة من آسيا وأفريقيا ، وأسهمت مصر بجهدها فى انجاح المؤتمر برغم المساعى التى بذلتها الدول الغربية لكى تحول دون عقده .

وكان اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج تأكيدا لســـياستها الخارجية ازاء الصراعات الدولية ، وتلك التيارات السياسية ، كما جاء خطاب جمال عبد الناصر فى المؤتمر معبرا أصدق تعبير عن تلك السياسة الخارجية التى التزمت بها فى المجالين الداخلى والخارجى اذ طالب عبد الناصر بالعمل على رفع مستوى معيشة الشعوب ، كما طالب الأمم المتحدة أن تصدر قراراتها على اساس ميثاقها ، وان تحترم الدول التزاماتها الدولية بمقتضى هذا الميثاق وتأكيد حقوق الانسان والعمل على تصفية الاستعمار الذى يتنافى مع سياسة السلم والتعاون بين الشعوب .

ولاشك أن سياسة الغرب فى منطقة الشرق الأوسط وضرورة ربطه بالأحلاف العسكرية الغربية هى التى دفعت عبد الناصر بأن يهاجم هذه السياسة ويحاول أن يجعل منطقة الشرق الأوسط بمنأى عن سياسة الغرب الدفاعية . ولم تكن منطقة الشرق الأوسط دون غيرها هى المعرضة لضغط الولايات المتحدة . انما كانت كثير من مناطق آسيا وأفريقيا تعانى من هذه السياسة الغربية ومعرضة

بالتالى لمثل هذا الضغط . الأمر الذى جعل المؤتمرين فى باندونج يناقشون هذه المسألة بافاضة تامة وقد اختلفت الآراء حول مفهوم « الأحلاف ـ العسكرية » والتعايش السلمى(*) ٠٠ خاصة بعد الخطاب الذى القاه محمد على رئيس وفد باكستان ، وقد أحدث خطابه ردود فعل لدى وفود الدول المحايدة وخصوصا الهند وذلك بعد أن أضاف مبدأين جديدين للتعايش السلمى الى جانب المبادىء الخمسة المعروفة فى اعلان نهرو وشواين لاى ، ومن ثم فقد عرفت مبادىء محمد على بأعمدة السلام السبعة ، والمبدآن الجديدان هما :

أولا : مباشـــرة كل دولة حق الدفاع عن النفس منفردة أو بالاشتراك مع غيرها . » وهو مبدأ لاشك يقلق دول الحياد الايجابى لأنه يتناقض مع موقفها ضد الاحلاف العسكرية التى تشترك باكستان فيها ٠

ثانيا : تسوية جميع الخلافات بالطرق السلمية أى عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التحكيم ٠

(*) المبادىء الخمسة جاءت فى الاتفاقية التى ابرمت فى ٢٩/أبريل ١٩٥٤ بين الهند والصين ، على أثر اجتماع جرى بين شواين لاى مع نهرو لبحث تنمية العلاقات ـ التجارية والثقافية بين التبت والهند ٠ أمـــا هذه المبادىء الخمسة فهى :ـ

أولا : احترام كل من الدولتين لسلامة أراضى الدولة الأخرى وسيادتها

ثانيا : عدم اعتداء احداهما على الأخرى ٠

ثالثا : عدم تدخل واحدة منهما فى الشئون الداخلية للأخرى ٠

رابعا : المساواة والمنفعة المتبادلة ٠

خامسا : التعايش السلمى ٠

وقد قام عبد الناصـــر بدور بارز فى المؤتمر أمام محاولات الدول الموالية للغرب لالحاق الفشل بالمؤتمر وتأكيد فكرة الأحلاف، ولكن المؤتمر استطاع التصدى لمثل هذه المحاولات والمصادقة على القرارات التالية :

* توسيع قاعدة التبادل التجارى وتبادل المعلومات الفنية بين الدول الأعضاء فى هذا المؤتمر ·

* استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية ·

* توسيع نطاق التعاون الثقافى بين البلاد التى تعتبر مهد الأديان والحضارات العظيمة ·

* كفالة حتى تقرير المصير واستنكار سياسة التفرقة العنصرية التى تقوم على أسس الحكم فى كثير من البلاد ·

* كما صادق المؤتمر على مبدأ التخلص من الاستعمار بشتى مظاهره ·

* التأكيد بأن خضوع الشعوب للاستعمار والسيطرة والاستغلال الأجنبى انكار لحقوق الانسان ومناهض لميثاق الأمم المتحدة ·

* تأكيد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب وتأييد شعوب شمال أفريقيا ومطالبة الحكومة الفرنسية بالاعتراف على الفور بحقوق الجزائر وتونس ومراكش وتأييد حقوق شعب فلسطين ·

* نزع السلاح وتحريم انتاج الأسلحة الذرية ·

※ اعلان تأييد السلام والتعاون العالميين على أســاس احترام حقوق الانسان ومبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة ٠

ولقد شارك فى هذا المؤتمر علاوة على الدول الداعية كل،

مصر ـ أفغانستان ـ كمبوديا ـ اتحاد أفريقيا الوسطى ـ الصين الشعبية ـ الحبشة ـ ساحل الذهب ـ ايران ـ العراق ـ اليابان ـ الاردن ـ لاوس ـ لبنان ـ ليبريا ـ ليبيا ـ نيبــال ـ الفلبين ـ السعودية ـ السودان ـ سوريا ـ تايلاند ـ تركيا ـ فيتنام الشمالية ـ فيتنام الجنوبية ـ اليمن

كما بحث المؤتمر المشــاكل الموجودة فى القارة الآســيوية والافريقية سواء للدول المستقلة ومازالت تحمل السلاح لاسترداد حريتها ٠

كما ناقش المؤتمر السبل والوسائل التى تستطيع بها الشعوب تحقيق أكبر درجة ممكنة من التعــاون الاقتصــادى والثقــافى والسياسى ٠

ولم يقتصر عمل المؤتمر على مناقشة الأوضاع السائدة فى القارتين : الآسيوية والافريقية على شعوب هاتين القارتين ٠

وقامت مصر بدور فعال وايجابى فى مناقشات هذا المؤتمر الذى انعقد فى وقت كان الصراع والتنافس قد بلغ درجة كبيرة فى اســتقطاب دول هاتين القارتين ، ولم يكن أمام الدول العــربية وخاصة مصر طريق آخر غير الالتزام بســياسة الحياد الايجابى وضرورة الاستمساك به فى مواجهة سياسة الغرب وضغوطها على دول المنطقة بعد أن فرضت الولايات المتحدة حلف بغداد على منطقة الشرق الأوسط ٠

* * *

ثانيا ـ موقف أمريكا من سياسة الحياد

عارضت الولايات المتحدة سياسة الحياد ، وهاجمت مؤتمر باندونج ، ففى ١٩ يونيه ١٩٥٥ ، صرح دلاس بأن الحياد فكرة لا أخلاقية ، وقصيرة النظر ، وأنها سياسة قائمة على استغلال الحالة المناهضة القائمة بين المعسكرين ، استغلالا يترتب عليه توسيع شقة الخلاف ، واشتداد الحرب الباردة وزيادة احتمال تحولها الى حرب ساخنة .

وبدأ الغرب يهاجم زعماء مؤتمر باندونج ويحاول فصم كل علاقة تربط بينهم . كما أن هجوم الغرب على دول الحياد الايجابى كان أكثر من هجومه على الاتحاد السوفيتى . ومن ثم فقد كانت مبادىء باندونج أكثر خطورة ـ فى نظر الغرب ـ من الخطر الشيوعى، وأن نجاح مؤتمر باندونج ينذر بانهيار سياسة الأحلاف العسكرية الأمريكية .

ومن أسباب اعتراض الغرب على سياسة الحياد الايجابى أن

أكثر هذه الدول بحاجة ماسة الى تنمية اقتصادية والى مساعدات مالية اعتقد الغرب أنه سيكون مصدرها ٠

ولجأ الغرب الى سياسة الترغيب لدول المؤتمر أولا ثم تبعها بسياسة الضغط السياسى والاقتصادى ثم سياسة الارهاب والتهديد . ولكن كل هذه الوسائل باءت بالفشل ٠

ففى منطقة الشرق الأوسط عمد الغرب الى تأمين سيطرته بشتى الوســـــائل ممـــا دفع بعض دول هذه المنطقـة الى كتلة الدول الاشتراكية ٠

ومما لاشك فيه أن سياسة الغرب هى التى دفعت عبد الناصر للاتجاه الى المعسكر الشرقى الذى بدأ يغير من سياسته الخارجية بعد ١٩٥٣ ليحدث هذا التقارب بين الكتلة الشرقية وبعض دول الشرق الأوســـط ٠

كما ان عبد الناصر وجد فى مبادىء باندونج مايتيح له تحقيق أفكاره التى جاءت فى كتابه فلسفة الثورة وتحقيق هذه الاستراتيجية لمصر اذ ستكون مصر محور ارتكاز لثلاث حلقات هى : العربية ــ الاسلامية ــ الافريقية ٠

وقد استقبل دلاس حياد مصر استقبالا سيئا فقد كان يكره فكرة الحياد ، كما كان يرى فى حياد الهند وأندونيسيا خطرا على سياسته التى كان بصـــدد تنفيذها والهادفة الى تطويق الاتحاد السوفيتى بسلسلة من الاحلاف العسكرية ٠

أما حياد الشرق الأوسط الذى تقود مصر حركته ــ فهو ــ فى نظر دلاس ــ خطر يفوق كل الأخطار لأن عدواه سوف تنتقل الى افريقيا وهو أمر يجب القضاء عليه . فى وقت كان دلاس قد خرج

على العالم بخطة جديدة للقضاء على الشيوعية ، اذ رأى أن سياسة التطويق الطويل المدى – حتى تنهار الشيوعية من الداخل – سياسة عقيمة ، ومن ثم فانه يرى انه لابد من احكام التطويق ثم الانتقال من الحصار الى الهجوم ومن ثم فقد كان يرى انشاء سلسلة من الأحلاف مكملة لحلف الاطلنطي ، وانشاء عدة قواعد عسكرية تكون بمثابة قواعد متقدمة لبدء الهجوم ، ويستطيع منها أن يسير على رأس قوات التحرير . وكان في مقدمة خطة دلاس هذه انه لابد من القضاء على الحياد أولا كمقدمة للقضاء على الشيوعية باعتبار الحياد ثغرة قد تنفذ منها الشيوعية .

وقد تعرض مؤتمر باندونج لهجوم من جانب الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة التي كانت على يقين بأن قراراته لابد أن تكون معادية للغرب أكثر منها للشرق . وزاد من قلق الغرب الدور الذي قامت به الصين الشعبية في جلسات المؤتمر ، وخارجه ، في حين رفض المؤتمر دعوة اسرائيل والاصرار على عدم حضورها المؤتمر .

وقد أحرز عبد الناصر نجاحا كبيرا في المؤتمر – بالرغم من أنه لأول مرة يتصل بالعالم الخارجي – ويكون علاقات قوية مع نهرو وسوكارنو وتيتو ونكروما ، وبذا وجد عبد الناصر في مؤتمر باندونج تأييدا وتدعيما لموقفه المناهض لسياسة الأحلاف وتأكيدا لسياسة الحياد التي انتهجها كمبدأ لسياسة مصر الخارجية .

ولقد جعل دلاس التحالف مع الغرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص شرطا أساسيا من شروط تقديم المعونات الأمريكية ، وقد صرح بأن بلاده تقدم المساعدات لدول حلف بغداد حتى تتمكن من الصمود أمام ضغط الاتحاد السوفيتي ، وأن الولايات المتحدة بصدد

تقديم مســــاعدات تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار في العام القادم (١٩٥٧) .

إذ كانت منطقة الشرق الأوسط محل اهتمام دلاس منذ أن تولى وزارة الخارجية في مطلع ١٩٥٣ ، كما أن هذه المنطقة تعد محور الارتكاز لسلسلة الأحلاف العســـكرية التي كان يبشر بها ويدعو لاقامتها درءا للخطر الشيوعي ، وتعد منطقة الشرق الأوسط ذات دلالات استراتيجية بالغة في سياسة الولايات المتحدة الدفاعية ، أهم هذه الدلالات هي :

* **أولا :** موقع الشرق الأوسط الاستراتيجي . اذ يتوقف أمن الولايات المتحدة على موقع هذه المنطقة فكلما زاد عدد القواعد الامريكة المنتشرة في كثير من الدول والتي تقع على حدود الاتحاد السوفيتي زادت بالتالي فرص تعرض الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص لضربة قاضية في أول هجوم ذرى من قبل الاتحاد السوفيتي ، ففي هذه الحالة يشكل موقع الشرق الأوســـط أهمية بالغة في دفاعات الولايات المتحدة لصد هذا الهجوم ، وليس من الحكمة - على حد قول دلاس - الانتظار لحين حدوث هذا الهجوم ، ثم تبدأ الاستعدادات لصده، وعلى هذا فان الولايات المتحدة تســـتطيع من خلال قواعدها المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط أن تطوق الاتحاد السوفيتي وتوجه تهديدا مستمرا لمصـــــادر بتروله في باكو وباطوم ولمنشآته الصـــناعية الكبرى التي تمتد شمالا حتى لننجراد وغربا حتى الأورال ، وفضلا عن ذلك فان الشرق الأوسط قريب من أكبر مصادر القمح في أوكرانيا السوفيتية .

* **ثانيا :** بترول الشرق الأوسط : اذ ان للولايات المتحدة مصلحة كبرى فى بترول المنطقة لأن احتياطى البترول فى المنطقة يبلغ (ثلثى) احتياطى البترول العالمى ، والاستثمارات **الأمريكية فى بترول الشرق الأوسط ضخمة ، والأمر الأهم من هذا ، هو ألا تخسر الولايات المتحدة البترول** نفسه نظرا لأهميته زمن الحرب والسلم • وللاتحاد السوفيتى آبارا بترولية فى حين تفتقر دول غرب أوربا الى البترول الذى تستورد ٨٠٪ من استهلاكها المحلى •

* **ثالثا :** قناة السويس : وهذه تشكل أهمية خاصة فى مرور بترول الشرق الأوسط ، الى منطقة غرب أوروبا ، اذ ان ٧٥٪ من استهلاك أوربا من البترول يأتى من الشرق الأوسط عبر قناة السويس والموانى التى تقع على البحر المتوسط من خلال أنابيب البترول الممتدة من السعودية والعراق • ولو حدث أن اضطر الغرب الى نقل بترول الشرق عن طريق رأس الرجاء الصالح فلابد أن تقطع ناقلات البترول خمسة أضعاف المسافة التى تقطعها عن طريق قناة السويس . ومن **ثم فان من يسيطر على قناة السويس بالتالى يتحكم فى** شريان الحياة بالنسبة لأوربا •

أضف الى هذا أن قناة السويس تشكل أهمية خاصة فى سياسة أمريكا الدفاعية فى الشرق الأوسط ، اذ يعتقد العسكريون الأمريكيون أن نجاح خطط أمريكا الدفاعية مرهون باتخاذها قاعدة قناة السويس محور الارتكاز لها •

* **رابعا :** العرب واسرائيل : ان موقف الولايات المتحدة المؤيد لاسرائيل يثير ثائرة العرب ومن ثم فان الشعوب العربية **ترفض التعاون مع الولايات المتحدة** وهى الضالعة فى قيام دولة اسرائيل ودعمها وذلك على حساب عرب فلسطين وتشريدهم ولقد أدرك دلاس أن عداء العرب لاسرائيل كامن فى النفوس ، وهذا **يقلل من فرص استقرار المنطقة وأمنها ، مما يحول دون** تنفيذ خطط الدفاع الأمريكية فى المنطقة ، الأمر الذى كان من شأنه أن يحدو بالولايات المتحدة أن تقف على الحياد بين العرب واسرائيل حتى تكسب ود العرب **الى جانبها كما بدا ذلك فى أزمة السويس ١٩٥٦ ·**

هذه العوامل تضفى أبعادا استراتيجية على منطقة الشرق الأوسط ، **فى الوقت الذى كانت فيه أمريكا بصدد تنفيذ خطتها الدفاعية ، وفى مقدمتها تأسيس حلف بغداد** فى أوائل ١٩٥٥ · وقد **كان بمثابة المحور الأول من محاور الدفاع** التى تأمل حكومة واشنطون فى انشائها داخل منطقة الشرق الأوسط · وكان ساسة الولايات **المتحدة على يقين تام بأن نجاح سياستهم الدفاعية** أو فشلها مرهون بموقف مصر · فى حين أن الحكومة المصرية بعد أن وقعت اتفاقية **الجلاء كانت تقف من السياسة الغربية موقف الرافض** لكل أشكال التعاون العسكرى وبذا ناهضت قيام حلف بغداد ، والتزمت بسياسة **الحياد الايجابى** فى مواجهة ضغط الولايات المتحدة عليها بالانحياز ، **الأمر الذى كان يشكل عقبة أمام نجاح** سياسة الدفاع الأمريكية ، بل ان هذا **يؤذن بضعف** حلف بغداد فى أداء مهمته الدفاعية ضد الخطر **الشيوعى وتسلله الى منطقة الشرق الأوسط ·**

أما موقف الاتحاد السوفيتى فقد تبلورت سياسته ـ حينئذ ـ فى مبدأ التعايش السلمى » فى غضون عام ١٩٥٥ وهى السياسة

التى تقوم فى جوهرها على التنافس السلمى بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة ، بالعدول عن فكرة حتمية الحرب بين الشيوعية والرأسمالية . لقدوصف الاتحاد السوفيتى انتهاج سياسة التعايش السلمى هذه بأنها ضرورية ، فرضتها طبيعة التغير الذى طرأ على تركيب الموقف الدولى ، وأزمة الامبريالية العالمية فى فترة بعد الحرب العالمية الثانية وتخلص كثير من المستعمرات فى آسيا وأفريقيا من القيود الاستعمارية ورغبتها فى تقوية السـلام الدولى ، بهدف تهيئة الظروف التى يمكن عن طريقها حل المشاكل الاقتصادية التى تواجهها فى عهد ما بعد الاستقلال .

كما أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى قبل ١٩٥٣ كانت مقرونة بأيديولوجية الشيوعية لا انفصام بينهما . اذ كان الاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة يقدم أيدولوجيته فى علاقاته الخارجية ، ولكن فى المرحلة التالية وعلى وجه الخصوص فى ١٩٥٥ رأى الاتحاد السوفيتى امكان الفصل بين الناحيتين : ناحية العلاقات الخارجية ، والناحية الايدولوجية الشيوعية بل انه أصبح يقدم العلاقات الدولية على الناحية الأيدولوجية .

فعلى أقل تقدير اذ كانت هناك علاقات خارجية بين الاتحاد السوفيتى ودولة ما ، فان الاتحاد السوفيتى يضمن عدم انحياز هذه الدولة للغرب بغض النظر عن عدم اعتناقها المبدأ الشيوعى ، وفى ذلك مصلحة للاتحاد السوفيتى .

وعلى هذا رأى الاتحاد السوفيتى أن مبادىء باندونج تتفق معه فى كثير من الأهداف خاصة فيما يتعلق بدرء الاستعمار الغربى ومحاولة التخلص منه ، ورفض سياسة الأحلاف العسكرية الغربية لتطويق الاتحاد السوفيتى . وعلى هذا فقد رحب المعسكر الشرقى بقرارات المؤتمر الآسيوى الافريقى فى باندونج .

بل ان قيام حلف بغداد كان من شأنه تقريب الهوة بين بعض البلاد العربية والاتحاد السوفيتى الأمر الذى جعل زعماء الغرب يعتقدون أن زعماء الحياد فى الوطن العربى قد أصبحوا حلفاء للاتحاد السوفيتى ٠

واذا كانت الولايات المتحدة حرصت على قيام حلف بغداد لدرء الخطر الشيوعى ــ المحتمل الحدوث ــ فان رد الفعل لدى شعوب الدول العربية وخاصة فى مصر ــ ازاء حلف بغداد هو الذى مكن الاتحاد السوفيتى من تخطى هذا الحلف الى ما ورائه فى قلب الوطن العربى ، الأمر الذى ترتب عليه التقارب فى الأهداف بين الاتحاد السوفيتى وبعض الشعوب العربية اذ كان محور السياسة الخارجية للدول العربية ــ باستثناء العراق ــ هو مناهضة الأحلاف العسكرية الغربية والتمسك بسياسة الحياد الايجابى ٠

واذا كان عقب مؤتمر باندونج حدث تقارب بين نظرية الحياد الايجابى ، ونظرية التعايش السلمى التى تنادى بها دول الكتلة الاشتراكية التى تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى ، فان مبادىء الأمم المتحدة وأهدافها هى القاسم المشترك الأعظم ٠

فالدول التى تعتنق مذهب الحياد الايجابى لا صلة لها بالنزاع المذهبى والاقتصادى والسياسى القائم بين المعسكرين : الشرقى والغربى ، وان كان مفهوم التعايش السلمى يختلف من معسكر الى آخر ، فالدول الغربية قد يكون هدفها من التعايش السلمى أن تتراخى النظم الشيوعية وتقترب من النظم الغربية ، والدول الشيوعية قد يكون هدفها من التعايش السلمى تهدئة مخاوف الرأسمالية لتتمكن من القضاء عليها ٠

ولكن مفهوم التعايش السلمى لدى الاتحاد السوفيتى كان

ـ اذ ذاك ـ يعنى مناهضة الأحلاف العسكرية الغربية التى تقيمها الولايات المتحدة لمنع انتشار الخطر الشيوعى ، ومن هنا كان التقاء الحياديين العرب بالاتحاد السوفيتى لوجود هذا الخطر الذى يهدد الجانبين معا •

ونظرا للتغيير الذى حدث فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية على النحو الذى سلف ذكره فان ثمة تقاربا فى الأهداف قد حدث بين الاتحاد السـوفيتى وبعض الدول العربية ، فضـلا عن عودة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا فى ٢ يونيه ١٩٥٥ وذلك على اثر الزيارة التى قام بها وفد من الاتحاد السوفيتى ليوغسلافيا بعد قطيعة ترجع الى عام ١٩٤٨ ، وجاء البيان المشترك فى ختام تلك الزيارة ليؤكد احترام السيادة والاستقلال والسلامة والمساواة فى الحقوق بين الدول سواء كانت علاقات ثنائية أم علاقات بين مجموعة من الدول مع مراعاة مبادىء الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى •

ان مؤتمر باندونج لم يستطع ان يقف فى وجه بعض الدول الاسيوية والافريقية ـ المرتبطة بالأحلاف العسكرية الغربية ـ بمنعهم من حضور المؤتمر ، الأمر الذى حدا ببعض الدول غير المرتبطة بمثل هذه الأحلاف الى الاجتماع ـ فيما بينهم ـ لبلورة مبادىء باندونج بشكل ايجابى ، وعلى هذا فقد جرى اجتماع بين كل من : جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو فى مؤتمر بريونى بيوغسلافيا ، وصدر فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ بيان مشترك يعزز قضية التعايش السلمى فى وقت اشتد فيه التوتر العالمى بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين •

اشتد قلق الولايات المتحدة من التقارب القوى الذى حدث بين زعماء دول عدم الانحياز والاتحاد السوفيتى ، فضلا عن الرابطة القوية التى جمعت بين الزعماء الثلاثة لدول عدم الانحياز ، الأمر

الذى ترك أثره على تفكير دلاس - حينئذ - وأدرك أن سياسة دول عدم الانحياز تقوض سياسة الدفاع الأمريكية القائمة على سلسلة الأحلاف ابتداء من حلف شمال الاطلنطى وانتهاء بحلف جنوب شرق آسيا ، مما جعل دلاس يعلن استنكاره الشديد لسياسة عدم الانحياز ووصفها بأنها « الأكذوبة » التى توهم أية دولة بأن فى وسعها أن تحافظ على أمنها وسلامتها مع عدم الاكتراث بمصير الآخرين ٠

ومن ثم فان هذه السياسة - فى اعتقاد دلاس - قد غدت مفهوما (لا أخلاقيا) ناتجا عن قصر النظر ، وبالتالى فان دلاس اعتبر أن كل دولة لا تقف من الغرب موقف الصديق فهى عدوة له ، وعلى هذا فقد جعل التحالف مع الغرب شرطا من شروط تقديم المساعدات لها ٠

ولقد كان من بين العوامل التى حدت بدلاس بأن يسحب عرض مساهمة الغرب فى بناء السد العالى فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ - اعتقادا منه بأن مثل هذا القرار يعمل على (اسقاط) عبد الناصر وبالتالى ينفرط عقد الترابط بين الزعماء الثلاثة ٠

كما كان دلاس يؤكد دوما مدى اهمية منطقة الشرق الأوسط لأمن الولايات المتحدة وأن هذه المنطقة - فضلا عن أنها تنتج البترول - فانها مخزن له ، وهذا البترول يعد عصب الحياة - فى وقت السلم والحرب - لأوربا ، واذا ما قدر للاتحاد السوفيتى النفاذ الى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية ، امكنه بالتالى امساك بترول الشرق الاوسط عن غرب أوربا وهنا تكون أعظم كارثة تحل بالدول الغربية بصفة عامة ٠ كل هذه العوامل تدفع الولايات المتحدة - محافظة على امنها القومى - الى مقاومة النفوذ السوفيتى من الولوج الى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية ٠

وقفت مصر مع سائر الدول المعرضة للضغوط الغربية تندد بالاستعمار الغربي وتدعو الى حق الشعوب فى التعايش السلمى ومحاربة الأحلاف ، كما استطاعت مصر أن تعزل اسرائيل عن المجتمع الآسيوى والافريقى ، ونالت تأييد دول عدم الانحياز باعادة حقوق عرب فلسطين وبمؤازرة شعوب شـــمال أفريقيا فى كفاحها ضــد الاستعمار الفرنسى ٠

كما استطاعت مصر « تجميد » حلف بغداد ، ولم تستطع أية دولة عربية اخرى الانضمام اليه ، كما كان من نتيجة معارضة مصر، أن الولايات المتحدة لم تستطع تنفيذ خطتها الدفاعية فى الشـــرق الأوسط ، ولقيت السياسة المصرية تأييدا ومؤازرة ليس من الشعوب العربية انما من الشعوب الآسيوية والأفريقية ٠

غير ان أهمية سياسة عدم الانحياز بالنسبة لمصر تمثلت فى أمرين جديدين قدر لهما أن يشكلا على وجه التحديد موقف مصر فى المعترك الدولى :

※ **الأمر الأول :** هو التقارب بين مصر والصين الشعبية ، فمصر حتى ١٩٥٢ كانت قد ورثت عن الحكومات الســــابقة عدم الاعتراف بالصين الشعبية ، وهو موقف لم يكن يمثل حقيقة شعور الشعب المصرى ، وانما كان يمثل خضـــوع الهيئات الحاكمة فى مصر للسياسة الغربية ، فلما تحررت مصر فى مواقفها الدولية أضحى فى الامكان اعادة النظر فى موقفها من الصين الشعبية وفق مصلحة مصر ، وكان مؤتمر باندونج فرصة اتاحت لمصر رؤية حقيقية للصين الشعبية عن كثب ، وهذا التقارب فى العلاقات بين مصر والصين الشعبية سيكون له دوره الفعال فى معركة مصر ضد الغرب بصفة عامة ٠

❊ **أما الأمر الثانى :** الذى جاء نتيجة لمؤتمر باندونج ، ومؤتمر عدم الانحياز بالنسبة لمصر . فان التزام مصر بسياسة عدم الانحياز وضعها بشكل قاطع على بداية الطريق الموصل الى الاستقلال الصحيح ، فلقد أدركت مصر – حينئذ – انها تستطيع أن تعمل مستقلة عن المعسكر الغربى دون أن تلقى بنفسها فى أحضان المعسكر الاشتراكى ٠

ومصر تستطيع أن تعتمد على تأييد الشعوب الآسيوية الافريقية المتحررة المعادية للاستعمار والأحلاف ٠ اذ كانت أفكار التحرر العربى وتحرر الشعوب الآسيوية الافريقية تراود عبد الناصر منذ أمد طويل كما هو واضح من كتابه (فلسفة الثورة) ولكن مؤتمر باندونج – ومن بعده مؤتمر بريونى – كان بالنسبة له التخطيط الواضح لتنفيذ هذه الفلسفة السياسية التى آمن بها ٠

فاذا كان موقف مصر من حلف بغداد هو الخطوة الأولى ، فان مؤتمر باندونج هو الخطوة الثانية ، والواقع أن الخطوة الثانية كانت منطقية فى توقيتها ٠

ولقد كان لالتزام مصر بسياسة الحياد الايجابى الأثر البالغ على العلاقات المصرية الأمريكية ، وسيكون رد الفعل لدى الولايات المتحدة عدم الاستجابة لطلب مصر من السلاح وهو موضوع الفصل التالى ٠

❊ ❊ ❊

الفصـــل السابع

معركة كسر السلاح
١٩٥٥ – ١٩٥٦

- أولا : مصر تطلب السلاح من الولايات المتحدة
- ثانيا : العلاقات المصرية ـ الأمريكية بعد صفقة الأســـــلحة السوفيتية

اولا ـ مصر تطلب السلاح من الولايات المتحـدة

كان من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العمـــل على تقوية الجيش المصرى بامداده بأحدث الأسلحة . ولجأت الحكومة المصرية ـ بطبيعة الحال ـ الى الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص لامدادها بالأسلحة . واعتقدت مصر بحكم علاقتها الطيبة مع الولايات المتحدة أنها لن تجد صعوبة فى الحصول على ما تطلبه من سلاح .

وأعلن متحدث رســـمى بوزارة الخارجية الأمريكية فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ ـ ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من شهر ـ قائلا : « ان حصول مصر على الأسلحة من الولايات المتحدة رهن باشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط » ، وأن الولايات المتحدة وافقت ـ من حيث المبدأ ـ على أن تبيع لمصر أسلحة (خفيفة) لرجال البوليس .

وفى لقاء جرى بين جمال عبد الناصر وجيفرسون كافرى فى

الأيام الأولى عقب اعلان الثورة سأله عبد الناصر عما اذا كانت الولايات المتحدة مستعدة أن تبيع لمصر سلاحا حديثا يحمله الجيش للدفاع عن حدودها ؟ (١) .

وقررت حكومة واشنطون ـ نتيجة لتقارير جيفرسون كافرى ـ ارسال عدد من مندوبيها ليتحققوا بأنفسهم من الوضع الجديد فى مصر واتجاهاته . وفى الأسبوع الأول من شهر اكتوبر ١٩٥٢ حضر الى القاهرة « ويليام فوستر » وكيل وزارة الدفاع الأمريكية ليبحث مع عبد الناصر طلب مصر من السلاح . واستقر الرأى على ارسال بعثة مصرية الى واشنطون .

ولكن الحكومة الأمريكية كانت مشغولة بتكوين حلف دفاعى عن الشرق الأوسط ، كجزء من خطتها لتطويق الزحف الشيوعى ، وانتهزت الحكومة الأمريكية فرصة تواجد بعثة السـلاح المصرية بواشنطون . وعرضت فكره عقد حلف اسلامى بين كل من : تركيا وباكستان والقاهرة ، ورفض أعضـاء البعثة مناقشـة هذا الاقتراح باعتباره خارجا عن مهمتها . وعادت البعثة دون أن تحقق أى نجاح فى مهمتها .

وأعلن محمد نجيب فى الأيام الأولى من قيام الثورة، أنه لابد لمصر أن تحصل على أسلحة حديثة من أى مكان فى حالة رفض الغرب امدادنا بالسلاح .

---

(١) وتساءل جيفرسون كافرى فى هذا الاجتماع الاول عن موقف مصر تجاه اسرائيل ؟

ورد جمال عبد الناصر : بان اسرائيل ليست شاغلى الآن ، واننى انظر اليها حينئذ ـ بأنها ليست خطرا يهدد مصر ، لان الخطر ليس قوة اسرائيل . انما هو ضعف مصر اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا .

كما ان اسرائيل طلبت من الحكومة الامريكية في ٢٦ اغسطس ١٩٥٢ أسلحة بنحو ٥٠ مليون دولار . ولكن حكومة واشنطون لم تستجب لطلب اسرائيل على امل ان تتوصل الى اقامة صلح بين اسرائيل وجيرانها العرب ومن ثم لم يعد مبرر الى بيع السلاح الى مصر أو أسرائيل أو غيرها من دول المنطقة .

كما اكد دلاس ردا على سؤال وجه اليه في لجنة العلاقات الخارجية : بأن مستقبل اسرائيل في المنطقة مرهون باقامة سلام بينها وبين جيرانها العرب وحرصت حكومة واشنطون باستمرار على تحقيقه .

واغفلت الحكومة الأمريكية في أوائل ١٩٥٢ الطلب الذي تقدمت به اسرائيل بطلب السلاح ومعونات أقتصادية أخرى في حين عزمت الحكومة الأمريكية على تقديم معونات اقتصادية وعسكرية محدودة الى مصر ، اذ كانت حكومة واشنطون حريصة على احتواء ثورة ٢٣ يوليو فضلا عن حرص الساسة الأمريكيين على الا تقع الحكومة الأمريكية في تناقض قد يدفع بالعلاقات مع مصر الى التوتر .

جرى لقاء في ذلك الوقت بين بعض السفراء العرب ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية وحث السفراء العرب الحكومة الأمريكية على عدم تقديم مزيد من الأسلحة لاسرائيل حتى لايؤدى هذا المسلك من جانب اسرائيل الى زيادة التوتر في منطقة الشرق الأوسط .

وحين حضر دلاس وزير الخارجية في زيارة للقاهرة في مايو ١٩٥٣ أثار عبد الناصر مسألة طلب مصر من السلاح في حين أثار دلاس مسألة الدفاع المشترك ، اذ كان وزير الخارجية الأمريكية يجعل التحالف مع الغرب شرطا أساسيا لموافقة امريكا على طلبات بعض دول الشرق الأوسط من السلاح وحتى تظل الحكومة الأمريكية

محافظة على توازن القوى في المنطقة الأمر الذي نظمه البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ مايو ١٩٥٠(٢) ٠

وأحدث توقيع مشروع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى - ٢٧ يوليو ١٩٥٤ - رد فعل عنيفا لدى اسرائيل وحاول الاسرائيليون تعويق التصديق على معاهدة الجلاء باثارة مشكلة ، حرية الملاحة في قناة السويس « وذلك بارسال باخرة » بيت جاليم ، لعبور القناة واعطاء فرصة لاصدقاء اسرائيل في بريطانيا فرصـــة تتيح لهم معارضة المعاهدة فيما لو اعترضت مصر على مرور الســـفينة الاسرائيلية في قناة السويس ، ولكن الحكومة المصرية القت القبض على السفينة الاسرائيلية ، ولم يبطل التصديق على مشروع المعاهدة بل وقعت بصـــفة رســـمية في ١٩ اكتوبر من الجانبين المصـــرى والبريطاني ٠

كما تخوفت اسرائيل من وجود أخطار جديدة تهدد أمنها على اثر توقيع اتفاقية الجلاء في ١٩ اكتوبر ، اذقررت بريطانيا الانسحاب من قاعدتها في قناة السويس دون أي ضمانات لأمن اسرائيل ، وأعلن رئيس وزراء اسرائيل - حينئذ - بأن هذا الاتفاق يعني التخلي عن اسرائيل لتواجه وحدها قدرها ومصيرها ٠

وحتى توقيع اتفاقية الجلاء كانت اســـرائيل تركز على ركائز ثلاث هي :

---

(٢) والجدير بالذكر أن اتفاقا قد وقع بين امريكا والسعودية في ٨ يناير ١٩٥١ بشأن استئجار قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات ٠ ووقـــع راموند هير Raymond Hare من الحكومة الامريكية والامير فيصل وزير الخارجية عن المملكة العربية السعودية ٠

* البيان الثلاثى (٢٥ مايو ١٩٥٠) الذى أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بهدف ضمان أمن وسلامة اسرائيل واقرار خطوط الهدنة بين العرب واسرائيل والمحافظة على توازن القوى فى المنطقة .

* ان وجود القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس - ٨٠ ألف جندى - يشكل حاجزا بين مصر واسرائيل .

* تصميم اسرائيل على البقاء محتلة ومغتصبة لفلسطين ، الأمر الذى كان يجعلها أن تبقى شعبها (تحت السلاح) .

اذ كان فى أمكان الجيش المصرى - بعد جلاء القوات البريطانية - اقامة خطوط دفاعية بالقرب من خطوط الهدنة وهو مطمئن الى تأمين ظهره بمنطقة قناة السويس ، وهكذا انهارت احدى الركائز التى تستند اليها اسرائيل .

أضف الى هذا أن اسرائيل لم تكن (مرتاحة) الى نمو العلاقات المصرية - الأمريكية والتى أستمرت فى التحسن عقب توقيع اتفاقية الجلاء ، على أمل أن تحل محل بريطانيا فى تقدير بعض الدوائر الأمريكية ، ثمنا لوساطتها فى التوصل الى اتفاقية الجلاء ، وسعت اسرائيل الى (تعكير) صفو العلاقات المصرية - الأمريكية .

فقامت اسرائيل بتهريب ضباط مخابرات عسكرية - تضم مجموعة من اليهود الشبان للقيام بمهمة تخريبية فى الداخل ، ولكن سرعان ما قبضت السلطات المصرية عليهم وأعدم اثنان منهم(*) .

(*) ان عملية التخريب التى كلف بها عملاء اسرائيل عرفت بفضيحة لافون - ففى اعقاب توقيع اتفاقية الجلاء طرأ تحسن ملحوظ على العلاقات =

وكان من أهم النتائج التى ترتبت على كشف هذه المؤامرة ــ استقالة (لا فون) وزير الدفاع ، ومن ثم عاد بن جوريون وزيرا للدفاع ومالبث أيضا أن استقال موشى شاريت رئيس الوزراء فتولى بن جوريون رئاسة الوزارة ٠

وكانت سياسة بن جوريون عكس سياسة موشى شاريت اذ كان يرى أن المعاهدة المصرية البريطانية قد ينتج عنها أخطار أخــــرى بالنسبة لأمن اسرائيل ، وأنه كان يلمس بدء مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية ــ البريطانية على أثر توقيع المعاهدة ٠

وعندما تواترت الانباء عن انشاء « الحزام الشمالى » فى الشرق الأوسط ، سعت اســـرائيل الى توثيق علاقاتها ــ فى تلك الفترة ــ بفرنسا حتى أصبحت المورد الرئيسى للسلاح لاسرائيل ٠ وقد أشرنا الى أن فرنسا لم تنظر بعين الارتياح الى قيام « حلف

= بين كل من مصر والولايات المتحدة وبريطانيا ممادفع بن جوريون مع فريق من كبار الضباط فى وزارة الدفاع الاسرائيلية الى تدبير خطة لشن حملة ارهابية فى مصر وتدمير المنشآت والمؤسسات الامريكية والبريطانية فى مصر بهدف اقناع امريكا وبريطانيا بان مصر ليست أهلا للثقة ، وأنه ليس فى وسع عبد الناصر السيطرة على بلاده ٠

وقام الاسرائيليون بتهريب بعض الشبان اليهود للقيام بهذه المهمــة التخريبية فى داخل مصر ، وتمكنت المخابرات المصرية من كشف امر هذا التدبير قبل تنفيذه ، واعتقل المتآمرون وحكم على اثنين منهم بالاعدام الأمر الذى جعل بن جوريون يستغيث بايزنهاور لمناشدة جمال عبد الناصر بتخفيف حكم الاعدام وجاء تنفيذ الحكم بالاعدام صدمة لبن جوريون ، فقد كان هو المخطط لهذا التآمر بدون علم بنحاس لافون وزير الدفاع الاسرائيلى الذى اضطر الى تقديم استقالته احتجاجا على تصرف بن جوريون بتزوير توقيعه على أوامر تنفيذ هذا التآمر ٠ وعلى أثر استقالة لافون تولى بن جوريون وزارة الدفاع بدلا منه ٠

الحزام الشمالى » (حلف بغداد فيما بعد) دون استشارتها ، واعتبرته أسلوبا لفرض السيطرة الأمريكية — البريطانية على المنطقة كلها مع استبعاد فرنسا منذ اخراجها من سوريا ولبنان عقب الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٦ ، بالاضافة الى هذا أن النفوذ الفرنسى فى منطقة المغــرب العربى : تونس — الجزائر — المغرب كان مهددا بالزوال أيضا أمام انفجار الثورات المسلحة ضدها فى الجزائر ١٩٥٤ .

واعتقد بن جوريون — الذى تولى رئاسة الوزارة فى أوائل ١٩٥٤ — أن الحرب الوقائية هى أضمن السبل لأمن اسرائيل حتى تستطيع — حسب اعتقاده — أن يفرض الصلح بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها ، فضلا عن فصم عرى الروابط بين مصـــر وأمريكا وتعود ســياسة الولايات المتحدة الى تقوية علاقاتها مع اسرائيل — حيث الدعم الاقتصادى والعسكرى الى سابق عهدها .

كما بقيت العلاقات المصرية — الأمريكية متماسكة برغم مناهضة مصر للسياسة الغربية فى المنطقة ، وانتهاج مصر لسياسة الحياد الايجابى غير عابئة بضغوط أمريكا وتحذيراتها .

ولقد أدى انشاء حلف بغداد فى أوائل ١٩٥٥ الى حدوث تقارب فى العلاقات الفرنسية — الاسرائيلية ، وسرعان ما تلاقت أهدافهما . وهى مناهضة السياسة المصرية فى الشـــرق الأوســط ومحاولة القضاء على نفوذ عبد الناصر فى المنطقة .

ولقد كانت اسرائيل مهتمة فى ذلك الوقت « بالحرب الوقائية » التى ترمى الى تدمير قوة مصر التى كانت شديدة الاهتمام بمسألة تسليح الجيش المصرى خاصة وأن جمال عبد الناصر كثيرا ماكان يعلن أن مصر لا تشعر بأى خطر من جانب الاتحاد السوفيتى ، فضلا

عن أن القوات البريطانية كانت قد أوشكت على اتمام مراحل الانسحاب من قاعدة قناة السويس الأمر الذى جعل اسرائيل تتساءل ضد من تريد مصر استخدام السلاح الذى تبحث عنه فى كل مكان ؟

وظهر فيما بعد أن المصالح لم تكن متطابقة بين اسرائيل وأمريكا بعد أن قاومت اسرائيل المعونة العسكرية من أمريكا للعراق والجلاء عن القناة وتسليح مصر وحلف بغداد وتحديد الهجرة الى اسرائيل فكل هذه مشاريع تبنتها الولايات المتحدة .

حينذاك كانت وجهة نظر الحكومة الأمريكية خلاف وجهة نظر اسرائيل ، كما عبر عنها نورستون مورتون نائب وزير الخارجية : « ... ان خطر الاستعمار السوفيتى يحتم علينا أن تقوى تلك المنطقة من الناحية الدفاعية والاتأخر بسبب المشاكل المحلية بها . ثم اننا لا نجد أى دليل على دولة عربية تريد أو تستطيع الاعتداء على اسرائيل ، كما أن طلب اسرائيل المعونة العسكرية مازال موضع البحث من تلك الحكومة . ثم ان قرار ارسال أسلحة أمريكية لمصر يعتبر تحقيقا للوعد الذى قطعه ايزنهاور لحكومة القاهرة فى ١٥ يوليو ١٩٥٣ والذى جاء فيه أن أمريكا ستساعد على تقوية القوات المسلحة المصرية بمجرد الوصول الى اتفاق بشأن منطقة السويس ، كذلك سيتمشى تسليح العرب مع سياسة أمريكا فى عدم الاخلال بتوازن القوى فى الشرق الأوسط .

وحينما التزمت الولايات المتحدة الصمت ازاء هجوم عبدالناصر على حلف بغداد كانت اسرائيل « قلقة » على مستقبلها من استمرار العلاقات المصرية الأمريكية التى ظلت متماسكة ، خاصة بعد أن اشتركت مصر فى مؤتمر باندونج ، ومنعت هى من حضوره ولذا عارضت اسرائيل المحادثات التى كانت بين مصر والولايات المتحدة التى جرت بشأن طلب السلاح .

لذلك وجدت اسرائيل تقارب فرنسا معها فى الأهداف التى ترمى الى تحقيقها ، بديلا عن الولايات المتحدة ، ويمكن استنتاج عدة نتائج من العلاقات الاسرائيلية الفرنسية أهمها :

* ان هدف فرنسا هو مناهضـــة الثورة المصرية وليس تكوين « الحزام الشمالى » ، وكانت تعتقد — خطأ — ان مناهضة الحلف يمكن أن يكون هدفا مشتركا مع اسرائيل ، ومن هنا كان تردد اسرائيل فى الاقتناع بوجهة نظر فرنسا ، ولكن عقب وصول بن جوريون الى الحكم ، فضلا عن وضوح الهدف بين الطرفين زالت مرحلة التردد وبدأت مرحلة الوفاق لهذا تغاضت فرنسا عن حركة الهجرة اليهودية من أقطار المغرب العربى الثلاثة الى اسرائيل ٠

— كما وافقت فرنسا على مد اسرائيل بكل ما تحتاج اليه من سلاح — وان كان مثل هذا العمل يتنافى مع البيان الثلاثى — فى وقت تغاضت الحكومة الأمريكية فيه عن تلبية طلبات اسرائيل رغبة فى تفادى مايترتب على ذلك من معاداة للحكومات العربية الصديقة منها على وجه الخصوص ، فى حين كان التقارب الأمريكى — المصرى قد توج بمساعدة أمريكية قدرها ٤٠ مليون دولار ٠

كما بدأت المخابرات المصرية تحصـــل على معلومات بشأن الأسلحة الفرنسية الى اسرائيل والتى بدأت ترد فى أواخر ١٩٥٤ . وغالبا ما كان يتردد أن فرنسا كانت تمد اسرائيل بالأسلحة نتيجة تأييد مصر للثورة الجزائرية ، والواقع لم يكن هذا صحيحا تماما اذ ان فرنسا كانت تمد اسرائيل بالأسلحة حتى قبل أن تعلن الثورة الجزائرية ضدهم ٠ ولكن عبد الناصر قال مهددا : ٠٠ اننا سوف

تجبرهم على احتياج كل اسلحتهم فى الجزائر حتى لا تتمكن فرنسا من اعطاء الأسلحة لاسرائيل »

بعد أربعة أيام من الجلسة الافتتاحية لحلف بغداد ، وقعت حادثة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، اذ قامت اسرائيل بشن عدوان على معسكر القوات المصرية بقطاع غزة ، وراح ضحية هذا الحادث ٣٧ قتيلا ، ٣١ جريحا ، كما توغلت القوات الاســـرائيلية داخل الأراضى المصرية ، مما ســـاعد على زيادة التوتر بين مصـــر واسرائيل ، كما أحدث هذا العدوان رد فعل قويا على الرأى العام فى مصر ، ويعد أخطر اشتباك ـ كما وصفه تقرير الجنرال بيرنز كبير مراقبى الهدنة ـ بأنه يعد أخطر اشتباك وقع بين الطرفين منذ قرار الهدنة ١٩٤٩ ، وكان العدوان الاسرائيلى قد تم بأوامر السلطات الاسرائيلية ، وبتخطيط بن جوريون وزير الدفاع ورئيس الوزراء .

ومنذ أن تولى بن جوريون زمام الأمور فى اسرائيل ما فتىء يكرر معلنا بضرورة قيام اسرائيل « بحرب وقائية » ، ولقد أثبت هذا العدوان الاسرائيلى أن الجيش المصرى فى أشد الحاجة الى السلاح وكان التوتر الذى ساد الحدود المصرية ـ الاسرائيلية مقرونا بمجىء بن جوريون الى الحكم عقب « فضيحة لافون » وقد سبق لاسرائيل أن تقدمت بالعديد من الشكاوى ضد مصر الى الأمم المتحدة فى حين أكد عبد الناصر بأن اسرائيل لن تفرض علينا الحرب ، انما مصر « ستحدد مكانها وزمانها » .

أبدت مصر رغبتها ـ كسبا للوقت ـ فى تخفيف حدة التوتر على الحدود ، فواصلت تقديم عدة مقترحات الى كبير مراقبى الهدنة . ولكن جاء العدوان الاسرائيلى ليقضى على كل الجهود المبذولة . كما كانت اسرائيل ترفض كل المقترحات المصرية أو غيرها ، مما

اضطر الحكومة المصرية الى مواجهة العمل الاسرائيلى بالمثل وكونت وحدات شبه عسكرية من الفدائيين للقيام بأعمال عسكرية داخل اسرائيل ٠

ومن المعتقد أن اسرائيل كانت تقصد من عدوانها على قطاع غزة (افساد التقارب المصرى ـ الأمريكى) ووضع الولايات المتحدة فى موقف حرج يتسم بالتناقض بحيث يتعين عليها أن تحدد موقفها بوضوح الى جانب اسرائيل ، فضلا عن التلويح لبريطانيا وأمريكا بالتقارب من الموقف الفرنسى ٠

ونتيجة العدوان الاسرائيلى على قطاع غزة اتخذت مصر عدة قرارات كان اهمها :

* ضرورة الحصول على السلاح اللازم للجيش المصرى بأى وسيلة ومن أى مكان حتى يتمكن من التصدى لأى عدوان قد تقوم به اسرائيل ٠

* مناهضة حلف بغداد والعمل على احباطه ، والحرص على تقوية التضامن العربى عن طريق تحالف مصر عسكريا مع : السعودية ـ الاردن ـ سوريا ٠

* أن تصبح غزة مقرا ومعسكرا للفدائيين للقيام بعملياتهم العسكرية المتتالية والمؤثرة داخل اسرائيل ٠

* مهاجمة حكومة نورى السعيد التى وافقت على قيام حلف بغداد ولاشتراك العراق فيه ٠

وأعلن جمال عبد الناصر فى حديث صحفى له بقوله : « ان العرب جميعهم يشعرون بأن أمريكا واقعة تحت تأثير ونفوذ المنظمات

الصهيونية ، مما جعل بعض الصحف الأمريكية تهاجم السـياسة المصرية ٠

كما وجه موشى شاريت نداء فى ١٧ اكتوبر ١٩٥٥ الى اليهود فى جميع أنحاء العالم وفى الولايات المتحدة على وجه الخصوص بمساعدة اسرائيل وشراء أسلحة لها ٠

كما صرح بن جوريون : بجب على الصهيونيين فى البـلاد الاخرى ان تكون لديهم الشجاعة للوقوف بجانب اسرائيل حتى لو كانت حكوماتهم ضدها ٠

استدعى عبد الناصر سفيرى الولايـات المتحدة وانجلترا ، وطلب منهما بشكل قاطع ومحدد ، تحديد موقف بلديهما من طلبات الأسلحة التى سبق لمصر أن طلبتها منهما ٠

وبعث هنرى بايرود برسالة عاجلة فى أول مارس ١٩٥٥ الى حكومته بطلب عبد الناصر الشبيه بالانـذار ٠ الا أن دلاس كان غاضبا من عبد الناصر لاتباعه سياسة معادية لسياسة أمريكا فى المنطقة ٠

وعكس العدوان الاسرائيلى على الحدود المصرية آثاره على العلاقات الثنائية : المصرية الامريكية اذ كان يراود ساسة مصر شك فى تأييد الولايات المتحدة لسياسة اسرائيل العدوانيـة ، وبلورت حملة الاعلام المصرية الموقف بأن الغرب خاصة الولايات المتحـدة يعمل على تقويض القومية العربية ، كما هاجمت الدوائر السياسية الأمريكية « التضامن العربى » واعتبرته ضربا من الخيال لا يستند الى واقع ٠

وكشفت الولايات المتحدة عن نياتها وحقيقة موقفهـــا ازاء مسألة تسليح الجيش المصرى ، حينما أكد دلاس وزير الخارجية بأن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة بالبيان الثلاثى (٢٥ مايـــو ١٩٥٠) ، وحتى اذا ما استجابت حكومة واشنطون لطلب مصر من السلاح فانها تضع فى الاعتبار شرطين أساسيين :

أولهما : المحافظة على اقامة توازن بين العرب واسرائيل فى المنطقة ٠

ثانيهما : عدم الاستجابة لطلب مصر من السلاح الا اذا دخلت عضوا فى منظمة الدفاع المشترك ٠

والتعهد بعدم استخدام السلاح الا فى حالة وقــوع عدوان خارجى على المنطقة ٠

كما أكد دلاس فى لقائه مؤخرا بلجنة العلاقات الخارجيـــة بالكونجرس ـ بأن أمريكا لم تكن يوما ما سوقا لبيع السلاح لمــن يشاء من دول الشرق الاوسط ، وفى أى وقت ولمن يدفع الثمن ٠ انما الأمر يرجع الى عدة عوامل سياسية فى المقام الاول وفى نطاق خطتها الدفاعية فى المنطقة ـ فاذا ما استجابت الولايات المتحدة الى طلب مصر من السلاح ، فان التوازن فى القوى والذى تحرص عليه حكومة واشنطون منذ ١٩٥٠ سوف يصاب بالخلل والاضطراب ٠

كما أكد دلاس ـ ردا على سؤال وجه اليه عن نوع السلاح الذى فى امكان الولايات المتحدة أن تبيعه لمصر ـ « بأن الولايات المتحدة لم يكن فى نيتها الا اعطاء مصر بعض شحنات قليلــة من الطائرات المدنية أو قطع الغيار اللازمة لها وما شابه ذلك » ٠

وبينما كان البحث عن السلاح مستمرا على قدم وساق تقدم عبد الناصر ، باقتراحات محددة الى مراقبى الأمم المتحدة تهدف الى تخفيف حدة التوتر على خطوط الهدنة وقبل الاقتراحات الأخرى التى قدمها رئيس هيئة الرقابة الدولية ـ فى حين رفضت اسرائيل هذه الاقتراحات ، وظلت حدة التوتر على الحدود فى التزايد باستمرار ·

وساد منطقة الشرق الأوسط توتر حاد نتيجة سياسة اسرائيل تلك السياسة التى مالبثت أن هددت المخططات الغربية بالفشل · وبدأ للوهلة الاولى أن السياسة الامريكية انزلقت الى سياسة متناقضة بين العرب واسرائيل · وهذا أمر كانت الولايات المتحدة ـ منذ أن أصبحت طرفا فى مشاكل المنطقة ، حريصة على عدم الانزلاق اليه ـ وفى ذلك الحين كانت سياسة اسرائيل العدوانية من العوامل التى حطمت آمال الغرب فى تكتيل العرب فى أحلاف عسكرية ضد الاتحاد السوفيتى ·

فلقد اتهمت مصر الغرب بأنه يقيم توازنا فى السلاح فى الشرق الأوسط لصالح اسرائيل ولكى توحى الولايات المتحدة للعرب « انه ليس بامكانهم رفض الأحلاف الغربية أو الوقوف على الحياد بمنأى عن مساندة الغرب لهم . وأن قوتهم العسكرية ليست بالقدر الذى يمكنهم من صد عدوان خارجى يقع عليهم »

ولكن سياسة مصر كانت واضحة اذ اتجهت منذ البداية الى الغرب لطلب السلاح وكان طلبا متواضعا ، أسلحة قدرت بنحو ٢٧ مليون جنيه ، ولكن الولايات المتحدة كانت تضع « شروطا لبيع السلاح لاتستطيع مصر أن تسلم بها ·

من بين هذه الشروط . ان تكون الدولة الطالبة للسلاح عضوا فى أحد الأحلاف الدفاعية . وتشترط أمريكا كذلك عدم استخدام السلاح الا لرد عدوان يقع عليها من الخارج فضلا عن عدم اعطاء السلاح لدولة اخرى • وأمريكا حريصة على عدم استخدام السلاح ضد اسرائيل وهذه الشروط قبلتها العراق نظير عضويتها فى حلف بغداد •

فى ذلك الوقت – مارس ١٩٥٥ – كان الاتحاد السوفيتى يراقب الأحداث المتلاحقة فى منطقة الشرق الأوسط وفى مصر على وجه الخصوص • وظل السوفيت يرقبون عبد الناصر طوال الاعوام الثلاثة الماضية بنوع من التردد . وكانوا يسمونه – قبل مؤتمر باندونج – بالدكتاتور العسكرى المستبد . ولكن بعد مؤتمر باندونج حيرهم الدور الذى قام به . وادهشتهم التقارير التى قدمها شواين لاى رئيس وزراء الصين الشعبية . وكانوا شديدى الاهتمام باصطدام عبد الناصر مع البريطانيين ولكنهم كانوا يتساءلون فى حيرة •

- حقا ان عبد الناصر يتفق معهم – السوفيت – فى مناهضة الأحلاف العسكرية الغربية وبهجومه العنيف على حلف بغداد •

- حقيقة ان عبد الناصر يشجع ويعمل على تحرير المنطقة العربية من الاستعمار الغربى •

- انه يعمل على تنمية قدرات ومقومات القومية العربية ، وهذا أمر لايتعارض اطلاقا مع سياسة الاتحاد السوفيتى عقب وفاة ستالين حينما أحدث قادة الاتحاد السوفيتى تغييرا جذريا فى

السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي . وكذلك العلاقات الدولية وبذلك لم يعد ثمة مجال لتقديم الناحية الايدولوجيــة على العلاقات الدولية . وبالتالي لم يعد ثمة أى عقبة تحول بين تقارب الاتحاد السوفيتي مع عبد الناصر وتشجيعه على ذلك .

وتحرك الاتحاد السوفيتي اخيرا . واغتنم الفرصة . ورأى أن يقدم لمصر كل ماتحتاج اليه من السلاح غير عابىء بما يشكله مثــل هذا العمل تجاه اسرائيل والغرب .

ومما يجدر ذكره أن لقاء جرى بين محمد نجيب . وبنيامين سلود سفير الاتحاد السوفيتي في القاهرة في ديســمبر ١٩٥٣ . تطرق الحديث بينهما الى مسألة تسليح الجيش المصرى . فتساءل محمد نجيب عن مدى استعداد الاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش المصرى ؟ ولكن هذه الاتصالات لم تسفر عن شيء . وجاءت أزمة مارس ١٩٥٤ لتطمس معالم الخطوات الأولى للاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي .

واسرع السفير السوفيتي بمقابلة جمال عبد الناصر في مارس ١٩٥٥ وعرض عليه ـ ازاء تعنت الغــرب ـ أن يقــوم الاتحــاد السوفيتي بمد الجيش المصرى بكل مايحتاج اليه من السلاح .

ولم يكن اتخاذ قرار في هذا الموضوع بالأمر اليسير . ولذا تريث عبد الناصر بعض الوقت . ليعطى الولايات المتحدة فرصــة كافية في الاستجابة الى ماطلب من السلاح . نظرا لما لهذه الخطوة من أثار بعيدة المدى في السياسة الدولية حينذاك . فاذا ما اتخذ هذه الخطوة فان الأمر لا رجعة فيه مهما يتمخض عنه من أثار على منطقة الشرق الأوسط .

وكانت بريطانيا قد حددت موقفها بالرفض لامـــداد مصـــر بالسلاح . كما فشلت مصر فى كل جهودها المبذولة لشراء اسلحة - من مخلفات الحرب العالمية الثانية من : بلجيكا - الســويد - ايطاليا - سويسرا واسبانيا . وذلك لارتباط هذه الدول بعضوية حلف الاطلنطى . وضغوط الولايات المتحدة عليها .

ومما لاشك فيه ان الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا ترسلان الأسلحة الى العراق بحكم ارتباط العراق بحلف بغـداد كعضـــو مؤسس له ، وان كان الغرب قد اشترط على العراق الا يستخدم هذا السلاح الا دفاعا عن النفس ضد اى عدوان يقع عليه .

ويعترف دلاس فيما بعد - ٢٤ فبراير ١٩٥٦ - فى اجتماع له بلجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الامريكى بقوله : « بأن أمريكا تمد العراق بالسلاح وليس فى هذا اى خوف على التوازن فى منطقة الشرق الأوسط ، وليست هناك خطورة على أمن اسرائيل من العراق لعدم وجود حدود مشتركة بين الدولتين ، كما ان العراق لا يستطيع أن يقوم بحركة ارتداد عن حلف بغداد ، بحكم موقعه الجغرافى من ناحية ، ووجود كل من ايران وتركيا على جانبه - وبرغم هذه المخاوف والشكوك فاننا نمد العراق بالسلاح فى حدود تمكنها من الدفاع عن نفسها فى حالة وقوع اعتداء شيوعى عليها وهذا أمر طبيعى بحكم موقعها الجغرافى ، اذ بسبب هذا الموقع نجد الدول العربية الأخرى الواقعة الى الجنوب لاتخشى جانب الاتحاد السوفيتى لأنها بعيدة عنه ولعدم وجود حدود مشتركة .

قام عبد الناصر بمحاولة أخيرة مع الولايات المتحدة ، وأبلغهم فى غضون شهر مارس ١٩٥٥ باستعداد الاتحاد السوفيتى لتزويده

بالسلاح دون أى قيد أو شرط . ولكن ظلت حكومة واشنطون متمسكة بموقفها بعدم الاستجابة لطلب عبد الناصر من السلاح الا اذا أذعن لسياستها فى الشرق الأوسط ، وانها لن ترسل له أى أسلحة الا اذا اشترك فى منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط .

وحينما وصل ضغط الغرب على مصر الى هذا الحد ابان شهر ابريل ١٩٥٥ اعلن الاتحاد السوفيتى : بأنه يستنكر سياسة الدول الغربية فى منطقة الشرق الاوسط والتى من شأنها أن تعرض دول المنطقة للانجراف فى أحلاف امبريالية تخضع لحلف الاطلنطى .

وتقابل عبد الناصر مع شواين لاى فى « نانجون » فى ١٠ ابريل ١٩٥٥ فى طريقه لحضور مؤتمر باندونج . وجرت محادثات سرية على انفراد بين الزعيمين واستفسر عبد الناصر من شواين لاى عما اذا كان فى امكان الاتحاد السوفيتى أن يمد مصر بمـــا تحتاج اليه من اسلحة ، ووعد شواين بان يسأل السوفيت ، وأضاف انه يعلم أن عندهم فكرة حسنة عن الحكومة المصرية . اذ كان الموقف قد تغير ، ذلك أن كلا من الاتحاد السوفيتى والصين كان فى البداية شديد الارتياب فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ خاصة الاتحاد السوفيتى الذى اعتبر قادة الثورة المصرية من الضباط الفاشيين ، يحاولون القضاء على حرية الجماهير الشعبية ـ لكن الموقف تغير نتيجـــة اتفاق السياسة الخارجية اذ كان عبد الناصر يناهض الاحـــلاف الغربية . وحلف بغداد الذى هو موجه أساسا ضد الاتحاد السوفيتى ويعمل على تحرير المنطقة العربية من الاحتلال الأجنبى .

استدرك شواين لاى محذرا من أنه اذا وافق السوفيت على بيع الاسلحة الى مصر فان موافقتهم ســـتخلق لمصـــر كثيرا من التعقيدات مع الدول الكبرى .

رد عبد الناصر بأنه مستعد لمواجهة مايترتب على ذلــك من نتائج ، اذ لم يعد أمام عبد الناصر من سبيل يمكن الحصول منه على السلاح الا الاتحاد السوفيتى .

وأشار عبد الناصر الى أنه يعتزم شراء أسلحة بنحو ٧٠ مليون جنيه استرلينى كانت مصادرة من فاروق وموجــــه لبنـاء مدارس ومستشفيات وطرق .

وقال عبد الناصر اننا لايمكن لنا أن ندافع عن أنفسنا ضـــــد أعدائنا بالمستشفيات والمدارس .

وعقب مؤتمر باندونج أرسل شوابن لاى الى عبد الناصر بموافقة الاتحاد السوفيتى على الاستجابة لطلب عبد الناصر من السلاح ولهذا الغرض قابل دانيل سولود عبد الناصر فى ٢١ مايو ١٩٥٥ .

ولم يكن ثمة شك فى أن الحكومة المصرية كانت جادة فى طلب السلاح من الولايات المتحدة ، فضلا عن أن ايزنهاور كان قد وعد – عقب توقيع اتفاقية الجلاء – بأن الولايات المتحدة تعتزم تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر على غرار تلك المساعدات التى تقدمها لتركيا . اذ كانت تجربة تركيا مع الغرب ماتزال ماثلة فى أذهان المصريين ، فقد حصلت تركيا من الولايات المتحدة حتى ١٩٥٥ على ماتزيد قيمته على بليون دولار – كمساعدات اقتصادية وعسكرية حتى غدت تركيا أقوى دولة من الناحية العسكرية فى المنطقة بينما لم تقدم لمصر سوى الأربعين مليون دولار .

بدأت مباحثات السلاح بين دانييل سولود والحكومة المصرية فى ١٨ يونيه ١٩٥٥ ، واقترح مجلس قيادة الثورة على صلاح سالم وزير الارشاد القومى أن يوجه الدعوة الى « ديمترى شبيلوف » وزير

خارجية الاتحاد السوفيتى ، ومدير تحرير جريدة البرافدا لزيارة القاهرة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة للثورة ٠

وكانت الولايات المتحدة تتشكك فى تهديدات مصر بالاتجاه الى الكتلة الشرقية لطلب السلاح ٠ وذلك برغم تحذيرات سفيرى أمريكا وانجلترا فى القاهرة لحكومتيهما بضـــرورة الاســـتجابة لطلبات عبد الناصر ، وانه يعنى مايقول ٠

ونظرا لتريث مصر بعض الوقت فى اتمام اجراءات الصفقة بدأ الاتحاد السوفيتى تراوده بعض الشكوك فى سياسة عبد الناصر وحتى الدوائر السوفيتية تحوفت من أن تكون هذه مناورة دبلوماسية من قبل عبد الناصر ، وانه يستخدمهم فقط لحث الغرب للاستجابة لطلباته ٠ الأمر الذى دفع مجلس قيادة الثورة أن يحسم الموقف . ومن ثم فقد وجهت الدعوة لشبيلوف بالحضور ، فليس من الحكمة أن يظل الموقف دون حسم أكثر من هذا ٠

أرسلت الدعوة الى شبيلوف فى أول يوليو ١٩٥٥ وقد حضر الى القاهرة بعد مدة وجيزة ، وجرت مباحثات بشأن اتمام صفقة الأسلحة ، استطاع شبيلوف أن يصل مع مجلس قيادة الثورة الى « اتفاق مبدئى » فى ٢٧ يوليو ١٩٥٥ بمقتضاه ـ طلبت مصر سلاحا قيمته ٨٠ مليون دولار على أن تدفع مصر قيمة الصفقة قطنا ٠

رأى عبد الناصر أن يكون لهذه الصفقة صدى على المستوى العالمى لا يقل عن صفقة الأسلحة التى أعطتها تشيكوسلوفاكيا الى اسرائيل(*) ٠ وكان الاتحاد السوفيتى مستعدا لامداد مصر بكل ماتحتاج اليه من أسلحة دون أية شروط ٠

(*) ان اسرائيـــل كانت قد حصلت خـــلال عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ على اسلحة من تشيكوسلوفاكيا عـــلاوة على الاسلحـــة التى كان الغرب يمد اسرائيل بها ٠

أعلن عبد الناصر فى ١٥ أغسطس ١٩٥٥ بأنه **يعتزم القيام بزيارة رسمية الى الاتحاد السوفيتى ليستحث بذلك الولايات المتحدة** على الاستجابة لطلب السلاح .

اذ كان عبد الناصـــر مايزال يضـــع الاعتبارات **التالية** فى حســــابه :

* ان الجيش المصرى ليس معتادا على الاسلحة السوفيتية فى التكتيك والتدريب والتنظيم **وهذا يستدعى وقتا طويلا لاستيعابه** فى وقت كان الموقف على الحدود المصرية قد بلغ درجة من التوتر عقب وصول بن جوريون الى الحكم الذى مافتأ يصرح بأنه بصدد « حرب وقائية » .

* كان عبد الناصر **يضع فى الاعتبار** وجهة نظر شواين لاى . بأن **هذه الصفقة سوف تثير ردود فعل عنيفة** لدى الدوائر الغربية .

* كما أن عبد الناصر كان يعمل على ألا يثير أى ردود **فعل** لدى الدوائر العربية فى المنطقة فى وقت كان شديد **الهجوم** على **حلف بغداد**(٣) .

وقام **بايرود** بابلاغ وأشنطون بنتيجة اجتماعه مع عبد الناصر ولكن **دلاس كان** يظن أن عبد الناصر كان « يناور » **ليستغل الصراع بين الكتلتين** لصالحه . ولذا تجاهلت واشنطون طلب عبد الناصر

---

(٣) « .. ولكن انضمام بريطانيا الى حلف بغداد فى ابرايل ١٩٥٥ أثار حفيظة العرب التقدميين والمتحفظين منهم مما جعلهم يرجحون كفـــة عبد الناصر ويزدادون تأييدا له فى موقفه المناهض لحلف بغداد .

الذى جاء بمثابة تحذير آخر . يضاف الى هذا أن كلتا الدولتين : أمريكا وانجلترا لم تكونا ميالتين الى اعطاء اسلحة الى مصر التى مافتئت تحارب جهارا وباصرار سياستهما فى المنطقة .

وكان هنرى بايرود قد نقل مضمون الحديث الذى جرى بينه وبين عبد الناصر ، الى السفير البريطانى الذى كتب بالتالى تقريرا الى لندن ، وتلقى على الفور تعليمات بتحذير عبد الناصر بأنه فى حالة قبوله الأسلحة السوفيتية لن يحصل بعد ذلك على أسلحة من بريطانيا ، وقد اشتد غضب عبد الناصر من مضمون الرسالة التى تلقاها من الحكومة البريطانية واعتبرها تهديدا له غير مقبول ، وقرر عبد الناصر حينئذ – عدم الدخول فى مباحثات أخرى مع بريطانيا بشأن مسألة السلاح . كما عنف هنرى بايرود على افصاحه عن مضمون مباحثاته معه الى السفير البريطانى .

* * *

ثانيا ــ العلاقات المصرية ــ الأمريكية بعد صفقة الأسلحة السوفيتية

بدأت الأنباء تتسرب عن المباحثات بين الجانبين المصرى والسوفيتى فى براغ بتشيكوسلوفاكيا(٤) ، وكانت اسرائيل أول من علم بها ، اذ كانت اسرائيل حريصة على مراقبة تطور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ·

---

(٤) « ·· وبعد أن عاد جمال عبد الناصر من باندونج ، اتصل به السفير السوفيتى فى القاهرة طالبا الاجتماع به ، وخلال المقابلة قال السفير ماهى طلبات السلاح التى تريدها مصر ؟ ومعنى ذلك موافقة الاتحاد السوفيتى ، وبدأت المباحثات المبدئية بين الملحق العسكرى السوفيتى وبين حافظ اسماعيل مساعد رئيس أركان حرب ــ حينئذ ــ فى منزله بضواحى المعادى وقدم حافظ اسماعيل قائمة بطلبات مصر من السلاح ، ثم اتفق الجانبان على استكمال المحادثات فى تشيكوسلوفاكيا بناء على رغبة الاتحاد السوفيتى ·

وفى تلك الفترة صادف أن وفدا تجاريا كان مسافرا الىتشيكوسلوفاكيا للبحث عن صفقة سلع استهلاكية ، فسافر مع الوفد ثلاثة ضباط لمناقشة طلبات السلاح ·

وبدأ الساسة الأمريكيون يشعرون بفداحة ماحدث ، ومن ثم فقد أخذوا يلوحون فى تصريحاتهم بقبولهم تسليح الجيش المصرى ، ومن جديد طلبت وزارة الخارجية من مصر قائمة بالأسلحة المطلوبة ٠

وأدرك المسئولون المصريون أن الأمر لايعدو أن يكون مناورة من قبل أمريكا بهدف « تعكير » جو المحادثات فى براغ ، وان كان دلاس مازال مقتنعا بأن هذا أمر لايعدو أن يكون الا مناورة من جانب مصر ، ولربما يكون دلاس قد كون اعتقاده هذا من تلك التقارير التى تلقتها وزارة الخارجية الأمريكية من حكومة موسكو والتى انكرت فيها ـ موسكو ـ صلتها بالموضوع ٠

وكان أمرا طبيعيا أن تنكر حكومة الاتحاد السوفيتى هذا الموضوع حفاظا على روح مؤتمر جنيف الذى كان منذ أيام منعقدا ، ولهذا فقد احتاط الاتحاد السوفيتى ـ منذ البداية ـ بألا يكون طرفا فى موضوع « توريد السلاح الى مصر » ومن ثم فقد استقر الرأى على تشيكوسلوفاكيا « واسطة » فى اتمام هذه الصفقة ٠

وتحطم دلاس واشتد استياؤه عندما اضطر مجبرا ـ فى النهاية ـ ان يقتنع بأن عبد الناصر « قد فعل ما قال انه سيفعله تماما » ، اذ أن صفقة السلاح كانت تمثل قفزة من الاتحاد السوفيتى فوق « الحزام الشمالى » ـ حلف بغداد ـ بالاضافة الى تحطيم استراتيجيته الدفاعية التى كان يخطط لتنفيذها فى الشرق الأوسط ٠

وعندما بدأت الاحداث تتلاحق فى المنطقة ـ مما يؤكد صدق هذه الاحتمالات ـ أرسلت الولايات المتحدة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥

كيرمت روزفلت الى القاهرة حـــاملا معه رســـالة من دلاس الى عبد الناصر ٠

كلفت وزارة الخارجية الامريكية كيرمت روزفلت بالذهاب الى القاهرة لمقابلة جمال عبد الناصر ومحاولة اثنائه عن عـــزمه عن اتمام صفقة السلاح ، وقبل أن يصل المبعوث الأمريكى تحركت قوة عسكرية اسرائيلية واحتلت منطقة « العوجة » المنزوعة السلاح والمتحكمة فى عدة طرق كلها تؤدى الى داخل الأراضى المصرية ٠

وصل كيرمت روزفلت صباح ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ حاملا رسالة مؤداها : « أن دلاس غاضب للغاية » ، وقال أيضا : ان دلاس يتصرف (كالثور الهائج) ، وأنه مصمم على وجوب ايقاف الصفقة ، وقال روزفلت : ان دلاس يريد من الرئيس عبد الناصر أن يلغى الصفقة فاذا لم يفعل ، فان الولايات المتحدة تعتزم اتخاذ التدابير الآتية :

* **ايقاف كل المساعدات الأمريكية لمصر ٠**
* **ايقاف النشاط التجارى بين البلدين ٠**
* **قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ٠**
* **محاصرة مصر ومنع أى سفينة تحمل سلاحا من الوصـــول اليها ٠**

وحقيقة أن مضمون هذه الرسالة يدل على أن حكومة واشنطون ـ رغم علاقاتها الودية مع الحكومة المصرية ـ الا أنها لم تستطع ان تفهم أبعاد الثورة المصرية ، اذ كانت تنظر اليها ذات النظرة الى الثورات والانقلابات العسكرية فى منطقة أمريكا اللاتينية ٠

والرسالة فى مضمونها كانت أشبه بالانـــذار من دلاس الى عبد الناصر ، الأمر الذى دفع هنرى بيرود الســـــفير الأمريكى بالقاهرة الى ان يقنع روزفلت مبعوث دلاس بعدم تقديم هذه الرسالة الى عبد الناصر ونصحه بأن يـــكون دبلوماســـيا حين لقائه مع عبد الناصر .

وقصارى القول : فقد جرى الحديث بين جمال عبد الناصر وكيرمت روزفلت بشكل آخر تماما : فقد أبدى المندوب الأمريكـــى أن دلاس غاضب من اقدام مصر على اتمام هذه الصفقة ، وأن هذا السعى سيعمل على الاخلال بالتوازن العسكرى القائم فى الشـــرق الأوسط ، وأن هذه الصفقة تعتبر ضــــربة قاصمة « لمســـتر دلاس نفسه » .

وحقيقة كان كلا الرجلين فى موقف صعب فان دلاس ثبت فشل سياسته التى يعمل على أن يطوق بها الاتحاد السوفيتى ، ومعناه أن هذه السلسلة من الاحلاف العسكرية لاتجدى فى التصدى للاتحاد السوفيتى . اذ امكن للاتحاد السوفيتى أن يقفز بنفوذه الى ماوراء هذه الاحلاف .

أما عبد الناصر فان تراجعه معناه خضـــــوع سياسته الى الغير مما دفعه الى القول : « .. ان مصر ليست خاضعة لأى نفوذ ، وان مصر ترسم سياستها وتحدد علاقاتها مع الدول الأخرى حسب ماتقتضيه مصالحها .. » .

استمرت المحادثات بين الرجلين : كيرمت روزفلت وعبد الناصر يومين دون التوصل الى اى نتيجة ، مما جعل دلاس يرسل مندوبا آخر هو « جورج آلن » مساعد وزير الخارجية حاملا معه رســـالة

وصفت بأنها « مهمة » وان كان يبدو انها تحوى مضمون الرسالة السابقة التى لم يستطع كيرمت روزفلت ان يقدمها الى عبد الناصر .

واعلن فى واشنطون — حينئذ — ان جورج الن وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الاوسط فى طريقه الى القاهرة . وان هذه الزيارة مرتبطة بصفقة السلاح

ورات الحكومة المصرية ان تقطع خط الرجعة على المبعوث الأمريكى الجديد وذلك بان القى جمال عبد الناصر خطابا فى مساء يوم ٢٧ سبتمبر ، واعلن فيه رسميا اتمام صفقة الأسلحة التى كان قدمضى على توقيعها اسبوع(٥)

وبرغم حضور رسول واشنطون فى ميعاده فانه لم يتمكن من مقابلة عبد الناصر الا فى اول اكتوبر ١٩٥٥ ، وقد سبق حضوره اتمام صفقة الاسلحة مما جعل الولايات المتحدة ترى أن صفقة الأسلحة أصبحت أمرا واقعا . وان الموضوع خرج الى حيز الأمر الواقع ، وأى تصرف من جانب الولايات المتحدة يزيد من توتر العلاقات بين البلدين .

---

(٥) هيكل وعبد الناصر والعالم . ص ٨٣

وذكر أيضا بأن جورج الن ظل منتظرا فى صالون الاستقبال لمدة ساعة ونصف الساعة وكان مصحوبا بهنرى بايرود السفير الامريكى فى القاهرة .

— أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، جـ ٢ : جمال عبد الناصر والعسكريون « ص ٢١ ، وذكر أيضا :

« ... وأول من سرب اخبار صفقة الأسلحة كان صلاح سالم فى لقائه مع الشيوعيين الاربعة الذين استدعاهم الى مكتبه فى أول سبتمبر ١٩٥٥ وهم : الدكتور يوسف ادريس والكاتب ابراهيم عبد الحليم ، والكاتب فتحى خليل ، والفنان زهدى فيما يتعلق باحدى المشاكل التى كانت موكلة اليه .. »

وانتهت بالفشل تلك المباحثات التى اجراها جورج آلن مع عبد الناصر . اذ لم يعد فى امكان عبد الناصر - كما طلب منه جورج آلن - أن يلغى الصفقة ، ويظل فى انتظار التسويف من قبل الولايات المتحدة مرة ثانية(٦) ·

ووصلت الشحنة الأولى من الأسلحة الى ميناء الاسكندرية بعد عشرة أيام من الاعلان عنها ، وكان عبد الناصر حينما أعلن عن صفقة الأسلحة لم يحدد قيمتها وأحس ايدن انه خدع من قبل عبد الناصر ولم يكن يمضى عام حينما كان شديد التفاؤل بمستقبل العلاقات المصرية البريطانية على أثر توقيع اتفاقية الجلاء . ورأى ايدن ان يتبادل المشورة مع الرئيس ايزنهاور ودلاس اذ خيل اليه أن ساسة الولايات المتحدة يشاركونه شكوكه ومخاوفه ·

اعتقد ايدن - وهو واقع تحت تأثير « ميونـخ » ثانيـة ومايصاحبها من تنازلات - ان دلاس قد فقد ماكان يحس به من ود وتعاطف تجاه مصر . كما كان ايدن يخشى على منصب الرئاسة نتيجة اشتداد المعارضة الداخلية عندئذ قبل فكرة « سلوين لويد » بأن عبد الناصر لايقل خطورة عن هتلر أو موسولينى . ولذا فمن الواجب كبح جماحه ·

وطلب ايدن فى ٢٤ مايو ١٩٥٥ من وزارة الخارجية ابلاغ

---

(٦) مذكرات البغدادى ، ج ١ ، ص ٢١٣ ·
وذكر أيضا بأن المخابرات المركزية الأمريكية كانت حريصة على معرفة نوع السلاح الذى وصل الى مصر من الاتحاد السوفيتى وتمكنت من اغراء أحد البحارة من طاقم السفينة بالهرب ووضعته فى صندوق خشبى على انه « أوراق دبلوماسية » وشحن على متن طائرة أمريكية حملته الى الولايات المتحدة ·

واشنطون وباريس بأن ـ الحكومة البريطانية تعتبر عودة الاستقرار السياسي الى الشرق الأوسط امرا ذا اهمية بالغة . وان بريطانيا عازمة على بذل كل جهد في هذا السبيل .

ولم تحل نهاية شهر سبتمبر ١٩٥٥ حتى تبدلت كل الأوضاع السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط تبدلا جذريا ينذر بالخطر واختلت كل الموازين الاستراتيجية في غضون شهر يوليو ١٩٥٥ ، والتي تمت بصورة مفاجئة ، اذ ترتب عليها تسليح الجيش المصري بأحدث الأسلحة من الغواصات وزوارق الطوربيد وكاسحات الألغام والقاذفات النفاثة .

وكان لابد من وصول الفنيين السوفيت لتدريب القوات المسلحة المصرية ، ولم يكد عبد الناصر يعلن عن هذا الاتفـــاق حتى كانت الحكومة السورية تزيح النقاب هي الأخرى واعلنت بأنهـــا طلبت تزويدها بالسلاح من الاتحاد السوفيتي ، وان شحن هذه الأسلحة يتم في وقت واحد مع الاسلحة المصرية .

وكانت الظروف التي أحاطت بصفقة الأسلحة فرصة مواتية للاتحاد السوفيتي كما ان هذه الصفقة من الأسلحة كانت احدى ثمار التقارب في العلاقات التي حدثت بين مصر والاتحاد السوفيتي عقب مؤتمر باندونج . وكانت منطقة الشرق الأوســط مهيئة للاتحـــاد السوفيتي لتوثيق علاقاته مع دولها ، كما راحت الدول الاشتراكية التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي تعمل على توثيق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط ، وعلى وجه الخصوص مصر .

وانفجر الموقف بشدة في الشرق الأوسط . وكانت الولايات المتحدة هي المسئولة عن هذا التوتر الحاد الذي شهدته المنطقة ، اذ تتمثل مسئولية الحكومة الأمريكية في عدة أسباب منها :

* اختيار التوقيت الذى تم فيه الاعلان عن قيام حلف بغداد ، وألزج بالعراق فى آتونه وكذلك الطريقة التى تم بها الاعلان عنه الأمر الذى أثار غضب الشعوب العربية ، كما ازدادت حدة الغضب حينما اعلنت بريطانيا الانضمام اليه .

وفى مواجهة هذه السياسة الغربية التزمت مصر بسياسة الحياد الايجابى ، تعضدها الدول العربية الأخرى باستثناء العراق . الأمر الذى ترتب عليه حدوث التقارب بين الاتحاد السوفيتى ومصر .

* التسويف غير المحتمل من جانب دلاس فى الاستجابة الى طلب مصر من السلاح فى وقت تزايد التوتر على الحدود المصرية - الاسرائيلية فى اعقاب العدوان الاسرائيلى على قطاع غزة ، فضلا عن تصميم بن جوريون - الذى عاد الى الحكم - على شن حرب وقائية لضمان أمن اسرائيل .

اذ ترتب على ذلك دفع الحكومة المصرية الى الالتجاء الى المعسكر الاشتراكى لمده بالسلاح .

* عدم اشتراك فرنسا فى حلف بغداد مما كان دافعا الى تقوية العلاقات الفرنسية الاسرائيلية اذ افترضت فرنسا - خطأ - أن حلف بغداد ضد مصلحة اسرائيل فى المنطقة ، وبالتالى راحت تسال اسرائيل عما اذا كانت مع الحلف أم ضده ؟ .

واستغلت اسرائيل غضب فرنسا من تجاهل الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومصالحها فى المنطقة ، وحدث التقارب فى العلاقات بهدف التخلص من شخصية جمال عبد الناصر كهدف مشترك لهما ،

لأن اسرائيل كانت ترى فى قيام حلف بغداد أنه يمزق الوحدة العربية التى يعمل جمال عبد الناصر على تقويتها ودعمها ، كما أن اسرائيل موقنة بأن حلف بغداد ماهو الا خطة امريكية اســـتراتيجية بعيدة المدى تهدف الى منع النفوذ السوفيتى من التسرب اليها ، فضلا عن حرص ساسة حكومة واشنطون على احتواء هذه المنطقة ٠

وترتب على حدوث التقارب الفرنسى ــ الاسرائيلى فى ذلك الوقت أن فرنسا كانت تمد اسرائيل بالسلاح وبايعاز من الولايات المتحدة حتى لايحدث خلل فى التوازن العسكرى على اثر صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر ٠ ومن ثم فقد كانت حكومة واشـــنطون مسئولة عن سباق التسليح الذى شهدته المنطقة ٠

وكان من بين النتائج التى ترتبت على مسلك حكومة واشنطون أن البيان الثلاثى (١٩٥٠) أصيب بهزة عنيفة بينما أصبح حلــف بغداد « مهددا بالزوال » اذ بدت صلاحيته فى الدفاع ضد التسلل الشيوعى ــ أمرا بعيدا ، كما منيت السياسة الامريكية والبريطانية فى المنطقة بالانهيار ٠

ولقد جاءت صفقة الاسلحة السوفيتية لمصر فى سبتمبر ١٩٥٥ تعبيرا صادقا وأمينا عن السياسة الخارجية للحكومة المصرية ، كما تعد نقطة تحول حاسمة فى توازن القوى وذات أهمية تاريخية بعيدة المدى نظرا لهذه الصفقة من أبعاد سياسية واســـتراتيجية لايمكن التكهن به فى حينه ٠ ومما لاشك فيه أن قرار اكسر احتكار السلاح فى المنطقة كان بداية لعهد جديد ونهاية لعهد مضى من الاستغلال والاستعمار ٠ وجاءت هذه الصفقة متفقـــة مع سياســـة جمال عبد الناصر الذى بدأت الشعوب العربية تتطلع اليه كقائد وزعيم عربى لايبارى ٠

ولقد عبر عن هذا الموقف جمال عبد الناصر فى خطابه ـ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ ـ الذى تحدث فيه عن الظروف التى جعلت مصر تتجه مجبرة الى المعسكر الشرقى نتيجة لضغوط الغرب عليه وعدم استجابته لتسليح جيش مصر الا بشروط وقيود تتنافى مع الحرية والاستقلال والسيادة فى الوقت الذى تقف فيه مصر تناهض سياسة الأحلاف العسكرية الغربية المفروضة على منطقة الشرق الأوسط ٠

وفى حديث لدلاس كان قد أدلى به مؤخراً فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ ـ أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس اشار الى أن الولايات المتحدة ـ كما فعلت مع دول حلف بغداد ـ كانت ترغب فى تقديم الأسلحة التى طلبتها مصر ، ولكن بشرط مشابه لتلك الشروط التى وضعتها للعراق ، ولكن مصر لم تقبل الأسلحة بشروط تقيدها باشتراكها فى اتفاقية دفاع مشتركة ٠

كما أعلن أيضا بأن الحكومة الأمريكية اشترطت بأن يكون دفع ثمن السلاح نقدا ، وبالدولار وليس بالاسترلينى ، فى حين أن مصر كان بامكانها دفع قيمة السلاح ، اذ كان لدى الحكومة المصرية ٢٨ مليون دولار فى حين كان ثمن الأسلحة التى طلبتها ٢٧ مليون دولار ٠

وقد أكد دلاس فى حديثه بأن مصر كانت قادرة على دفع قيمة السلاح بالاسترلينى اذ كان محصول القطن المصرى حقق زيادة ملحوظة فى الانتاج لعام ١٩٥٥ ٠

ومهما يكن من أمر فان ماحصلت عليه مصر من السلاح ، يفوق بكثير ماكانت تطلبه من الولايات المتحدة ، اذ قدرت قيمة الأسلحة بنحو ٩٠ مليون دولار ٠

وقد أبدى الاتحاد السوفيتى تساهلا فى قبوله القطن المصرى كثمن للسلاح .

وساد منطقة الشرق الأوسط التوتر نتيجة لقيام حلف بغداد الذى أغضب السعودية من السياسة الأمريكية ، والعدوان الاسرائيلى على الحدود المشتركة مع مصر وسوريا ، ولما كانت السعودية وسوريا مرتبطتين بمصر ، فقد عزمتا على انتهاج سياستها فى تسليح قواتها المسلحة ، ومن ثم فقد أعلنت الحكومتان السعودية والسورية استعدادهما لقبول أسلحة من الاتحاد السوفيتى .

أدركت الولايات المتحدة ان كل مخططاتها الدفاعية فى المنطقة مصيرها الى الانهيار ، كما انها فقدت ميزتها الاستراتيجية - فى رأى العسكريين - نظرا لغضب الشعوب العربية من الولايات المتحدة .

وبدخول الاتحاد السوفيتى الى منطقة الشرق الأوسط حدثت موجة عارمة من القلق والتوتر فى الشرق الأوسط ، وأكد عبد الناصر أن هذه الصفقة لن تغير من سياسة مصر الحيادية ، وأن القومية العربية أن تحتضن الشيوعية ، وأن صفقة الاسلحة صفقة تجارية وليست سياسية أو عسكرية ، ومصر اضطرت - نتيجة الضغوط والتسويف من قبل الولايات المتحدة - الى أن تولى وجهها شطر الاتحاد السوفيتى الذى استجاب لكل مطالبته مصر دون قيد أو شرط .

وقد زعم الغرب : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بأن صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر أخلت بتوازن القوى فى الشرق الأوسط لصالح مصر مما جعل الغرب يعالج هذا الموقف بالسماح

لفرنسا بتوريد ماتحتاج اليه اسرائيل من سلاح . ومن ثم فأول مرة يوضع « البيان الثلاثى » (١٩٥٠) موضع التنفيذ .

وكانت هذه فرصة مواتية لسياسة فرنسا وللمؤتمرات السرية التى تحيكها منذ أوائل ١٩٥٥ ضد مصر ، فقد أكد بينو وزير خارجية فرنسا بأن ما أقدمت عليه مصر يزيد الموقف تفجرا بالمنطقة . ويهدد بنسف قرارات مؤتمر « جنيف » خاصة وأن الدول الغربية الثلاث تؤكد أن الاتحاد السوفيتى على علم تام بأمر هذه الصفقة من الأسلحة برغم انها تمت باسم تشيكوسلوفاكيا وبرغم تصريح مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى وأنه سيرجع الى حكومته لاستيضاح الأمر .

وفى الحقيقة لم يقف الاتحاد السوفيتى عند هذه الخطوة انما وافق على طلبات سوريا بما تحتاج اليه من سلاح مما جعل دلاس يستشيط غيظا ، وتأكدت الولايات المتحدة أن أمر اسرائيل بات مهددا بالخطر ، وكأنما اسرائيل أصبحت بين شقى الرحى .

وعقد اجتماع فى واشنطون فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ بين دلاس وماكميلان فى فندق « والدروف أستوريا » لمناقشة التغييرات التى أحدثتها صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر ، وصدر بيان مشترك يؤكد فيه المحافظة على توازن القوى فى المنطقة ، والعمل على عدم قيام تسابق فى التسليح بين دول المنطقة ، وأن تعمل حكومتا واشنطون ولندن على الحد من النتائج المترتبة على دخول الاتحاد السوفيتى الى منطقة الشرق الأوسط مع مايترتب على ذلك من توسيع دائرة العلاقات السوفيتية العربية ، من خبراء ومدربين ، وقطع غيار للسلاح . الأمر الذى كان مبعثا لزيادة النفوذ السوفيتى فى المنطقة وفى مصر على وجه الخصوص .

اشتدت الحملة العدائية فى الدول الغربية ضد مصـــر . اذ اعتبرت الولايات المتحدة أن صفقة الاسلحة السوفيتية تعد خـــرقا لروح مؤتمر جنيف ، بينما تعتبر الاسلحة الامريكية التى تتدفق على دول حلف بغداد واسرائيل تدعم السلام والأمن فى المنطقة ، كمـا ندد هارولد ماكميلان – فى الخطاب الذى ألقاه فى الجمعية العامة المتحدة بتدخل الاتحاد السوفيتى فى الشئون الداخليـة للشـــرق الأوسط ٠

وأرسلت اسرائيل فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥ مذكرة الى مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى تلفت انتباه حكومة موســـكو الى التهديد الخطير لأمن اسرائيل نتيجة صفقة الأســلحة ، وأكدت أن تقديم الاسلحة لمصر يشجعها على شـــن حرب على اســـرائيل واستشهدت المذكرة ببعض فقرات خطب جمال عبد الناصر ، ومن ثم استنكرت المذكرة عمل الاتحاد السوفيتى ٠

وجاء رد الاتحاد السوفيتى على المذكرة الاسرائيلية مؤكدا أن الاتحاد السوفيتى لم يعقد أى اتفاقيات بشأن الســلاح للشـــرق الأوسط . وأن من رأى الاتحاد السوفيتى أن اســـرائيل لايجب أن تقلق ، وأن الحقيقة تقول : « ٠٠٠ ان الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا على استعداد أيضا لبيع السلاح لمصر ، ولكن يشترط أن يكون الثمن انضمام مصر للاحلاف العسكرية الغربية ، وأن المصـريين فضلوا العرض (التشيكى) لخلوه من أى ارتباطات ٠

كما وصل موشى شاريت فى ٢٤ اكتوبر ١٩٥٥ الى باريس لاجراء مشاورات مع وزراء الخارجية الدول الغربية الثلاث ولفت نظرهم الى خطورة الحالة الناجمة عن التغيير المفاجىء الذى طرأ على ميـزان القوى فى الشرق الأوســط وأثر ذلك على ســلامة اسرائيل ٠

كما أعلن الاتحاد السوفيتى فى أول أكتوبر ١٩٥٥ أنه أبلـغ كلا من :

تشيكوسلوفاكيا ومصر وبريطـــانيا والولايات المتحدة « أن الاتحاد السوفيتى يؤكد بأنه لايوجد ثمة خطر على أية دولة تريد شراء السلاح من أية دولة · ومن ثم فيكون من حق مصر الحصول على السلاح حرصا على سلامة حدودها وحفاظا على الســـلام فى الشرق الأوسط ، وان كانت مصر حصلت على السلاح على أسس تجارية وبدون أية قيود سياسية ·

وكان دلاس قد حذر مولوتوف من استمرار الاتحاد السوفيتى بتزويد دول منطقة الشرق الأوسط بالأسلحة ، الامر الذى يترتب عليه زيادة التوتر فى هذه المنطقة ·

ونخلص من هذا العرض أن الحكومة الأمريكية أصبحت فى حيرة أمام صلابة الموقف المصرى ، وأن بريطانيا كانت أكثر حيرة وحذرا من تشدد عبد الناصر فى موقفه اذ أعلن أن مصر أصبحت فى حل من « سياسة الاحتكارات » التى كانت تمارسها بريطانيا على الدول الخاضعة لها بما فى ذلك مصر ·

حقيقة أن صفقة الاسلحة تمثل نصرا سياسيا بالغا للاتحاد السوفيتى ، وما عليه الا ان يحافظ على هذا المركز الاســــتراتيجى الذى ناله فى قلب العالم العربى ، وان الاتحاد السوفيتى كان حذرا فى علاقته بدول الشرق الأوسط حتى لايصطدم بعاملين هما : القومية العربية ، والناحية الدينية . فكان عليه أن ينحى جانبا الناحيـــة الايديولوجية · والا انهارت سياسته الوليدة رأسا على عقب ·

ويبدو أن واشنطون كانت تقدر مخاوف العرب من التسليح الاسرائيلي . فحاولت في نوفمبر ١٩٥٥ ان تقوم بدور الوساطة بين مصر واسرائيل بتسوية النزاع العربي – الاسرائيلي فـــاذا كانت الولايات المتحدة فشلت في تحقيق جانب من سياستها في الشرق الأوسط . فانها كانت تأمل ان تصيب نجاحا في جانب آخر ، وهو فرض الصلح بين مصر واسرائيل ظنا من دلاس أن يكسب ود مصر بهذا المسلك . كما حدث في العام الماضي (١٩٥٤) أثناء المفاوضات المصرية – البريطانية . ولهذا أرسل دلاس روبرت أندرســـون الى القاهرة – لهذه المهمة حاملا رسالة من الرئيس ايزنهاور متضمنة بأن الولايات المتحدة ترغب في حل المشكلة الفلسطينية ، وانهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل .

وعقد مبعوث الرئيس ايزنهاور عدة اجتمـــاعات مع جمـــال عبد الناصر الذى قبل هذا الاقتراح وأشار الى قبوله حل المشكلــة مع اسرائيل ، وعلى أساس تقسيم (١٩٤٧) وأجرى اندرسون عدة اتصالات بين القاهرة وتل أبيب ، ولكن أمام رفض اسرائيل لوجهة نظر مصر انهارت جهود اندرسون ، وانهار بالتالـــي كل اســـباب التقارب بين مصر والولايات المتحدة ، واشتد هجوم الولايات المتحدة على مصر التي فتحت الباب الخلفي لمنطقة الشرق الاوسط أمـــام النفوذ الســـوفيتي ، ولكن العرب لم تنطل عليهم هذه الادعاءات الغربية ، وكان الاتحاد السوفيتي في نظر العرب دولة قوية بامكانه أن يمد يد المساعدة لمقاومة الضغط والتهديد من قبل الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص دون أن يضطر العرب الى اعتنـــاق المذهب الشيوعي .

والواقع أن صفقة الاسلحة جاءت لتكون بداية لعلاقات قوية بين الاتحاد السوفيتي ودول المنطقة . حتى ان الأمير فيصل – ولي

العهد ورئيس مجلس الوزراء للمملكة العربية السعودية ــ أعلن أن العالم العربى بأجمعه يؤيد خطوات مصر فى كسر احتكار السلاح ، وأن المملكة العربية السعودية لاتزال تبحث العرض السوفيتى الخاص بتزويدها بالأسلحة وعلى أساس تجارى(٧) ٠

وعقد مجلس الأمن القومى للولايات المتحدة فى ١٣ اكتوبر اجتماعا برياسة نيكسون نائب الرئيس الامريكى لبحث المشاكل الناجمة عن صفقة الاسلحة السوفيتية الى مصر ، والتى وصفتها الدوائر الأمريكية بأنها من أخطر المشاكل التى أثارتها حكومة موسكو فى منطقة الشرق الأوسط ٠

وفى مؤتمر جنيف(٨) الذى عقد ٢٧ اكتوبر جرت مناقشة بين وزراء خارجية أمريكا ــ بريطانيا وفرنسا مع موتولوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ٠ حيث استفسروا من مولوتوف عن حقيقة الأمر ، ولكن وزير خارجية الاتحاد السوفيتى أشار بأن صفقة الأسلحة التى عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا تمت على أساس تجارى ، أى مقايضة القطن المصرى بالسلاح ، وأن الاتحاد السوفيتى ليس من حقه التدخل فى هذا الأمر ٠

وناشدت بريطانيا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٥ الاتحاد السوفيتى بالحد من شحنات الأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط ، ولكن الاتحاد

---

(٧) الأهرام فى ١٩٥٥/١٠/١٧ ، وان كان هذا التصريح من باب المناورات الدبلوماسية بهدف الضغط على الولايات المتحدة ، لصالح القضية العربية ٠

(٨) عقد مؤتمر جنيف فى ٢٧ اكتوبر ١٩٥٥ بشان المسألة الالمانية وعلاقتها بمسالة أمن غرب اوروبا وحضره : مولوتوف ، دلاس ، ايدن وبينو ٠

السوفيتى رفض الأخذ بوجهة النظر البريطانية ولهذا أعلن ايدن بانه يجب على الغرب أن يستمر فى ارسال الاسلحة الى دول الشرق الأوسط حتى تظل اسرائيل ، ودول حلف بغداد محتفظـــة بتوازن القوى .

أدرك بن جوريون ـ عندئذ ـ مدى الخطر الذى يحدق باسرائيل نتيجة احتمال تدفق السلاح السوفيتى على مصر وتحويل (سيناء) الى ترسانة حربية مع عدم وجود القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس . ولذا فقد رأى بن جوريون ـ استثمار ـ تقرب فرنسا الى اســـرائيل . اذ كانت هناك عدة عوامل تدعو لحدوث هذاالتقارب تتمثل فى صراعها مع العرب ، وخاصة مصر اذ ليس من مصلحة الدولتين أن تصبح مصر دولة قوية عســـكريا ، اذ ان هذا الأمر يشكل خطرا بالغا على النفوذ الفرنسى فى شمال افريقيا كما هــو خطر على اسرائيل .

أما فيما يتعلق بموقف فرنسا وصلتها بأحداث الشرق الأوسط فقد كان الرأى العام الفرنسى فى غضون ديسمبر ١٩٥٥ يتجسد فى تلهف طاغ الى حل لهذا الصراع الجزائرى الفرنسى ، الذى يستنزف شباب فرنسا وثرواتها ، وهذه المشكلة تتفاقم باستمرار خاصـــة بعد وصول الأسلحة التشيكية الى أيدى الثوار الجزائريين ، ولكن مهما كانت هذه الرغبات والتطلعات من العمـــق والعنف ، فـــان الفرنسيين ما كانوا ليرضوا بأن تسوى القضية الجزائرية طبقـــا للشروط التى تمليها القاهرة ـ باعتبار أنهـا كانت مقر القيـــادة السياسية لجبهة التحرير الجزائرية ، وسقطت الوزارة الفرنسية ، وتشكلت وزارة جديدة فى يناير ١٩٥٦ برياســـة « جى موليـــه » السكرتير العام للحزب الاشتراكى الفرنسى .

ورأى بينو وزير خارجية فرنسا الجـــديد أن يقوم بزيـــارة القاهرة ، ودول المنطقة لمحاولة اقناع عبد الناصر شخصيا بالتخلى عن نصرة الثورة الجزائرية ، ولكن خرج بينو من هذه الزيارة دون أن يحقق شيئا مما كان يحلم به ٠

وفى هذه الاثنـــــاء كان التوتر على الحدود المصـــــرية ـ الاسرائيلية قد بلغ مداه ، وفى ٢٠ من نوفمبر ألقى موشى شاريت وزير خارجية اسرائيل خطابا فى مدينة بوسطن الأمريكية ادعى فيه أن مصر تستطيع أن تقضى على اسرائيل وأن تبيدها من الوجود فى مدة تتراوح بين ٤٨ ساعة ، ٧٢ ساعة وعلى ذلك فان بقاء اسرائيل رهن بحصولها فورا على أسلحة من أمريكا ، ومن غيرها من الدول الصديقة ٠ ومضى فقال : « ٠٠ ان حصول مصر على أسلحة من الكتلة الشيوعية يعرض أمن اسرائيل وحتى الولايـــات المتحـدة للخطر ، ومن ثم طالب بدعم قوة اسرائيل العسكرية لكى يتحقـــق السلام فى الشرق الأوسط »(*) ٠

قام وزير الحربية المصرى بزيارة الى سوريا والاردن لتنسيق الجهود الحربية بين الدول العربية ، ولاشك أن توقيت هذه الزيارة له علاقة باحتمال قيام اسرائيل بشن حرب وقائية ضد مصر ٠

وأبدى ايدن قلقه البالغ على أمن اسرائيل ، الأمر الذى جعله يطلب من حكومة واشنطون ـ فى مؤتمر واشنطون المنعقد فى فبراير ١٩٥٦ ـ اصدار (تأكيد) للبيان الثلاثى (١٩٥٠) بهدف « انقاذ

(*)واضح أنه يريد أن يثير الرأى العام فى أمريكا ويستدر عطف الرأى العام الدولى عليه ، لتغطية ماتخطط له اسرائيل ضد مصر على وجه الخصوص ٠

الموقف المتدهور فى الشرق الأوسط ، خاصة وأن الأسلحة السوفيتية مستمرة فى التدفق على دول المنطقة ، ولذا فان النتائج تكون بالغة اذا ما تأخرنا فى اتخاذ موقف متشدد أمـــام سياسة الاتحـــاد السوفيتى » .

وجاء شهر أبريل ومايو ١٩٥٦ ليصـــل التوتر فى الشـــرق الأوسط بين جميع الاطراف درجة عالية من التوتـــر ، الاتحـــاد السوفيتى يغتنم الفرصة ويقتحم المنطقة ويعمل على اكتساب مواقع جديدة ، والغرب حائر قلق ، يعمل على أساس وقف النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، واسترداد المواقع التى كسبها ، ونتيجة لزيادة حـدة التوتر بين الشرق والغرب على بطاح الشرق الأوسط ، اختلت كل موازين القوى فى المنطقة ، فرأت اسرائيل أن تعجل الأحداث وتستعد لشن حرب « وقائية » ضد مصر .

وأثارت علاقات عبد الناصر الودية بالباديت نهرو أحـــد الزعماء الكبار المؤسسين لحركة الحياد الايجابى ــ قلق أمريكـــا وسخطها ، وكانت اتصالاته أيضا بالمارشال تيتو الذى كان لايزال موضع الشك بالنسبة لما طرأ على أزمـــة العلاقـــات المتوترة بين يوغسلافيا وموسكو من انفراج جديد باعثا آخر من بواعث الانزعاج والضيق ، ومن ثم أدرك معسكر الغرب أن ماحـدث فى الشـــرق الأوسط من الممكن أن يحدث من كل من الهند ، ويوغسلافيا ممـــا يؤثر على سياسة الولايات المتحدة فى منطقتى جنوب شرقى آسيا والبلقان .

وكان خطر نشوب الحرب فى فلسطين من الأمور التى أقلقت الرئيس ايزنهاور مما جعله يسعى للحصول على قرار مجلس الأمن تلبية لاقتراح أمريكى بايفاد همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة الى

المنطقة لضمان استمرار وقف اطلاق النار واعادة اتفاقات الهدنة الى سابق مفعولها .

وفى هذه الاثناء قام بولجانين وخروتشوف بزيارة الى لندن فى ١٢ ـ ٢٥ ابريل ١٩٥٦ وطلب ايدن من القـادة الســوفيت ان يتوقف الاتحاد السوفيتى عن ارسال أسلحة اخرى الى دول المنطقة وابدى خروتشوف استعداده لوقف كل صفقات السلاح التالية . اذا كان ذلك جزءا من حظر عام على الأسلحة بموافقة الأمـم المتحدة واشرافها ، بما فى ذلك دول حلف بغداد ، كمـا أعلن الاتحـاد السوفيتى فى ١٦ أبريل ١٩٥٦ « انه على استعداد لدعم أية بادرة تصدر عن الأمم المتحدة لتسوية قضية فلسطين ، والى حظر السلاح عن دول منطقة الشرق الأوسط .

وحقيقة تجمعت لدى مصر مجموعة من ردود الفعل لعـدة أحداث متلاحقة ، وخشيت ان يفرض على مصر قرار من المنظمـة الدولية بموافقة الدول الكبرى دون أن تستشار مصر فى ذلك خاصة بعد أن تبادر الى الذهن موقف الاتحاد السوفيتـى من القضـية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ .

وبحثت مصر عن مخرج من هذه الازمة فقد خشى عبد الناصر أن يكف الاتحاد السوفيتى عن توريد السلاح لمصـر فى حيـن أن شحنات الاسلحة «الهجومية» كانت تتدفق على اسرائيل من فرنسا ووجد عبد الناصر الحل بالاعتراف بالصين الشعبية فى ١٦ مايو ١٩٥٦ حتى يضمن استمرار وصول السلاح (الشرقى) الى الجيش المصرى ، خاصة وأن الصين الشعبية ليست عضـوا فى الأمـم المتحدة فلا ينطبق عليها قرار الحظر . وجاء اعتراف مصر بالصين الشعبية أمرا منطقيا بحكم العلاقات الاقتصـادية التى بدأت بين

البلدين وتمشيا مع قرارات باندونج ، ونتيجة منطقيــة للصـــداقة الشخصية بين الرجلين : شواين لاى وعبد الناصر .

كما جاء اعتراف مصر بالصين الشعبية (لطمـــة) أخـــرى لسياسة دلاس ازاء مصر وهذه كلها عوامل كانت تعمل على تباعد الطرفين : مصر والولايات المتحدة ، وبرغم هذا فان دلاس لم يفقد الأمل فى احتواء السياسة المصرية فما زال فى جعبة دلاس موضوع « تمويل السدالعالى » وبامكان الولايات المتحدة أن تمحو كل أثـر لصفقة الأسلحة ، اذ كان دلاس يرى فى الامكان علاج الأثر الذى أحدثته فى منطقة الشرق الأوسط وهو موضوع الفصل التالى .

* * *

الفصـــل الثـــامن

معركة تمويل الســـد العالى
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦

* أولا : تمويل مشروع السد العـــالى بين رفض أمريكا وقبول الاتحاد السوفيتى

* ثانيا : تأميم شركة قناة السويس

أولا ـ تمويل مشروع السد العالى بين رفض أمريكا وقبول الاتحاد السوفيتى

أعلنت الحكومة المصرية عن مشروع السد العالى فى أوائل ١٩٥٤ ، وقد أبدت بعض الشركات من ألمانيا الغربية اهتمامهـــا بالمشروع ولكنها لم تكن جادة بالقدر الكافى ، لذا حددت الحكومة المصرية مهلة ثلاثة أشهر ، من يناير حتى مارس ١٩٥٤ للاتصال بهذه الشركات ومعرفة موقفها النهائى من المشـــروع ـ وأن يقوم الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية ـ فى حالة عدم الوصول الى اتفاق مع تلك الشركات ، بالاتصال بالبنك الدولـــى كمحاولة أيضا لمعرفة مدى استعداده للمشاركة فى تمويل هذا المشروع ٠

وكان الهدف من هذه الاتصالات هو العمل على توفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل المشروع من جهات أجنبية حتى يمكن للحكومة المصرية أن تستخدم فائض الدخل فى تمويل مشروعات أخرى من خطة التنمية المصرية ٠

وكانت مصر قد فاتحت البنك الدولى لترتيب التمويل اللازم . ولكن لم يكن فى طاقة البنك الدولى أن يقوم وحده بتمويل مثل ذلك المشروع الضخم ، فكان عليه أن يلجأ لبعض الدول الكبرى المساهمة فيه : الولايات المتحدة وبريطانيا للاسهام بنصيب فى تمويـــل هذا المشروع .

كما قام البنك بارسال بعض الفنيين لدراسة اقتصـــاديات المشروع وامكانية مصر الاقتصادية ووافق على المساهمة فى التمويل اللازم للتنفيذ . كما قام البنك بدعوة وزير المالية بمصر - عبد المنعم القيسونى - فى نوفمبر ١٩٥٥ لزيارة واشنطون لمفاوضة مندوبى الحكومتين : الامريكية والبريطانية اللتين وعدتا أيضا بالمساهمة فى التمويل اللازم للمشروع .

استقدمت الحكومة المصرية عددا من الخبراء والمستشارين فى أوائل ١٩٥٤ ، تولوا دراسة هذا المشروع الذى كان يعد حلما من الاحلام فى الأيام الأولى للثورة(*) وقد أقروه جميعا وخاصة الغربيون منهم .

(*) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ١٤٣ ، وجاء به أيضا : « .. وكانت فكرة بناء سد ثان فى اسوان تجول فى مخيلة علماء الطاقة المائية - بوزارة الرى المصرية - منذ حقبة طويلة ، وقد لخصت الفكرة فى اقتراحات محددة وضعها د نيوس فى عام ١٩٤٧ . وعندما شرع مجلس قيادة الثورة فى اكتوبر ١٩٥٢ وضع الخطط اللازمة للتنمية الاقتصادية عهدوا بالفكرة الى جماعة من الخبراء ليتولوا دراسة المشروع الذى تقدم به دانيوس ، يونانى الجنسية يعمل بوزارة الرى المصرية وفى ٨ اكتوبر ١٩٥٢ صدر قرار مجلس قيادة الثورة بالبدء فى دراسة المشروع فتألفت هيئة من كبار المهندسين المصريين وانضم اليهم أربعة من اكبر الخبـــراء العالميين فى اقامة السدود ، اثنان امريكيان هما : كارل ترزاكى وستيل لورنس ستراوب ، وثالث فرنسى هو اندريه كوين ، والرابع المانى ماكس بروس . واستغرقت الدراسة عامين وشهرين .

وجاء قرار الحكومة المصرية اعقبته مجموعة من الاحداث المتلاحقة ، جعلته لايدخل حيز التنفيذ الا فى نهاية ١٩٥٥ ، ففى هذه المدة ــ بين الاعلان عنه وبين وضع المشروع موضع التنفيذ ــ كانت العلاقات المصرية ــ الامريكية تتحرك من خلال احــداث غاية فى الأهمية اثرت بشكل عميق على هذه العلاقات بين الدولتين ، وبدلت كل الأوضاع التى كانت قائمة فى المنطقة العربية وأهم هذه الأحداث هى : ــ

* بدأ تنفيذ اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة الســويس فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ، وأخذ الجيش المصرى مواقعه بدلا من تلك القوات البريطانية المنسحبة .

* أقدمت الولايات المتحدة على اخراج حلف الحزام الشمالى الى الواقع ، وان كان تم على مراحل بين الدول التى تقع على حدود الاتحاد السوفيتى جنوبا والذى عرف بعد ذلك بحلف بغداد فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ .

* زيادة التوتر المسلح على الحدود المصرية ــ الاسرائيلية ابتداء من مذبحة الصبحة فى غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ .

* اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج ــ ابريل ١٩٥٥ ــ وأصبح جمال عبد الناصر أحد الاقطاب الثلاثة مع تيتو ونهرو الذين يتزعمون مجموعة دول الحياد الايجابى .

* اتمام صفقة الأسلحة السوفيتية والاعلان عنها فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ ، ومن ثم حدث تحول مصر من الكتلة الغربية الى الكتلة الشرقية فى نوع السلاح وأساليب استخدامه مما كان

له اثـــار بعيدة المـــدى من النـــاحيتين : السـياسية والاستراتيجية ٠

كانت هذه الاحداث المتلاحقة عاملا معوقا لتنفيذ مشروع السد العالى منذ الاعلان عنه ـ مدة عام ، فضـــلا عن أن هذه الاحداث تركت آثارها بالسلب على العلاقات المصرية ـ الامريكية ٠

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ قام البنك الدولى وكذا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا باعلان انها ستعمل على توفير النقد الأجنبى اللازم للمشروع فى مرحلته الأولى من التنفيذ ، كما أعلنت أنها تضمن المساعدة فى تمويله فى المراحل التالية لاتمام تنفيذه ٠

وافقت الولايات المتحدة على تقديم منحه مالية مقدارهـــا عشرون مليونا من الجنيهات ٠ كما وافقت بريطانيا كـــذلك على تقديم منحة مقدارها خمسة ملايين من الجنيهات ٠ أما البنك الدولى فقد تقدم بقرض قيمته سبعون مليونا من الجنيهـات ٠ وكان على مصر أن تقوم بتوفير النقد المحلى اللازم لتكملة التمويل للمشروع ٠

وحضر الى القاهرة فى يناير ١٩٥٦ يوجين بلاك رئيس البنك الدولى للتباحث مع عبد الناصر فى قيمـــة قرض البنك الدولـــى وشروطه ٠ وكان البنك يطالب بأحقيته فى مراقبة ميزانية الدولة وكذا ميزان مدفوعاتنا متعللا بضرورة اطمئنان البنـك على اســـتقرار الاقتصاد المصرى ٠ وليطمئن بذلك على حقوقه من القروض الممنوحة لمصر . كما أنه طالب أيضا ألا تعمل مصر على الحصول على أية قروض أخرى من أية دولة الا بعد الحصول على موافقة منه ٠

وكان يوجين بلاك يحاول اقناع جمال عبد الناصر بأن هذه

الشروط أمر طبيعي يتبعه البنك مع كل الدول التى تطلب قروضا منه .

ولم يكن البنك الدولى الذى كان فى الواقع يخضع الى الدول الكبرى راغبا المشاركة فى تمويل المشروع بحجة عدم وجود استقرار سياسى فى مصر ـ فضلا عن الاحداث التى شهدتها مصر والمنطقة أدت الى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة . وظل الموقف مجمدا حتى بعد اتمام صفقة الأسلحة فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٥٥ . ومعنى ذلك أن الغرب : (الولايات المتحدة وبريطانيا) فشل فى اقناع مصر بأخذ السلاح مقابل الاشتراك فى الاحلاف العسكرية الغربية .

ولكن امام حاجة مصر الملحة للسلاح ـ نتيجة العدوان الاسرائيلى على غزة ـ لم تقف مكتوفة الايدى . فعرض الاتحاد السوفيتى تسليح الجيش المصرى . وكان نجاح مصر فى كسر احتكار السلاح يعنى فشل سياسة الولايات المتحدة . وأصاب الاتحاد السوفيتى نجاحا عظيما وسريعا فى الشرق الاوسط . ومن ثم قرر دلاس مساعدة مصر فى بناء السد العالى بهدف ابعاد عبد الناصر عن الاتحاد السوفيتى .

وهناك عدة عوامل دفعت دلاس الى المساهمة فى بناء السد العالى . ابرز هذه العوامل :

* ان أية مساعدة فى بناء السد العالى . هى من أجل السلام والرخاء الاقتصادى . على عكس ماتحدثه صفقة الاسلحة من حرب وتدمير .

* ان اتجاه مصر الى بناء السد العالى سوف يفرض عليها التزامات كثيرة وهذا بالتالى يفرض عليها نوعا من الضمانات

الاقتصادية للذين يقدمون لها يد المساعدة فى بنائه . وبذلك قد تكون صفقة الاسلحة التى تمت مع الاتحاد السوفيتى هى الاولى والاخيرة من وجهة النظر الامريكية .

* ان مشروع السد العالى مشروع طويل الأجل قد يستغرق خمسة عشر عاما . وتظل مصر طوال هذه السنوات فى احتياج الى الذين يساعدونها .

* ان المشروع سوف يشـد اهتمام مصـر ـ خاصـة جمال عبد الناصر ـ الى الداخل ومن ثم يبعد حكومة مصر عن بذل نشاط آخر فى الخارج ، وخاصة بين الاقطار العربية .

* ان الولايات المتحدة كانت تأمل أن تفرض صلحا بين مصـر واسرائيل فى مقابل بناء السد العالى . وقد تحمس للفكرة هيربرت هوفر مساعد وزير الخارجية ، وهو أول من فكر فى ربط السد العالى بعقد صلح بين مصر واسرائيل .

وهكذا رأى دلاس أن يجرب سياسته ـ فى احتواء مصر ـ فى ميدان آخر . وهو اسهام الولايات المتحدة فى بناء السد العالى . فاذا قدر لدلاس النجاح . يستطيع أن يمحو كل اثر لصفقة الاسلحة السوفيتية . وعلى هذا عاد أحمد حسين سفير مصر فى واشنطون فى ١٧ اكتوبر ١٩٥٥ الى مقر عمله .

أجرى السفير المصرى حديثا مستفيضا مع دلاس ، تعرض فيه الى العديد من المسائل التى تهم البلدين ، مؤكدا حرص مصر على مساهمة الولايات المتحدة فى بناء السد العالى وذلك برغم العروض المغرية المقدمة من الاتحاد السوفيتى .

وقد أوضح السفير المصرى بأن مصر لا تستطيع ارجاء تنفيذ هذا المشروع الى أمد أطول من هذا والا فقدت الحكومة ثقة الشعب

المصرى فى قدرتها على تنفيذ مثل هذه المشروعات الكبيرة التى تهم مصر ورفاهية الشعب ، كما أنه ليس من مصلحة البنك الدولى أن يرجىء جمال عبد الناصر قراره بتمويل مشروع السد العالى الى وقت أطول ، لأن من شان ذلك خلق ضغوط على مصر لقبول العرض السوفيتى ٠

ولكن دلاس ـ بعد أن استمع طويلا للسفير المصرى ـ لم يلزم نفسه بأى شىء ، اذ كان غاضبا من عبد الناصر لتعامله مع الاتحاد السوفيتى ، وبرغم هذا فان الولايات المتحدة لم تشأ ـ حتى ذلك الوقت ـ أن تتخذ (الثأر) أسلوبا فى علاقاتها مع مصر ٠

توجه عبد المنعم القيسونى وزير المالية فى نوفمبر ١٩٥٥ الى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لاجراء محادثات حول تمويل مشروع السد العالى ، وقابل دلاس فى واشنطون والذى حملــــه رسالة الى عبد الناصر متضمنة : أن الاتحاد السوفيتى يساعد مصر بالسلاح ، ان ذلك يعنى الموت بينما ستعمل أمريكا لمساعدة مصر على بناء السعد العالى وهذا يعنى الحياة(١) ٠

كما يرجو دلاس من عبد الناصر أن يأخذ الأمر بعين الاعتبار وأن يفكر فى الفارق بين المساعدتين ، وأن يقرر بعد ذلك من هم أصدقاء مصر الحقيقيون ٠

ومما لاشك فيه كان دلاس يعقد مقارنة معكوسة ٠ اذ لماذا يعتبر السلاح السوفيتى لمصر موتا بينما لا يعتبره هكذا اذا كان السلاح أمريكيا ؟ اذ أن السلاح الامريكى يعطى لاسرائيل لقتل العــــرب وابادتهم وبدون أى شروط فى حين تفرض الولايات المتحدة الشروط

---

(١) والجدير بالذكر أن احمد حسين تجاوز التعليمات الموجهة اليــه حينما ابلغ دلاس ان السوفيت تقدموا بعرض لتمويل مشروع السد العالى، وهذا موقف اتخذه السفير المصرى بمبادرته الشخصية ٠

المجحفة على مصر ، أهمها ضرورة الانضمام الى الاحلاف العسكرية كشرط أولى لبيعها السلاح ، وحينما يصف دلاس نفسه بأنه يهب الحياة لمجرد مساهمة بلاده فى بناء السد العالى الذى قدرت تكاليف انشائه بألف مليون دولار ، منها ٤٠٠ مليون دولار بالعملة الحرة ، وقد عرض البنك الدولى أن يقدم نصـــف هذا المبلـــغ اذا قـــدم الأمريكيون والبريطانيون النصف الآخر وهو ٢٠٠ مليون دولار ٠

وكان دلاس قد حضر فى ديسمبر ١٩٥٥ المؤتمر الســـنوى لحلف الاطلنطى ، وناقش مع زملائه الانجليز والفرنسيين موضوع تمويل السد العالى ، ووافق هؤلاء على مبدأ تزويد مصر بالقرض اللازم ، وفى ١٦ ديسمبر أعلن موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا الاشتراك فى مساعدة مصر لبناء السد العالى بالاشتراك مع البنك الدولى ٠

وبعد مفاوضات طويلة بين المسئولين فى مصـــر والولايات المتحدة وبريطانيا ، اتفق على أن يتم تمويل بناء السد العالى على النحو التالى : ــ

* مجموع المستثمر فى خلال ١٥ سنة وهى مرحلة بناء الســـد العالى ، عبارة عن نحو ١٫٣ بليون دولار ٠

* المرحلة الاولى وتستغرق ٤ سنوات تتكلف نحو ٧٠ مليـــون دولار ، هذا المبلغ يقدم لمصر كقرض أولى (٥٦ مليون دولار منه تقدمها الولايات المتحدة ، والباقى وقدره ١٤ مليـــون دولار تقدمها بريطانيا) ٠

* المرحلة الثانية تغطى بقرض قدره ٢٠٠ مليون دولار من البنك مضافا اليها قرض قدره ١٣٠ مليون دولار من الولايات المتحدة ،

٨٠ مليون دولار من بريطانيا وهذه القروض تقدم على شكل أقساط سنوية ٠

* تسدد المبالغ التى يقدمها البنك الدولى على ٤٠ سنة بفائدة ٥٪ وتسدد المبالغ التى تقدمها بريطانيا الولايات المتحدة بشروط **مماثلة ٠**

عقد دلاس فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٥ مؤتمرا صحفيا اجاب فيه عن سؤال لأحد الصحفيين فقال : « ٠٠ ان القرض الامريكـــى البريطانى ليس القصد منه ابطال مفعول عروض الاتحاد السوفيتى بتقديم العون لبناء السد كما أشيع من قبل ، فان الدافــع لقبول الدولتين الاسهام فى بناء السد العالى ، اعتقادا منهمـــا أنهمـا تستطيعان محو كل اثر أحدثته صفقة الاسلحة السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط » ٠ وأجاب دلاس عن سؤال لأحد الصحفيين : بأن الولايات المتحدة وبريطانيا غير مستعدتين للاشتراك مع الاتحاد السوفيتى فى أى مشروع ، وأن البرنامج الاقتصادى المخصـــص للمشروع ليس فيه أى ارهاق فى المصروفات لأنه موزع على عدة سنوات وأشار دلاس فى معرض حديثه : الى أن الولايات المتحدة مصممة على الا تترك المجال فسيحا أمام الاتحاد السوفيتى بأن يلج الى منطقة الشرق الاوسط منتهزا كل الفرص دون أن يدفع ثمنا لذلك فى ذلك الحين كان يوجين بلاك يفاوض مصر بشأن قبولها شروط البنك الدولى وكانت نقاط الخلاف الأساسية ثلاث هى :

* **الأولى :** أراد البنك الدولى بسبب ضخامة المبلغ الذى ينطوى عليه المشروع مزاولة حق الاشراف على ديون مصر الخارجية وكانت هذه من النقاط التى استهوت دلاس لأنه اعتقد أن من شأنها أن تعجز مصر عن المضى فى شراء أسلحة من الاتحاد السوفيتى ٠

* **الثانية :** تتعلق بنسبة الفائدة ــ فقد كان البنك يطالب بنسبة ٥ر٥٪ .

* **الثالثة :** تتعلق برغبة البنك فى أن يرسل الى مصر « اعلان نوايا » بأنه يلتزم بتمويل مشروع السد العالى .

وكانت وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن النقاط الثلاث التى أثارها مدير البنك الدولى هى : ــ

ــ **فيما يتعلق بالنقطة الأولى** أعتبر عبد الناصر أنها تشكل قيدا سياسيا وكذلك قيدا اقتصاديا .

ــ **أما عن النقطة الثانية** فقد رأت مصر ان نسبة الفائدة اعلى مما يجب .

ــ **أما الموضوع الثالث** فقد كانت مصر تريد من مدير البنك الدولى كتابا يتضمن معنى الالتزام .

وفى هذه الاثناء سعى **دانيل سولود السفير السوفيتى** بالقاهرة الى مقابلة جمال عبد الناصر فى ١٨ ديسمبر ١٩٥٥ وعرض بأن الاتحاد السوفيتى مستعد للمشاركة فى بناء السد العالى الا اذا كانت مصر ترغب فى التعامل مع الغرب فقط .

وحينما علمت حكومة الولايات المتحدة مضمون الاحاديث التى جرت بين السفير السوفيتى وجمال عبد الناصر ، اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ، بأن الولايات المتحدة مستعدة للمساهمة فى بناء السد العالى بشرط عدم اشتراك الاتحاد السوفيتى فى تمويل هذا المشروع .

وكان تيتو قد زار مصر فى نوفمبر ١٩٥٥ - لمدة ٩ أيام - وقدم نصيحة لعبد الناصر بألا يقبل أى عرض من الاتحاد السوفيتي. انما فى الامكان أن يستخدم عرض الاتحاد السوفيتي فقط لكى يحصل على نصيب أكبر من الولايات المتحدة •

وبالرغم من العروض السوفيتية المغرية وبشروط غير اقتصادية ، الا أن الولايات المتحدة وبريطانيا قررتا الصمود والمثابرة حتى لا يتركا المجال فسيحا امام النفوذ السوفيتي يستشرى خطره فى منطقة الشرق الاوسط •

وكان جيفر سون كافرى يرى مساهمة الولايات المتحدة فى بناء السد العالى حتى لا يترك مجالا للاتحاد السوفيتي لتنمية مصالحه ، وكان شديد الاهتمام بكل ما من شأنه تنمية العلاقات بين البلدين : مصر وبلاده برغم معارضة مصر لحلف بغداد ، واشتراكها فى مؤتمر باندونج وأخيرا الارتباط مع الاتحاد السوفيتي بتوريد السلاح للجيش المصرى •

لهذا كلفت وزارة الخارجية الامريكية كلا من : جورج آلن George Allen مساعد وزير الخارجية ، وجورج واد سورث George Wadsoworth سفير أمريكا فى السعودية ، وجيفر سون كافرى بتقديم تقرير عن النتائج المترتبة عن مساهمة الولايات المتحدة فى مشروع بناء السد العالى ، وكان هؤلاء من المتحمسين لهذا الدور •

ولكن عبد الناصر كان له موقف آخر من اعلان الولايات المتحدة وبريطانيا موافقتهما على المساهمة فى بناء السد العالى ، اذ كان يرفض أن يبدأ (مشروعا) من المقرر أن يستغرق انجازه

عشرة أعوام بما يكفى من المال لسنة واحدة فقط من العمل ومعنى ذلك أنه كان يخشى أن أى تغيير فى السـياسة بعد عام واحد ـ وهذا أمر غير بعيد ـ سوف تترك مصر بمفردها تتدبر الأمر دون طائل ٠

ومما يؤكد شكوك عبد الناصر فى موقف الولايـات المتحدة اصرار دلاس على أنه لا يستطيع أن يطلب من الكونجرس الموافقة على « التزام طويل الأمد » فقد كانت هناك ميزانية سنوية للمساعدات يجب التصويت عليها عاما بعد عام ٠

بالاضافة الى هذا فان الكونجرس سيتجدد ثلاث مرات فى خلال فترة بناء السد العالى وانه ليس فى استطاعة أى «كونجرس» أن يلزم سلفا الكونجرس التالى له ٠

وعندما اجرى عبد الناصر تحليلا للاحداث ٠ خلص الى ان دلاس كان جادا بشان المساعدة ربما لشهر واحد فقط فى مطلـع عام ١٩٥٦ ٠ وسادت فى تلك الفترة فى الولايات المتحدة حملـة غريبة تهدف الى المبالغة فى أهمية السد العالى بالنسبة للاقتصاد المصرى ٠

واعتقدت الولايات المتحدة وبريطانيا أن الاقتصاد المصـرى مهدد بالانهيار نتيجة الواردات لمصر منذ صـفقة الاسـلحة وكان عبد الناصر يتشكك كثيرا فى نيات الغرب فى حين تزايد فى الدوائر الغربية عامل الشك فى الاقتصاد المصرى ٠

ولذلك كان من بين الشروط التى وضعتها وزارة الخارجيـة الامريكية لابرام القرض شرطان هما : ـ

ألا تبرم العقود الا بناء على احكام مصادر الدخل فى مصر بقصد تجنب أى تضخم نقدى طوال الفترة التى تستخدم فيها مصر نصيبها من المصادر اللازمة لبناء السد العالى · وقد أيد البنك الدولى الشرط الأخير بل ذهب الى أبعد من ذلك ، مستندا الى لوائحه ونظام العمل فيه ، فطالب بمراجعة برامج الاستثمار المصرية وأن يقترح على مصر وسائل تكييف أوجه انفاقها العام بما يتفق مع مصادرها المالية ·

أحدث اعلان الدولتين : الولايات المتحدة وبريطانيا موافقتهما على المساهمة فى بناء السد العالى رد فعل قويا لدى دول حلف بغداد ، خاصة العراق الذى كان يشكو الى الغرب من هذا السخاء بالعرض بالقروض لمصر وهى ليست عضوا فى حلف بغداد ، بل تناهضه ، وأكثر من هذا فتحت « الباب الخلفى للشرق الأوسط » للنفوذ السوفيتى · اذا تكون مصر قد أخذت من الغرب عن طريق التهديد · أكثر مما أخذه العراق عن طريق التعاون والتحالف ، ان كل ما أخذه العراق لا يتعدى الثلاثة ملايين دولار ·

وعلى هذا فقد اشتد التنافس بين الشرق والغرب بسبب المساهمة فى تمويل بناء السد العالى · مما زاد من عوامل التوتر بينهما ، وبذا انتقلت الحرب الباردة الى مصر بسبب صفقة الاسلحة ومن بعد ، مسألة المساهمة فى بناء السد العالى وكلا المعسكرين يخطط لابعاد الطرف الآخر عن مصر ·

كان الوقت قد حان لاعادة النظر فى العلاقات العربية ــ الغربية ، وبصفة خاصة مع مصر ولما كان ثمة بعض الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى كثير من المواقف ، ومن ثم نقد اصبحت الفرصة متاحة ــ حينئذ ــ لتنسيق هذه السياسات وصياغتها

فى استراتيجية مشتركة ، بالاضافة الى هذا فان هناك بعض الدوافع الشخصية لانتونى ايدن . والرئيس ايزنهاور تدعوهما الى اللقاء ، وكان الرئيس الامريكى على وشك أن يبدأ حملة انتخابية لاعـــادة انتخابه ولذا كان تواقا الى أن يجعل من قضية (السلام العالمى) الموضوع الرئيسى فى دعوته الانتخابية ، أما ايدن فقد بدأ بعد مضى تسعة أشهر فى الحكم ــ حينئذ ــ وكأنه لن يظل تسعة أشهر أخرى خاصة عقب حملة النقد الشديدة هذه مما أثر على نفسيته ٠

ذهب ايدن الى واشنطون يرافقه وزير خارجيته فى هذا الجو السياسى القلق ، فى غضون شهر فبراير ١٩٥٦ ، وقد حزما أمرهما على العودة الى لندن وهما يحملان (الحلف الأعظم) تتويجـــا للعلاقات البريطانية ــ الامريكية على أن تصاغ كلماته فى قوة معبرة عن اهدافهما المشتركة ٠

كان ايدن مقتنعا بأن السبيل الأمثل لمقاومة التسلل السوفيتى بصورة فعالة يكمن فى منطقة الشرق الاوسط ، ولتخفيف ســـباق التسلح ، وتهدئة مخاوف اسرائيل فاقترح صـــدور تأكيـــد بعزم الولايات المتحدة وبريطانيا على التدخل تدخلا سريعا وحاسما ، فى حالة نشوب اعمال حربية فى المنطقة ، وكان ايدن قد بعث برســـالة الى ايزنهاور قبل سفره مقترحا عليه اصدار (شـــىء) يظهر أن للغرب رسالة لابد من عرضها واظهارها ٠

ولكن كان هناك اختلاف جوهـــرى بين تفـــكير الرجلين على صعيد السياسات القومية ، وكان هذا الخلاف أوضح مايكون ــ فيما بينهما ــ فى منطقة الشرق الأوسط ٠

ولم يكن الرئيس ايزنهاور اكثر تقبلا لتصرفات عبد الناصر من رئيس وزراء بريطانيا ، ولكنه كان يؤيد وزير خارجيته دلاس كل

التأييد فى اعتقاده بأن على الولايات المتحدة ألا تعترض طريق القوميات فى المنطقة ، ولم يكن يوافق ايدن على ممارسة أى ضغط من قبل الغرب وعلى أى بيان يستفز به العرب ، وقد يعده العرب تهديداً لهم ٠

وتعرض ايدن الى معالجة مسألة ثانية وهى « تمويل السعودية للاضطرابات السياسية فى الاردن والعراق » اذ كان دلاس يرفض باستمرار اتخاذ أى اجراء ، ولكن ايزنهاور وافق على أن يشجع الملك سعود على استخدام أمواله فى مشروعات التنمية الاقتصادية التى تفيد شعبه بدلا من توزيعها على « دعاة الفوضى » ٠

أما الموضوع الثالث ، فكان يتعلق بمسألة موافقة الدولتين على تقديم قرض قدره ٧٠ مليون دولار للمساهمة فى بناء السد العالى ٠

وبعث ايدن بتقرير الى لندن موضحا أن مستقبل السياسة الغربية أصبح مرهونا بموقف عبد الناصر ، اذ هو الذى يقرر الى حد بعيد مستقبلنا فى الشرق الأوسط ٠ كما أن الامريكيين يعلقون أهمية كبرى على المحادثات الحالية التى يجريها يوجين بلاك مع عبد الناصر ، وعلى ضوء نتائج المحادثات مع مدير البنك الدولى فاذا ظهر من موقفه تجاه هذا الموضوع وغيره من المسائل أنه غير راغب فى التعاون فسيتحتم علينا معا : أمريكا وبريطانيا أن نعيد بحث سياستنا تجاهه ٠

وانتهى المؤتمر بصدور بيان : بأن الحكومتين ستحافظان على الحقوق الانسانية « وتدافعان عنها اذا تعرضت الى الخطر وتعيدانها بهدوء بالطرق السلمية فى حالة ضياعها مؤقتا » وجاء الاعلان

المشترك خاليا من أى معنى أو اتخاذ أى خطوة ايجابية ازاء أى مشكلة من مشاكل الشرق الأوسط وما أكثرها ٠

وواجه ايدن نقدا مريرا فى مجلس العموم البريطانى تعليقا على اعلان واشنطون ، والذى وصفه المعارضون ، « بأنه » اعلان أحمق « خال من أى معنى ٠

وليس من المستبعد أن يكون ايدن فى باديء الأمر هادفا الى الاتفاق مع الولايات المتحدة فى القيام بعمل مسلح مشترك ضـــد عبد الناصر قبل أن يستشرى خطره ، ويتخذ خطوة أخرى أشد الما من صفقة الاسلحة التى تمت فى غفلة منا » ٠

ومن المعتقد أن انتونى ايدن كان على علم تام بما كان يجرى (سرا) بين فرنسا واسرائيل — منذ أن أعلن عن حلف بغداد — حول القيام بعمل مسلح مشترك ضد عبد الناصر قدر له أن يتم فى منتصف عام ١٩٥٦ ، الأمر الذى يجعل ايدن يخشى عودة النفوذ الفرنسى الى المنطقة فى حين تتراجع مكانة بريطانيا فى المنطقة الى خطوات أبعد من هذا ، ومن أجل هذا ذهب ايدن الى واشنطون على أمل ان يقنع الامريكيين بالقيام بمثل هذا العمل قبل أن تقوم به فرنســـا واسرائيل ٠

وفى نهاية اجتماع واشنطون لوحظ شيرمان آدامز Cherman Adams وهو المعبر عن آراء ايزنهاور ودلاس ــأن مشاكل الشرق الأوسط جعلت هناك ثمة تطابقا بين السياستين : البريطانية والامريكية ، اذ من المعلوم أن انتونى ايدن كان شـديد الاهتمـــام بالتصدى لنفوذ الاتحادالسوفيتى فى الشرق الأوسط ٠

وبرغم أن عبد الناصر مازال منتظرا تنفيذ الحكومة الامريكية

ما أعلنت عنه بالمساهمة فى بناء السد العالى . الا أن عبد الناصر ازداد ضراوة فى هجومه على سياسة الغرب فى الشرق الأوسط - اذ من المحتمل أن السبب يرجع الى اطمئنانه الى عرض الاتحـــاد السوفيتي للمساهمة فى بناء السد العالى - بالاضافة الى بعض العوامل الاخرى نجملها فيما يلى : -

- حصول مصر على السلاح المطلوب كما وكيفا وضمان استمراره من الاتحاد السوفيتى .

- ضمان تصدى الاتحاد السوفيتى باستخدامه حق الفيتو « فى مجلس الأمن » ازاء اى قرار يرى الغرب فرضه على مصر .

- أوشك الجيش المصرى - بعد نصف عام - أن يتسلم قاعـدة قناة السويس ، وهذا يعزز موقف مصر فى نظر القوميين العرب ويستطيع اعطاء مصر حرية الحركة فى قاعدة القناة وماوراءها فى شبه جزيرة سيناء .

- قرب استيعاب الجيش المصرى للسلاح السوفيتى تدريبا وتكتيكا وهذا يجعل اسرائيل - التى مافتئت تعلن عن حتمية الحـرب الوقائية - تسلك سياسة على الحدود المصرية اقرب الى واقعها وحجمها الطبيعى .

- تستطيع مصر أن تراقب حركة المرور فى قناة السويس عن قرب لمنع عبور السفن الاسرائيلية أو حتى السفن غير الاسرائيلية وتحمل بضائع مصدرة اليها .

ولاشك أن هذه العوامل كان من شأنها أن تجعل موقف مصر قويا فى كل ارجاء الوطن العربى .

* * *

فى الوقت الذى كانت فيه المفاوضات والاتصالات مستمرة بين مصر والولايات المتحدة – بشأن قرض السد العالى – ، اصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بيانا حول الموقف فى الشرق الأوسط ، ناشدت فيه الدول الكبرى : الولايات المتحدة وبريطانيا العمل على المحافظة على السلام فى المنطقة ، كما ارجعت – وزارة الخارجية السوفيتية – أسباب التوتر فى منطقة الشرق الأوسط الى تلك الضغوط التى تمارسها الدوائر الامريكية والبريطانية على دول المنطقة بهدف اشراكها فى الاحلاف العسكرية ٠

كما أعلنت وزارة الخارجية السوفيتية : « ٠٠٠ ان هذه الاحلاف العسكرية تهدد استقلال دول الشرق الأوسط ولا تخدم الا المخططات الامريكية والبريطانية ، وأن الزعم بوجود تهديد سوفيتى للمنطقة لا يستند الى أساس من الصحة ٠

كما طالب البيان : بتدعيم السلام طبقا للمبادىء المعروفة والمتعلقة بالمساواة بين الأمم ، وعدم الاعتداء على أراضى الغير ، واحترام السيادة والاستقلال للدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ٠

واكد البيان استعداد الاتحاد السوفيتى لدعم أى خطوات تتخذها دول الشرق الأوسط لوضع هذه المبادىء موضع التنفيذ فى علاقاتها مع بعضها ومع الاتحاد السوفيتى لدعم السلام والتعاون بين الشعوب ٠

وختمت وزارة الخارجية بيانها « ٠٠٠ بأنه اذا استمرت سياسة الضغط على بلاد الشرق الأوسط بأن الأمر يجب بحثه فى الامم المتحدة ٠ وحفاظا على السلام ، فان الحكومة السوفيتية تدافع عن

استقلال وحرية بلاد الشرق الأوسط ، وستقف ضد أى تدخل فى شئونها الداخلية ٠

وكان الاتحاد السوفيتى قد أعلـــن فى أكتـــوبر ١٩٥٥ عن استعداده لتمويل مشروع السد العالى ٠ وفى ١٨ ديسمبر ١٩٥٥ ـ اى بعد يومين من اعلان دلاس من العرض الامريكى البريطانى ـ أعلن السفير السوفيتى فى القاهرة أن بلاده تأمل المســاهمة فى المشروع اللهم الا اذا كان اتفاق مصر مع الغرب يتضمن استبعاد الاتحاد السوفيتى من هذه المساهمة ٠

وفى منتصف مارس ١٩٥٦ قال عبد الناصر لهنرى بايرود : ان مصر تنوى ابرام صفقة لشراء عشرة آلاف طن من الصلب مقابل بيع ٤٥ الف قنطار من القطن من الاتحاد السوفيتى ٠ وكان رد الفعل لدى دلاس قويا ، وازداد غضبه لأن ذلك يعنى أن عبد الناصر انما يضرب الشرق بالغرب ٠

وزاد الموقف توترا حين اقدم الملك حسين على طرد الجنرال جلوب John Bogat Glubb من الاردن أثناء زيارة سلوين لويد Selwyn Loyed للقاهرة ، وسرعان ما أصبح الصراع حادا بين عبد الناصر وايدن ، وطالب حزب المحافظين أن تـــرد الحكومــة البريطانية بالغاء القرض المقترح لمشروع السد العـــالى ، اذ كان الاعتقاد لدى الدوائر السياسية البريطانية بأن عبد الناصر هو المدبر لمسألة طرد جلوب من الاردن ٠

كما اجتمع بعد ذلك عبد الناصر والملك سعود وشكرى القوتلى فى القاهرة لاعلان تجنيب العالم العربى من الحرب الباردة ، كمـا زار كريستيان بينو .Pineau وزير خارجية فرنسا القاهرة فى ٥ مارس ١٩٥٦ ووعد جمال عبد الناصر بان فرنسا لن تنضم الى حلف

بغداد وأن فرنسا عازمة على اجراء انتخابات فى الجزائر بشرط أن يكف عبد الناصـر عن مسـاعدة الجزائريين · ولكن رفض عبد الناصر مثل هذه المساومات ·

ورغم أن الاتحاد السوفيتى عرض على الحكومة المصرية ـ حينئذ ـ بناء مفاعل ذرى فى مصر فان الغرب مازال يأمل فى ابعاد الاتحاد السوفيتى عن الشرق الاوسط · وحين أعربت الحكومـة السوفيتية (أكتوبر ١٩٥٥) عن استعدادها لتمويل السد العالى . وتزويد مصر بالسلاح ، اتفق ايدن ودلاس على أن من الكوارث ، أن تعتاد مصر على ان تكون (عميلا) تجاريا للسوفيت . فاتفقا على مساعدة عبد الناصر ، وعرضت واشنطون ولندن مساعدتهما من جديد على أن تتعهد مصر بتقديم السد العـالى على ماعداه من المشروعات وترفض المساعدة التى تاتيها من الاتحاد السوفيتى أو أى مصادر شيوعية أخـرى ، ولكـن عبد الناصـر رفض هذه الشروط ·

ويبدو ان واشنطون ولندن كانتا تقدران مخاوف العرب من التسلح الاسرائيلى فحاولتا فى أوائـل نوفمبر ١٩٥٥ ان تقوما بالوساطة لتسوية النزاع العربى ـ الاسرائيلى حتى لا يكون لدى مصر مبرر لطلب المزيد من السلاح من الاتحاد السوفيتى ·

كما تحمست الحكومة الامريكية لفكرة عقد صلح بين العرب واسرائيل ، ففى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ عرض ايزنهاور قيام أمريكا بصفة رسمية بالعمل على تحقيق هذه الفكرة وفى نفس اليوم عرض ايدن وساطته فى خطاب ألقاه فى قاعة البلدية التى تعرف باسم « جيلد هول » أشار فيه الى التوتر المتزايد فى الشرق الاوسط ، واتهـم الاتحاد السوفيتى بأنه عمل على زيادة حدة التوتر فى المنطقة وذلك بتقديمه أسلحة للجيش المصرى ·

وعرض ايدن ايجاد تسوية عادلة بين العرب واسرائيل تستند الى قرارات الأمم المتحدة · وقد رحبت الدول العربية بهذا الاقتراح وابدى عبد الناصر استعداده لاتخاذ فكرة ايدن أساسا صالحا لتسوية النزاع العربى - الاسرائيلى - ولكن على أساس تقسيم ١٩٤٧ · وظلت الفكرة تشغل الدوائر السياسية فى العواصم الثلاث : القاهرة - واشنطون ولندن ، الى أن وافق ايزنهاور فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ على أن تسير مفاوضات تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى مع مباحثات تمويل السد ، وكلف روبرت اندرسون - وزير المالية فيما بعد - ونشرت صحيفة نيويورك تايمز فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٥ أن حكومة الولايات المتحدة تربط مساعدتها لمصر فى بناء السد بالتوصل الى تسوية سلمية بين مصر واسرائيل ·

حضر روبرت أندرسون الى القاهرة فى أواخر ديسمبر ١٩٥٥ وكانت مهمته قد أبلغت الى عبد الناصر على انها « محاولة أمريكية للبحث عن أساس للسلام فى الشرق الأوسط » يقوم بها مبعوث عن ايزنهاور ·

وقبل عبد الناصر مبدأ تسوية النزاع مع اسرائيل على أن يكون قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (١٩٤٧) ، وطار اندرسون بين القاهرة وتل ابيب عدة مرات ·

ولكن مهمة روبرت اندرسون باءت بالفشل عندما اقترح عقد اجتماع بين عبد الناصر وبن جوريون فى القاهرة أو تل أبيب ، وحاول أندرسون انقاذ مهمته من الفشل فاقترح عقد اجتماع مباشر بين الرجلين : عبد الناصر وبن جوريون فى مكان محايد يختاره عبد الناصر · ولكن عبد الناصر رفض فكرة الاجتماع المباشر ، وبذلك انهارت مهمة اندرسون فى اقامة صلح بين العرب واسرائيل ·

عندئذ ـ فى غضون شهر مارس ١٩٥٦ ـ استقر رأى دلاس على سحب العرض الامريكى بالمساهمة فى بناء السد ، ولكن آثر التريث لاختيار الوقت المناسب لاتخاذ القرار النهائى ٠

كان مدير البنك الدولى قد قام بتحرياته الروتينية ، وأعد تقارير بالتشاور مع المسئولين المصريين والتباحث مع هربرت هوفر وروجر ماكنز ـ السفير البريطانى ـ والقيسونى وزير المالية المصرى وجورج همفرى وزير الخزانة الامريكى الذى لعب دورا كبيرا فى المباحثات وفى القرار النهائى ٠

وحين غادر يوجين بلاك مدير البنك الدولى ـ القاهرة أعلن عبد الناصر بأن الغرب : الولايات المتحدة وبريطانيا قد تعهدتا بمنح القرض المطلوب ، وانه ـ أى عبد الناصر ـ مازال يدرس احتمال دعوة الاتحاد السوفيتى للاسهام بقدر مماثل فى تنفيذ هذا المشروع ٠

وفى ابريل ١٩٥٦ أدلى عبد الناصر بحديث الى احدى صحف نيويورك معلنا : أن فى جيبى عرضا سوفيتيا لتمويل السد العالى ، وفى نيتى قبوله لو حدث أى تعثر فى المفاوضات مع واشنطون ٠

وعلى أثر زيارة بولجانين وخروتشوف الى لندن ـ ابريل ١٩٥٦ ـ واقتراح ايدن بفرض حظر على ارسال أسلحة الى منطقة الشرق الأوسط ، وأن السوفيت اقترحوا على القاهرة الاعتراف بالصين الشعبية توطئة للحصول منها على الاسلحة اذا ما تقرر هذا الحظر ، وأدى هذا الاعتراف الى اغضاب الولايات المتحدة ، ومهما كانت مبررات هذا الاعتراف فانه أدى الى استياء دلاس ـ الذى

سعى ـ بعد ذلك ـ الى اضعاف نفوذ عبد الناصر فى العالم العربى ٠

برغم هذه الظروف والتطورات ، فقد استمرت المباحثات بين جميع الاطراف حتى شهر يونيو ١٩٥٦ فى وقت كان الرأى العام الأمريكى قد تحول ضد مصر بصورة متزايدة وأصبح أكثر اصرارا ضد سياسة مصر ومشروع السد العالى ، وكان دعاة الصهيونية وانصارها هناك يقومون باضرام هذه المشاعر من العداء لمصر بدعاياتهم وحملاتهم على الرئيس عبد الناصر متهمين اياه بالشيوعية المقنعة ٠

طلب ايزنهاور من الكونجرس الامريكى الموافقة على اعتماد مائة مليون دولار لكى تتمكن الحكومة من الوفاء بتعهداتها بالمساهمة فى تنفيذ مشروعات النهوض بمختلف البلاد فى حين سيطرت على دلاس فكرة مؤداها أن أى دولة (سنتورط) فى تنفيذ مشروع السد العالى سوف تصبح مكروهة من الشعب المصرى ٠

كما أوضح أعضاء الكونجرس من ممثلى الولايات الجنوبية ان زيادة الاراضى الصالحة للزراعة فى مصر يعنى المزيد من انتاج القطن المصرى مما سيكون منافسا للقطن الامريكى ٠

وهذا الافتراض خاطىء من أساسه اذ ان مصر كانت متجهة الى عدم الاعتماد على محصول القطن وحده كمحصول أساسى للاقتصاد المصرى ، وليس من شك فى أن المساحات الاضافية الجديدة التى سيصلحها انشاء السد العالى ستستخدم فى زراعة أى محصول آخر غير القطن ٠

كان مشروع السد العالى مثار اعتراضات من بعض اعضاء

الكونجرس ولا سيما من السناتور (والترجورج) رئيس لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ · فقد طلب من الحكومة الا تقدم مساعدات لمصر لتمويل هذا المشروع · ثم أعرب عن خوفه من أن ينافس القطن المصرى القطن الامريكى منافسة خطيرة فى الأسواق العالمية ·

ولكن دلاس رد على الاعتراض بانه ينبغى تخويل الحكومة السلطة التامة فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية الطويلة الأمد ، كما أعلن دلاس أنه ليس من حق مجلس الشيوخ مطالبة الحكومة عرض كل مشروع عليه تريد الحكومة المساهمة فيه ، اذ يجب ان تكون هناك ثقة تامة فى سياسة الحكومة ·

كانت مصر غير مرتاحة الى شروط الغرب والبنك الدولى ، فى بناء السد العالى · ولكن هذه القروض تكون بطريقة « الشرائح » بمعنى أن تتم الموافقة سنويا على كل قرض سواء فى ميزانية البنك الدولى ، أو بريطانيا أو الولايات المتحدة ·

وكانت ميزانية الولايات المتحدة لعـــام ١٩٥٦/١٩٥٧ التى اعتمدت فى ٤ يوليو ١٩٥٦ تتضمن أول اعتماد للسد العالى · وكان دلاس قد أدلى بحديث صحفى فى ١٠ يوليو ١٩٥٦ معلنا : اصبح من المعتقد أن مصر لن تحصل على القرض ·

كان الاتحاد السوفيتى يراقب الاحداث المتلاحقة التى كانت تجرى فى مصر وعلى أثر رفض الولايات المتحدة أتيحت الفرصة لاشتراك الاتحاد السوفيتى فى المساهمة فى بناء السد العالى معها · ولذا حضر شبيلوف فى ١٥ يونيو ١٩٥٦ الى القاهـــرة وجـــرت محادثات مطولة مع عبد الناصر ، وتسربت أنبـاء بأن الاتحـــاد

السوفيتى عرض على عبد الناصر أن يتحمل النفقات الكلية لبناء السد العالى بفائدة صغيرة جدا وأن يسدد القرض على آجال طويلة المدى .

اشترك شبيلوف فى ١٨ يونيه ١٩٥٦ فى احتفالات مصر بخروج آخر جندى بريطانى من مصر (تنفيذا لاتفاقية ١٩٥٤) ، وكان قد تم انتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية وفى هذا الاحتفال ظهرت اسلحة سوفيتية فى عرض القوات المسلحة .

ولكن الولايات المتحدة كانت تشعر بالريبة والشك فى مدى قدرة الاتحاد السوفيتى على تحمل نفقات بناء السد العالى كاملة ، واعتبر أن هذا الاعلان من جانب موسكو مجرد مناورة سياسية بهدف (توريط) الغرب فى مزايدة ، المستفيد منها فى النهاية هى مصر أولا والاتحاد السوفيتى ثانيا .

وبالطبع كان عرض الاتحاد السوفيتى مغريا بالنسبة لمصر لدرجة أن عبد الناصر وجد فيه الحل لمخاوفه من عروض الغرب والبنك الدولى ، اذ رأت مصر فى أسلوب الغرب خطة مدروسة لتهديدها بوقف الشرائح عنها فى أى مرحلة من مراحل العمل خاصة وأن البنك الدولى كان لن يقدم الا ربع التكاليف اللازمة للمشروع وهى تمثل الحد الادنى اللازم لمصر .

ازداد يقين الغرب وخاصة الولايات المتحدة أن عرض الاتحاد السوفيتى لن يزيد على كونه مناورة لاجبار الولايات المتحدة (على الدفع) دون تردد . واعتقد دلاس أنه اذا امتنع البنك الدولى عن الدفع بسبب ما ولن تعوزه الاعذار ـ عندئذ سيضطر الاتحاد السوفيتى الى الامتناع عن الدفع كذلك ، وهذا الموقف يشكل

خيبة أمل للمصريين ، وتخلخل الاوضاع الداخلية مما قد يؤدى الى (سقوط) عبد الناصر ٠

* * *

طلب احمد حسين ــ فى نهاية مايو ١٩٥٦ ــ الاذن له بالعودة الى مصر ليشرح المصاعب التى يواجهها دلاس فى الكونجرس ، وقبل أن يغادر السفير المصرى واشنطون اجتمع مع هربرت هوفر مساعد وزير الخارجية وكان اصرار مساعد وزير الخارجية اثناء هذه المقابلة على وجوب قبول مصر لجميع الشروط المالية التى فرضتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بل انه طلب امرين آخرين هما : ــ

* **أولهما :** ان تعلن مصر فى بيان رسمى امتناعها عن عقد المزيد من صفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتى . وقال هوفر ان ذلك أمر ضرورى حتى لايتأثر الاقتصاد المصرى ، وحتى تتمكن مصر من دفع ما يكون عليها من قروض بدلا من رهن محصول القطن وفاء لثمن السلاح السوفيتى ٠

* **اما الأمر الثانى :** هو ان يمارس عبد الناصر نفوذه وزعامته فى الشرق الاوسط بعقد صلح بين العرب واسرائيل ٠

كما اكد هوفر لأحمد حسين : أنه اذا كانت مصر راغبة فى بناء السد العالى فان من الأفضل أن تتغلب أولا على جميع أسباب التوتر فى المنطقة ٠

ومضى هوفر قائلا : « ٠٠ ان الولايات المتحدة تتعرض لضغط شديد من أصدقائها فى المنطقة ، فضلا عن المعارضة الداخلية المتمثلة

فى « جماعة الضغط السياسية » فى واشنطون وهم جماعة الضغط المتحدثة باسم الولايات الجنوبية التى تعارض فى مساعدة مصر لبناء السد العالى ، اذ كانت هذه الجماعة ترى ان توسع مصر فى زراعة القطن - بعد تنفيذ السد العالى - يشكل خطرا على انتاج القطن الامريكى اذ يكون منافسا له فى السوق العالمية ٠

وأحس السفير المصرى فى واشنطون بهذا الشعور العدائى المتزايد ، فبعث الى جمال عبد الناصر فى أول شهر يونيه ١٩٥٦ يحذره ، ويطلب اليه ان يصل الى اتفاق شامل فى أسرع وقت ممكن فى مسألة القروض الغربية ٠

وأدرك عبد الناصر مدى ثقة الرأى العام فى مصر بعد ان تحررت ارادته من وطأة الاحتلال البريطانى ، وردا على هجوم الغرب على مصر وسياستها والتشكيك فى قدرة اقتصادها لتغطية خطة التنمية ، اعلن عبد الناصر فى ٤ يونيه ٥٦ الميزانية الجديدة لمصر والتى تضمنت زيادة ملحوظة فى نفقات الدفاع كما ادرجت مخصصات المراحل التمهيدية لمشروع السد العالى ٠

كان عبد الناصر يدرك يقينا منذ ابريل ١٩٥٦ ان الحكومة الامريكية سوف تتراجع عما وعدت به من المساهمة فى بناء السد العالى ، اذ كانت جميع المحاضر السرية المتعلقة باجتماع وزراء خارجية دول حلف بغداد الذى عقد فى طهران فى منتصف مارس ١٩٥٦ قد وصلته كاملة(١) ٠

---

٠ (١) « ٠٠ فقد دون أحد الوزراء العراقيين مذكرات كاملة عن مجريات الأوضاع ، وصور الوثائق ، واعطاها لأحد المسئولين المصريين فى بيروت لكى يوصلها بالتالى الى عبد الناصر ، وان كان عبد الناصر قد تردد فى تصديقها فى البداية . ولكن ما لبثت الاحداث ان أقامت الدليل على صحتها ٠

بدأ دلاس يشك فى مدى حياد مصر خاصة فى ربيع ١٩٥٦ بعد ان تزايد عدد الخبراء السوفيت فى مختلف الفروع الى الفين فى مختلف المرافق المصرية ولم يكن دلاس مقتنعا بالمساهمة فى بناء السد ٠

حينذاك كانت مصر لاتستطيع ان تقدم الا محصـــول القطن ضمانا للقروض التى يقدمها الغرب للمساهمة فى بناء السد ٠

كما ان دلاس كان يخشى من ناحية اخرى انه لو دفعت امريكا القرض الى مصر ، فان مجموعة دول الحياد الايجابى ستفسر نجاح عبد الناصر فى الحصول على ما اراد من قروض بأنه خضوع من جانب الولايات المتحدة لمصر . وان (نقد) الولايات المتحدة سيدفع ثمنا للاسلحة التى يرسلها الاتحاد السوفيتى ٠

وارسل دلاس رسالة الى مدير البنك الدولى ، يطلب فيهـــا الحصول من مصر على تأكيدات كافية وقاطعة : «بأن القرض سينفق فى مشروع السد العالى ، ولن ينفق فى أية اهداف اخـــرى غير واضحة » ذهب دلاس الى حضور اجتماع دورى لحلف شـــمال الاطلنطى فى باريس ٠

وحتى ذلك الحين أصبح دلاس مقتنعا تماما انه لافائدة ترجى من المحاولات المستمرة لاحتواء مصر الى جانب الولايات المتحدة وابعادها عن الاتحاد السوفيتى ، فقد اصـــبحت العـــلاقات بين البلدين : مصر والولايات المتحدة تنحدر الى الهاوية ، وان الصدام بين الرجلين:جمال عبد الناصر ودلاسأصبحوجهالوجه.وتجمعتلدى دلاس عدة عوامل تدفعه الى سحب عرض الغرب حتى يقطـــع عبد الناصر استغلاله للموقف بين المعسكريين الغربـــى والشـــرقى ، ولصالحه ، وهذا ما كان يثير غضب دلاس ٠

وقرر دلاس ــ منذ عودة السفير المصري الى القاهرة في ٩ **يوليو** ١٩٥٦ ــ سحب موافقة الولايات المتحدة السابقة على تمويل **بناء** السد العالي . وفي نفس الوقت اختيار **الوقت المناسب لاعلان** هذا القرار حتى يحدث (الاثر) المطلوب لدى الشعب المصري **ويفقده** الثقة التي اولاها لعبد الناصر . ويضع الاتحاد السوفيتي **أيضا** امام الحقيقة مجردة وبذلك يخسر الاتحاد السوفيتي كل ما احرزه من مكانة حققها في أرجاء الشرق الاوسط على اثر صفقة **الاسلحة** منذ عام مضى

ولقد تعامل عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتي الذي بدا **يعترف** به **زعيما عربيا** ، كما اعترف ــ الاتحاد السوفيتي ــ بالقومية العربية **كحقيقة واقعة** في العالم العربي . في حين اعتقد الغرب : الولايات **المتحدة وبريطانيا** ان عبد الناصر **يعمل** (**لجر**) العرب جميعا الى **معسكر الاتحاد السوفيتي** ٠

❊ ❊ ❊

حضر **أحمد حسين** سفير مصر في واشنطون الى القاهرة ليقدم تقريرا الى عبد **الناصر** عن المحادثات التي اجراها مع المسئولين في وزارة الخارجية **الامريكية** عن اخر تطورات الموقف في الولايات **المتحدة بشأن قروض السد العالي** ، في حين كان لدى عبد الناصر **الدليل القاطع** عن موقف دلاس وزير الخارجية والذي يدل على عدم موافقة الولايات المتحدة على امداد مصر بما وعدت به من قروض ، حتى لو قبلت مصر بجميع الشروط الامريكية ٠

طلب عبد الناصر من احمد حسين أن يعود الى واشنطون وهو يحمل تفويضا تاما بالموافقة على شروط الولايات المتحدة ، وان الحكومة المصرية قبلت بتجديد الالتزام الامريكي بالقروض كل عام ٠

والجدير بالذكر ان مصر فى مستهل عام ١٩٥٦ مصرت جميع الشركات الأجنبية فى مصر كما طلبت من شركة قناة السويس العمل على زيادة عدد المصريين وبخاصة المرشدون ، ولاشك ان قـــرار الحكومة المصرية بتمصير الشركات الاجنبية كان له علاقة وثيقة بموقف الغرب . من قروض السد العالى والشروط المجحفـــة التى يحاول فرضها على مصر . فى وقت كان عبد الناصر قد اطمأن على حقيقة الاتحاد السوفيتى اذ كان عرضه يتلخص فى الآتى :

- قبول الاتحاد السوفيتى بتمويل مشروع السد العالى ، ومعنى ذلك تقديم قرض قدره ١٣٠٠ مليون دولار ٠

- يسدد هذا المبلغ فى غضون ٦٠ عاما وبفائدة ٢٪ وواضح مدى الفرق الهائل بين العرضين : الامريكى والسوفيتى ٠

- قبول الاتحاد السوفيتى ان يدفع كل نفقات السد العالى دون أن تتحمل الميزانية المصرية اى شىء بينما لم تقبل امريكا الا منح مصر ربع تكاليف كل سنة من المشروع وقدره ٣٥ مليون دولار ٠

- قبل الاتحاد السوفيتى ان تسدد مصر القرض فى غضون ٦٠ عاما بينما البنك الدولى الخاضع للنفوذ الغربى – اشترط ان يسدد القرض الخاص به على ١٦ عاما وبفائدة قدرها ٥ر٥٪ ٠

- لم يقدم الاتحاد السوفيتى اى شروط مقرونه بهذا القرض ، بينما الولايات المتحدة قرنت القرض بقائمة من الشروط تنال من استقلال وسيادة مصر ، فضلا عن انها تشل الاقتصاد المصرى وتفرض الوصاية عليه ٠

ومما لاشك فيه ان الحكومة الامريكية كانت قصيرة النظر فى سياستها التى سلكتها ازاء هذه المسألة . وكان من المفروض ان تأخذ من المسألة السابقة (كسر احتكار السلاح) درسا على اساسه تعيد صياغة علاقاتها مع مصر . وما فشلت فيه الحكومة الامريكية نجحت فيه الحكومة السوفيتية اذ نظرت الى مسألة مشروع السد العالى الذى تستمر مراحل تنفيذه حوالى عشرة اعوام تكون كافية لتوثيق العلاقات السوفيتية المصرية ليس فى المجالين العسكرى والاقتصادى فحسب انما لتشمل كل نواحى العلاقات بين البلدين بحيث يضمن الاتحاد السوفيتى تحول مصر جذريا من ناحية المعسكر الغربى الى جانب الاتحاد السوفيتى . وبهذا يمكن لموسكو اتخاذ القاهرة محورا لنشاطها فى افريقيا وآسيا . وفى الشرق الاوسط على وجه الخصوص لتكون مصر بمثابة مخزن للسلاح لمد حركات التحرر ــ التى مازالت تناضل فى سبيل الحصول على استقلالها . وايضا تكون القاهرة مركز اشعاع لسياسة الاتحاد السوفيتى المناهضة للاستعمار فى قارتى آسيا وافريقيا .

وهكذا اخذت اهداف السياسة الامريكية تصبح اكثر وضوحا ففى مقابل المساعدة على بناء السد . كان مطلوبا من مصر ان تحد من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى بحجة ان صفقات الاسلحة تفرض عبئا اقتصاديا اثقل مما تطيقه مصر . كما انه فى تقدير امريكا ــ اذا ارادت مصر ان تتبنى السد فقد كان عليها ان تعقد صلحا مع اسرائيل .

أما موقف بريطانيا من مصر . فقد كان ايدن واضح العداء لعبد الناصر ، فقد كانت سياسة مصر ضد حلف بغداد ، وتعزيز حركة القومية العربية . تتعارض مباشرة مع المصالح البريطانية فى المنطقة .

* * *

عاد احمد حسين سفير مصر فى واشنطون عن طريق لنـدن حاملا معه تفويضا كاملا للموافقة على شروط واشنطون ، بينمـا توجه جمال عبد الناصر الى يوغوسلافيا لحضور مؤتمر «بريونى» المنعقد فى الفترة من ١٨ الى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ بين زعمـاء دول عدم الانحياز الثلاثة جمال عبد الناصر ـ نهرو ـ تيتو ـ وصرح احمد حسين لدى وصوله الى لندن بان مصر تقبل بجميع المقترحات الغربية ، وان مصر (ترجو) مساعدتها على بناء السد العالى .

كانت بريطانيا قد تبادلت الرأى مع حكومة واشنطون قبـل وصول أحمد حسين اليها اذ ذهب سلوين لويد الى واشنطون فى منتصف يوليو ١٩٥٦ لمقابلة دلاس . وتوصلت حكومة لنـدن الى نتيجة مؤداها : ان الحكومة الامريكية لن توافق على امداد مصر بالقروض اللازمة للسد العالى .

وكانت وزارة الخارجية الامريكية قد تلقت رسـالة فى ١٤ يوليو من القاهرة ـ تفيد : ... ان السفير احمد حسين فى طريق عودته الى امريكا ، وانه يحمل التفويض الرسـمى بقبول القروض المقترحة على أساس الشروط التى وضعها البنك الدولى وانه يطلب مقابلة مستعجلة مع وزير الخارجية الامريكية فور وصـوله ، كما كان دلاس قد علم بما صرح به احمد حسين فى مطار لندن وهو فى طريقه الى واشنطون .

وتجمعت لدى دلاس كل الظروف المواتية لتنفيذ قراره باحباط ما حققه الاتحاد السوفيتى من نجاح فى الصراع الاقتصـادى ، وتلقين مصر درس يكون عبرة لجميع دول عدم الانحياز .

وهبط احمد حسين فى مطار نيويورك فى ١٧ يوليو ١٩٥٦ ، وراح يبلغ رجال الصحافة فور وصوله : .... أن مصر تقبل بجميع

المقترحات الغربية بشأن السد العالى ، فانها ترجو مساعدتها على بناء السد العالى وتعتمد على هذه المساعدة وتطلبها(١) ٠

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ وسأجتمع عما قريب بدلاس وزير خارجية امريكا لوضع التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع ونحن جد راغبين فى الحصول على جميع المعونات الاقتصادية الاخرى من الغرب ومن ثم فقد اصبح تقدير الموقف فى ايدى بريطانيا وامريكا وقد شرعنا فى مفاوضاتنا مع السودان للوصول الى اتفاق عـادل حول توزيع مياه النيل ٠

وحقيقة الأمر كان أحمد حسين شديد التفاؤل فى ان يصل مع الحكومة الامريكية – هذه المرة – الى اتفاق نهائى حول هذه المسألة ، ولكن هذا التفاؤل كان مقضيا عليه بالفشل برغم انه يحمل تفويضا تاما بالموافقة على كل ما سبق ان وضعته الولايات المتحدة من شروط ويرجع الحكم مسبقا على مهمة أحمد حسين بالفشل نظرا لهذين الاعتبارين :

* **الأول :** قرر دلاس وزير خارجية أمريكا فور مغادرة السفير أحمد حسين واشنطون فى ٩ يوليو سحب كل العروض التى وافقت عليها حكومة واشنطون نظرا لعدة اعتبارات سياسية سبق الاشارة اليها ، وكان أحمد حسين لايعلم هذا ، كما لم يتبين هذه الحقيقة ايضا حين ذهابه الى لندن فى ١٧ يوليو ، برغم ان الحكومة البريطانية كانت هى الاخرى قررت عـدم

---

(١) « ٠٠ وسمع عبد الناصر من الاذاعة – فى يوغوسلافيا – بهذا التصريح ، وقد شعر بأن مصر قد اهينت وبانه ما كان على احمد حسين أن يدلى بأى تصريح قبل ان يقابل دلاس ، كما انه كره عبارات « ترجو وتعتمد وتطلب ٠٠٠ » ٠

الموافقة على مد مصر بأية قروض ، وان كانت مازالت تنتظر قرار الحكومة الامريكية أولا ٠

* **الثانى :** لم يكن أحمد حسين يعلم بان لدى عبد الناصر عرضا من قبل الاتحاد السوفيتى بقبوله تحمل كل نفقات السد العالى بالكامل ، وحتى عبد الناصر اخفى هذا (السر) عن سفيره اذ كان عبد الناصر قرر ان يمضى مع الغرب الى اخرى مدى أيكشف للرأى العام العالمى والعربى . كل الضغوط الواقعة عليه ، وحين وصل أحمد حسين الى واشنطون فى ١٨ يوليو اتصل دلاس بالرئيس ايزنهاور ، واقترح اعلان سحب العرض الخاص بالمساهمة فى بناء السد العالى ، فأجابه ايزنهاور بأن يفعل ما يراه ٠

وفى اليوم التالى – ١٩ يوليو ١٩٥٦ – اجتمع سفير مصر بوزير خارجية امريكا ، واستمع دلاس الى أحمد حسين وهو يلقى كلمته التى اعدها عن قبول مصر لجميع شروط الولايات المتحدة ، ولكن دلاس قاطعه وراح يقرأ عليه ورقة كانت موضوعة امامه على المكتب ، واخذ يعدد منها شحنات الاسلحة التى وصلت الى مصر من الاتحاد السوفيتى وكذلك الخبراء والفنيين الذين رافقوا شحنات الاسلحة ، ونمو العلاقات الاقتصادية بشكل سريع بين مصر والمعسكر الاشتراكى ، كذلك تعرض دلاس الى المصاعب التى واجهت الحكومة وضغوط الكونجرس عليها ٠ عندئذ شعر أحمد حسين ان حكومة الولايات المتحدة بصدد اتخاذ قرار بسحب عرضها السابق ، فأشار الى دلاس بألا يقول شيئا ٠٠٠ فان فى جيبه عرضا سوفيتيا ٠٠

عندئذ قال دلاس : « ٠٠ طالما ان لديكم الاموال جاهزة ٠٠

معنى ذلك انكم لاتريدون شيئا منا ٠٠ ولهذا قررنا سحب عرضنا السابق(١) ٠

ونهض دلاس ليسلم السفير المصرى بيانا بقرار الحكومة الامريكية الذى ينص على : ـ

« ٠٠ انه لم يعد من الممكن للولايات المتحدة الاشتراك فى مشروع السد العالى ، فقد تبدلت الاوضاع كل التبدل فى غضون الاشهر السبعة التى مضت منذ تقديم العرض لأول مرة وان مصر غير قادرة على ضمان القرض ٠٠ » وغادر السفير المصرى مكتب وزير الخارجية بعد ان قرأ هذا القرار(٢) ٠

وقبل ان يغادر أحمد حسين مبنى وزارة الخارجية كان « لنكولن هويت » المتحدث باسم وزارة الخارجية قد اصدر بيانا الى المراسلين منذ دخول السفير المصرى مكتب وزير الخارجية معلنا سحب العرض الامريكى بالمساعدة فى بناء السد العالى ٠

وفى اليوم التالى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ ـ اعلنت وزارة الخارجية البريطانية بشىء من الحسم الصارم ما مضمونه : لقد توصلنا

---

(٢) هيكل : بصراحة ، صحيفة الوطن الكويتية فى ١٩٧٦/١٠/٣١ ٠
والملاحظ ان أحمد حسين لم يذكر فى تقريره ـ هذا التصرف الشخصى منه برغم أنه لم يكن يعرف بالعرض السوفيتى ٠
ـ هيكل : نحن وأمريكا ، ص ١١٥ وجاء به أيضا : « قال دلاس للسفير المصرى وهو يغادر مكتبه ٠ سوف تشكروننى يوما على هذا الموقف ـ ان هذا موقف انسانى قررناه نحن بدافع الحرص على الشعب المصرى ان مشروع السد العالى أكبر من طاقة مصر ، واثقل من أحلامها ، واذا قدر لكم تنفيذه فان الشعب المصرى سوف يلعن اليوم الذى رضى فيه بتنفيذه لان عباه كبير ، هذا مشروع لدولة كبيرة ، وليس لدولة محدودة الموارد ٠

الى الاستنتاج بأنه لم يعد فى امكان الحكومة البريطانية ـ ازاء الاوضاع الراهنة ـ الاسهام فى مشروع السد العالى ٠

واتخذ دلاس هذا القرار لعدة اعتبارات ـ تعبر عن وجهة نظره ـ منها : ـ

* اعتقد دلاس ان بسحب قروض السد العالى يزداد الضغط الداخلى على عبد الناصر باعتبار انه فشل ـ سياسيا ـ فى تنفيذ مشروع السد العالى ، مما يعجل بحدوث انفجار جماهيرى من الداخل يؤدى الى « الاطاحة به » وبذا تتمكن الولايات المتحدة من تصفية ثورة ٢٣ يوليو التى أيدتها وشجعتها فى البداية ثم تخلت عنها مع تطور الاحداث ٠

* كان دلاس يرى انه باتخاذ مثل هذا القرار يضع الاتحاد السوفيتى امام الأمر الواقع ومن ثم يفقده كل نصر سياسى حصل عليه فى منطقة الشرق الاوسط على اثر نجاحه فى صفقة السلاح ٠

كما تصور دلاس ان اقتصاد الاتحاد السوفيتى لايقوى على تحمل مثل هذه الاعتمادات الضخمة ٠

* محاولة ارضاء اصدقاء امريكا فى المنطقة لكى تغذى الضغط العربى ضد سياسة عبد الناصر مما يفقده الثقة القوية التى نالها فى الاوساط العربية ٠

ويفسر أيدن موقف دلاس بقوله : « ٠٠ لقد رأى دلاس فى ٩ يوليو ـ تحت ضغط نواب الجنوب ، وتحت تاثير الرأى العام الذى يمقت مبدأ الحياد والحيادين ـ نفسه مضطرا الى ابلاغ السفير

المصرى – الذى كان قد استدعى للقاهرة – الغاء القرض السـابق « وقد ابلغنا بالقرار دون ان نستشار مسبقا به ، وهكذا لم تتح لنا الفرصة لنقده أو التعليق عليه » وقد ألغى البنك الدولى – على ضوء هذا القرار عروضه السابقة ايضا ، اذ كان يوجد ثمة ترابط بين موقف البنك الدولى والغرب كما ان حكومة واشنطون تعمدت هذا المسلك لكى تؤكد لحكومة لندن ان واشنطون هى التى تقـرر السياسة الغربية فى الشرق الاوسط وان عهد تبعية امريكا لبريطانيا قد انتهى ٠

ومن الدوافع التى حدت بدلاس ان يتخذ هذا القرار – فى ذلك الحين – عقب عودة أحمد حسين الى القاهرة – عزم مصـر على حضور (مؤتمر عدم الانحياز – الذى سيعقد فى بريونى بيوغوسلافيا بين اقطاب دول الحياد الثلاثة : جمال عبد الناصر ، ونهرو وتيتو ٠ معنى ذلك ان عبد الناصر مصمم على المضى فى سياسة عدم الانحياز بل اكثر من هذا كان دلاس يرى فى اتصالات عبد النـاصر بنهرو مصدر قلق لامريكا وسخطها ، كما كانت صلاته بالمارشال تيتو الذى كان لايزال موضع شك بالنسبة الى ما طرأ على ازمـة العـلاقات المتوترة بين يوغوسلافيا وموسكو من انفراج جديد باعثا آخر من بواعث الانزعاج والضيق بالنسبة للرأى العام الامريكى ٠

وحقيقة الأمر لم يكن دلاس وايدن يجهلان أهمية السد العالى لعبد الناصر كهدف رأى ان يحققه ، ولا الاخطار التى قد يضطر الى ركوبها للوصول الى هدفه وكان السبيل المتوقع منه ان يؤمم « شركة قناة السويس » وبذلك يتحكم فى عدم وصول البترول الى غـرب أوربا(١) ٠

(١) كان كوف دى مورفيل Couve de Murville السفير الفرنسى فى واشنطون قد ابلغ دلاس (تحذيرا) خطيرا : بأن سحب قرض السد =

ولاريب ان لندن وواشنطون كانتا درستا احتمال (استيلاء) عبد الناصر على قناة السويس مما قد يهدد تدفق بترول الشـــرق الأوسط للغرب • واذ كان عبد الناصر قد يستولى على القناة ، فان مثل هذا الاحتمال لابد ان يحتل شيئا من اهتمام دلاس • فى حين ركز ايدن أمله على قيام العناصر المنشقة فى مصر والعرب من أعداء عبد الناصر فى البلاد العربية الاخرى بالثورة على عبد الناصـــر للاطاحة به قبل ان يتمكن من اللجوء الى اية اجراءات ضد الغرب •

وسمع عبد الناصر بقرار الغرب بسحب العروض الســـابقة بتمويل السد العالى وهو فىطريق عودته ـ بالطائرة ـ الى القاهرة برفقة نهرو الذى استنكر عمل الولايات المتحدة وبهذا الأســـلوب الاستفزازى •

وقبل ان يغادر نهرو القاهرة فى صباح اليوم التالـــى ـ ٢٠ يوليو ـ كان عبد الناصر قد استقر رأيه على نوع الـــرد نتيجـة (اهانة دلاس التى لاتغتفر •)

كما ادلى نهرو بتصريح له قبل سفره الى الهند « ••• انــه يستهجن أشد الاستهجان تصرف بريطانيا والولايات المتحدة •

وكان دلاس الشخص الوحيد ـ من ساسة الغرب ـ فى تلك الساعات الحرجة والعصيبة ينصت الى مايصدر عن موســـكو من

=

العالى عمل خطير ، وقال لدلاس : عالجوا الموقف بحذر لأنى اعرف ان رفض تقديم القرض لمصر يترتب عليه تأميم شركة قناة السويس ، فانى أعرف ماذا سيكون عليه رد الفعل لدى عبد الناصر من خلال خبرتى كسفير لفرنسا فى القاهرة لعدة أعوام مضت •

تصريحات وكان ينتظر من شبيلوف أن يعلن عن حقيقة العرض الذى سيقدمه الى مصر أو ان يعود الى القاهرة فورا ٠

شهد شبيلوف مساء ذلك اليوم فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ حفلة أقيمت فى السفارة البلجيكية ثم عقد مؤتمرا صحفيا غير رسمى رد فيه على الأسئلة التى وجهت اليه عن نياته بعد ان تراجعت الدول الغربية عن تقديم القروض الى مصر قائلا :

« بانه لا يعتقد ان هذا الموضوع من موضوعات الساعة ، فالقضية ليست من السرعة والحرج على النحو الذى تحاول الولايات المتحدة تصويرها فيه ، وعندما كنت فى القاهرة مؤخرا خرجت بانطباع وهو أن مصر تواجه مشاكل تصنيعية أكثر أهمية ، ولو طلب المصريون مساعدتنا فى تنمية صناعاتهم فسنولى مطالبهم كل عناية وعطف » ٠

ولكن اذاعة القاهرة ذكرت فى اليوم التالى نصا يختلف عن هذا التصريح ، اذ أوردت على لسان شبيلوف قوله : ٠٠٠ « ولو طلبت الحكومة المصرية عوننا الاقتصادى فى انشاء السد العالى فسنولى طلبها كل اهتمام » ٠

كما صرح كيسليف سفير الاتحاد السوفيتى بالقاهرة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٦ بقوله : « ٠٠ ان الاتحاد السوفيتى سيقدم الى مصر حتما جميع الاموال التى يتطلبها بناء السد العالى وان مهندسين سوفيت شهدوا جلسات مجلس الانتاج القومى » الذى شرع فى اعداد المخططات الاولية اللازمة للسد العالى » ٠

وفى ٢٤ يوليو شهد عبد الناصر تدشين خط جديد من أنابيب البترول على مقربة من القاهرة بمسطرد ، والقى بأول خطاب له

منذ عودته من بيرونى ، وراح يقول ٠٠ انى لاتطلع الى الامريكان وأقول موتوا بغيظكم » واتصل رجال الصحافة الاجانب بعد خطاب الرئيس بالسفير السوفيتى،وسألوه عن رأيه فأعلن ٠٠٠ باننا على أستعداد لتمويل السد العالى اذا رغبت مصر فى ذلك » ٠

اجتمع كيسيليف فى ذات الليلة ٢٤ يوليو ـ بالرئيس عبد الناصر ـ وصرح أنه اعتزم السفر الى موسكو ليبحث مع حكومته مشروع السد العالى وغيره من المشاريع ، كما اصدر الملحق الصحفى بالسفارة السوفيتية بالقاهرة فى صباح اليوم التالى ٢٥ يوليو بيانا قصيرا جاء به : « ٠٠٠ ان السفير كيسيليف لم يصرح أمس بأى قول يتعلق بالسد العالى ٠٠٠ » ٠

ويوضح البغدادى فى مذكراته هذا الجانب بقوله : « ٠٠٠ وكان من المهم بعد مساء ٢١ يوليو ١٩٥٦ أن نتأكد من موقف الاتحاد السوفيتى ومدى استعداده فى تمويل انشاء السد العالى بعد هذا الموقف الذى اتخذته كل من الولايات المتحدة وانجلترا والبنك الدولى ٠

ومن المعتقد أن عرض الاتحاد السوفيتى بتحمل كل نفقات السد العالى منذ ١٨ يونيو ١٩٥٦ لم يكن يعلم به الا عبد الناصر شخصيا ٠

واطلع دلاس على كل هذه التقارير التى وردت عن هذه التصريحات المتضاربة من قبل موسكو والقاهرة ، واحس بشىء من الاطمئنان اذ تزايدت لديه الثقة بأنه كان على (حق) فى تقديره للموقف اذ كان يتوقع ان يعلن الاتحاد السوفيتى أو عبد الناصر ، قيام الاتحاد السوفيتى بتمويل مشروع السد العالى عقب سحب الغرب عروضه السابقة كما حدث ابان صفقة الاسلحة ٠

وقد سبق للحكومة السوفيتية ان اعلنت عن استعدادها لتمويل مشروع السد العالى ولذا تأكدت شكوك الولايات المتحدة بأن اعلان الاتحاد السوفيتى لايزيد على كونه مناورة لاجبارهم علىدفعالقروض لمصر فاذا امتنع البنك الدولى عن تقديم القرض فسيضطر الاتحاد السوفيتى الى الامتناع كذلك بشكل يؤدى الى سقوط عبد الناصر دون ان تتكلف الدول الغربية مشقة الوقوف فى وجه الثورة بامكانيات عسكرية ٠

أما السفير البريطانى فى واشنطون فقد سبق ان اقترح على دلاس : « ٠٠ بأن يكون سحب العروض السابقة على دفعات ٠٠ فلا يقال لمصر لا ٠٠ ولكن يقال : ان الأمر يحتاج الى اعادة النظر وبحث وبعد ذلك يتم التراجع تدريجيا ٠

ولكن دلاس اختار الطريقة العنيفة ، طريقة الرفض القاطع حتى يلحق سحب العرض اكبر ضرر بعبد الناصـــر واحراجه مع شعبه ، والشعوب العربية ٠ ومن المحتمل ان يكون دلاس قد استوحى هذا الرأى من الحديث الذى اجراه معه أحمد حسين فى اكتوبر ١٩٥٥ ، طالبا منه مساهمة أمريكا فى بناء الســـد ، وان مصـر لاتستطيع ارجاء تنفيذ المشروع الى وقت اطول من هذا ـ والا فقد عبد الناصر ثقة الشعب فيه ـ وانه غير قادر على تنفيذ الاعمال التى تهم رفاهية الشعب وتنمية الاقتصاد المصرى ٠

ورغم ما سبق ان ذكرناه عن العوامل التى دفعت دلاس الى مسلكه هذا ، فان ثمة اعتقادا بأن هناك عوامل خفيـــة كانت وراء مسلكه ٠

ومن الشائع انه بالاضافة الى معارضة الكونجرس لمشـروع القرض منذ ١٦ يوليو ١٩٥٦ فقد اراد دلاس ان يوجه ضربة قاضية

« لحركة الحياد العربى » ، كما كانت بعض التعليقات الصحفية الموثوق بها تشير الى أن عبد الناصر « يلعب بالشرق ضد الغرب » فى مشروع قرض السد العالى ، لأن الاتحاد السوفيتى سبق ان اعلن أنه سيدخل فى المباراة الدولية لتقديم القرض » .

ان دوافع وزير الخارجية الامريكية لاتخاذ هذه الخطـــوة وما توقعه كنتيجة لها ، لم تسجل ولم يكشف عنها النقاب بعد ، كما لم يقدم دلاس تفسيرا لعمله هذا . لكن لايصـــعب على الباحث المدقق ان يقدر هذه الدوافع فهى لاتعدو رغبة الوزير الامريكى فى عرقلة عبد الناصر لاسقاطه عاجلا أو آجلا ، أو ارغامه على اتخاذ موقف عنيف عرف انه قادر على اتخاذه وخاصـــة اذا علمنا أن السفير الامريكى فى القاهرة كان قد قدم تقريرا الى دلاس يؤكد له « ان عبد الناصر سوف يقدم على « تأميم شركة قناة السويس » . وهذا أمر يحرج انجلترا بالدرجة الاولى ويعطى امريكا فرصة لاخراج انجلترا من منطقة الشرق الاوسط كلها أو قد يحدث العكس ، فيسقط ايدن .. وفى كلا الامرين يستطيع دلاس ان يكيف الموقف لصالحه . وقبل أن تتقدم موسكو بعروضها بشكل رسمى لبناء السد العالى ولاشك أن هذا التحليل هو اقرب الى الواقـــع فى دوافـــع دلاس الحقيقية للقرار الامريكى الذى تم بشكل يحقق الهدف المرجو منه . وما يؤكد مثل هذا الاحتمال ان « بيرهانسيد Beirhansid وهو موظف بشركة قناة السويس قدم الى الحكومة البريطانية فى ٤ يونيه ١٩٥٦ تقريرا يؤكد فيه عزم الحكومة المصرية على تأميم شركة قناة السويس وانها اتخذت للامر عدته(١) ولكن الحكومـــة

---

(١) ذكر هذه الحقيقة دونالى Donnelly فى سؤال له لوزير خارجية بريطانيا اثناء استجوابه فى جلسة بمجلس العموم البريطانى فى جلسة أول اغسطس ١٩٥٦ .

البريطانية لم تعر الأمر أهمية ، واعتقد ان مثل هذا التقرير لايخفى على وكالة المخابرات المركزية الامريكية ٠

لاشك ان موقف الاتحاد السوفيتى ازاء قروض السد العالى ، وتلك التصريحات المتناقضة من قبل موسكو تثير عدة تساؤلات رغم ان شبيلوف كان قد قدم الى عبد الناصر اثناء احتفالات ١٨ يوليه ١٩٥٦ موافقة الاتحاد السوفيتى على تحمل كافة نفقات بناء السد العالى ، ولكن عدم افصاحه يثير عدة تساؤلات ، اذ انه من المحتمل ان ارجاء الاعلان عن هذا العرض رهن بتقدير جمال عبد الناصر ، ولا تفصح موسكو عن سر عرضها الذى قدمته من شهر مضى ٠

كما ان قرار الغرب ، والطريقة التى اتخذ بها ، وتوقيته ، ترك اثرا فى نفس جمال عبد الناصر اذ اعتبرها اهانة لمصر لا تغتفر الأمر الذى جعل عبد الناصر يتخذ قراره فى مساء ليلة ٢٠ يوليو بتأميم شركةقناة السويس ٠

ولكن ظل هذا القرار ، وتوقيت الاعلان عنه سرا ، ومن ثم ظل الرأى العام العالمى بوجه عام والعربى بوجه خاص ينتظر ما سيكون رد الفعل لدى عبد الناصر شخصيا ٠

ويهمنا هنا ان نستعرض رد الفعل لدى حكومة موسكو على اثر قرار الحكومة الامريكية بسحب عرضها لتمويل مشروع السد العالى ٠ فمما لاشك أن هذا القرار الامريكى الذى يحمل فى طياته كل معانى الاستفزاز للشعور الوطنى والقومى فضلا عن أنه دفع بمصر مرة أخرى لتعاون أكثر مع الاتحاد السوفيتى كما أتاح فرصة جديدة للاتحاد السوفيتى للتعاون مع مصر على نطاق أوسع » ٠

كما اعلنت القاهرة فى مساء يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٦ أن عبد الناصر وعددا من المرافقين سيقومون بزيارة للاتحاد السوفيتى ، وبعض دول اوربا الشرقية فى منتصف شهر اغسطس ١٩٥٦ ٠

وحقيقة الأمر كانت هذه الانباء بمثابة تمويه عن حقيقة الأمور، اذ كانت مصر قد لجأت الى عمل دبلوماسى لمعالجة الموقف الدولى المتوتر حتى تبرر للرأى العالمى ماسوف تقدم عليه الحكومة المصرية بعد قليل ٠

وكان الاتحاد السوفيتى يرى ان السبب فى رفض الولايات المتحدة مساعدة مصر لبناء السد العالى أن مصر تنتهج سياسة محبة للسلام مما يدل على أن الولايات المتحدة تحاول الضغط على مصر ، وان مثل هذا القرار يدل بالقطع على ان الحكومة الامريكية كانت تأمل فى خضوع مصر لنفوذها بقوة الدولار ٠

وكانت حالة من الابتهاج تعم : بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، انتظر مسئولو الولايات المتحدة طويلا ، وفى النهاية جاءت اليهم ووضـــعت نفسها بينهم ، وبعث دلاس الى بن جوريون برســـالة متضمنة ابتهاجه بالقرار الذى اتخذه ضد عبد الناصر ، معتقدا انه بهذا المسلك قد انتصر على عبد الناصر ، وانه كسب بذلك الجولة ضده ٠

كما خيل الى دلاس ــ عند هذا الحد من تطور الاحداث ــ انه ربح الجولة الأولى فى الحرب الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الاوسط ، واطمأن دلاس الى ان أحد الاحتمالين قــد تحقق ، وهو عدم اقدام الاتحاد السوفيتى عن الاعـــلان فورا عن قبوله تقديم القروض اللازمة لبناء السد العالى ، الأمر الذى جعل الاحتمال الثانى بأت أمرا مؤكدا وهو اقدام عبد الناصر على تأميم شركة قناة السويس ، وهذا كل ما يريده دلاس ٠ وله العذر فى ذلك أمام اصرار الغرب على عدم مساعدته وتجاهل الشرق بمده بالقروض اللازمة عندئذ غادر دلاس واشنطون قاصدا جمهورية بيرو ليشهد

الحفلات الرسمية التى تقام فيها بمناسبة انتخـــاب رئيس جديـد للجمهورية .

أما ايدن فقد كان ينتظر بفارغ الصبر ان يحدث انقلاب يطيح بعبد الناصر أو قيام مظاهرات استنكار فى الوطن العربى ، ولكن شيئا من تخيلات ايدن وأوهامه لم تحدث وبقى الموقف متوترا مرهونا بموقف مصر ، اذ لكل فعل رد فعل وهذا ماسوف نتناوله فى الموضوع التالى .

* * *

ثانيا ـ تأميم شركة قناة السويس

لم يكن قرار تأميم شركة قناة السويس قرارا طارئا ولا عفويا أو جاء كرد فعل ـ كما يتصور معظم الكتاب الغربيين ـ لسحب الولايات المتحدة عرض تمويل السد العالى .

ان فكرة تأميم شركة قناة السويس راودت مجلس قيادة الثورة منذ الشهور الأولى للثورة اذ تكون مكتب لشئون القناة كان تابعا لرئاسة مجلس الوزراء مباشرة ، وعمل به الدكتور مصطفى الحفناوى ، وكان جمال عبد الناصر قد استدعاه لالقاء محاضرة يفتتح بها الموسم الثقافى لنادى ضباط الجيش فى نوفمبر ١٩٥٢ . وطالب المحاضر فى هذه المحاضرة بضرورة تأميم شركة قناة السويس ، وتم دعم هذا المكتب وصدر به قرار جمهورى فى نوفمبر ١٩٥٤ ، وتولى رئاسته الدكتور حلمى بهجت بدوى وأصبح هذا المكتب مكلفا بدراسة حالة شركة قناة السويس ، واعداد أبحاث حول احتمال تأميم شركتها .

وكلف جمال عبد الناصر محمود يونس ـ ضابط المخابرات

المسئول فى منطقة قناة السويس فى أغسطس ١٩٥٥ بالحصول على معلومات تثبت تدخل شركة القناة فى الشئون الداخلية لمصر مستغلة فى ذلك الارباح الطائلة التى تحصل عليها من عائد المرور بهـــا ، واتضح أن الشركة تحقق أرباحا أكثر بكثير من تلك التى تعلن عنها فى ختام ميزانيتها ٠

وعندما عين ثروت عكاشة نائب مدير المخابرات فى مايو ١٩٥٦ برياسة هذه الادارة كلفه جمال عبد الناصر باعداد دراسة خاصة عن شركة قناة السويس دون أن يلمح له بشىء عن الهدف من ذلك ٠

أما اذا أخذنا برواية على صبرى ـ يكون التفكير الجـــدى للاستعداد لتأميم الشركة قد بدأ فى الواقع فى أوائل ١٩٥٤ عندما صدر قرار بتكوين « ادارة التعبئة » لمسح كل الامكانيات البشرية فى مصر ، وقتها صدر أول أمر « سرى » له صلة مباشرة بتأميم شركة قناة السويس ، فقد كلف أول مدير للتعبئة ـ اللواء أنور شريف بأن يقوم بعمل دراسة خاصة مفصلة لجميع الأعمال الفنية والاداريـــة بالشركة ، وكذلك الامكانيات البشرية والخبرات الفنية التى تحتاج اليها ٠ وظهر من هذه الدراسة الشاملة أن الامكانيات المصرية تسمح بادارة المرفق ٠

ولقد بذلت الحكومة المصرية محاولات من أجل رفع نســـبة الموظفين المصريين فى الشركة أو قبول الشركة المساهمة فى خطط التنمية الاقتصادية لمصر ، ولكن ادارة الشركة الاجنبية كانت تساوم الحكومة المصرية بعدم الاستجابة لهذه المطالب الا اذ قبلت مصر مد امتيازها والذى كان ينتهى فى ١٩٦٨ اذ كانت هذه الشركة تعمل على مده بحجة أن مصر لن تستطيع ادارة هذا المرفق بالكفاءة الفنية المطلوبة ٠ وهذا يفسر موقف هذه الشركة من رفضها باســـتمرار

زيادة عدد المرشدين أو الموظفين المصـــريين فى مجلس الادارة أو الشركة نفسها ٠

واذا كان عبد الناصر قد اتخذ قرار تأميم شركة القناة فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ فان العزم سبق القرار بوقت يرجع الى أول مـــارس ١٩٥٦ أثناء الحديث الذى جرى بين جمال عبد الناصر وبين سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا ، اذ ذكر الاخير أن بريطانيا تعتبر القناة جزءا من مجمع بترول الشرق الاوسط ٠ ولكن عبد الناصر أشـــار فى رده بأن الدول العربية تتقاضى ٥٠٪ من أرباح البترول فى حين لا تتقاضى مصر سوى ٥٪ من أرباح القناة ، وعلى هذا فمن المفروض أن تعامل مصر معاملة الدول المنتجة للبترول ٠

وعلى أثر سحب الغرب عروضه بتمويل مشروع السد العالى فى ١٩ يوليو رأى الزعيم المصرى أن يرد (الاهانة) التى وجهها الغرب لمصر واقتصادها بأخرى ومن ثم فقد قرر فى ثانى يوم ــ ٢٠ يوليو ــ أن يؤمم شركة القناة ٠

ومن هذا يتضح أن قرار التوقيت جاء على أثر سحب قروض السد العالى ، وكانت الفكرة معدة لذلك ، وظل عبد الناصر يتخير الوقت المناسب لاتخاذ القرار الى أن جاءت هذه الفرصة ، اذ كان الرأى العام مهيأ لذلك ٠

وصرح ناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية فى مايـــو ١٩٥٦ بقوله اننا ندرك أهمية اتخاذ الترتيبات الصالحة واللازمـة لضمان مستقبل القناة ، ولكن قبل الوصول الى هذه المرحلة لابد لنا من بحث الموضوع مع الحكومة المصرية ، وأن تكون الخطوة الاولى معرفة ما ستكون عليه المشـكلة فى ١٩٦٨ من الناحيتين المـــالية والتجارية ٠

ولاريب أن شركة قناة السويس تتولى الآن دراسة هذه المشكلة بمنتهى الدقة والعناية ٠

وفى مجلس العموم البريطانى طلــب احد النواب أن تعمل بريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا على التأكد من وضع تسوية مرضية لمستقبل القناة ٠ حينئذ أعلنت الدوائر الســياسية المصرية بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر ، وأن مصر لن تسـمح بأى اجراء من شأنه أن يهدد سيادة البــلاد واســتقلالها وعلى بريطانيا أن تتوقف عن التدخل فى شئون مصر الداخلية ٠

***

كانت أمام عبد الناصر عدة عوامل ساعدته فى اتخــاذ هذا القرار فى ٢٠ يوليو وهى :ـ

* ادراك عبد الناصر أن الرأى العام العالمى ـ معظمه ـ يقف بجانب مصر ويتعاطف معها وبالتالى سوف يؤيد القــرار المصرى فى استرداد حق مغتصــب ٠ والرأى العام فى هذا الموقف له تقديره ووزنه اذ لم تعد المواجهة الآن بين مصر والغرب نظرا لما سوف يحدثه هذا القرار من رد فعل عالمى ٠

* ان الاتحاد السوفيتى سوف يقف الى جانب مصــر فى هذا الموقف دفاعا عن الموقع الجديد الذى اكتسبه فى مصر ، وبذا تضمن الحكومة المصرية ألا تتمكن دول الغرب من استخدام مجلس الأمن فى اتخاذ قرار يكون ضد سيادة مصر ، وذلك باستخدام الاتحاد السوفيتى (حق الفيتو) ، وهذا ما يطمئن الحكومة المصرية ألا يفرض عليها أى قرار بواســطة الأمم المتحدة كما حدث ازاء مسألة تقسيم فلسطين ٠

* وجدت مصر أن هذه فرصة سانحة لها للتخلص نهائيا من البند — الذى ينص — فى معاهدة — الجلاء — على عودة القوات البريطانية .. الخ اذ بهذا يصبح هذا البند عديم القيمة فى حالة تحكم مصر عسكريا واداريا فى قناة السويس . وبذا تكسب مصر رأى المعارضة الداخلية والخارجية .

* ايقنت الحكومة المصرية ان هذا القرار يشكل ضربة قاصمة ليس للوجود الاستعمارى ونفوذه فى الوطن العربى فحسب انما فى كل دول عدم الانحياز فى آسيا وافريقيا الأمر الذى يدفع هذه الدول الى مساندة مصر سياسيا اذا طرحت المسألة فى الأمم المتحدة .

* كان عبد الناصر يدرك ان هذا القرار يجيء ردا على موقف الرجعيين العرب المناصرين لحلف بغداد وتدعيما لسياسته فى المنطقة .

اتخذ عبد الناصر — شخصيا — قرار تأميم شركة قناة السويس مساء يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٦ وكان يدرك مقدما أن النتائج المترتبة عليه قد تؤدى الى شن عدوان مسلح على مصر من قبل الدولتين : انجلترا وفرنسا اللتين كانتا تسيطران على هذه الشركة .

وطلب عبد الناصر تقريرا عن القوات البريطانية الموجودة فى منطقة البحر المتوسط وفى قبرص وعدن ومالطه على وجه الخصوص وتوقع عبد الناصر أن يتصرف انتونى ايدن بعنف بنسبة ٨٠٪ وهذا يتوقف على عدد القوات البريطانية الجاهزة للتدخل بسرعة .

ولقد استبعد — عبد الناصر — قيام اسرائيل بالاشتراك فى عمليات العدوان المحتملة كما توقع عبد الناصر أن تلتزم الولايات

المتحدة جانب الصمت ولن تجازف بالاشتراك فى أعمال عدوانية حرصا على مصالحها الحيوية فى المنطقة . وان كان توقع اشتراك فرنسا مع انجلترا فى أى اعمال عدوانية محتمل حدوثها ضدنا .

وقد جاءت تقديرات جمال عبد الناصر صادقة الى حد بعيد . اذ كانت الحكومة البريطانية مصممة على عدم تمكين عبد الناصر من « اغتصاب القناة » على حد قول ايدن متحديا بذلك جميع الاتفاقيات الدولية ، فالقناة ممر مائى دولى بمقتضى معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ والقناة تشكل أهمية خاصة للغرب خصوصا فى السنوات الاخيرة .

ورأت الحكومة البريطانية ان تدرس كل الاحتمالات واتخاذ الخطوات التنفيذية . ومن العسير على الحكومة البريطانية ــ فى ذلك الوقت ــ ان تتخذ قرارا يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط دون أن تستشير حليفتها ، الولايات المتحدة . لذا طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الامريكية ايفاد من يمثلها الى لندن لمناقشة الموقف ، وتنسيق السياسة الواجب اتهاجها بين حكومتى لندن وباريس .

كان جمال عبد الناصر قد عهد الى محمود يونس ــ فى ٢٤ يوليو ــ باعداد خطة « للاستيلاء » على شركة قناة السويس ، خاصة بعد أن وصلت التقارير التى قد طلبها عن مدى استعدادات القوات البريطانية المنتشرة فى البحر المتوسط . ومنطقة الشرق الأوسط . وقد كانت مجموعة تلك التقارير تؤكد أن بريطانيا لا تستطيع أن تشن عدوانا عسكريا ضد مصر .

وبذا تلقى محمود يونس الأمر بالمضى قدما فيما عهد به اليه فى حين استقر رأى عبد الناصر على اعلان قرار تأميم شركة قناة

السويس فى الخطاب الذى سيلقيه فى ميدان المنشية فى مســاء يوم ٢٦ **يوليو** ·

دعا عبد الناصر الى اجتماع مشترك لمجلس الوزراء واعضاء مجلس قيادة الثورة . وعقد الاجتماع قبل أن يتوجه الى ميدان المنشية بساعة - الساعة الخامسة مساء - واستمع الحاضرون الى القرار الذى كان قد اعدته لجنة فى ٢٥ يوليو برياسة السيد محمد ابو نصير وزير العدل أنذاك ·

وكان معظم الحاضرين فى هذا الاجتماع يســمع بالقــرار التاريخى لأول مرة ، فى حين ان الذين كانوا يعرفون سر هذا القرار عدد قليل والذين لهم صلة مباشرة بتنفيذ القرار والنتائج المترتبة عليه · وجرت مناقشة كان الجميع مأخوذين بجراة القرار وجسارته وحذره البعض من رد الفعل لدى الغرب ، اذ ان القرار يعنى اعلان الحرب من قبل بريطانيا وفرنسا على مصر فى وقت لم يكن الجيش المصرى قد استوعب تدريبه على السلاح السوفيتى ·

وكان محمود يونس ينتظر - بمقتضى التعليمات السـرية - حتى يذكر جمال عبد الناصر فى خطابه اسم « ديليسبس » ذلك الاسم كان كلمة السر لكى يضــع محمود يونس الخطــة التى لديــه موضع التنفيذ بالاستيلاء على شركة قناة السويس ·

استهل الرئيس خطابه بالحديث عن تاريخ الاستعمار بصفة عامة وتاريخ قناة السويس بصفة خاصة ، وقصة حفــر القناة ، وآلاف المصريين الذين سخروا فى حفر القناة تحت ظروف بالغــة القسوة ، مات فيها عشرات الألوف ، وظل عبد الناصر يردد اسم المهندس الفرنسى « ديليسبس » زهاء ست عشــرة مرة · اذ كان

عبد الناصر حريصا الا يفوتهم - محمود يونس ومن معه - سماع كلمة « السر » وأخذ الناس يتساءلون لماذا يثير الرئيس مثل هذه الضجة حول ديليسبس الذى لم يكن المصريون يكنون له حبا حقيقيا .

ولكن كان فى هذه اللحظة يجرى أهم حدث فى تاريخ مصر ، عندما أطال عبد الناصر فى قصة المهندس الفرنسى ودوره فى حفر قناة السويس وما صاحب ذلك من استغلال استعمارى لقطعة من أرض مصر نزعت منها قسرا منذ ١٨٥٤ (تاريخ منح الامتياز الأول) .

وكان القرار مفاجأة للشعب أذهلته وجعلته يشتعل حماسا وحبا وتقديرا لزعيمه ، وازداد الشعب فرحا وابتهاجا ، فقد كانت شركة القناة تمثل أبشع انواع الاستغلال لشعب مصر .

نخلص من هذا العرض بأن سحب القرض من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ـ كان أكثر من خطأ فى التكتيك ، فقد كان كارثة سياسية .

وقد اعترف دلاس فيما بعد بغلطته الدبلوماسية من ناحية التوقيت « طريقة السحب » وذلك بعد أن هدأت الاحوال ، اذ أدرك ساسة الولايات المتحدة المدافعون عن دلاس أن سحب القرض لم يكن سبب اقدام مصر على تأميم شركة قناة السويس ، وانما كان بمثابة قرار استفز به شعور الشعب المصرى وخاصة عبد الناصر . اذ لم يكن تأميم شركة القناة محددا لبأ يوم معين لاتخاذ القرار وكان من الممكن أن يتخذ فى وقت آخر ، وفى ظروف أخرى ، ولكن دبلوماسية دلاس هى التى عجلت باتخاذ هذا القرار من جانب عبد الناصر . ولم يضع دلاس ـ فى الاعتبار ـ ذلك التحذير الذى سبق أن أشار به كوف دى مورفيل ـ السفير الفرنسى بالقاهرة سابقا .

ويمكن القول بأن الرئيس الامريكى ووزير خارجيته لم يكونا على اتصال بظروف الشرق الاوسط ومن ثم فقد ألقى عبد الناصر وزير الخارجية الامريكى الى الهاوية ردا على خطـأ ديلوماسـى ارتكبه ، وان كان دلاس حاول ـ فيما بعد ـ ان يلقى تبعة الخطأ على حلفائه .

وفى الحقيقة لو أن دلاس توافر لديه شىء من بعد النظر لقدم قرض السد العالى الى مصر لضمان أمن أمريكا والمصالح الحيوية لحليفتيها بريطانيا وفرنسا .

وأمام لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الامريكى دافع دلاس عن نفسه ، اذ اتهمه جاكسون أحد أعضاء هذه اللجنـة بسوء التقدير . وقصر النظر ، والخضوع الى أهوائه الشخصية ، غير معتمد على حقائق الأمور والأبعاد الحقيقية للاحداث . ومن ثم فقد جاءت تقديراته عن موقف الاتحاد السوفيتى طائشة وبعيدة عن الصواب ، اذ لم يستطع دلاس أن يقنع نفسه بالحقائق مجردة ، انما اعتمد على الخيال لاستحضار ملامح المجهول . اذ كان دلاس يعتقد ـ خطأ ـ أن الاقتصاد السوفيتى لا يستطيع الوفاء بمثل هذه التكاليف الضخمة لهذا المشروع . وان دلاس يشك فى أن يقـدم الاتحـاد السوفيتى على مثل هذه المغامرة ، وما أعلن لايعدو أن يكون مناورة من قبل حكومة موسكو ، واعتقد دلاس كذلك أنه بمثل هذا المسلك انما يكشف الوعود الشيوعية الجوفـاء التى يلقـى بها الاتحاد السوفيتى ومن ثم يترك عبد الناصر يواجه قدره بنفسه على نحو قول دلاس .

أخذت مصر بثارها فى ليلة ٢٦ يوليو ـ بعد أسبوع واحد من سحب الغرب عروضه لتمويل السد العالى ـ كما أحدث هذا القرار

التاريخي ردود فعل واسعة النطاق على المستوى العالمي والعربي ٠ لم يصدق أكثر العرب ما سمعوه ـ بل ذهلوا من مجرد سماعه ولم يكن العرب قد ألفوا هذا الطراز من الشجاعة والتصميم الحاسم والقوة الثابتة من قبل زعيم عربي اذ أخذ عبد الناصر زمام المبادرة ووجه ضربته الى الدول الغربية جميعا ، كما أعلن عبد الناصر أنه أمم شركة القناة للافادة من دخلها في تمويل السد العالي ٠

وأحس الغرب : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ـ واسرائيل ـ بهول الصدمة ولكنها انتهت الى رأى ، أن هذا العمل الفجائي ، أى الاستيلاء على القناة من جانب واحد عمل كاعمال ـ هتلر ـ الذى يجب ألا تعالج على طريقة « ميونخ » ٠

ففي فرنسا اشتد غضب الفرنسيين على المستوى الشعبي والحكومي وذلك بسبب تأييد مصر لثوار الجزائر ، وبسبب تأميم هذه الشركة ـ ومن نتيجته حدوث تقارب بين كل من فرنسا وبريطانيا وكراهيتهما المشتركة لشخص عبد الناصر ، فضـــلا عن التقـــارب الفرنسي الاسرائيلي ـ الذى بدأ منذ ١٩٥٥ ـ وكان يعمل بهدف القيام بعمل مسلح ضد مصر ـ لما أسمته اســـرائيل « الحـــرب الوقائية » ٠

وفي واشنطون ـ كان تعليق دلاس على هذا الخبر ـ أن اعتبره اعتداء صارخا على القانون الدولى ، وكانت انجلترا تخشـــى أن تخوض مع الولايات المتحدة فى مجادلات فقهية حول حقوق الحكومة المصرية فى تأميم شركة تعتبر أصلا شركة مصرية ٠

وكان ايدن يأمل فى اشتراك الولايات المتحدة معقبولتعاونفرنسا معهما ، ومن ثم يستطيعون توحيد سياستهم ، والتفاهم حول أحسن السبل لفرض أقصى مايمكن من الضغوط على الحكومة المصرية ٠

ومن ثم دخلت علاقات مصر مع الغرب بصفة عامة ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة مرحلة جديدة تعد من أهم مراحل تاريخ مصر المعاصر - أفضت الى العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ .

وبدا للوهلة الأولى ان نفوذ الغرب ينهار وان الموقف مهيء للاتحاد السوفيتى لأن يحرز نصرا آخر على حساب المصالح الغربية فى المنطقة .

واذا كان دلاس وزير الخارجية اعتقد أن مسألة سحب قرض السد العالى هى آخر ما فى ملف العلاقات المصرية - الامريكية ، فان قرار التأميم وما ترتب عليه من نتائج ساعدت على تقارب العلاقات الثنائية المصرية - الامريكية مرة أخرى فى ظل العدوان الثلاثى على مصر ، وهذا هو الموضوع التالى .

* * *

الفصـــل التاســـع

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى ١٩٥٦ - ١٩٥٧

* أولا : أمريكا تعارض العدوان على مصر
* ثانيا : مصر ترفض مشروع ايزنهاور

أولا ـ أمريكا تعارض العدوان على مصر

أحدث قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس ردود فعل قوية فى العالم ، وجاء هذا القرار معبرا عن سياسة مصر ـ فى ذلك الوقت ـ ومكانتها لدى الشعوب العربية . والشعوب الافريقية ، والشعوب المناضلة فى سبيل استقلالها . اذ أضاف هذا القرار نصرا آخر الى انتصارات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضد سياسة الغرب فى منطقة الشرق الاوسط وخيل لقادة الغرب ـ على أثر تأميم شركة القناة ـ أن المعركة باتت بينهم وبين عبد الناصر ٠

وكان تعليق دلاس فور سماعه بقرار التأميم : « ٠٠ ان هذا القرار يتنافى مع القانون الدولى » ٠

فى حين صرح أيدن ٠٠ بأنه لن يمكن عبد الناصر من أن يختطف قناة السويس من الغرب ٠ وخيل اليه كذلك أن سياسة عبد الناصر لاتقل عن سياسة هتلر قبل اعلان الحرب العالمية الثانية ومن ثم أصبح أيدن اقوى اقتناعا ـ حينئذ ـ بالقيام بعمل عسكرى

سريع ضد عبد الناصر ، وهذا فى تقديره أفضل سبيل لايقافه عند حده ٠

بينما كان رد الفعل لدى فرنسا : « ٠٠ أنها وجدت المبرر لشن عدوان عسكرى ضد سياسة عبد الناصر ، وهى التى كانت تخطط له بالتآمر مع اسرائيل منذ أوائل ١٩٥٥ » ٠

كما رأت فرنسا أن عبد الناصر دعم موقفه بهذا القـــرار ، وبالتالى سوف تتعرض مصالحها فى المغرب العربى للضياع اذا قدر لعبد الناصر أن ينتصر ، وذلك على حد قول كريستان بينو وزير الخارجية ٠

واعتقدت اسرائيل أن هذا القرار سوف يمكن مصر من القيام بعمل عسكرى ضدها ، خاصة أن اتمام انسحاب القوات البريطانية من قاعدة السويس يعطى الجيش المصرى حرية الحركـــة داخل سيناء ٠

فى حين كانت الحكومة المصرية فى تقديرها للموقف العسكرى ترى أن بريطانيا فى حالة استخدامها القوة العسكرية ، فانها ستقوم بمهاجمة مصر من ناحية الاسكندرية ورشيد . ولذا فقد وضعت مصر خطتها الدفاعية على هذا التقدير المحتمل(١) ٠

---

(١) مذكرات البغدادى ، جـ ١ ، ص ٣٢٧ وذكر أيضا

وقدم خالد محى الدين تقريرا الى جمال عبد الناصر بمعلومات كان قد حصل عليها من أحد اصدقائه بباريس ، يفيد هذا التقرير أن فرنسا تعمل متعاونة مع اســـرائيل لمهاجمة مصر ، ولكن عبد الناصـــر لم يأخذ بهذه المعلومات ، بل اعتقد هو وعبد الحكيم عامر وزير الحربية أن الهدف من ايصال هذه المعلومات هو دفع مصر الى حشد قواتها تجـــاه اسرائيل ، تاركين الاسكندرية ورشيد ـ طريق تقدم القوات البريطانية ـ دون قوات دفاعية كافية ٠

أما الولايات المتحدة فانها لم تشاطر الحكومتين : البريطانية والفرنسية اتجاهاتهما العدوانية وذلك للأسباب التالية :

* ان تاميم شركة قناة السويس لم يصبها بالضرر ، كما اصاب حكومتى لندن وباريس فلم يكن يمر بقناة السويس سوى ١٥٪ من البترول الذى تستورده امريكا ٠

* كانت الولايات المتحدة تخشى ثورة العرب الذين يمتلكون معظم بترول الشرق الأوسط ٠

* خشيت الحكومة الامريكية ان يؤدى لجوء انجلترا وفرنسا لاستخدام القوة الى حرب عالمية قد تدفع مصر والعرب الى جانب الاتحاد السوفيتى وبصورة نهائية خاصة وأن دلاس قد أبدى جزءه من التأييد المطلق لسياسة عبد الناصر على أثر الاعلان عن قرار التاميم ٠

ولما كانت الولايات المتحدة على وشك بدء معركة انتخابية لتجديد رئاسة ايزنهاور فانها كانت تفضل حسم الخلاف سلميا عن طريق المؤتمرات . برغم العداء الذى كان يكنه دلاس لعبد الناصر نتيجة لمواقفه العنيفة من السياسة الغربية فى منطقة الشرق الأوسط ٠

كما أن وزارة الخارجية الامريكية لم تكن على استعداد لقطع العلاقات السياسية مع مصر فى ذلك الوقت حتى يمكن حل هذه المشكلة مع الحرص على تجنب أمرين :

* عدم احالة القضية الى مجلس الأمن خشية ان يؤيد الاتحاد السوفيتى سياسة مصر مستخدما « حق الفيتو » ضد أى قرار يصدر لغير صالح مصر ٠

* عدم اللجوء الى استخدام العمل العسكرى المباشـــر حتى لاتتعرض مصالح الغرب للانهيار . وحتى لاتكون مواجهـــة عسكرية مباشرة بين الشرق والغرب فى هذه المنطقـة على غرار الحرب الكورية فى وقت كان الغرب يفتقد تأييد الرأى العام العالمـــى ، فى حين أن مصر تؤيدهـــا دول الحيـاد الايجابى .

وتملك الغضب ايدن ، فقد رأى ان القرار المصرى يعنى ضياع القاعدة البريطانية بالقناة ، وبالتالى يعنى الغاء الاتفاقية المصرية ـ البريطانية ، وهذا يعنى ـ على حد قول ايدن ـ خروج بريطانيا من مصر بعد هذه السنوات الطويلة دون (مقابل) ، فضلا عن أن هذا القرار يشجع دولا عربية أخرى لاتخاذ خطوات مماثلة .

وكان ايدن قد دعا سفيرى الولايات المتحدة وفرنسا بلندن الى اجتماع عاجل ، وشرح أيدن ووزير خارجيته سلوين لويد ، واللورد سالسبورى واللورد هيوم نتائج الاستيلاء على قناة السويس بالنسبة للحياة الاقتصادية فى اوروبا الغربية ، وأكد ايدن أن اتفاقية دولية مهمة قد انتهكت ، ودعا لتنسيق الجهود بين حكومـات : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأطلع ايدن الدبلوماســـيين الفرنســى والامريكى على سياسته التى سوف ينتهجها خلال الثلاثة أشـهر القادمة .

وجاء فى بيان ايدن فى مجلس العموم البريطانى أن القرار الذى اتخذته مصر من جانب واحد بتأميم شركة قناة السويس بمـا ينطوى عليه من خرق لاتفاقيات الامتياز يؤثر على حقوق دول كثيرة . كما أعربت الصحف البريطانية عن سخطها بسبب (العدوان) الذى قام به عبد الناصر .

وكان للقرار المصرى صدى عميق فى كـل من لندن وباريس وواشنطن . فلقد خشيت انجلترا على ضياع نفوذها ومصـــالحها الاقتصادية والبترولية فى الشرق الاوسط اذا لم تقف موقفا حاسما ازاء مصر اذ من المحتمل أن تقوم بعض دول الشرق الاوسط بتقليد مافعلته مصر فتقدم على تأميـم بترولها ، كما اعتقدت الحكــومة البريطانية ومعها الحكومتان الامريكية والفرنسية أن رئيس الحكومة المصرية قد استخدم القناة لاغراض سياســـية قوميـة . وكانت انجلترا وفرنسا تريان فى بقاء الشركة بقاء لنفوذهما ومحافظة على استغلال مواطنيهما لمرفق القناة ، خاصة وأن شركة القناة كانت وثيقة الصلة بالحكومتين الانجليزية والفرنسية .

وكان عبد الناصر قد أعلن فى ٣١ يوليو أن مصر متمسكة بحرية الملاحة بقناة السويس حسب ماتنص عليه اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ ، وحينما أعلنت بعض الدوائر البريطانية والفرنســـية أنها عازمة على استمرار سيطرتها على القناة حتى لو اضـــطرت الى استخدام القوة.وحذر عبد الناصر الغرب من اتخاذ أى خطوةللقيام بأى عمل عسكرى ضد مصر ، فان مصر ســـوف تقابل العدوان بالقوة .

وأعلن خروتشوف تاييده التام للقرار المصرى ، وأنه يساند جمال عبد الناصر فى سياسته وموقفه ، الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تعتقد بأن الاتحاد السوفيتى جاد فى موقفه ، وأن الحكومة الامريكية قد تضطر الى تأييد السياستين : البريطانية والفرنسية لولا أن ذلك قد يجر العالم الى أهوال حرب عالمية ثالثة ، ولذا رأت حكومة واشنطون معالجة الموقف المتفجر فى منطقة الشرق الأوسط لمحاولة الامساك بزمام الأمور حتى لايزداد الموقف تدهورا ، وذلك بكبح جماح حليفتيها : بريطانيا وفرنسا تجنبا لاستخدام القوة ، مع تفضيل معالجة الموقف بالطرق الدبلوماسية .

واجتمع ايدن بوزرائه مرة أخرى ، وقـــرر المجلس دعـوة الرئيس ايزنهاور لايفاد مندوب الى لندن لبحث المـــوقف واتخـاذ سياسة مشتركة ازاء هذا الموقف الذى يشكل خطرا على مصالح الغرب ، كما دعا ايدن القادة العسكريين لاعداد خطة للعمل العسكرى لاحتلال القناة وتأمينها ، اذا فشلت الضغوط الاقتصادية والسياسية فى اجبار عبد الناصر على التراجع عن موقفه ، وضمان استمرار الادارة الدولية للقناة ، كما بعث ايدن ببرقية الى ايزنهاور فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ معربا فيها عن موقف حكومته التى عزمـــت على الا تمكن عبد الناصر من الاستيلاء على قناة السويس . وأن جميع الدول البحرية التى تستخدم القناة سوف تؤيد أى خطوات ايجابية فى هذا السبيل .

تلقى دلاس فى مساء يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٦ تقريرا من دوجلاس دايلون Duglias. D. السفير الامريكى بفرنسا موضحا فيه مدى رد الفعل لدى فرنسا من العمل الذى اقدم عليه عبد الناصر . واشار كذلك الى موقف كريستيان بينو وزير خارجية فرنســـا الذى أعلن أن مافعله عبد الناصر لايقل عما فعله هتلر من أعمال أدت فى النهاية الى اشعال الحرب العالمية الثانية .

ونصح وزير خارجية فرنسا بان على الغرب ان يتحد لمواجهة هذا الموقف والا وجد الغرب نفسه لايعتمد الا على « حسن نوايا العرب » . وكان كريستيان بينو فى طريقه الى لندن لبحث العمـــل السريع الواجب عليهما ــ فرنسا وبريطانيا ــ اتخاذه .

واتصل ايدن تلغرافيا بالرئيس ايزنهاور وأشار الى انه يتعين على الغرب أن يتخذ موقفا موحدا والا انهار نفوذ الغرب فى الشرق الأوسط ، كما طلب ايدن موافقة الرئيس ايزنهاور على القيام بعمل عسكرى سريع حتى لايتمكن عبد الناصر من الاســتيلاء على قناة

السويس • كما طلب ايدن من الرئيس ايزنهاور ارسال مندوب امريكى الى لندن وان كان ايدن وعد ايزنهاور انه يتعهد بعدم القيام بأى عمل عسكرى قبل وصول المندوب الامريكى والوصول معه الى اتفاق عن أفضل السبل لمواجهة هذا الموقف •

وأبرق الرئيس ايزنهاور الى ايدن برسالة فى مساء يوم ٢٧ يوليو ، مشيرا الى أن روبرت مورفى ممثل الولايات المتحدة فى طريقه الى لندن ، كما أشار ايزنهاور بأن على الدول البحرية التى تستخدم قناة السويس ، والتى يضيرها العمل الذى قام به عبد الناصر أن تبحث عن أفضل السبل لوضع حل لهذه المسألة بالطرق السلمية • كما حذر ايزنهاور ــ فى برقيته ــ ايدن من الاقدام على أى عمل عسكرى تقوم به بريطانيا وفرنسا ، والا فلت زمام الأمر من يد الولايات المتحدة •

وواصلت الولايات المتحدة مساعيها محاولة أن تمسك بزمام الاحداث المتلاحقة فى منطقة الشرق الاوسط ، وردود الفعل العالمية لهذا الحدث ، اذ آثرت حكومة واشنطون أن تتخذ موقفا معتدلا ، فالسياسة الامريكية فى ذلك الوقت كانت تحكمها أربعة عوامل بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط هى :

* الوضع الاستراتيجى للشرق الأوسط : ففى رأى دلاس فانه كلما زادت الولايات المتحدة من قواعدها العسكرية فى العالم قلت فرص الاتحاد السوفيتى فى ضربها ، اذ تعتقد الولايات المتحدة أن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية بالغة فى صراعها ضد الاتحاد السوفيتى فمن هذه المنطقة تستطيع محاصرة وعزل الاتحاد السوفيتى وتهديد مناطق استخراج البترول فى منطقة البحر الأسود وبحر قزوين •

* الاستثمارات الامريكية فى مجال البترول وكانت تقدر بمبلغ ٥ر١ بليون دولار ، فضلا عن تزايد أهمية البترول فى حالة نشوب حرب ، كما أن الحكومة الامريكية خاصة كانت واقعة تحت ضغط جماعات شركات البترول ٠

* عدم تاثير القناة بصورة مباشرة على الاقتصاد الامريكى بعكس الحالة بالنسبة لاوروبا الغربية التى تعتمد على ٧٥٪ من احتياجاتها البترولية على الشرق الأوسط ٠

* كان النزاع العربى ــ الاسرائيلى له أهمية فى السياسة الخارجية الامريكية ، اذ كانت حكومة واشنطون تحرص باستمرار على وضع حد لهذا النزاع حتى يسود المنطقة السلام وبالتالى تتمكن من تنفيذ مشروعاتها الدفاعية فى المنطقة ٠

وكانت الخطوة الاولى للولايات المتحدة ــ عقب قرار التأميم ــ وصول روبرت مورفى الى لندن فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ، ولم يكن يحمل أية تعليمات بل كان عليه أن يسعى الى التحقق من أمرين :

* أن يبحث مدى تصميم بريطانيا وفرنسا على استخدام القوة ضد مصر ٠

* بحث النواحى القانونية المترتبة على القرار الذى اتخذته حكومة مصر ٠

وحين وصل المندوب الامريكى الى لندن ٠ وجد الجو هناك ينذر بالخطر ، فارسل فى اليوم التالى ــ ٢٩ يوليو ــ تقريرا عن حقيقة الاوضاع السائدة فى لندن معبرا فيه عن مخاوفه من قيام

انجلترا وفرنسا بعمل عسكرى سريع بهدف اسقاط عبد الناصر ، وترتب على هذه البرقية أن قرر دلاس أن يحضر بنفسه الى لندن فى ٣١ يوليو ، وقد أجرى دلاس اتصالات بكل من سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وكريستان بينو وزير خارجية فرنسا ٠

واقتنع دلاس بوجهة النظر القائلـــة ان قناة الســـويس من الخطورة أن تكون فى يد الادارة المصرية ، ولكنـــه كان يعتقد أن المشكلة يجب حلها فى اطار الجهود الدبلوماسية ٠ ومن ثم فيجب أن تكون اتفاقية ١٨٨٨ أساساً للتباحث وذلك لتفادى أية مضاعفات ٠ وذهب دلاس الى أن من الواجب أن يكون رأى عام دولى يؤيد قيام « ادارة دولية لقناة السويس » وفى الوقت نفسه معلنا أن الاجراء المصرى ضربة خطيرة للثقة الدولية ، وهو يمس المساهمين ، وليس من بينهم أمريكيون ، ولكنه قد يؤثر على حركة المرور عبر القناة ، وهو أمر له أهميتـــه الكبـــرى للولايات المتحدة والدول البحرية الأخرى » ٠

وقبل أن يغادر دلاس لندن صدر بيان ثلاثى جاء به :

« ان الشركة العالمية لقناة الســـويس كان لها على الدوام طابعها الدولى بحكم جنسية مساهميها ، كما أن الحكومة المصرية أممت شركة القناة لاغراض وطنية بحتة وليس للغرض الدولى الذى حددته اتفاقية ١٨٨٨ ، ولهذا الغرض يجب عقد مؤتمر دولى للدول الأعضاء فى تلك المعاهدة ، والدول الأخرى التى لها مصلحة كبرى فى استخدام قناة السويس ٠

وكان ايدن قد اشار فى البرقية التى بعث بها الى ايزنهاور الى أنه ينبغى علينا ألا نسمح لأنفسنا بالدخول فى مجادلات قانونية بشأن حق الحكومة المصرية فى تأميم الشركة من الناحية الفنية أو بشأن

قدرتها على دفع التعويضات التى عرضتها ، وانما ينبغى مراعاة المصلحة الدولية فى ابقاء ادارة القناة فى أيدى ادارة دولية » ٠

أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرة احتجاج الى الحكومة المصرية فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ ، وقد « استنكرت الدولتان قرار الحكومة المصرية بتاميم شركة قناة السويس وأن مثل هذا العمل ـ حسب اعتقادهما ـ يعد انتهاكا خطيرا لحرية الملاحة فى مجرى مائى ذى أهمية دولية » ٠

ورفضت الحكومة المصرية هذه المذكرة ، مما دفع ايدن الى الاقتناع بضرورة القيام بعمل عسكرى ضد مصر قبل أن يصبح قرار التأميم أمرا واقعا ٠

ولكن أمام ضغط الولايات المتحدة التى كانت ترى حل المشكلة فى اطار العلاقات الدبلوماسية ، استقر الرأى على عقد مؤتمر لندن من الدول البحرية التى تستخدم قناة السويس فى ١٦ ـ ٢١ اغسطس ١٩٥٦ ٠

وكان واضحا من ظروف الدعوة التى وجهت الى مصر أن الهدف وضع مصر فى مواجهة أغلبية عددية لدى الغرب والدول السائرة فى فلكه ، ويترتب على ذلك موقف جديد تتهم فيه مصر بتحدى ارادة أغلبية الدول المستخدمة للقناة ، ويمكن أن يكون ذلك مبررا لبريطانيا وفرنسا فى بدء عمليات عسكرية ضد مصر ٠

رأت الحكومة المصرية أن تسعى الى تأجيل الوصول الى الموقف الذى تسعى اليه دول الغرب وبالتالى تفويت الفرصة على الغرب لاتخاذ موقف موحد ضد مصر ، وذلك باتخاذ الخطوات التالية :

أولا : قبل أن تعلن مصر قبولها أو رفضها الدعوة الموجهة اليهـــا بحضور مؤتمر لندن ، أعلن عبد الناصر فى ٤ اغسطس أن مصر ستحارب اذا سعى الغرب الى تنفيذ مايطلبه من تدويل ادارة القناة بالقوة ، لأن هذا الاجراء يعد استعمارا من نوع جديد ، وأن مصر ستشنها حربا ضد نفوذ الغرب فى منطقة الشرق الأوسط ، كما أعلن عبد الناصر تكوين « كتـــائب » وحرس وطنى للقيام بأعمال المقاومة الشعبية .

ثانيا : على أن مصر لاتعمل على اشعال نيران الحـــرب ، بل ان الحكومة المصرية تلتزم بالهدوء فى معالجة الموقف ، وذلك باستمرار الاتصالات الدبلوماسية والحـــرص على انتظـــام الملاحة فى القناة .

ثالثا : اعلنت حكومة مصر أنها على استعداد للدعوة الى مؤتمر أوسع نطاقا ، لاعادة النظر فى اتفاقية القسـطنطينية ١٨٨٨ بهدف الوصول الى اتفاق جديد يتضـــمن حرية الملاحـــة فى القناة ، ويسجل فى الأمم المتحدة .

رابعا : بدأت الحكومة المصرية الاتصال بداج همرشولد ســكرتير عام الأمم المتحدة ، وتقديم مذكرة متضـــمنة كل تطـــورات الموقف ، وتهديدات بريطانيا وفرنسا لمصـــر بالقيـــام بعمل عسكرى ، ولقد لفت همرشولد نظر دولتى بريطانيا وفرنسا من مغبة القيام بأى عمل عسكرى ضد مصر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة .

وحتى يضفى ايدن على عمله صبغة قانونية دعا مجلس العموم البريطانى الى الانعقاد فى ٢ اغسطس ١٩٥٦ ــ وقد افتتح الجلسة (بخطاب) مشيرا الى انه لم يتمكن بعد من اعداد البيان الذى كان

مفروضا عليه أن يلقيه أمام المجلس بسبب استمرار المحادثات بين وزراء خارجية الدول الثلاث ، بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، وقال انه متأكد من أن المجلس يقدر المسئولية الملقاة على عاتقه ، وأن على المجلس أن يدرك أن ثمة تناسقا تاما يجرى ــ حينئذ ــ بين الحلفاء لمواجهة مثل هذه الحالة الدولية الطارئة وأنه يأمل فى أن يتوصل وزراء خارجية الدول الثلاث الى موقف موحد لمواجهة ما أقدمت عليه مصر استنادا الى اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ ٠

ولقد لفت ايدن نظر المجلس بأن العمل الذى أقدمت عليـــه الحكومة المصرية يشكل خطرا بالغا اذا ما علمنا أن نصف استهلاك دول غرب اوربا من البترول ــ ٧٠ مليون طن ــ يعتمد على البترول الذى يمر بالقناة ، وأن ٤٠ سفينة تمر من القناة يوميا تحمل ١٥٤ مليون طن من البترول ، وعلى هذا فالامر لايخص دول غرب اوربا وحدها انما يخص العالم كله خاصة استراليا والهند وسيلان وعددا كبيرا من دول جنوب شرق أسيا ٠

وأشار ايدن فى خطابه الى أن موقف مصر الســابق لم يكن يوحى ــ بهذا الاجراء العنيف الذى اتخذه عبد الناصر ، والذى كان يؤكد أن العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس علاقة طيبة ، وأن الشركة بصـــدد المســـاهمة فى خطط التنميــة الاقتصادية فى مصر ، وعلى هذا فان عبد الناصر يعترف بســلطة الشركة ٠

وأكد ايدن فى خطابه : « أن عبد الناصر ضرب بهذه التعهدات وعلى هذا فان هذا الشخص لــم يعد محــل ثقة وبالتالـــى فاننا مصممون على عدم بقاء عبد الناصر وحكومته فى الحكم ، ولابد من الاطاحة بهم ، ولنا العذر فى القيام بمثل هذا العمــل ، بعد أن

فشلت كل الجهود المبذولة من أجل المحافظة على العـــلاقات مع مصر » ٠

كما تضمن خطاب ايدن : أن مسلك الحكومة المصـــرية فى اجبار المرشدين على الاستمرار فى عملهم أمر يتنافى مع حقـوق الانسان ، وأن الدول البحرية التى تستخدم قناة السويس يســرها استمرار حرية الملاحة والمحافظة على أمنها ٠

وقد اعلن ايدن عقب تاميم شركة قناة السويس بقوله : « ان الحكومة البريطانية سوف تتخذ كل الترتيبـــات التى من شأنها الا يصير هذا الممر المائى ذو الاهمية الدولية فى يد دولة واحدة تتحكم فيه ، وذلك مساهمة منا لخدمة السلام العالمى والمحافظة عليه » ٠

كما اشار ايدن — فى معـــرض حديثه — بأن الحكومة تدرس كيفية (الاستيلاء) على قناة السويس اذ أبدى بعض أعضاء مجلس العموم البريطانى تخوفهم من أن تؤثر هذه الاحداث التى تشهدها منطقة القناة على أمن اسرائيل ٠

ثم تحدث العضو ايفانس Evans ، ملقيا بالمسئولية فى هذه الأزمة على الولايات المتحدة ، ومناصرتها جمال عبد الناصر طوال هذه السنوات الماضية وعلى حساب المصالح البريطانية فى المنطقة ٠ وقال أيضا : « ولاشك أن المتأمل لتاريخنا فى منطقة الشرق الأوسط خلال العشرة أعوام الماضية يمكن أن يتصور : أن ساسة الولايات المتحدة حريصون على الزج بالانجليز دائما فى مشـــاكل الشـــرق الأوسط ، وكان لهم استراتيجية يسعون الى تحقيقها وهى : السعى الدئوب الى اخراج الانجليز من منطقة الشرق الأوسط ، ليســهل بعد ذلك تدخلهم وفرض نفوذهم معتمدين على دبلوماسية الدولار وسياسة العصى الغليظة » ٠

وقال ايفانز : ان الاحداث الحالية لتؤكد صدق هذا القول ، فان الامريكيين هم الذين يدفعوننا دفعا لتحريك الاحداث فى منطقة الشرق الاوسط ، ولكن من الممكن أن نخسر نفوذنا جميعا فى هذه المنطقة فلا نحن الانجليز تمكنا من البقاء ، ولاهم ـ الامريكيون ـ تمكنوا من الولوج الى هذه المنطقة .

واختتم ايفانز كلمته : « أمل الا يفهم الاعضاء من حديثى أنى ضد سياسة الولايات المتحدة ، وانى ليس مع القائلين : بأن التعاون بين بريطانيا وأمريكا فى الشرق الاوسط أشبه (بعربة امريكية وسائق انجليزى) أو أن سياستنا فى هذه المنطقة قائمة على قوة امريكا ودبلوماسية انجلترا » ، ومما لاشك فيه فان عدم جدوى التحالف والتعاون البريطانى الامريكى فى الشرق الاوسط تقع مسئوليته علينا نحن الانجليز أولا .

وتحدث « فيسكونت هتشنبروك Viscount, Hitchinprok فقال : أما فيما يتعلق بأزمة قناة السويس انه يعتقد أن بامكـــان بريطانيا وفرنسا ـ وسواء اشتركت الولايات المتحدة معهما أو لم تشترك ـ تقديم انذار الى مصر . وهذا الانذار محدد بوقت معين لقبوله . يطلب هذا الانذار : على حكومة مصر أن تتراجع فى القرار الذى اتخذته مســاء يوم ٢٦ يوليـــو ١٩٥٦ ، وأن هذا الانذار ـ المقترح ـ يكون بعيدا عن النتائج التى يمكن أن يتوصل لها مؤتمر لندن المقترح عقده فى ١٦ اغسطس » .

كما تحدث وليم واربى W. Warby. فقال : ان هناك صلة وثيقة بين ماحدث فى كوريا (١٩٥٠/١٩٥٣) ، وبين مايحدث الآن فى مصر ، وتساءل عما اذا كان يوجد فى ميثاق الأمم المتحدة ماينص على مواجهة مثل هذه الحالة . كالتى حدثت فى مصر .

ولكن فيسكونت هتشنبروك أكد أنه يقصد باقتراحه أن تقوم بريطانيا وفرنسا بتقديم الانذار فورا دون اللجوء فى هذا الأمر الى الأمم المتحدة ، وعلى هذا فان على الحكومة أن تقوم بالاستعدادات العسكرية بجانب الجهود الدبلوماسية المبذولة ، وقبل أن ينعقد مؤتمر لندن المقترح تكون القوات المسلحة وسلاح الطيران ، والبحرية ، على أهبة الاستعداد .

وكانت بريطانيا وفرنسا قبلتا فكرة عقد مؤتمر لندن نتيجة لاعتبارين هما :

* **شعورهما بالخوف من اتخاذ عمل عسكرى دون موافقة الولايات المتحدة .**

* **افتقار الدولتين الى الاستعداد العسكرى للقيام بعمل سريع ضد مصر .**

وأعلنت الحكومة المصرية فى ١٢ اغسطس رفضها حضور مؤتمر لندن ، ودعت الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ والتى تستخدم القناة الى عقد مؤتمر عالمى بهدف تأكيد حرية الملاحة وبنت مصر موقفها على أن مؤتمر لندن ليس من حقه مناقشة مسألة تتعلق بسيادتها ، وأيدت مصر جميع الدول العربية التى استنكرت تلويح بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة ، وهددت الدول العربية باتخاذ اجراءات ايجابية ضد الدولتين . وشهد يوم ١٦ اغسطس — الذى افتتح فيه مؤتمر لندن — اضرابا عاما فى كل الدول العربية التى وقفت تساند مصر وتشد من أزرها .

كما أيد الاتحاد السوفيتى موقف مصر ، وأعلن عن قبوله الاشتراك فى مؤتمر لندن باعتباره اجتماعا تمهيديا للمؤتمر الذى

تدعو اليه مصر ، كما أعلن الاتحاد السوفيتى فى ١٩ اغسطس ١٩٥٦ أن الاعمال العدوانية التى تفكر الدول الغربية فى القيام بها ضد مصر هى أعمال تهدد السلام العالمى .

ولقد ساند شبيلوف موقف مصر فى مؤتمر لندن ، كما أجرى محادثات جانبية مع دلاس وزير خارجية امريكا مشيرا الى أن الاتحاد السوفيتى يرى أن يوحد جهده مع الولايات المتحدة ، معطيا انطباعا : « بأن الاتحاد السوفيتى يستطيع أن يعبر عن وجهة نظر مصر . كما اشار شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى الى أنه يتعين على الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أن يقوما بعمل مشترك لمواجهة الموقف فى منطقة الشرق الاوسط .

ولما كانت وجهة نظر شبيلوف توحى باحداث انشقاق فى جبهة الغرب ، عندئذ آثر دلاس أن يوحد جهوده ليس مع الاتحاد السوفيتى ولكن مع انجلترا وفرنسا ، ومن ثم كان اقتراحه الذى تقدم به الى مؤتمر لندن ، والذى دارت معظم المناقشات حوله ، ولكن شبيلوف هاجم بشدة الاقتراح الذى قدمه دلاس الى المؤتمر الذى طالب فيه بادارة القناة بواسطة هيئة دولية وعلى الأسس التى نصت عليها اتفاقية ١٨٨٨ .

وكانت بريطانيا تمر بمرحلة حرجة فى سياستها الخارجية ، اذ كانت تأمل فى أن تقوم بالاشتراك مع فرنسا واسرائيل بشن عدوان ضد مصر ، ولكن خشيتها معارضة الولايات المتحدة يجعلها تشعر بالقلق ، كما كانت حكومة واشنطون تشعر بالقلق من تطور الاحداث وردود الفعل المترتبة عليها لأن واشنطون كانت تدرك أن أى عمل مسلح ضد مصر قد يعطى الفرصة للاتحاد السوفيتى للولوج الى منطقة الشرق الاوسط ، وفى نفس الوقت كان كل مايخشاه

أنتونى ايدن ، أن تفقد بريطانيا هيبتها فى المنطقة ، الأمر الذى جعل ايدن أكثر اقتناعا من أى وقت مضى باتخاذ موقف عنيف ضد مصر ، وعلى حد قوله : « بأنه لايسمح لعبد الناصر بالافلات هذه المرة ٠٠ ولابد من القضاء عليه ٠

وحين انعقد مؤتمر لندن الأول فى ١٦ اغسطس رأى دلاس أن يمسك بزمام الموقف المتفجر ، بفرض وجهة النظر الامريكية ، رغم وجهات النظر المتباينة ، وقدم دلاس الى المؤتمر اقتراحا كان الاساس الذى جرت عليه معظم مناقشات الاعضاء فى المؤتمـــر ، وأدخلت عليه بعض التعديلات ، وأقره الاعضاء متضمنا الأمور التالية :

* **ادارة القناة وصيانتها وتطويرها بشكل يعتمد عليه بوصـف القناة ممرا مائيا دوليا حرا مفتوحا مأمونا وفقا لنصوص اتفاقية ١٨٨٨ ٠**
* **عزل القناة عن النفوذ السياسى لأية دولة ٠**
* **احترام سيادة مصر ٠**
* **ضمان ايراد عادل لمصر نتيجة استخدام القنـــاة ويزداد مع توسيع طاقة القناة وزيادة استخدامها ٠**
* **تخصيص تعويض عادل لشركة قناة السويس العالمية ٠**
* **رسوم القناة تبقى منخفضة بحسب المقتضيات السابقة ٠**

وكان مؤتمر لندن قد أنهى اعماله فى ٢٣ اغسطس اذ تمخض عن ارسال بعثة برياسة منزيس رئيس وزراء استراليا ـ الى مصر لعرض قرارات المؤتمر المتضمنة ادارة القناة بواسطة هيئة دولية ٠

وحقيقة لم يكن المؤتمر الا غطاء لكسب الوقت فى نظر انجلترا وفرنسا ريثما تمضى الاستعدادات للعمل العسكرى ضد مصر ، يتضح هذا من مضمون الرسالة التى بعثهـــا ايـدن الى الرئيس ايزنهاور عقب المؤتمر ، « ٠٠ ليس لدى شك أن الاتحاد السوفيتى يستخدم عبد الناصر لتنفيذ أغراضه العاجلة بوعى منه أو بـدون وعى ، وهذه الاغراض فى اعتقادى هى :

أولا : اخراج الغرب من الشرق الاوسط ٠

ثانيا : الحصول على مواطىء فى أفريقيا للسيطرة على تلك القارة بدورها ٠

واستطردت مذكرة ايدن بقوله : « ٠٠ وأذكر أننى اطلعت على تقرير موثوق به كتبه شخص كان حاضرا مأدبة الغداء التى اقامها « شبيلوف » للسفراء العرب ، فقد زعم السوفييت فى تلك اللحظة انهم لا يريدون الا أن يروا وحدة عربية فى آسيا وأفريقيا وازالـة جميع القواعد الاجنبية والقضاء على الاستغلال ، وأن يشهدوا شعبا عربيا عظيما ومتحدا يتبوأ مكانه اللائق به فى العالم ٠

وكانت واشنطون تراقب تطورات الاحداث بحذر شديد ، بحيث لا تمكن الاتحاد السوفيتى من استغلال الموقف فى الشرق الاوسط لصالحها ، واستمرار ضغطها على حليفتيها بريطانيا وفرنسا بعدم تهيئة الموقف للاتحاد السوفيتى بقيامهما بعمل عسكرى ضد مصر ٠ وعندما أعلنت مصر استعدادها لمواجهة القـــوة بالقوة ، ازدادت مخاوف دلاس من احتمال اعتماد مصر على قوة الاتحاد السوفيتى الامر الذى جعل مصر تعلن باستمرار أنها لن تســـتكين لتهديدات الغرب العسكرية ، ولذا كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين تشير الى معارضتهم لاستخدام العنف لحل مشكلة قناة السويس ٠

وأعلن عبد الناصر ـ فى أوائل سبتمبر ١٩٥٦ ـ ردا على سؤال وجه اليه ـ أنه سيطلب العون من أى جهة اذا هوجمت مصر من أى جانب ٠

وقبل وصول بعثة منزيس الى القاهرة كان موقـف الحكومة المصرية قد تحدد كما يلى :

* ان مصر ليست على استعداد لقبول مساومة فى هذه القضية ٠

* ان أى اقتراح يتضمن تدويل ادارة القناة أمر مرفوض ٠

* وأن مصر وهى تؤكد موقفها لاتتعنت ولا تخرق قواعد القانون الدولى بل هى تتحدى الدول التى لاتوافقها على اللجوء الى محكمة العدل الدولية ٠

ونخلص من هذا بأن كلا من انجلترا وفرنسا قررتا المضـــى فى الطريق الدبلوماسى الى نهايته ، وفى ذات الوقت اتخـــاذ كل « التدابير العسكرية » ضد عبد الناصر فى حالة عدم خضوعه لمطالب الغرب ووجهة نظره وتراجع الحكومة المصرية ـ تحت هذه الضغوط ـ فى القرار الذى اتخذته ٠

وكان موقف الولايات المتحدة يحير المحللين السياســيين فى مصر ، فأمريكا ضالعة فى هذه الضغوط الدبلوماسية التى يمارسها الغرب ضد مصر ، وفى ذات الوقت تـؤكد الى ســفير مصر فى واشنطون ٠ انها لن تمكن دولتى فرنسا وبريطانيا من قيامهما بعمل عسكرى ضد مصر الأمر الذى حدا بالحكومة المصرية العمل على استثمار موقف الولايات المتحدة ومن ثم عادت العلاقات المصرية ـ الامريكية الى سابق عهدها من القوة قبل أن تصاب بالتدهور على

أثر سحب الحكومة الامريكية فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ عرضها بالمساهمة فى بناء السد العالى ٠

واذا كان الولايات المتحدة تقف من الأزمة موقفا يتســـم بالمعارضة الشديدة لموقف بريطانيا وفرنسا ، ففى ذات الوقت كانت متفقة معهما فى النهاية على عـــدم اتاحة الفرصـــة لكى يفرض عبد الناصر نفوذه بمفرده على قناة السويس ٠

ففى ذلك الحين عقد الرئيس ايزنهاور مؤتمرا صحفيا فى ٣١ اغسطس أعلن فيه : « ٠٠ ان الولايات المتحدة ملتزمة بحل سلمى للنزاع » ٠

كما صرح دلاس أثناء وجود بعثة منزيس بالقاهرة : أن قناة السويس لاتحتل مقاما أوليا من اهتمامات الولايات المتحدة ٠

فى حين صرح عبد الناصر فى أول سبتمبر ١٩٥٦ بأن الولايات المتحدة تشارك مصر وجهة النظر فى مسألة قناة السويس ٠٠٠

كان طبيعيا أن ترفض مصر المقترحـــات التى قدمتها بعثــة منزيس ، مما جعل فكرة العمل العسكرى ضد مصر هو الحل الأمثل على حد قول ايدن ، وتعالت صيحات التهديد العســـكرى من قبـل بريطانيا وفرنسا فى حين التزمت مصـــر الصـــمت ، بينما كانت الدولتان قد اتفقتا على خطة عسكرية فى الأسبوع الأول من اغسطس ضد مصر تقضى باحتلال الاسكندرية والزحف منها الى القاهرة ، وقد أطلق على هذه الخطة السرية « عملية الفارس » ٠

ولقد حذر الاتحاد السوفيتى من التدخل فى شـــئون مصـــر الداخلية حتى لايتبدد سلام هذه المنطقة ، كما أعلنت حكومة الاتحاد

السوفيتى رسميا فى ٢٣ أغسطس انها تؤيد القرار الذى اتخذته مصر ، وأنه لا حل لهذه المشكلة الا بما أعلنته الحكومة المصرية من المحافظة على قناة السويس وابقائها مفتوحة فى وجــه الملاحــة الدولية .

كما حذر راديو موسكو فى ٢ سبتمبر من أن أى حرب بريطانية ـ فرنسية ضد مصر يمكن أن تؤدى الى صراع عنيف فى الشــرق الاوسط .

وفى ١٥ سبتمبر أصدرت الحكومة السوفيتية بيانا حــول ضرورة حل مسألة قناة السويس بالطرق السلمية كشفت فيــه عن استمرار الاستعدادات العسكريــة من جــانب انجلترا وفرنســا لاستخدام القوة ضد مصر ، وأن ذلك يؤدى الى زيادة التوتر فى المنطقة وينشىء وضعا خطيرا على قضية السلام .

وصرح خروتشوف بأن مصر قد تصرفت تماما فى نطـــاق حقوقها ، وأنها لم تخرق القانون الدولى بأى شكل من الأشكال ، وأن التأميم على أى حال لم يمس مصالح الغرب فيما يتعلق بحرية المرور فى القناة .

وقبل أن يغادر دلاس لندن عرضت عليه بريطانيا وفرنسا نيتهما فى الالتجاء الى الأمم المتحدة بعد أن تنتهى مهمة بعثة منزيس فى القاهرة ـ اذ كان ايدن يتوقع لها الفشل . ولكن دلاس عارض هذا الرأى ، حتى لا يتيح الفرصة للاتحاد الســوفيتى ـ من خــلال معارضته لسياسة الغرب وموقفه ـ ان يكسـب ود الرأى العــام العربى .

ولكن عاد دلاس مستدركا : أنه فى حالة عرض المشكلة على

مجلس الأمن أن يكون ذلك على أساس أن خطوة الدول الثلاث محاولة أمينة للوصول الى حل وليست رغبة لتغطية العمليات العسكرية(*) ·

وفى ٣٠ اغسطس ـ وقبل وصول بعثة منزيس الى القاهرة ـ بعث ايدن الى دلاس بمشروع قرار أمام مجلس الأمن يشير الى أن قرار التأميم تعسفى ، ومن جانب واحد وأنه يمس الوضع الحاضر، ويتعارض مع اتفاقية ١٨٨٨ ، وقرار مجلس الأمن فى أول سبتمبر ١٩٥٠ (بشأن مرور السفن الاسرائيلية) ويدعو مصر للتفاوض على أساس هذه المبادىء ·

وفى ٣ سبتمبر بعث ايزنهاور برسالة الى ايدن ذكر فيها أنه يرى الفصل بين موضوع القناة وموقف الغرب تجاه عبد الناصر ، وأن الرأى العام الامريكى ضد استخدام القوة ، وأن مشكلة عبد الناصر سوف نجد لها الحل على المدى الطويل ·

وفى ٨ سبتمبر ١٩٥٦ رد ايدن على رسالة ايزنهاور وفيها يقارن ماقام به هتلر ومايقوم به عبد الناصر ، وأن هدفه طرد النفوذ الغربى من الشرق الاوسط ، كما أكد ايدن أن خلاف الولايات المتحدة مع بريطانيا حول موقف عبد الناصر هو خلاف حول تقدير كل دولة لمخططه ونياته ·

(*) وأثار دلاس مع سلوين لويد ، وكريستان بينو الصورة التى يتم بها عرض هذا الموضوع على مجلس الأمن ، هل موقف Situation أو نزاع Dispute لأنه فى الحالة الأولى من الممكن أن يقتصر الأمر على احاطة المجلس علما بهذا الموقف دون أن يتخذ قرار فى هذا الموضوع ·

أما فى الحالة الثانية ففى رأى دلاس أن الغرب سيكون له موقف الاقلية ·

(انظر صلاح بسيونى وأزمة السويس ، ص ١٠٦) ·

وبعث ايزنهاور برده على رسالة ايدن يعترض على المقارنة بين شخصيتى هتلر وعبد الناصر ، ويشير الى أن استخدام القوة سيدفع بالعرب الى التطرف فى تأييد عبد الناصر ، ولكنه انهى رسالته بقوله : « ٠٠ ولكنه موافق على عدم ترك قناة السويس فى أيدى الحكومة المصرية ٠٠٠ »

وبعد أن غادرت بعثة منزيس القاهرة فى ١٩٥٦/٩/٧ دون أن تحقق شيئا ، ارتفعت درجة التوتر ، وأصبحت مصر تتوقع الحرب من قبل بريطانيا وفرنسا ، فى حين كان للولايات المتحدة موقف آخر تمثل فى اقتراح قدمه دلاس الى محمود فوزى وزير الخارجية والذى كان موجودا فى نيويورك ، مؤداه : « ٠٠ أن تستمر الولايات المتحدة ومصر تعملان بكل الطرق على الاستمرار فى المحادثات مع بريطانيا وفرنسا لأنهما ـ حسب قوله ـ رغم اعتراض الولايات المتحدة يقويان على استخدام القوة ، وأن فرنسا مصممة على حل مشكلتها فى الجزائر على حساب مصر ، وأن ايدن يشجع مولييه على اتخاذ هذا الاتجاه » ٠

وأخذت مصر بنصيحة دلاس ، وأعلنت الحكومة المصرية أنها على استعداد لحجز جزء من دخل القناة بغرض انفاقه على تحسين الملاحة بها والعمل على تطويرها ، وأن مصر مستعدة للدخول فى مفاوضات لتحديد الرسوم المناسبة للمرور بالقناة ، وتقدمت مصر بمذكرة فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ متضمنة هذه المقترحات ، ولكن بريطانيا رفضتها ٠

وكان على أثر الفشل الذى منيت به بعثة منزيس فى القاهرة ـ أن اقتراح دلاس بتكوين هيئة المنتفعين ، بقناة السويس ، وهذه الهيئة تتولى ادارة القناة،ولكن دلاس لم يكن مقتنعا باقتراحه ـ على

حد قول ايدن - انما كان يهدف الى كسب الوقت لصالح الحلول السلمية ، والمناورة الدبلوماسية ٠

وعقد مؤتمر لندن الثانى فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ لمناقشة اقتراح دلاس ، اذ كان الهدف من تشكيل هيئة المنتفعين بقناة السويس هو تحصيل رسوم المرور بالقناة ٠

وفى ١١ سبتمبر أعلن الرئيس ايزنهاور ردا على سؤال وجه اليه فى مؤتمر صحفى بأنه لن يكون طرفا فى العدوان على مصر ملمحا أن بريطانيا وفرنسا لا عبد الناصر هما المعتديان ٠

كما أعلن دلاس فى ١٣ سبتمبر أن الولايات المتحدة غير مستعدة لمساندة هيئة المنتفعين باستعمال القوة ، وأن هذه الهيئة لايقصد منها أن تضمن أى شىء لأى طرف ٠

والملاحظ أن الولايات المتحدة لم تدعم اقتراحها بانشاء هيئة المنتفعين ضد مصر الى الحد الذى يؤدى الى استخدام القوة ، اذ لاحظ دلاس خلال الفترة من ٥ الى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ أن ايدن وجى موليه يحاولان استغلال تكوين هيئة المنتفعين ليجعلاها أداة ينفذان عن طريقها ما يحاول هو تجنبه وهو استخدام القوة ٠

حينذاك تمكن ايدن من اقنـاع كل من جـى موليه ووزير خارجيته بجدوى اقتراح دلاس (هيئة المنتفعين) على أساس ان هذا الاقتراح سيحقق حجب رسوم السفن الامريكية عن مصر ٠ كما أن مصر سترفض الاقتراح الجديد ، وهو أسوأ من اقتراح مؤتمر لندن الأول ، وهو يسمح بحرية العمل ضد مصـر بمسـاندة الولايات المتحدة ، وانتهت هذه المشاورات البريطانية - الفرنسية فى لنـدن بالموافقة فى ١١ سبتمبر على الدعوة لعقد مؤتمر جديد ٠

وفى نفس اليوم ١١ سبتمبر صرح ايزنهاور فى مؤتمر صحفى ردا على سؤال خاص بمساندة الولايات المتحدة لكل من بريطانيا وفرنسا اذا التجاتا الى استخدام القوة بقوله : « ٠٠ اننى لا أعرف بالضبط ماهو المقصود بمساندة امريكا لبريطانيا وفرنسا ٠٠ فان الولايات المتحدة لن تحارب اطلاقا مدة رئاستى الااذادعى الكونجرس للانعقاد ، وأعلن قرار الحرب » ٠ ولقد احدث هذا التصريح رد فعل قويا لدى فرنسا وبريطانيا ٠

كما أعلن دلاس – حينئذ – على أثر انتهاء مؤتمر لندن الثانى بقوله : « ٠٠ ان حكومة الولايات المتحدة لن تشترك فى أية عملية لاختراق قناة السويس بالقوة ٠٠ »

وعلى اثر الاعلان عن تشكيل هيئة المنتفعين أعلنت الحكومة المصرية أنها ستعتبر استخدام – تلك الجمعية المقترحة – القوة لشق طريقها الى قناة السويس ، اعتداء على سيادة مصر وأن الحكومة المصرية ستواجه القوة بالقوة ٠

وكان موقف الولايات المتحدة من أزمة السويس أمرامحيراللحكومة المصرية ، فأمريكا تقف من التحركات العسكرية : البريطانية والفرنسية موقفا سلبيا ، وتشترك فى المؤتمرات للضغط على مصر وفى نفس الوقت توحى الى مصر بواسطة أحمد حسين سفير مصر بواشنطون – بأنها ضد استخدام القوة ، والتفسير لهذا الموقف هو :

« أن الولايات المتحدة – التى تعلم ولاتستطيع أن تؤكد أنها تجهل – بالتحركات العسكرية وخطط العدوان لم تر اتخاذ موقف مضاد سعيا وراء أمل واحد ، وهو أن تخاف مصر ، وتتراجع

وتساوم ، وبهذا تنجح الخطط الامريكية فى تدويــل ادارة قنــاة السويس . وتكسب بهذا واشنطون الجولة السياسية دون استخدام الوسائل العسكرية فى الضغط والتهديد .

حقيقة أن موقف أمريكا كان صعبا ، فهى تعمل على كبح جماح حليفتيها : بريطانيا وفرنسا ، مع تجنب مصر وقوع عدوان عسكرى عليها ، وتتصدى فى الوقت نفسه للاتحاد السوفيتى بعدم تمكينه من اكتساب مواقع جديدة ، فى الشرق الاوسط ، وقد فشلت هذه السياسة الامريكية ، بسبب عدم تقدير دلاس لحقيقة موقف مصر . فالحكومة المصرية لن تتراجع فى قرارها الذى اتخذته بتأميم شركة قناة السويس .

وأعلن دلاس فى مؤتمر صحفى ردا على سؤال : أن الولايات المتحدة ليس فى نيتها اختراق طريقها الى القناة بالقوة وأن سفنها فى حالة منعها من المرور فى قناة السويس فانها ستقوم بالدوران حول رأس الرجاء الصالح » .

كما أكد الرئيس ايزنهاور كذلك بأن الولايات المتحدة لن تدخل فى أية عمليات عسكرية فى ظل الظروف الحالية » .

ولجأت انجلترا وفرنسا الى مجلس الأمن لكى تظهر للرأى العام أنهما قد استنفدتا كل الوسائل بحيث لم يبق أمامهما سوى التدخل المسلح ، وكان الانجليز قد أبدوا رغبتهم فى اتخــــاذ هذه الخطوة من قبل .

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦ لجأت مصر لمجلس الأمن ، وكان الموقف مليئا بالاحتمالات المضادة لادراج شكوى مصر ، فالمطلوب سبعة أصوات ليتم ادراج الشكوى ، فى حين كانت مواقف الدول الاعضاء

لايطمئن اليها كثيراً · وبتأييد من الولايات المتحدة ادرجت شكوى مصر . كما وافق المجلس على دعوة مندوب مصر فى المناقشة وتأجيل الجلسة الى يوم ٥ اكتوبر ١٩٥٦ ·

وفى هذه الظروف المنذرة بالخطر اعلن عن تشكيل «القيادة العسكرية المشتركة» بين كل من مصر وسوريا والاردن.بهدف تدعيم الموقف العسكرى لدول المواجهة مع اسرائيل وخضوع القوات المسلحة الاردنية والسورية للقيادة المصرية فى حالة حدوث عدوان اسرائيلى على أى من الدول الثلاث ·

وفى ٢٨ اكتوبر بعث ايزنهاور برسالة عاجلة الى بن جوريون، يحذره فيها من قيام الجيش الاسرائيلى بأى عمل عدوانى قد يعرض المنطقة لخطر لايحمد عقباه . اذ كانت اسرائيل قد أعلنت التعبئة العامة فى قواتها المسلحة . ومن ثم فقد بدأ الموقف ينذر بالانفجار ويعرض المنطقة الى صدام مسلح ·

وبعد أن عرضت انجلترا وفرنسا ومصر وجهات نظرها فى الأمم المتحدة ، تمخضت المناقشات والمفاوضات عن الاتفاق على ستة مبادىء هى :

١ ـ حرية الملاحة وأن تكون القناة مفتوحة لجميع سفن الدول دون تمييز ·

٢ ـ أحترام سيادة مصر ·

٣ ـ انفصال القناة عن سياسة اى دولة ·

٤ ـ تحديد الرسوم والمصروفات يكون وفقا لاتفاق بين مصر والبلاد المنتفعة ·

٥ ـ تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة .

٦ ـ الالتجاء الى التحكيم فى حالة الخلاف بين الحكومة وشركة القناة السابقة .

على أن بريطانيا وفرنسا اصرتا على اضافة فقرة ثانية الى القرار اذ شعرتا بأن عليهما ان تبينا موقفهما . وكانت هذه الفقرة الثانية تتألف من توصيتين :

تدعو الاولى « الحكومة المصرية الى ان تعلن بسرعة مقترحاتها بشأن نظام يفى بالمتطلبات الموضحة بالمبادىء الستة ، وتقدم مصر للمنتفعين بالقناة ضمانات لاتقل فعالية عن تلك التى طلبت بها الدول الثمانى عشرة » .

وتدعو التوصية الثانية « الى وجوب تعاون جمعية المنتفعين بالقناة والسلطات المصرية المختصة لتأمين العمل بالقناة بشكل مرض وضمان حرية المرور عبر القناة وفق معاهدة ١٨٨٨ .

ولكن الاتحاد السوفيتى استخدم حق الفيتو ضد هاتين التوصيتين . اذ أدرك شبيلوف وزير الخارجية أن هذه المطالب الجديدة تمس سيادة مصر وحقها المشروع فى قناة السويس .

وبقبول بريطانيا وفرنسا المبادىء الست وباقتراح الأمين العام للأمم المتحدة داج همرشولد ان يجتمع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا ومصر فى جنيف يوم ٢٩ اكتوبر للبحث فى جنيف تنفيذ المبادىء الستة بالتفصيل . وشعر الرأى العالمى أن الحالة قد هدأت .

وفى هذه الاثناء سرب الامريكيون الى أحمد حسين سفير مصر فى واشنطون النبأ القائل « بأن الجنرال كيتلى أختير لقيادة الحملة التى توجه عمليات غزو مصر وأنه اخذ يستعد لهذه المهمة متخذا من قبرص قاعدة لعملياته العسكرية » ٠

وهكذا استنفد العمل الدبلوماسى مداه ، ولم يبق امام انجلترا وفرنسا الا العمل العسكرى ضد مصر ٠ فى حين كان تقدير عبد الناصر للموقف أن نسبة خطر الغزو ـ حينئذ ـ انخفضت الى ١٠٪ خاصة بعد الموافقة على المبادىء الستة ٠ كما استبعد عبد الناصر اشتراك اسرائيل مع بريطانيا وفرنسا ، وبناء على هذا التقدير قرر عبد الناصر سحب معظم القوات المسلحة من سيناء ولم يترك سوى كتيبتين فى رفح وكتيبتين فى أبو عجيلة ٠

واذا كانت هذه وجهة نظر الحكومة المصرية فى الموقف الدولى آنذاك ، فان الدولتين بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع اسرائيل قد اتفقت فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦ على الخطة العسكرية للعدوان على مصر ، وتحدد يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ موعدا لبدء تنفيذ هذه الخطة بقيام اسرائيل باختراق الحدود المصرية والتقدم صوب قناة السويس ، وتحدد كذلك الدور المنوط لبريطانيا وفرنسا تنفيذه ٠

وفى ٢٨ اكتوبر ١٩٥٦ تلقى ايزنهاور تقريرا عن الاستعدادات العسكرية التى تقوم اسرائيل بها على حدودها ، وتلقى تقريرات أخرى تشير الى تلك الاستعدادات العسكرية وتعبئة كل جهودها الحربية الأمر الذى دعا ايزنهاور الى ارسال برقية عاجلة الى بن جوريون يحذره فيها من القيام بأى عمل يكون من شأنه تهديد السلام فى منطقة الشرق الأوسط ، وفى حين لم تتلق امريكا أية تقارير تفيد أى استعدادات عسكرية فى الدول العربية المجاورة لاسرائيل ٠

وبرغم هذا فقد تلقى ايزنهاور تقارير تفيد بأن اسرائيل ماضية فى استعداداتها العسكرية على قدم وساق مما دعا ايزنهاور الى أن يبعث برسالة ثانية الى بن جوريون يحذره فيها من مغبة أى عمل عسكرى يفكر فى القيام به ، ودعا ايزنهاور دولتى انجلترا وفرنسا لمناقشة الموقف فى الشرق الاوسط على ضوء البيان الثلاثى الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ . بهدف حفظ السلام فى الشرق الاوسط ٠

وكان وزير خارجية اسرائيل قد ألقى بيانـــا فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ موضـــحا فيه الدوافـــع التى كانت وراء عدوان القـوات الاسرائيلية على الحدود المصرية فى صباح ٢٩ اكتوبر وتوغل هذه القوات داخل سيناء(٢) ٠

(٢) حيث أدلى وزير خارجية اسرائيل ببيان فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، مستعرضا فى هذا البيان الأسباب والدوافع التى حدت باسرائيل الى القيام بالعدوان العسكرى على الحدود المصرية والتوغل فى سيناء ومن بين هذه العوامل :

ـ القضاء على الفدائيين المصريين الذين يثيرون الذعر داخل اسرائيل بأعمالهم العدوانية متخذين من قطاع غزة مركزا لهذا النشاط فضــلا عن وجود العديد من هذه المراكز داخل سيناء ٠

ـ ان عبد الناصر يعلن دوما انه مازال فى حالة حرب مع اسرائيل وأن الاتفاقية الموقعة فى ١٩٤٩ لاتعنى انهاء هذه الحالة ، وبناء عليه حرمت اسرائيل من الاستفادة ، باتفاقية ١٨٨٨ ، ومنعت من المرور بقناة السويس فى أول سبتمبر ١٩٥١ وبموافقة الامم المتحدة ثم عاد عبد الناصر ليؤكد هذا القرار منذ أسبوعين فقط ٠

ـ ان مصر هى التى سعت الى توقيع معاهدة الدفاع المشترك مع كل من الاردن وسوريا لوضع اسرائيل فى موقف صعب ٠

ـ ان مصر ترفض باستمرار كل جهود اسرائيل من أجل اقامة سلام دائم فيما بينهما ٠ فى حين أن اسرائيل ماتزال ترى ضرورة اقامة ســلام دائم وعادل مع الشعب المصرى (ملخص من البيان الذى القاه وزير خارجية اسرائيل) ٠

وفى ٢٩ اكتوبر طلبت امريكا دعـوة مجلس الأمن للانعقاد بهدف اتخاذ قرار يقضى بانسحاب اسرائيل من الاراضى المصرية **فورا** .

وفى الواقع ان العدوان على مصر كان أمرا محتملا حتى قبل ظهور أزمة قناة السويس بوقت طويل ، وذلك حين حدث التقارب الفرنسى ـ الاسرائيلى فى أوائل ١٩٥٥ لوجود هدف مشترك **بينهما** وهو القضاء على الثورة المصـرية والتخلص من شـــخص جمال عبد الناصر الذى وقف يدافع ويؤيد ثورة الجزائر ، ثم جاءت ازمة السويس لتضيف حليفا ثالثا وهو انجلترا ، ووضعت خطة العدوان فى « سيفر » بضواحى باريس فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦ .

ونخلص من هذا بان الهجوم العسكرى بدأ على مصر من جانب اسرائيل فى صباح يوم ٢٩ اكتوبر وهو الوقت المحـدد لمناقشـــة المبادىء الستة التى أقرها مجلس الأمن ، وقدمت انجلترا وفرنسا الانذار المشترك الى مصر فى اليوم التالى ، وهو يقضى بانسحاب الجانبين : المصرى والاسرائيلى مسافة عشرة أميال على جانـــى القناة ووقف جميع الاعمال العسكرية فى منطقة القناة .

ورفضت مصر الانذار فورا ، وأصدرت أوامرها بعودة القوات المصرية التى كانت قد سحبتها ، وحشد كل الامكانيات **لمواجهة هذا الغزو** العسكرى من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل .

وكان الانذار المشترك الدليل الدامغ على تواطؤ الدولتين مع اسرائيل . وعى أثر تقديم الانذار أصبح الموقف جد خطير اذ لـم يعد الأمر قاصرا على انتهاك اسرائيل للحدود المصرية ، انمــا أصبح الموقف يؤكد أن غزوا اوربيا صهيونيا مشتركا لمصر قد بدأ .

وكان ايزنهاور قد حذر بن جوريون فى رسالة ثانية اليه فى ٢٩ اكتوبر من المضى فى عدوانه ٠

وعلق دلاس بقوله : ان العدوان الاسرائيلى يعنى توقف قناة السويس ، وتعرض انابيب البترول (التابلين Taabline)المارةمن السعودية والعراق عبر الاراضى العربية للخطر وهنا يكون وجه الخطورة ٠

ورد بن جوروين على رسالة ايزنهاور مشيرا فيها الى أن عبد الناصر هو الذى أوجد هذا الموقف المحيط باسرائيل . اذ ضرب حولها حصارا عسكريا ٠

كما أعلن الاتحاد السوفيتى فى ٣١ اكتوبر استنكاره الشديد للعمل العسكرى ضد مصر ، وأنه يقف بقوة وحزم لمساندة أصدقائه وفى نفس الوقت يبدى الاتحاد السوفيتى دهشته لتطور الاحداث على هذا النحو الذى يعرض الأمن والسلام فى الشرق الاوسط للخطر ٠

أما ايزنهاور ودلاس فقد غضبا لأن انجلترا وفرنسا حين قررتا شن الهجوم المسلح على مصر دون موافقة الولايات المتحدة ، فكانا ينظران الى الموقف من زاوية انتخابات الرئاسة المقبلة والموقف فى الشرق الاوسط ، واحتمال تدخل الاتحاد السوفيتى المسلح قد أوحى الى ساسة الولايات المتحدة بقوة هذا الاحتمال ٠

ولقد اعترف جى موليه مؤخرا بأنه لم يكن فى استطاعة انجلترا وفرنسا اخبار الولايات المتحدة بما عزمتا عليه ، لانهما كانتا تخشيان عدم موافقتها على خطتهما العدوانية ٠ وبهذا مضت انجلترا وفرنسا غير عابئتين برد الفعل لدى الولايات المتحدة . التى كانت تخشى تدخل الاتحاد السوفيتى ، وكانت بريطانيا وفرنسا

تتوقعان احراز نصر عسكرى سريع ، ووضع الرأى العام العالمى أمام الأمر الواقع ٠

وحين بدأ العدوان الثلاثى أحس دلاس باحتمال انهيـــار كل جهوده التى سعى الى تحقيقها فى منطقة الشرق الاوسط ، واعتقد أن الموقف قد يؤدى الى الانهيار السياسى فى الشرق الاوســط ، ونشوب حرب عالمية ثالثة ، فالعمل الذى اقدمت عليه حليفتا الولايات المتحدة كان يعدو نزيرا بضياع كل أمل من قبضة الغرب فى الحرب الباردة ٠

ومما يذكر أن الدول المستقلة حديثا عن الاستعمار الغربــى كان لابد أن تجد فى الاتحاد السوفيتى نصـــيرا لها ، وأن تقارن الدعاية السوفيتية بالاعمال التى تقترفها الدولتان الغربيتان وهى أعمال لاتخرج عن ماضيهما فى المنطقة ٠

وهاجم الاتحاد السوفيتى الانذار البريطانى الفرنسى ، ودمغ العمل العسكرى الاسرائيلى « بالعدوان الاجرامى » الذى يشــكل خطرا على اسرائيل نفسها ، وطالب الاتحاد السوفيتى دول الحياد لمؤتمر باندونج بعقد مؤتمر لبحث الحالة المتدهــورة فى الشـــرق الأوسط ٠ كما ألقى ايزنهاور فى مساء هذا اليوم خطابا استنكر فيه العدوان على مصر ٠

وطلبت الولايات المتحدة عقد مجلس الأمن بصفة عاجلة لبحث توغل القوات الاسرائيلية فى الأراضى المصـــرية ، وخرقها بذلك اتفاقية الهدنة مع مصر فى (١٩٤٩) ٠ وساند الاتحاد السوفيتى موقف الولايات المتحدة فى مجلس الأمن الذى طالب اســـرائيل بالانسحاب الفورى عن الاراضى المصـــرية والعودة الى ماوراء

خطوط الهدنة ، وأحبط هذا باستخدام بريطانيا وفرنسا (حق الفيتو) ضد المشروع الامريكى ، وقرر همرشلد تقديم استقالته احتجاجا على موقف بريطانيا وفرنسا فى المجلس ، ولكن تحت الحاح وفود الأمم المتحدة عدل عن استقالته فى هذه الظروف الراهنة .

كما طلبت مصر فى ٣٠ اكتوبر عقدمجلس الأمن مشيرة فى طلبها الى الانذار المشترك . وقد أكدت مصر أنها لن تقف مكتوفة الأيدى أمام العدوان العسكرى وتلك المؤامرة الثلاثية ، البريطانية ـ الفرنسية ـ الاسرائيلية ، وأن مصر سوف ترد القوة بالقوة حتى يصدر مجلس الأمن قراره .

وفى ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ القى ايدن خطابا فى مجلس العموم البريطانى ، ولقى معارضة شديدة خاصة من حزب العمال الذى لم يستشر فى الأمر الا قبل تقديم الانذار المشترك الى مصر مباشرة برغم ماقدمه ايدن من تبريرات للقيام بعدوان عسكرى على مصر لقد حاول أن يمنطق الأحداث لصالحه فأشار الى أن بريطانيا تدخلت عسكريا لوضع حد للحرب القائمة بالفعل بين مصر واسرائيل ، الأمر الذى يعرض الملاحة بقناة السويس للخطر بل للتوقف ، فضلا عن رغبة ايدن ـ على حد قوله ـ أنه يريد وضع حد للسياسة المصرية التى درجت عليهافى السنوات الاخيرة مما عرض المنطقة للخطر من قبل الغزو الشيوعى .

كما أشار ايدن فى خطابه امام مجلس العموم البريطانى ـ الى أن ماتتعرض له مصر من عدوان عسكرى من قبل اسرائيل حالة من تلك الحالات التى تنص عليها الاتفاقية المصرية ـ البريطانية (١٩ اكتوبر ١٩٥٤) .

ولشعور ايدن بضعف موقفه اشار أيضا : الى أن سياسة حكومته جاءت بعد مناقشات مستفيضة مع حكومتى واشنطون وباريس ، فضلا عن أن الرئيس ايزنهاور قد أحيط علما بكل هذه الخطوات ٠

ولقد كان فى تصور الحكومة البريطانية أن يقوم الجنرال بيرنز كبير مراقبى الهدنة بتنفيذ ماتضمنه الانذار البريطانى الفرنسى ـ بالعمل على تراجع القوات المصرية والاسرائيلية الى مسافة عشرة أميال عن شاطىء قناة السويس ٠

وعقب الانذار البريطانى ـ الفرنسى والذى رفضته مصر فورا ـ رأت مصر سحب قواتها العسكرية من سيناء حتى لاتتعرض للابادة ، وذلك ادراكا منها للمؤامرة الثلاثية التى وضحت أبعادها حينئذ ٠

وكان مجلس الأمن قد فشل فى اصدار قرار بوقف اطلاق النار نظرا لاعتراض بريطانيا وفرنسا على أى قرار يصدره المجلس وذلك بهدف كسب مزيد من الوقت أمام قواتهما المشتركة لكسب أية مواقع فى منطقة القناة ، ولكن همرشولد اقترح دعوة الجمعية العامة الى دورة طارئة « الاتحاد فى سبيل السلام » ٠

وكان دلاس قد وصل الى نيويورك لرئاسة وفد بلاده فى الجمعية العامة ، وكان متحمسا لوقف العمل العسكرى ضد مصر بأسرع وقت ممكن ، اذ كانت الولايات المتحدة تعمل على الامساك بزمام الاحداث التى تتحرك بسرعة خاطفة وتهدد السلام العالمى بالخطر ، اذ كانت ثورة المجر تلازم العدوان الثلاثى على مصر ، والذى قال عنها دلاس : « ٠٠ لو لم تقم انجلترا وفرنسا بعملهما

لكنا الآن فى حالة تصادم مع الاتحاد السوفيتى بسبب الوضع فى المجر ، ومن هذا يتضح مدى (القلق) الامريكى من خشية اندلاع حرب عالمية ٠

ولقد جرت حرب السويس فى نفس الوقت الذى جرت فيه الثورة فى المجر ، وادعى كل من المعسكرين أن ثمة علاقة وثيقة بين الحدثين ، قيل فى موسكو ان الغرب قد أثار الثورة فى المجر بقصد خلق صعوبات فى وجه الاتحاد السوفيتى ولكى يتمتع الغرب بحرية العمل ضد مصر ٠

ان الولايات المتحدة تستنكر العدوان الثلاثى على مصر ــ رغم معاداتها للسياسة المصرية منذ قليل ــ على أمل أن تكــون هذه فرصة لها فى كسب ود مصر الى جانبهــا وهو مافشــلت فيه منذ ١٩٥٢ ٠

وقدم الوفد الامريكى فى الجمعية العامة قرارا يقضى بوقف اطلاق النار والانسحاب الفورى ، ونال المشروع الامريكى الموافقة بأغلبية ساحقة ، وكان دلاس قد هدد بالاستقالة اذا لم تتخذ امريكا اجراءات اكثر حزما ضد المعتدين ٠

وقدم الوفد الامريكى مشروع قرار الجمعية العامة جــاء فى فقراته التنفيذية الآتى :

١ ــ على جميع الاطراف المتشابكة قبول وقف اطلاق النار والكف عن نقل القوات المسلحة والأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط ٠

٢ ــ سحب القوات الى ماوراء خطوط الهدنة والكف عن القيام بغارات عبر خطوط الهدنة على الأراضى المجاورة ، ومراعاة نصوص اتفاقيات الهدنة بدون تردد ٠

٣ ـ توصى جميع الدول بالامتناع عن ادخال المعدات الحربية الى منطقة الشرق الأوسط وأن تمتنع بصفة عامة عن القيام بأى أعمال قد تؤخر أو تمنع تنفيذ هذا القرار .

٤ ـ الحث على اتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة فتح القناة واعادة تأمين حرية الملاحة بعد تنفيذ وقف اطلاق النار .

٥ ـ على السكرتير العام أن يراعى ، وأن يبلـــغ مجلس الأمـــن والجمعية العامة على الفور بمدى الامتثـــال لهذا الاقتراح لاتخاذ أى قرار آخر قد يريانه ـ الأمم المتحدة ومجلس الأمن ـ مناسبا طبقا للميثاق .

٦ ـ تظل الجمعية العامة منعقدة فى دورة طارئة امتثالا لهــذا القرار .

وحين عرض مشروع القرار الامريكى على الجمعية العامــة للتصويت عليه ، ووفق عليه بأغلبية ساحقة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

ولكن أطراف العدوان الثلاثة مضـــوا فى تنفيذ العمليـات العسكرية المخطط لها من قبل دون الالتزام بهذا القرار ، الأمر الذى دعا الاتحاد السوفيتى أن يبعث فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ بثلاث رسائل تحمل (انذارا) شديد اللهجة لدول العدوان الثلاثة ، يفيد « بأن الاتحاد السوفيتى أكثر تصميما على سحق العدوان باستخدام القوة لاقرار السلام فى الشرق الأوسط .

وحدث ماكانت تخشاه الولايات المتحدة من قيام العرب بنسف أنابيب البترول (التابلين) الممتدة عبر الاراضى العربية من العراق

والسعودية الى شاطىء البحر المتوسط ، وهذا معناه التهديد بوقف تدفق بترول الشرق الأوسط الى دول غرب أوربا ٠

وهددت الولايات المتحدة بقطع المعونة الاقتصادية عن بريطانيا وفرنسا نتيجة تلكؤ الدولتين فى الالتزام بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٠

وأدركت الولايات المتحدة مدى الخطر الذى يحدق بمصالحها فى منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالى انهيار كل خطط دفاعها ابتداء من حلف شمال الاطلنطى مرورا بحلف بغداد ، والبلقان ثم جنوب شرق آسيا ، الأمر الذى دفع الرئيس ايزنهاور الى أن يبعث برسائل شديدة اللهجة الى ايدن ، وجى موليه ، وطالبهما فيها بسرعة الالتزام بقرار الجمعية العامة ، وقبول وقف اطلاق النار فورا . والعمل على سحب القوات من الأراضى المصرية ٠

فى حين كانت مصر قد أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ قطع علاقاتها السياسية مع كل من بريطانيا وفرنسا ، كما أعلنت الحكومة المصرية (فرض الحراسة) على الممتلكات البريطانية والفرنسية . وهذا القرار يعنى الاستيلاء على المهمات والعتاد الحربى الموجود فى قاعدة قناة السويس ، تطبيقا لنص اتفاقية الجلاء ٠

وكان هدف انجلترا وفرنسا من عدم الالتزام بقبول وقف اطلاق النار الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ هو محاولة السيطرة عسكريا على قناة السويس فى أسرع وقت ممكن ، ووضع العالم أمام أمر واقع قبل أن تتمكن الولايات المتحدة من التدخل الايجابى لوقف العمليات العسكرية ، اعتقادا منهما أنهما ستكونان فى وضع أفضل يمكن من خلاله املاء الشروط على مصر ٠

كما كان الاتحاد السوفيتى قد أرسل الى حكومة الولايات المتحدة رسالة فى ٥ نوفمبر يحث فيها حكومة واشنطون على العمل لوقف اطلاق النار فورا . وخشى الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته من التدخل السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أن فرغ من أحداث المجر ، كما خشيت انجلترا وفرنسا أن يكون لـــلانذار السوفيتى نتائج ايجابية ٠

كما ارسل الاتحاد السوفيتى رسالة الى همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة مشيرا عليه بضرورة العمل على وقف اطلاق النـــار وأن يتم الانسحاب خلال ثلاثة أيام من الاراضى المصرية ٠ وكان هذا الخطاب يوحى بأن الاتحاد السوفيتى بصدد القيام بعمل عسكرى ضد دول العدوان ، وذلك بارسال عدد من وحدات الاسطول ، ومن سلاح الطيران وبعض فرق المشاة ٠

كما اقترحت حكومة الاتحاد السوفيتى ـ بالتعاون مع الولايات المتحدة ـ القيام بجهود مشتركة لوقف اعمال العدوان على مصر ، ولكن الولايات المتحدة رفضت مثل هذا الاقتراح حتى لاتتيح الفرصة أمام الاتحاد السوفيتى ٠

وقد تضمن رد ايزنهاور على رسالة بولجانين : أنه يحذر من أى تدخل منفرد فى الشرق الأوسط ، بل ان دول الأمم المتحدة بما فى ذلك الولايات المتحدة تحذر من اقدام الاتحاد السوفيتى على اتخاذ أى خطوة بهدف التدخل فى شئون الشرق الاوسط ٠

وظل دلاس غاضبا من العمل الذى اقدمت عليه انجلترا وفرنسا كما كان ايزنهاور أشد غضبا على مسلك حلفائه باعلانهم الحرب على مصر دون أخذ اذنه أو احاطته علما بنياتهما ، فى حين كان ايزنهاور ودلاس يخشيان قوة الاتحاد السوفيتى ومناصرته مصـــر والقومية العربية ، وان كانا يشكان فى ان موسكو تستطيع ارسال

قوات متطوعة الى الشرق الأوسط بحجة الوقوف الى جانب مصر والعرب ٠

وخيل الى ساسة الولايات المتحدة أن بريطانيا وفرنسا تعملان عن قصد للقضاء على الأمم المتحدة،وكذلك احباط كل جهود الولايات المتحدة التى كانت تبذلها بشـــأن قيادة الدفـــاع عن الشـــرق الأوسط ٠

واتصل الرئيس ايزنهاور بايدن تليفونيا صباح يوم ٦ نوفمبر وطلب أن يصدر أمره فورا بوقف اطلاق النار ، وذلك حرصـــا على الاحتفاظ بالعلاقات بين البلدين ، كما أكد ايزنهاور قوله : « اننى لا استطيع الانتظار أكثر من هذا٠وكان هذا بمثابة انذار من الولايات المتحدة الى حليفتها بريطانيا على الا يتجاوز وقف اطلاق النار منتصف ليلة يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ ٠

وعلى الفور اتصل ايدن بجى موليبه وأبلغه « ٠٠ اننا يجب أن نوقف اطلاق النار فورا ، ولكن جى موليبه أخذ يلح على ايـدن ـ والدموع تترقرق فى عينيه ـ بأن يرجىء قراره هذا ولو بضـــع ساعات حتى تتمكن القوات العسكرية من أن تنفذ جزءا من الخطة الموضوعة ٠

ولكن ايدن أكد : أنه لايستطيع ارجاء القرار ، وأنه مجبر على هذا نتيجة لضغوط خارجية وداخلية شديدة تهدد بالانهيارفىالداخل كما أكد ايدن فى مكالمته التليفونية : أنه لايستطيع أن يمضى فى سياسته هذه دون موافقة الولايات المتحدة » ٠

واذا كانت الولايات المتحدة وصفت رســـالة بولجانين الى ايزنهاور ، بأنها رسالة خطيرة فان بريطانيا وفرنسا اعتبرتا الانذار السوفيتى ـ الذى تضمنته الرسالتان ـ بمثابة تأييد دبلوماسى) لينال به عطف الدول العربية ومصر على وجه الخصوص ٠

ولقد طلب حلف شمال الاطلنطى أن تقـــوم الولايات المتحدة بالتدخل العسكرى اذا مافكر الاتحاد السوفيتى فى أن يقوم بعمل عسكرى فى الشرق الأوسط .

وفى صباح يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ اجتمـــع مجلس الوزراء البريطانى لبحث الموقف ، كما اجتمـــع فى باريس مجلس الوزراء الفرنسى . وخلال هذه الاجتماعات تلقى ماكميلان مكالمة تليفونية من واشنطون تفيد : أن الولايات المتحدة على استعداد لتقديم قرض قيمته الف مليون دولار الى بريطانيا وفرنسا اذا وافقتا على وقف اطلاق النار قبل منتصف الليل .

وعند ظهر يوم ٦ نوفمبر ابلغ ايدن قراره بوقف اطلاق النار الى مجلس الأمن كما تسلم همرشولد رســـالتين من الحكومتين البريطانية والفرنسية جاء فيهما : انهما على استعداد لقبول وقف اطلاق النار اذا كان فى امكان السكرتير العام أن يؤكد :

١ ـ أن مصر واسرائيل قبلتا ـ دون قيد أو شرط ـ وقف اطـلاق النار .

٢ ـ ان القوة الدولية التى سترسلها الأمم المتحدة الى المنطقـــة ستكون قادرة على تحقيق أهداف الجمعية العـــامة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ .

٣ ـ طلب ايدن أن يبدأ الفنيون البريطانيون والفرنسيون على الفور عمليات تطهير القناة .

٤ ـ وحتى تصل هذه التأكيدات فان القوات البريطانية والفرنسية ستوقف اطلاق النار اعتبـارا من منتصــــف ليلة ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

وكانت انجلترا هى البادئة بقبول وقف اطلاق النار الذى قررته الأمم المتحدة اذ ان الفرنسيين كانوا أكثر استعدادا للسير فى طريق العدوان الى النهاية ، وقد فسر هذا القرار تفسيرا جزئيا . فقيل ان ماكميلان ـ وزير المالية ـ قد أبلغ مجلس الوزراء ، هبوط قيمة الاسترلينى مما يرغم انجلترا على قبول قرار وقف اطلاق النار فى أقرب وقت · كما قيل أيضا أن أعصاب انتونى ايدن كانت مجهدة ، وأنه صدم نتيجة لموقف الولايات المتحدة بوجه خاص ، ثم نتيجة للتهديدات السوفيتية فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ ·

كما عزا هذا القرار البريطانى الى نقص كميات البترول فى انجلترا نتيجة اغلاق القناة ، مما هدد بايقاف بعض المصانع وانتشار البطالة · الا أن السبب الرئيسى فى ذلك هو حدة المعارضة فى داخل انجلترا ، وفى الكومنولث الذى أصبح على وشك الانهيار بسبب موقف الدول الآسيوية والافريقية ·

كما وقف حزب العمال ـ الذى لم يستشر فى الأمر ـ يعارض سياسة الحكومة بشن عدوان عسكرى على مصر بالرغم من ادعاء ايدن بأن الاعمال التى يقوم بها فى منطقة قناة السويس ليست الا « أعمالا بوليسية » ·

وامتدت المعارضة الى خارج مجلس العموم البريطانى ، فقد حدث انقسام فى مجلس الوزراء ، اذ كان ايدن قد كون من المجلس مجموعة السويس تضم كلا من :

ايدن ، سلوين لويد وماكميلان وهيد وهيوم وسولسبرى ·

أما فى اسرائيل فقد وافق بن جوريون ـ بعد اجتماع مجلس الوزراء ـ على أن تنسحب اسرائيل من مصر خاصة بعد أن تحل

القوات الخاصة بالأمم المتحدة (البوليس الدولى) ـ والتى سوف تأخذ مواقعها على طول امتداد قناة السويس ٠ وكانت القناة فى ٨ نوفمبر مغلقة تماما بسبب البواخر الغارقة فى قاعها ، كما قامت الشعوب العربية بنسف بعض انابيب البترول مما ادى الى توقف آبار البترول عن العمل فى كثير من المناطق ٠

على أن قرار الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار ـ وانشاء قوة البوليس الدولية ـ لم يكن معناه انتهاء العدوان على القناة ومصر لهذا كان على مصر وأصدقائها أن يعملوا على سحب القوات المعتدية بسرعة من الاراضى المصرية ، خاصة حين أخذت انجلترا تؤيدها فرنسا ـ تنتحل الاعذار لتأخير سحب قواتهـا ، اذ أعلنتا انهمـا ستسحبان قواتهما بعد تشكيل القوة الدولية على أساس بقاء هذه القوة الدولية فى مصر حتى تتم تسوية قضية فلسطين ٠

ولقد فشلت بريطانيا وفرنسا فى تحقيـق أهدافهما من هذا العدوان العسكرى ضد مصر ، اذ كان هدفهما هو الاستيلاء على القناة قبل أن تتمكن الولايات المتحـدة والأمـم المتحدة من وقف عملياتهما العسكرية ، ووضع الرأى العام العالمى أمام الأمر الواقع وبذلك تضمن الدولتان عن طريق الضغوط والمساومات تسوية عادلة حول مسألة ادارة قناة السويس ٠

وقد فشلتا فى تحقيق أهدافهما وكسب عبد الناصر الكثير ، وخسر المعتدون الكثير كمـا كان فشـلهم نذيرا بانهـاء النفوذ البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط ٠

وبعث ايزنهاور برسالة فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ الى بن جوريون يطلب منه ضرورة التزام اسرائيل بقرار الأمم المتحدة بانسـحاب القوات الاجنبية من الاراضى المصرية ، وقد أشار فى معرض رسالته

الى انجلترا وفرنســـا قد قبلتا قرار وقف اطـــلاق النار ـ وطلب ايزنهاور سرعة البت فى قرار وقف اطلاق النار دون ارجاء ، وحذر من مغبة اتخاذ موقف غير هذا · وبعثت جولدا مائير Golda Meir وزيرة خارجية اسرائيل ـ حينئذ ـ فى ٨ نوفمبر الى سكرتير عـام الأمم المتحدة برسالة متضمنة عزم اسرائيل على سحب قواتها من الأراضى المصرية طبقا لقرار الامم المتحدة ، وطلبت جولدا مائير من همرشلد أن تتعهد مصر بعدم تكوين مراكز للفدائيين فى سيناء ·

ولقد ابرزت الصحف المصرية فى ١١ نوفمبر مسألة المتطوعين السوفيت ، فانذر الاتحاد السوفيتى بريطانيا وفرنسا بأنه لايستطيع أن يمنع المتطوعين السوفيت من السفر الى مصر اذا لم يتم انسحاب القوات المعتدية عن الاراضى المصرية وفقا لقرار الامم المتحدة فقد اذاع متحدث رسمى باسم وزارة الخارجية السوفيتية « أنه اذا لم تنسحب قوات التحالف البريطانية والفرنسية والاسرائيلية من مصر فان السلطات السوفيتية لن تمنع المتطوعين السوفيت من التدخل » · كما أن الحكومــة السوفيتية تعرب عن قلقهـــا من تلكوء القـــوات المعتدية فى الانسحاب ، اذ كانت بورسعيد ماتزال تتعرض لاعمال عدوانية ، واستنكر خروتشوف العدوان العسكرى على مصر ، وأعلن أن شعب الاتحاد السوفيتى يؤيد سياسة مصر ·

ولقد أحدث الانذار السوفيتى بارسال متطوعين الى مصر قلقا لدى الدوائر السياسية الامريكية ، فقد صدرت الاوامر الى الاسطول الامريكى بالتحرك من المحيط الهادى فى فورموزا الى منطقة الشرق فى البحر المتوسط لتكون بالقرب من الاحداث · وكانت الســـفارة المصرية بموسكو قد أعلنت أنها ماتزال تتلقــى فى اليوم عشرات الآلاف من طلبات التطوع ، وكذلك أعلنت الصين الشعبية ارســـال متطوعين الى مصر لاجبار المعتدين على الانسحاب ·

وأعربت الدوائر السياسية الغربية عن قلقها من تصريحات ساسة الاتحاد السوفيتي الذين كانوا يشكون فى مدى التزام الدول المعتدية بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة وتذكر هذه الدوائر أن تصريحات الحكومة السوفيتية تتسم بالحسم ·

وصرح وكيل وزارة الدفاع الامريكية بأن التدخل العسكرى البريطانى ـ الفرنسى فى مصر يعد خطأ كبيرا ـ وأنه يذكرنا بسياسة القوة التى كانت سائدة فى القرون السابقة والتى كانت تمارسها الدول الاستعمارية فى تكوين الامبراطوريات ·

وأعلنت انجلترا وفرنسا فى أواخر نوفمبر أنهما ستسـحبان قواتهما دون قيد أو شرط كما أن العدوان الثلاثى على مصر أثبت نجاح السياسة الامريكية فى احتواء السياسة البريطانية والفرنسية وأن زعامة الغرب قد انتقلت من اوربا الى الولايات المتحدة ·

وكتمهيد لاضطلاع الولايات المتحدة بمسئوليتها الجديدة ، كان لابد من تصفية آثار العدوان ، فما ان حل ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ حتى كانت قوات بريطانيا وفرنسا قد جلتا عن مصر ، وبعد ذلك بشهر جلت القوات الاسرائيلية عن سيناء مفسحة الطريق لقوات الطوارىء الدولية ·

وأعتقد ساسة الولايات المتحدة أن الموقف فى الشرق الأوسط أصبح مهيئا للولايات المتحدة لتحتل مكانة انجلترا وفرنسا ، وتملأ الفراغ الذى حدث · ومن ثم كان مشروع أيزنهاور لملأ الفـراغ الذى حدث فى الشرق الأوسط ـ وهو الموضوع التالى ·

* * *

ثانيا ـ مصر ترفض مشروع أيزنهاور

بعد أن تم انسحاب القوات المعتدية من الأراضى المصرية(*) تهيأ الجو السياسى فى المنطقة للسياسة الامريكية التى اذن بهـا اعلان « مبدأ ايزنهاور » الذى كان الهدف منه مواجهة ما اعتقد ايزنهاور ودلاس أنه تهديد سوفيتى داهم للشرق الأوسط خلال فترة القلق التى أعقبت العدوان الثلاثى ، فمن المعـــروف أن الولايات المتحدة اعتبرت بريطانيا عاجزة عن تولى مهمة الدفاع عن الشرق الأوسط عقب الهزيمة التى منيت بها ·

اذ اعتقد دلاس أن السوفيت قد ينتهزون الفرصـــة لمحاولة السيطرة على المنطقة اما عن طريق الهجوم المسلح أو عن طريق التآمر الداخلى ، خاصة وأن القوات الســـوفيتية البرية والبحرية

(*) تم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية عن بور سعيد فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، كما تم جلاء القوات الاسرائيلية عن غزة فى ٧ مارس ١٩٥٧ . وعن شرم الشيخ فى ١٦ مارس ١٩٥٧ ·

والجوية كانت محتشدة على أهبة الاستعداد بقرب حدود الشرق الأوسط فى بلغاريا ، ومنطقة البحر الأسود وأوكرانيا والقوقاز وأواسط آسيا .

اعتقدت بعض الدوائر الامريكية ان الشرق الأوسط حدث به فراغ فى النفوذ عقب العدوان العسكرى على مصر ، وانهيار مكانة بريطانيا وفرنسا ، ورأت هذه الدوائر الامريكية أنه يجب ملء هذا الفراغ الذى حدث قبل أن يسارع الاتحاد السوفيتى الى ملئه ، خاصة وان الاتحاد السوفيتى مستعد لاستعمال القوة المسلحة ـ كما حدث فى المجر ـ فى مناطق أخرى وبخاصة فى العالم العربى .

وبدأ تخلى الغرب التدريجى عن قواعده منذ العدوان على مصر ، وبالتالى فقد انتقل ميزان الالتزام والقوة فى نطاق الأمن الغربى من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة .

ولقد أتاح العدوان الثلاثى الفرصة للاتحاد السوفيتى بأن يكون طرفا فى مشاكل الشرق الأوسط ، ومن ثم كان حرص الولايات المتحدة على ابعاده بعد ذلك عن شئون المنطقة ، وقد عبر دلاس عن مخاوفه هذه بقوله : « .. ان زعماء الشيوعية الدولية سيركبون كل المخاطر من أجل السيطرة على الشرق الأوسط ..

ولاشك أن حماية أمن منطقة الشرق الأوسط من الخطر السوفيتى ـ كما يدعى الغرب ـ تعود الى ١٩٤٧ ، ومن ثم فان الأمر يحتاج ـ حينئذ ـ الى موافقة من الكونجرس ، والى اعتمادات مالية أخرى نظرا للظروف التى جدت على شئون المنطقة .

وكان مفروضا على الكونجرس أن يبحث السياسة التى يجب على الحكومة أن تنتهجها حفاظا على الأمن القومى الامريكى فى

الشرق الأوسط تلك المنطقة التى غدت ميدانا للصراع بين حلفى شمال الاطلنطى ووارسو ٠

كما أعلن دلاس : أنه لايفضل أن تظل الولايات المتحدة تنتظر حتى يقع العدوان السوفيتى على المنطقة ثم تسرع بعد ذلك فى اتخاذ الاجراءات ، ولذا فانه يفضل أن تتخذ الولايات المتحدة للأمر عدته من الآن ٠

وهكذا انتقل دلاس الى مرحلة جديدة فى سياسة الاحلاف التى كان يدعو لها باستمرار ، فعلى حين أن الولايات المتحدة قبل أزمة السويس كانت فى اغلب الأحوال الشريك لبريطانيا فى تقرير شئون الشرق الأوسط ، وكانت السياسة الامريكية تبدو حينئذ وقد حكمتها ضرورة دعم قوة المنطقة وبالتالى مساندة بريطانيا فى تفضيل بعض دول المنطقة دون اغضاب بعضها الآخر ، والاحتفاظ بعلاقات ودية مع الجميع ، فانها بعد أزمة السويس - رأت أن تراجع سياستها وتعيد ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط وذلك على اثر انهيار النفوذ البريطانى نتيجة لحملة السويس الفاشلة ، وازدياد المصالح السوفيتية فى المنطقة ٠

وقبل اتمام الانسحاب من الاراضى المصرية ، سعت الولايات المتحدة الى اتخاذ الخطوة الاخيرة بتدخلها فى شئون الشرق الأوسط ، والى أن تتحمل وحدها مسئولية الدفاع عن نفوذ الغرب فى المنطقة ٠

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة - عقب الحرب العالمية الثانية - تحملت مسئولية زعامة المعسكر الغربى والتصدى لضغوط الاتحاد السوفيتى ، وعقب حملة السويس ومانتج عنها من انهيار

تام للنفوذ البريطاني والفرنسي ، ألقيت على كاهل الولايات المتحدة مسئولية ملء الفراغ قبل أن يسارع الاتحاد السوفيتي الى ملئه ، ومن زاوية السياسة الدولية أدى هذا الوضع الى زيادة حـــدة التنافس والصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن أصبحا وجها لوجهفيالمنطقة٠هذافى الوقت الذى اكتسبت فيه مصر مكانة مرموقة لدى الشعوب العربية

واذا كانت أمريكا قبل العدوان الثلاثي على مصر ــ تواجه خطر الشيوعية ــ فان الولايات المتحدة عقب فشل العدوان واتمام الانسحاب ــ خيل اليها أنها تواجه خطرا مزدوجـــا : مناهضـــة الشيوعية والتيار الناصرى الذى استشرى ــ عقب العدوان ــ فى منطقة الشرق الأوسط ٠

كما ازدادت مصالح الاتحاد السوفيتي فى الشرق الاوسـط عقب فشل العدوان ، وبدأ يسعى أيضا الى اكتساب مواقع جديدة ولهذا حرصت الولايات المتحدة على محاصرة مناطق انتشـــار النفوذ الشيوعي ٠

وأعلن دلاس أن الولايات المتحدة عليها أن تسرع فى التصدى للخطر الشيوعي فى منطقة الشرق الاوسط ، وكتمهيد للسياســة الجديدة أصر دلاس ــ رغم اعتراض الكونجرس على مساندة قرار الامم المتحدة الخاص بانسحاب اسرائيل من الأراضى المصرية اذ كان يود أن يهيء المناخ المناسب فى العالم العربى ، وكان ساسـة الولايات المتحدة شديدى التفاؤل بأن السياسة الامريكية الجديدة سوف تجد قبولا لدى الشعوب العربية ٠

وكانت حكومة واشنطون تعتقد أن موقفها ضد المعتدين على مصر قد أكسب العلاقات العربية ــ الامريكية قوة ، خاصة علاقة

أمريكا بمصر ، وأن مصر سوف تنتهج سياسة معتدلة ضد سياسة الدفاع الامريكية .

وفى مطلع عام ١٩٥٧ بدأت امريكا تعمـل على أن تأخذ مكان الاستعمار القديم ، ومن ثم بدأت الدوائر الامريكية تعمل لفرض سيطرتها فى شكل جديد . وقد اخبر ايزنهاور زعماء الكونجرس : بأن الفراغ الراهن فى منطقة الشرق الاوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن يقوم الاتحاد السوفيتى بملئه ، ومنذ ذلك الوقـت سيطرت على سياسة الولايات المتحدة (فكرة ملء الفراغ) الناتج عن اضطراد ضعف بريطانيا وفرنسا وبدء انهيـار نفوذهمـــا فى المنطقة نتيجة حرب السويس .

وفى الخطاب الذى ارسله ايزنهاور الى الكونجرس الامريكى فى ٥ يناير ١٩٥٧ اقترح الرئيس ايزنهاور صدور بيان مشترك من جانب كل من الرئيس والكونجرس يتضمن المبادىء الثلاثة الآتية :

* السماح بتعاون الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط لدعم القوة الاقتصادية لهذه الدول ، ومن ثـم مطالبتـــه لمجلس الكونجرس بالموافقة على مبالغ قدرها مائتـــا مليون دولار سنويا تكون له الحرية التامة فى انفاقها بالشكل الذى يراه .

* تخويل الرئيس انفاق المبالغ التى يتم اعتمادها سنويا لمساعدة اى دولة أو مجموعة من الدول تحتاج الى مساعدة اقتصادية أو تعاون عسكرى .

* السماح باستعمال قوات الولايات المتحدة العسكرية لضمان وحماية وحدة أراضى واستقلال الدول التى تطلب مثل هذه المساعدة حتى يمكنها التصدى للعدوان المسلح الصريح الذى

قد تشنه أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية أو الاتحاد السوفيتى ٠

كان الطلب الذى تقدم به ايزنهاور ، يعنى مشاركة الكونجرس له فى تحمل مسئولية السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بشئون الدفاع ، ويتضمن طلب الرئيس الامريكى أن يعطيه تفويضا كاملا للتصرف فى شئون السياسة الخارجية والخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ٠

وقد أوضح ايزنهاور فى رسالته الى الكونجرس قوله : ونجد اليوم من الضرورة بمكان أن تعمل الولايات المتحدة لمساعدة دول الشرق الأوسط التى ترغب فى تقبل هذه المساعدة ، اذ ان الاتحاد السوفيتى سوف يستغل شعور عداء العرب للغرب لتنمية مصالحه فى المنطقة والتى ستكون على حساب ضياع مصالح الغرب وأمريكا على وجه الخصوص فى هذه المنطقة ٠ وقال ايزنهاور أيضا : انه ليس خافيا أن عملا من شأنه أن ينال من حرية الشعوبالحرةووحدة أراضيها يمس أمن الولايات المتحدة ذاتها ٠

وأصدر أيزنهاور قرارا فى ٧ ينــاير ١٩٥٧ بتعيين جيمس ريتشارد نائب كارولينا الجنوبية والرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، مساعدا له ومستشارا خاصا لشــئون الشرق الأوسط ٠ ليقوم بعرض مشروعه على دول منطقة الشرق الاوسط ، خلال رحلة يقوم بها لشرح أهداف مشــروع ايزنهــاور والغرض منه ، كما يحاول أن يتوصل الى أفضل الوسائل لتنفيذه ٠

ودعما لحلف بغداد وتأكيدا لهذه السياسة الامريكية الجديدة فى الشرق الاوسط أعلنت الولايات المتحدة فى ٢٣ مارس انضمامها الى اللجنة العسكرية لحلف بغداد ٠

وبرغم أن مبدأ ايزنهاور كان موجها الى دول الشرق الاوسط ، فانه فى المقام الأول كان يعنى كل دول المشرق العربى بصفة خاصة المهددة بالفعل من قبل الاتحاد السوفيتى فى اعتقاد الولايات المتحدة · والمبدأ الجديد يكمل المبدأ القديم (مشروع ترومان ١٢ مارس ١٩٤٧) الا انه يختلف عنه فى انه ألزم القوات الامريكية بالدفاع عن الدول التى تواجه تهديدا خارجيا ·

وحين طالب مشروع ايزنهاور بالوقوف ضد المعسكر الشرقى، فانه سد الطريق أمام احتمالات تعاون العرب مع الغرب ، وكان ذلك من نقاط الضعف فى المشروع ·

وعقد دلاس مؤتمرا صحفيا فى ٥ فبراير ١٩٥٧ أجاب فيه ردا على سؤال وجه اليه بأن الولايات المتحدة لن تدخر وسعا فى محاصرة النفوذ السوفيتى فى الشرق الاوسط وأن الدول الثلاث : بريطانيا وفرنسا وأمريكا مازالت متمسكة بنصوص اعلانها الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ الخاص بحفظ السلام فى الشرق الأوسط ، كما أعلن دلاس ان اسرائيل موافقة على مشروع ايزنهاور ·

أما عن موقف الاتحاد السوفيتى فلم يشأ أن يقف مكتوف الايدى أمام مشروع ايزنهاور المطروح — فى ذلك الوقت — على دول المنطقة ، وعرض الاتحاد السوفيتى مشروعا يقضى بحظر تصدير السلاح الى منطقة الشرق الأوسط فى مقابل ايقاف الولايات المتحدة كل اشكال مشروعاتها الدفاعية فى منطقة الشرق الأوسط ·

وبطبيعة الحال لم ترحب الدول الغربية الثلاث بالاقتراح السوفيتى ، وذلك لأن الغرب لم يكن على استعداد للاعتراف بالنفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط وحتى لايكون طرفا فى اقرار شئون المنطقة ·

وألقى دلاس فى ٧ يناير ١٩٥٧ ، بيانا أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ استعرض فيه كل جوانب السـياسة الخارجية لأمريكا منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية مؤكدا أن الحرب الباردة بين المعسكرين آخذة فى الاضطراد باستمرار ابتداء من قرار ترومان وانتهاء بمشروع ايزنهاور المطـروح على دول المنطقة فى الشرق الأوسط آنذاك ٠

وطالب فى نهاية خطابه بضرورة تصدى الولايـات المتحدة للقيام بمسئولياتها فى الشرق الأوسط عقب العدوان الثلاثى ، خاصة أن الشعوب العربية ناقمة على السياسـة الغربيـة فى المنطقة ، وطالب كذلك بانه لم يعد مجال للاختيار أمام الولايات المتحدة ومن ثم فقد طالب دلاس ــ المتحمس لمشروعات امريكا الدفاعية ــ بتخويل الرئيس ايزنهاور سلطات كاملة للتصرف فى شئون الدفاع عن هذه المنطقة ٠

وفى ٩ مارس ١٩٥٧ وافق الكونجرس على مشروع ايزنهاور، وفى نفس اليوم كلف الرئيس ايزنهاور جيمس ريتشارد مساعده لشئون الشرق الاوسط بأن يقوم بعرض مشروعه على دول المنطقة فى الشرق الأوسط خلال رحلة يقوم بها لشرح أهدافه ، كما يحاول أن يتوصل الى افضل الوسائل لتنفيذه ٠ وفى ٢٣ مارس انضمت الولايات المتحدة الى اللجنة العسكرية لحلف بغداد وتدعيما له رأت أن ذلك أمر لازم لضمان نجاح مشروع ايزنهاور ٠

والملاحظ أن صياغة مشروع ايزنهاور جاءت خالية من بعض الاخطاء التى ارتكبت خلال تشكيل حلف بغداد ، اذ رأى واضعو مشروع ايزنهاور عدم القيام بأى ضغط على دول المنطقة ، اذ من المحتمل أن مثل هذا الضغط يدفع بعض هذه الدول الى تعاون أكثر مع الاتحاد السوفيتى ٠

ولهذا جاء المشروع خاليا من أى اشارة الى ضرورة التدخل العسكرى فى أى بلد من بلاد الشرق الأوسط ، الا اذا رغبت الدولة المعتدى عليها فى تلقى مثل هذه المساعدات ٠

ويبدو أن مبدأ ايزنهاور ــ يشبه حلف بغداد من حيث انه لم يأت فى الوقت المناسب فلقد حذر نهرو ايزنهـــاور من أن المبـــدأ سيضاعف ثورات الشرق الأوسط بدل القضاء عليها ، اذ من شأن الانقسامات المترتبة عليه أن تضعف المشرق العربى وتفتح المزيد من الثغرات أمام التغلغل الشيوعى بدلا من تحقيق هدفه الاســــاسى الخاص بتقوية الدول العربية حتى تستطيع التصـدى للضـــغط الشيوعى ٠

ولقد تمخض عن زيارة جيمس ريتشارد لدول الشرق الأوسط موافقة رسمية من جانب العراق ولبنان وليبيا ، وترحيب أكثر من جانب تركيا وباكستان وايران ٠ أما موقف السعودية واليمن فاتسم موقفهما بالتحفظ ٠ أما الاردن فقد أبدى استعداده للموافقة الا أن المعارضة الداخلية لم تمكن حكومته من ذلك الأمر الذى دعا الولايات المتحدة الى مساندة موقف الملك حسين بتحريك الاسطول السادس الامريكى ليكون بالقرب من الاردن » اما اسرائيل فقد اتسم موقفها بالتحفظ اذ لم ترغب فى توحيد صفوف الدول العربية بأى شـكل من الاشكال حتى لو كان هذا الاتحاد من تخطيط الولايات المتحدة ، اذ ان اتحاد الدول العربية يحد من حركة التوسع الاسرائيلى احدى ركائزها الاستراتيجية فى المنطقة ٠

أما عن وجهة نظر العرب فقد كانوا يرون أنه اذا كانت الولايات المتحدة تسعى لاقامة علاقات طيبة مع العالم العربى فعليها أن تتخلى عن مساندة اسرائيل ودعمها بالمعونات العسكرية والاقتصــادية ،

وفرضها بالقوة على منطقة الشرق الاوسط وعلى حساب تشـــريد عرب فلسطين ٠

ولقد جرحت الاشارة الى « الفراغ » فى المنطقة كبرياء العرب ورفض عبد الناصر الادعاء بوجود فراغ فى الشـــرق الأوسط ، وأعلن أن المنطقة مليئة بأهلها العرب الذين بامكانهم الدفـــاع عن استقلالهم عن كل من الشرق والغرب فيما لو حصلوا على سلاح وان حياد العرب فى الحرب الباردة امر لازم لأمتهم وللســـلام العالمى » ٠

وأعلن عبد الناصر انه يرفض وجود منطقة نفوذ أمريكية أو شيوعية فى الشرق الأوسط وان مبدأ ايزنهـــاور لايعدو أن يكون محاولة من جانب الولايات المتحدة لعزل مصر ، وبالتـــالى فهذا المشروع ماهو الا استمرار لسياسة عدوان السويس ولكن بأساليب اكثر التواء بهدف القضاء على زعامة مصر للقومية العربية ٠

وعلى اثر رفض مصر لمشروع ايزنهاور كان من الطبيعى أن ترفضه الدول العربية الأخرى باستثناء العراق ٠

وتأكدت حكومة واشنطون انها لن تستطيع تنفيذ ســـياستها الدفاعية بدون موافقة مصر ، كما تأكد فشل السياسة الامريكية فى احتواء السياسة المصرية الى جانبها برغم مابذلته من عدم تمكين دول العدوان من تنفيذ خطتها ٠

ولكن الولايات المتحدة كانت تقدر فى ذلك الوقت أن اتخاذها موقفا عنيفا ضد مصر يؤدى بالفتور ، والى هدم خطتهـــا الجديدة المتمثلة فى مشروع ايزنهاور ٠

وفى نفس الوقت جرت محاولة أمريكية لجعل العاهل السعودى منافسا لعبد الناصر فى زعامة العرب ، وذلك باســتغلال وجود الاماكن المقدسة فى بلاده ، وطرحت فكرة «المؤتمر الاسلامى» وذلك استغلالا للدين وجعله اداة لمقاومة الشيوعية ، ووسيلة لتجميــع العرب تحت زعامة شــخص كان يعد من الرجــال الضالعين فى سياسة الولايات المتحدة ٠

ورغم المساعى والجهود التى بذلتها الولايات المتحدة لاخراج فكرة المؤتمر الاسلامى الى حيز التنفيذ فان التاييد القوى لسياسة عبد الناصر القومية طغت على كل فكرة كان الغرب يطرحها على دول المنطقة ٠

ولقد ازداد شك الشعوب العربية ، حينما راى تقاربا مفاجئا حدث بين الاسرتين : الهاشمية فى العراق والسعودية ، رغم مابينهما من مشاكل عميقة الجذور فقد زار الامير عبد الله ــ الوصى على عرش العراق ــ واشنطون اثناء تواجد الملك ســعود هنــاك ٠ وتناقش المسئولان العربيان حول مشاكل الشرق الأوسط ، وعملا على ازالة الشكوك القائمة بين الاسرتين : الهاشمية والســعودية ، تمهيدا لتوحيد جهودهما لمناهضة سياسة جمال عبد الناصر الثورية من اجل تدعيم القومية العربية ٠

وواضح مدى الضغط الذى تعرضت له الاسرتين من قبــل الولايات المتحدة ، حتى حدث هذا التقارب بينهما ٠ كما اعتقدت حكومة واشنطون بأنها تستطيع مناهضة القوميــة العربية التى ينادى بها جمال عبد الناصر ، وذلك بتكتيل النظام الملكى فى الشرق الأوسط ــ فى حلف الملوك ٠ الذى الان يضم كلا من ملك السعودية ، والعراق ، الاردن ٠ كما جرت محاولة لضم الملك محمد الخامس فى المغرب ٠

وتصدت الولايات المتحدة – عقب رفض مصر لمشروع ايزنهاور – لمناهضة سياسة عبد الناصر فى منطقة الشرق الأوسط ، والتى كانت تعدها اخطر اثرا من الشيوعية على مصالحها فى المنطقة .

وقدم الرئيس ايزنهـــاور الى الكونجرس – فى ٥ ينايـــر ١٩٥٧ تقريرا عن الصعوبات التى تقف حجر عثرة امــام تنفيذ مشروعه الذى صادق الكونجرس عليه فى ٩ مارس ١٩٥٧ جاء به : « .. لقد استطاعت الدعاية الشيوعية تصوير المشروع على انه محاولة من الولايات المتحدة لتوسيع نطاق سيطرتها على دول المنطقـــة ، بغية تفتيت العـــالم العـــربى ، والابقاء على النفوذ الاستعمارى » .

وقد اكد التقرير : « ان مصر تلعب دورا هاما فى مناهضـة السياسة الامريكية ، وقد أيد المؤتمر الافروآســيوى الذى عقـــد بالقاهرة هذا الاتجاه ، وتصوير مشروع ايزنهاور بانه لا يقل خطورة عن حلف بغداد»،وكلاهما يعرضان أمن واستقلال المنطقة للخطر» .

وقد هاجم التقرير الذى قدمه الرئيس ايزنهاور للكونجرس – السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، التى استطاعت تدعيـم نفوذها وتنمية مصالحها فى المنطقة خاصة عقب العدوان الثلاثى على مصر ، وبذلك تنكبت الطريق كل الجهود التى تبذلها الولايات المتحدة فى المنطقة .

وأشار التقرير كذلك الى الاخطار التى تحيط بالدول التى تقف بمنأى عن النفوذ السوفيتى ، الأمر الذى يجعلنا نبذل كل الجهود لدعمها ، وتقديم كل عون عسكرى واقتصادى لها .

ولكن عبد الناصر – الداعية الى القومية العربية – تصدى لسياسة الولايات المتحدة المتمثلة فى الحلف الاسلامى ومشـــروع

ايزنهاور بشأن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد انهيار النفوذ البريطانى والفرنسى فى المنطقة .

وكان رد الفعل أكثر حدة ــ من أى وقت مضى ــ لدى الولايات المتحدة ، التى أيقنت أن عبد الناصر يقف حجر عثرة أمام تنفيذ سياستها الدفاعية ، فضلا عن أنه ــ فى اعتقاد سياســة الولايات المتحدة ــ يمهد الطريق امام النفوذ السوفيتى فى منطقة الشــرق الأوسط .

ولكن عبد الناصـــر مضى فى سياسته القومية التى توجــت باعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى أوائل ١٩٥٨ . وازاء التأييد المتعاظم الذى لقيه عبد الناصـــر من الشـــعوب العربية ــ أيقنت الولايات المتحدة أنه لا أمل يرجى من مهادنة عبد الناصر ولابد من وضع خطة لتقويض نفوذه الذى رسخ فى منطقة الشرق الأوسط .

وعلى هذا اتسمت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية بالتوتر بين البلدين ، مما كان له أعمق الأثر على العلاقات فيما بينهما ، وهذا أمر يشكل بداية مرحلـــة جديدة فى العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية . وأخذت العلاقات بين الطرفين فى التباعد والتعقيد حتى وصلت الى درجة التحدى . وهذه المرحلة كانت بمثابة مقدمات لتخطيط جديد تحيكه المخابرات الامريكية بهدف الاطاحة والتخلص من عبد الناصر وتدمير سياسته وخططه رأسا على عقب . وهذا ماحدث فى يونيه ١٩٦٧ .

***

أهم المصـــادر والمراجع

أولا : الوثائق

(أ) الوثائق العربية

١ ـ وثائق غير منشورة :

* مضابط مجلس رئاسة الوزراء :

ـ ملف ٦٢ ـ ١/١٦ جلسة ٥ مارس ١٩٤٥
ـ ملف رقم ١٦٦ ـ ٢٠/٤ جلسة ١٣ مارس ١٩٤٥
ـ ملف رقم ١١٦ ـ ٢/٨ جلسة ٢٤ مارس ١٩٤٥
ـ ملف رقم ٣/٤٥/٤ ج٣ جلسة ١ ابريل ١٩٤٥
ـ ملف رقم ١٦٦ ـ ٢٠/٣ ج٢ جلسة ٣ ابريل ١٩٤٥
ـ ملف رقم ١٦٦ ـ ٢٠/٣ ج٢ جلسة ٥ مايو ١٩٤٥
ـ ملف رقم ٦٢ ـ ١/٣١ جلسة ٧ اكتوبر ١٩٤٥
ـ ملف رقم ٦٢ ـ ١/٤٧ جلسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥
ـ ملف رقم ٦٢ ـ ١/٢١ ج٢ جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥
ـ ملف رقم ٣٣ ـ ١/١ جلسة ٢١ ٢٧ فبراير ١٩٤٦
ـ مضبطة : (ج٢ ابريل ـ مايو) جلسة ١٥ مايو ١٩٤٦

- مضبطة : (ج٣ يونيه - يوليه) جلسة ١٢ يونيه ١٩٤٦
- مضبطة : (ج٥ يونيه - يوليه) جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦
- ملف رقم : ١٣٠ - ١/٣١ ج٣ جلسة بتاريخ ١ يناير ١٩٤٧
- ملف رقم : ٤٤ - ٤/٩ جلسة بتاريخ ١ يناير ١٩٤٧
- ملف رقم ١٦٦ - ٥/٣٤ جلسة بتاريخ ١٢ يناير ١٩٤٧
- مضبطة : ج١ (يناير - فبراير) جلسة بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٧
- ملف رقم : ٢٥ - ١/١٣ جلسة بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٧
- ملف رقم : ٦٤ - ٨/٥ جلسة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٧
- ملف رقم : ١٦٦ - ١٨/٦ جلسة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٧
- مضبطة : ج٦ (سبتمبر - اكتوبر) جلسة بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٤٧
- مضبطة : ج٦ (سبتمبر - اكتوبر) جلسة بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧
- مضبطة : ج٦ (سبتمبر - اكتوبر) جلسة بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٩٤٧
- مضبطة ج٣ (نوفمبر - ديسمبر) جلسة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٤٧
- ملف رقم ١ - ٤٨/٣ جلسة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٨
- ملف رقم ١٣٠ - ٣/٣١ جلسة بتاريخ ٤ ابريل ١٩٤٨
- ملف رقم ١٣٥ - ٥/٣٠ جلسة بتاريخ ١٦ مايو ١٩٤٨

- مضبطة : ج١ (يناير ـ فبراير) جلسة بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٩
- مضبطة : ج٣ (مايو ـ يونيه) جلسة بتاريخ ١٢ يونيه ١٩٤٩
- مضبطة : ج٤ (يوليو ـ اغسطس) جلسة بتاريـــخ ٣٠ يوليو ١٩٤٩
- ملف رقم : ١٦٥ ـ ٥/٨٦ جلسة بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٥٠

※ أرشيف وزارة الخارجية المصرية : (عن العلاقات المصرية ـ الامريكية) :

- محفظة : التمثيل الســـياسى والقنصـــلى ـ وزارة الخارجية (١٩٢٣ ـ ١٩٤٨) تحوى تقارير ـ مكاتبات وكـــل مايتعلق بتعيين وتنقلات السفراء والقناصل .
- محفظة ١ : وزارة الخارجية المصرية (الـــديوان العام) من ٣١/١/١٩٣٤ ـ ٢٣/١٢/١٩٤١
- محفظة ٢ : وزارة الخارجية المصرية (الديوان العام) من ١٥ يناير ١٩٤٢ ـ ٦/٤/١٩٤٥ .

والمحفظتان تشملان النشرات ـ والتقارير والمكاتبات الرسمية .

- محفظة : (تقارير المفوضية المصرية بواشنطون) ـ تحتوى على ثلاثة ملفات (٢/٢/١٠) تقارير سياسية عن الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٤٢ الى ٧ اكتوبر ١٩٤٣ .
- محفظة : (تقارير المفوضية المصرية بواشنطون)

ملف رقم : ٤ لسنة ١٩٣٩ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣

ملف رقم : ٨ لسنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦

ملف رقم : ١ لسنة ١٩٤٦

- محفظة : (تقارير سياسية من السفارة المصرية بواشنطون)

ملف رقم : ٤ ، ٦ عن نشاط وفد مصر فى مجلس الأمن .

---

٢ - وثائق منشورة :

* وثائق مطبوعة :

- السودان : من ١٨٤١/٢/١٣ الى ١٩٥٣/٢/١٢ ، رئاسة مجلس الوزراء ، المطبعة الاميرية ١٩٥٣ .
- القضية المصرية : ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، رئاسة مجلس الوزراء ، المطبعة الاميرية ١٩٥٤ .
- الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، المجموعة الاولى ١٩١٥ - ١٩٤١ ، الامانة العامة ، ادارة فلسطين . جـامعة الدول العربية .
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر - القسـم الأول ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ، مصلحة الاستعلامات - القاهرة .
- ملف وثائق فلسطين ، الجزء الأول من ٦٣٧ الى ١٩٤٩ الجزء الثانى من ١٩٥٠ الى ١٩٦٩ .

  وزارة الارشـاد القومـى - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة .
- مجموعة المعاهدات والاتفاقيات ، جامعة الدول العربية .
- محكمة الثورة : ثلاثة أجزاء - القاهرة طبعة ١٩٥٣ .

- محكمة الشعب : ستة أجـــزاء · مصلحة الاســتعلامات ـ القاهرة ، طبعة ١٩٥٤ ·

* **دراسات وثائقية :**

- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، الدار الحديثة ، القاهرة، طبعة أولى ١٩٥٣ ·
- محسن محمد : تاريخ للبيع : مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، طبعة أولى ١٩٧٣ ·
- محسن محمد : الوثائق السرية الامريكية عن تاريخ مصر قبل الثورة ، دراسة نشرت بصـــحيفة الجمهورية فى ٢١ مــايو ١٩٧٨ ·
- د· محمد انيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، طبعة أولى ١٩٧٢
- د· محمد انيس : حريق القاهرة المؤسسة العربية للدراســات والنشر ، بيروت ، طبعة أولى ١٩٧٢ ·
- مصـــر ـ أمريكا دراسة : مركـــز الدراســـات الســياسية الاستراتيجية بالأهرام القاهرة ، يناير ١٩٧٦ ·

* **مذكرات شخصية منشورة :**

- اسماعيل صدقى : مذكراتى ، دار الهلال ، طبعة أولى ١٩٥٠
- البغدادى (عبد اللطيف) : مذكراتى : ج١ ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ١٩٧٧ ·

- أنور السادات : أسرار الثورة المصـــرية ـ بواعثها الخفية وأساليبها السيكولوجية الدار القومية للطباعــة والنشـــر ٠ القاهرة ١٩٥٧ ٠
- أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب الحديث ـ القاهرة ، ١٩٧٨ ٠
- حسن التهامى : الأهرام فى ثلاث حلقات بتاريخ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٩ يوليو ١٩٧٧
- عبد الرحمن عزام : صفحات من المذكرات السرية ، اعداد جميل عارف ، ج١ المكتب المصرى الحديث ، طبعة أولى ١٩٧٧ ٠
- على ماهر : الشهيد « مذاكرات ، تصنيف محمد ابراهيم أبو رواح ، مطبعة كرارة ، بالحســين ، القاهرة ، طبعة أولـــى ١٩٤٦ ٠
- كمال الدين رفعت : (مذكرات) ، حرب التحرير الوطنية (بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، والغاء اتفاقية ١٩٥٤) دار الكاتب العربى ، القاهرة ، (اعداد مصطفى طيبه) ٠ ١٩٦٨ ٠
- محمد نجيب (اللواء) : كلمتى للتاريخ ، دار الكتاب النموذجى جاردن سيتى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ٠
- محمد حسين هيكل : (الدكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ ٠ من ١٩٣٧/٧/٢٩ الى ١٩٥٢/٧/٢٦ (عهد فاروق) دار المعارف ، طبعة ١٩٧٧ ٠

(ب) وثائق اجنبيه

١ ـ وثائق غير منشورة :

* وثائق امريكية غير منشـــورة : ميكروفيلم « المركز الوطنـــى للوثائق الامريكية ٠

National Archives and Rocord Service (Washington) = NARS.

— File : No. 740 — 0011 (European War), 1939/107,

File : No. 740 0011 (European War), 1939/718.

— File : No. 883 — 0011/1088, 1939

— File : No. 740 — 0011, Doc. No. 254, 1940.

— File : No. 741/256, (European War), 1939/14294, Jun. 30, 1940.

— File : No. 883 — 0011 (Farouk 1 70), Doc. No. 269, 1941.

— File : No. 741/259, (European War), 1939 ; Sep. 25. 1941.

— File : No. 240 — 0011 (European War), 1939/6/39, Oct. 17, 1941.

File : No. 741 — 83, Doc. No. 1517, Aut. 27, 1942.

File : No- 884 — 0011, Doc. No. 2648, 1944.

File : No. 883 24, Doc No. 1745, 1945.

-- File : No. 8811 — 79600, Doc. No. 2145, 1945.

* وثائق انجليزية غير منشورة : (ميكرو فيلم) :

Foreign Office : (F.O.)

F.O. : 407 — 185 1919

F.O. : 141 434 1919

F.O. : 141 26 1922

F.O. : 141 240 1925

F.O. : 141 536 1929

F.O. : 141 16 1936

F.O. : 407 225 1940

F.O. : 141 316 1943

F.O. : 141 61 1943

F.O. : 141 901 1943

F.O. : 371 4 397, Doc. No 991 , Mars. 19, 1944

F.O. : 371 4 397, Doc. No. C.E. Kw3/3/446, (Apr. 3 1944

F.O. : 371 4 397, Doc. No. 5140, Apr. 11 1944

F.O. : 371 4 397, Doc. No. 897, Aug. 2, 1944

F.O. : 371 4 397, Doc. No. J. 1389 756 16 1944

F.O. : 371 4 397, Doc. No C.S. 1062. 43. 44 1944

F.O. : 371 4 397, Doc. No. J. 1604 53 1944

F.O. : 371/4/397, Doc. No. 545 1944

F.O. : 371/4/397, Doc. No. 2010/756/16 1944

F.O. : 371 4 397 Doc. No. 883 1944

F.O. : 371/4/397, Doc. No. 350 1944

F.O. : 371 4/397, Doc. No. 1019 1944

F.O. : 37/4/6004, Doc. No. 2368 1945

F.O. : 37 4 6004, Doc. No. 400 1945

F.O. : 37/4/6004, Doc. No. 420 1945

٢ ـ وثائق أجنبية منشورة :

وثائق أمريكية منشورة :

مجموعة وثائق أمريكية منشورة عن السياسة الخارجية ، والعلاقات الدولية ، وهذه المجموعة تقع فى عدة مجلدات محفوظة بالقنصلية الامريكية بالقاهرة ٠ والبعض الآخر حصلت عليه وغير موجود بالقنصلية بعد . وهذه المجموعة من الوثائق المنشورة تشمل القرارات ، والرسائل المتبادلة مع حكومات الدول الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، وكلها تتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة والمتعلقة بالشرق الأوسط بما فى ذلك مصر ٠

Department of State « Peace and War United States. Foreign Policy, 1931 — 1941.

United States : « Postwar », Foreign Policy Preparation ». 1939 1945., (The Department of State Washington).

United States : « Foreign Relations of the United Sta. Diplomatic Papers 1945, Vol. 8, (The Near East and Africa).

United States : Foreign Relations of the United States», 1946, Vol. 7 «The Near East and Africa».

United States : « Foreign Relations of the United States», 1949, Vol. 6, (The Near East, South Asia, and Africa).

United States : «American Foreign Policy» 1950 — 1955, Vol. 1, Vol. 2.

-- Charter of the United Nations, and Status of the International Court of Justice.

Documents on international Affairs, 1952, «Sellected and Edited by Denise Folliot. Oxford University Press, 1955.

United States : «American Foreign Policy» (Current Documents)) 1956.

United States Policy in the Middle East, September 1956— June 1957, Decument.

The Situation in the Middle East, Hearing before the Committee on Foreign Reltaions, United States,

senate, Eighty-Fourth Congress, Second Session, Feb. 24, 1956.

Eisenhower, Dwight : « Waging Peace, 1956 — 1961 ». (The White House Years, New York, 1965).

— Joint Resolution to promote peace and stability in the Middle East, Mesage from the president of the United States.

«The Second Report to the Congress Covering activities through December 31, 1957, in Furtherance of the purposes of the joint Resolution to premote peace and stability in the Middle East, 85, Congress, 2d Session, House Document No. 349, Washington, 1958.

* وثائق بريطانية منشورة : محاضر جلســات مجلس العموم البريطاني :

Parliamentary Debates, Commons, (official Report).

— Vol. 545, Oct. 25 to Nov. 11, 1955 1956

Vol. 557, July 23 to Aug. 2, 1955 -- 1956

— Vol. 561, Nov. 26 to Dec. 7, 1956 -- 1957.

* مذكرات شخصية :

— Truman, Harry : Memoirs, Vol. 1, Vol. 2, United States, 1955.

-- Gunther, John : Roosevelt in Retrospect. «A profile in History», U.S. 1950.

— The Killearn Diaries, 1934 — 1946.

«The Diplomatic and personal Record of Lord killearn», (Sir Miles Lampson), High Commissioner and Ambassador, Egypt, Edited and introduced by Trefor, E. Evants, Frist, Published in Great Britain in 1972.

— ايدن (انتونى) : مذكرات ـ ثلاثة اجزاء ، ترجمة خيرى حماد دار مكتبة الحياة • بيروت •

— ايزنهاور (دويت) : مذكرات ، ترجمة يونغمان هيوبرت ، طبعة أولى ١٩٦٩ •

— تشرشل (ونستون) : مذكرات • ترجمة خيرى حماد • منشورات مكتبة المثنى ، بغداد طبعة ١٩٦٥ •

— دلاس (جون فوستر) : حرب أم سلام ، العالمية للطبع والنشر. القاهرة ، ١٩٥٧

* * *

ثانيا : المراجع العربية

- احمد حمروش :

قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج١ مصر والعسكريون ، طبعة ثانية ١٩٧٧ ، ج٢ مجتمع عبد الناصر ، طبعة أولى ١٩٧٥ ، ج٣ مجتمع عبد الناصر والعرب ، طبعة أولى ١٩٧٦ ، ج٤ شهداء ثورة ٢٣ يوليو ، طبعة ١٩٧٧ .

- د. أحمد طربين :

فلسطين فى خطط الصهيونية والاستعمار ، أمريكا فى خدمة الدولة الصهيونية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٢ .

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى :

العلاقات المصرية ــ البريطانية ١٩٣٦ ــ ١٩٥٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٨ .

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى :

مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ ــ ١٩٥٨ معهد البحوث والدراسات العربية ، طبعة ١٩٦٧ .

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى :

الولايات المتحدة والمشرق العربى . عـالم المعرفة . الكويت . طبعة ١٩٧٨ .

- ارسكين تشايلدرز :

الطريق الى السويس . ترجمة حسين الحوت . وعبد الفتاح البكرى . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٢ .

- د. اسماعيل صبرى مقلد :

الاستراتيجية الامريكية فى العصر النووى . دراسة فى مجلة السياسة الدولية . العدد الأول ١٩٦٦ .

- اميل وانتى :

فن الحرب . من الحرب العالمية الثانية الى الاسـتراتيجية النووية . دار القلم . بيروت . طبعة أولى ١٩٧٣ .

- انيس صايغ :

الهاشميون وقضية فلسطين . المكتبة العصرية . بيروت طبعة ١٩٦٦ .

- اندريه نوسشتى :

الصراعات البترولية فى الشرق الأوسـط . (مترجم) . دار الحقيقة . بيروت . ١٩٧١ .

- د. بطرس بطرس غالى :

الاحلاف العسكرية . الأهرام الاقتصادى . القاهرة طبعة ١٩٦٥ .

- د. بطرس بطرس غالى :

دراسات فى السياسة الدولية .

« الحياد الايجابى . التعايش السلمى . الأمم المتحدة . البلاد المتخلفة . الاحلاف العسكرية . الحركة الافريقية » مكتبة الانجلو المصرية القاهرة طبعة ١٩٦١ .

- د. حراز (السيد رجب) :

مبدأ مونرو وأزمة التضامن الأمريكى . دراسة فى مجلة السياسة الدولية العدد الرابع ١٩٦٦ .

- حسن العشماوى :

الاخوان والثورة . المكتب المصرى الحديث . القاهرة طبعة ١٩٧٧ .

- د. راشد البراوى :

حرب البترول فى العالم - الانجلو المصرية . القاهرة طبعة أولى ١٩٦٦ .

- **روبرتسون تيرنيس :**

أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس (ترجمة) خيرى حماد ، دار المعارف ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٥ ٠

- **سامى جوهـــر :**

الصامتون يتكلمون . المكتب المصرى الحديث ، الطبعة السابعة ١٥ مارس ١٩٧٦ ٠

- **سباتير (جون) :**

السياسة الخارجية الامريكية منذ الحـــرب العالمية الثانية ، (ترجمة) سامى حسن سرى . الدار القومية للطباعة والنشر ، طبعة ١٩٦٤ ٠

- **ستيفنس (ريتشارد) :**

الصهيونية الامريكية وسياسة أمريكا الخارجية ١٩٤٢ـ١٩٤٧ (ترجمة) جورج نجيب واكيم ، دار الطليعة بيروت ، طبعـــة ١٩٦٧ ٠

- **سوكوفسكى ، فاسيلى (مارشال) :**

الاستراتيجية العسكرية السوفيتية (ترجمة) خيرى حماد عالم الكتب ، بيروت ، طبعة أولى ١٩٦٨ ٠

- **د٠ صلاح العقاد :**

العرب والحرب العالمية الثانية ، معهد البحوث والدراســات العربية ، القاهرة ، طبعة ١٩٦٦ ٠

- د. صلاح العقاد :

البترول وأثره فى الحياة السياسية ، معهد الدراسات العربية طبعة ١٩٦٨ .

- صلاح بسيوني :

مصر وأزمة السويس . دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠ .

- صلاح منتصر :

الاستراتيجية البترولية الامريكية والشرق الأوسط ، دراسة فى مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٢ لسنة ١٩٧٠ .

- طارق البشرى :

الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة ١٩٧٢ .

- عبد الرحمن الرافعى :

فى أعقاب الثورة المصرية ، ج٣ ، دار النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ .

- عبد الرحمن الرافعى :

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

- عبد الرحمن الرافعى :

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - تاريخها القومى فى سبع سنوات ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

ـ د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو :

قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩/١٨٨٣ م الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ٠ ١٩٧٨

ـ د٠ عبد العزيز محمد الشناوى :

قناة السويس والتيارات السياسية التى احاطت بانشائها ج١ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، طبعة ١٩٧١ ٠

ـ د٠ عبد العظيم رمضان :

تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ، ١٩٤٨ ، الوطن العربى بيروت ، طبعة أولى ، ١٩٧٣ ٠

ـ د٠ عبد العظيم رمضان :

عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، روز اليوسف ، مايو ١٩٧٦

ـ د٠ عبد العظيم رمضان :

الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية ، دراسة فى السياسة الدولية ، العدد ٢٢ سنة ١٩٧٠ ٠

ـ كلوفيس مقصود :

معنى الحياد الايجابى ، دار العلم للملايين ، بيروت طبعة ، ١٩٦٠ ٠

- د. محمد انيس :

المؤتمر الاسيوى الافريقى . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٨ .

- د. محمد فريد حشيش :

حزب الوفد ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ .
رسالة ماجستير غير مطبوعة ، عين شمس .

- د. محمد فريد حشيش :

العلاقات المصرية ــ البريطانية ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ رسالة دكتوراه غير مطبوعة . اشراف أ . د . أحمد عزت عبد الكريم . جامعة عين شمس ١٩٧٥ .

- د. محمد محمود السروجى :

سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين ، الاسكندرية ١٩٦٥ .

- د. محمود صالح منسى :

حركة اليقظة العربية فى الشرق الاسيوى ــ القاهرة ١٩٧٢ .

- لاكوير ، والتر :

الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ، المكتب التجارى للطباعة والنشر بيروت ، طبعة ١٩٥٩ .

- **ليلينتال ، ألفريد :**

وهكذا ضاع الشرق الأوسط ، مجموعـــة اخترنا لــك ، دار القاهرة للطباعة .

- **هيكل (محمد حسنين) :**

نحن .. وأمريكا ، دار العصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٧ .

- **هيوج ماكليف :**

الملف السرى للملك فاروق (ترجمة) احمد فوزى ، الهلال ، طبعة ١٩٧٧ .

* * *

ثالثا : المراجع الأجنبية :

Archer, Jules : The Russian and the American. U.S. 1975.

— Berkues, Jacques : Egypt. «Imperiialism and Revoluation», London 1972.

— Brysen, Thomas : American Diplomatic Relations, with the Middle East, 1784 — 1975, U.S. 1977.

Campbell, John : Defense of the Middle East, New York, 1958.

— Cremens, Charles : The Arabs and the World New York 1963.

— Feleming D.F. : The Cold War, and its origins, 1917 — 1950. London, 1960.

— Hammond, Paul : The Cold War and Detente «The American Foreign Policy Process Since 1945», New York 1974.

— Finer, Herman : Dulles over Suez. The Theory and practice of his Diplomacy; Chicago ; U.S. 1964.

— Laqueur, Walter : The Strgugle for the Middle East. The Soviet Union and the Middle East, 1958 1970, U.S.A. 1969.

— Laqueur, Walter : Communion and Nationalism in the Middle East. Second Edition, London, 1957.

Mansfeild, Peter : The Middle East. « A political and Economic survey».

Mansfield, Peter : Nasser's Egypt. London. 1969.

Marlow, John : Anglo-Egyptian Relations 1800 — 1950 Second Edition, U.S. 1965.

Nikitina, Calima : The state of Isteal. «A Historical Economic and political Study ». Frist printed, Moscow, 1973.

Nutting, Antony ' Nasser, New York, 1972.

Ponomaryov. B. : History of Soviet Foreign policy, 1945 — 1970, Moscow, 1973.

Robert, John : The Boss, London, 1961.

— Robert, Osgood : Alliances and Foreign policy, U.S.A. 1968.

— Anetsinger, John, Goodal, : Truman and the Creation of Israel. Stanford University, Ph., D., 1970.

Spanier, John : American Foreign Policy since World War II, Washingtno, 1971.

Spanier, John, and larry elowitz : Understanding American Foreign policy «A Conciss History since World War II, New York, 1975.

Warburg, Janes : Cross Currents in the Middle East, London, 1969.

Walter Lafeber : America, Ruasia and the Cold War, 1945 1975, U.S., 1976.

– William Polk : The United Staites. U.S. 1975.

* * *

● صدر من هذه السلسلة :

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د٠ عبد العظيم رمضان

٢ ـ على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله

٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر

٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د٠ محمد نعمان جلال

٥ ـ غارات اوربا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى
علية عبد السميع

٦ ـ هؤلاء الرجال من مصر ج١
لمعى المطيعى

٧ ـ صلاح الدين الأيوبى

د. عبد المنعم ماجد

٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية

د. على بركات

٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل

د. محمد أنيس

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية

محمود فوزى

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية

شكرى القاضى

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير

د. نبيل راغب

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د. عبد العظيم رمضان

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة

د. سيدة اسماعيل كاشف

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى

د. على حسن الخربوطلى

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر

د. حلمى أحمد شلبى

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى

د. محمد نصر فرحات

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية

د. على السيد محمود

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين

د. أحمد محمود صابون

٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى

د. محمد أنيس

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ١

توفيق الطويل

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر

جمال بدوى

٢٣ ـ التصوف فى مصر أبان العصر العثمانى جـ٢

توفيق الطويل

٢٤ ـ الصحافة الوفدية

د. نجوى كامل

٢٥ ـ المجتمع الاسلامى

ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة

د. سعيد اسماعيل على

٢٧ ـ فتح العرب لمصر جـ١

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ـ فتح العرب لمصر جـ ٢

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين

د. سيدة اسماعيل كاشف

٣٠ ـ الموظفون فى مصر

د. حلمى أحمد شلبى

٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية

شكرى القاضى

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ ٢

لمعى المطيعى

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى

د٠ خالد الكومى

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية

د٠ يونان لبيب رزق

٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة

عبد الحميد توفيق زكى

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب جـ ٢

ترجمة : د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى

٣٧ ـ الشيخ على يوسف

تأليف : د٠ سليمان صالح

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى

د٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان

د· جميل عبيد

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة

د· عبد المنعم الدسوقى الجميعى

٤١ ـ محمد فريد الموقف والمأساة

رفعت السـعيد

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور

محمد شفيق غبريال

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية

ابراهيم عبد العزيز

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر

د· محمد عفيفى

٤٥ ـ الحروب الصليبية جـ١ وليم الصورى

ترجمة أ·د· حسن حبشى

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية

د· عبد الرؤوف أحمد عمرو

الفهـرس

الفصـــل الأول

الفصـــل الثانى

رقم الايداع ١٩٩١/٥٣٤١

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 -- 2776 — 0

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

هذا الكتاب

يقدم صفحة غنية من صفحات التاريخ المصرى المعاصر ، تحاول فيها مصر الاستعانة بالولايات المتحدة للتخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وتأكيد استقلالها الخارجي والداخلي ، وتقاوم - في نفس الوقت - محاولات الولايات المتحدة لجرها الى نظم الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية ضد الاتحاد السوفيتى ، وتذهب في ذلك الى حد المخاطرة بالتعرض لحرب العدوان الثلاثى عليها . والكتاب يستمد مادته من وثائق الأرشيف المصرى والبريطانى والأمريكى ، والمذكرات الشخصية والمراجع العربية والأجنبية ، وهو بذلك يستحق القراءة .

٤٥٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب